الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث
ميدان:علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد ومالية محلية

الموضوع:

سياسات التنمية الريفية في الجزائر

دراسة تحليلية تقييمية للفترة(2000-2018)

إعداد الطالب:
⊙ بومدين قايدي

إشراف الأستاذ الدكتور:
⊙ موسى بن منصور

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
د.أحمـــد بن قطـاف	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	رئيساً
أ.د موسى بن منصور	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	مشرفاً ومقرراً
د. أمينـة بن خزناجي	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	مشرفاً مساعداً
أ.د. الطيـب هاشمـي	أستاذ	جامعة سعيدة	ممتحناً
د. توفيق براهم شاوش	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	ممتحناً
د. عبد اللطيف عامر	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	ممتحناً
د. عبد الحكيم بيصار	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحناً

السنة الجامعية: 2022/2021


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

- أحمد الله عز وجل وأشكره إذ وفقني لإتمام هذا العمل.

وتبعا لقوله صلى الله عليه وسلم:

"لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

حديث صحيح رواه أحمد.

- واعترافا بالجميل وعرفانا بحسن الصنيع أتقدم بالشكر الجزيل وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ المشرف **"أ.د موسى بن منصور"** الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة، والذي وجهني عند الخطأ وشجعني عند الصواب فكان نعم الأستاذ المشرف، فأقول لك بارك الله فيك وجزاك الله عني كل خير.

- والشكر موصول إلى الأستاذة المشرفة المساعدة **"د.أمينة بن خزناجي"** على كل ما قدمته من دعم ومساعدة ونصائح وتوجيهات في إخراج هذا البحث في حلته هذه.

- أتقدم بالشكر إلى إدراة مخبر البحث العلمي –**الدراسات والبحوث في التنمية الريفية**–، على توفير المناخ الملائم للبحث، فضلا عن التسهيلات، الدعم والمساعدة في إنجاز هذا العمل.

- أتقدم بالشكر الجزيل إلى إطارات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والمديرية العامة للغابات، على توفير الإحصائيات وكذا التوجيهات المقدمة؛

- كما أتقدم أيضا بوافر التقدير وعظيم الامتنان للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءة ومناقشة هذه الأطروحة؛

- إلى كل من قدم لي يد المساعدة لإتمام هذا العمل بالقليل أو بالكثير من قريب أو من بعيد، فأقول لهم بارك الله فيكم.

بومدين قايدي

إهداء:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى والدي حفظهما الله

وإلى إخوتي وأخواتي رعاهم الله

إلى جداي، خالي وخالتي

إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسي وتنوير طريقي.

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره،

وأهدى بالجواب الصحيح حيرة سائله.

بومدين قايدي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
❖ **فهرس المحتويات**	II-IV
❖ **قائمة المختصرات**	b-c
❖ **قائمة الجداول**	d-e
❖ **قائمة الأشكال**	f
❖ **قائمة الملاحق**	g
❖ **المقدمة العامة**	ب-ط
❖ **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية**	11-80
▪ **المبحث الأول: مدخل حول الريف، المجتمع الريفي والتنمية**	12
– **المطلب الأول:** مفهوم الريف والمجتمع الريفي	12
– **المطلب الثاني:** معايير التمييز بين المجتمع الريفي والحضري	18
– **المطلب الثالث:** مشكلات المجتمع الريفي	21
– **المطلب الرابع:** مفهوم التنمية، أهدافها ومستوياتها	22
▪ **المبحث الثاني: ماهية التنمية الريفية**	30
– **المطلب الأول:** مفهوم التنمية الريفية	30
– **المطلب الثاني:** أهمية وأهداف التنمية الريفية	36
– **المطلب الثالث:** مداخل التنمية الريفية وشروطها	43
– **المطلب الرابع:** استراتيجيات التنمية الريفية	47
▪ **المبحث الثالث: التنمية الريفية المستدامة**	49
– **المطلب الأول:** مفهوم التنمية الريفية المستدامة	49
– **المطلب الثاني:** أبعاد التنمية الريفية المستدامة	54
– **المطلب الثالث:** معوقات التنمية الريفية المستدامة	55
▪ **المبحث الرابع: مفاهيم ذات صلة بالتنمية الريفية**	59
– **المطلب الأول:** التنمية المحلية	59
– **المطلب الثاني:** التنمية الإقليمية	67
– **المطلب الثالث:** التنمية الزراعية	74
❖ **الفصل الثاني: مسار التنمية الريفية في الجزائر، وسياسة تمويلها**	82-135
▪ **المبحث الأول: مسار التنمية الريفية في الجزائر خلال الفترة (1962-2000)**	83
– **المطلب الأول:** مسار التنمية الريفية من سنة 1962 إلى سنة 1980	83

– **المطلب الثاني:** مسار التنمية الريفية من سنة 1980 إلى سنة 1990	89
– **المطلب الثالث:** مسار التنمية الريفية من سنة 1990 إلى سنة 2000	94
▪ **المبحث الثاني: مسار التنمية الريفية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**	99
– **المطلب الأول:** مسار التنمية الريفية من سنة 2000 إلى سنة 2004	99
– **المطلب الثاني:** مسار التنمية الريفية من سنة 2004 إلى 2008	105
– **المطلب الثالث:** مسار التنمية الريفية من سنة 2009 إلى 2018	110
▪ **المبحث الثالث: تمويل التنمية الريفية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**	114
– **المطلب الأول:** المؤسسات التي تمول الفلاح في الجزائر	114
– **المطلب الثاني:** التمويل عن طريق الصناديق الخاصة	117
– **المطلب الثالث:** التمويل بواسطة القطاع البنكي وهيئات الدعم المقاولاتي	123
– **المطلب الرابع:** تطور قيمة الدعم والتمويل للتنمية الريفية في الجزائر منذ سنة 2000	125
❖ **الفصل الثالث: تحليل وتقييم سياسات التنمية الريفية في الجزائر للفترة 2000-2018**	225-137
▪ **المبحث الأول: مقومات التنمية الريفية في الجزائر**	138
– **المطلب الأول:** نظرة حول المجتمع الريفي والأقاليم الريفية في الجزائر	138
– **المطلب الثاني:** الإمكانات الطبيعية للقطاع الفلاحي والريفي في الجزائر	144
– **المطلب الثالث:** العوامل التقنية والبشرية	158
▪ **المبحث الثاني: تحليل وتقييم تأثير سياسات التنمية الريفية على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.**	163
– **المطلب الأول:** تطور الناتج المحلي الفلاحي لشعب الإنتاج النباتي خلال الفترة 2000-2019	163
– **المطلب الثاني:** تطور الناتج المحلي الفلاحي لشعب الإنتاج الحيواني للفترة 2000-2019	176
– **المطلب الثالث:** تطور الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي في الجزائر	182
▪ **المبحث الثالث: تحليل وتقييم تأثير سياسات التنمية الريفية على أهم المؤشرات الاجتماعية والبشرية بالجزائر للفترة 2000-2018**	188
– **المطلب الأول:** تطور عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والسكنات الريفية	188
– **المطلب الثاني:** تحليل وتقييم تأثير سياسات التنمية الريفية على التشغيل الفلاحي	196
– **المطلب الثالث:** تحليل وتقييم تأثير سياسات التنمية الريفية على الأمن الغذائي في الجزائر	201
– **المطلب الرابع:** أثر سياسات التنمية الريفية على مؤشرات التنمية البشرية	205
▪ **المبحث الرابع: قراءة في مخطط عمل الحكومة في مجال التنمية الفلاحية والريفية للفترة 2020-2024 ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي**	209

- **المطلب الأول:** البرامج المسطرة الهادفة إلى تحديث القطاع الفلاحي وتحسين إنتاجيته	209
- **المطلب الثاني:** البرامج المسطرة في مجال التوسع الجغرافي والإقليمي	214
- **المطلب الثالث:** التنمية بمناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024	220
- **المطلب الرابع:** آفاق قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مع حلول 2024	223
❖ **الخاتمة العامة**	233-227
❖ **قائمة المراجع**	246-235
❖ **الملاحق**	255-248

قائمة المختصرات، الجداول، الأشكال والملاحق

a

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	المدلول باللغة العربية
ANADE	**A**gence **N**ationale d'**A**ppui de **D**éveloppement de l'**E**ntrepreneuriat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
ANSEJ	**A**gence **N**ationale de **S**outien à l'**E**mploi des **J**eunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	**A**gence **N**ationale de **G**estion du **M**icro-crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
BADR	**B**anque de l'**A**griculture et de **D**éveloppement **R**ural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CDARS	**C**ommissariat Au **D**éveloppement De L'**a**griculture Dans Le **R**égions **S**ahariennes	محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية
CNAC	**C**aisse **N**ationale d'**A**ssurance **C**hômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
FAO	**F**ood and **A**griculture **O**rganization	منظمة الأغذية والزراعة
FDRMVTC	**F**onds de **D**éveloppement **R**ural pour la **M**ise en **V**aleur du **T**erres par le **C**oncession	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
FNDIA	**F**onds **N**ational de **D**éveloppement de l'**I**nvestissement **A**gricole	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
FNRDA	**F**onds **N**ationale de **R**égulation et de **D**éveloppement **A**gricole	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
FNRPA	**F**onds **N**ationale **R**égulation des **P**roduits **A**gricole	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
FPZPP	**F**onds de la **P**romotion **Z**oosanitaire et de la **P**rotection **P**hytosanitaire	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية
FLDDPS	**F**onds de **L**utte Contre la **D**ésertification et de **D**éveloppement du **P**astoralisme et de la **S**teppe	صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب
FNDA	**F**onds **N**ational de **D**éveloppement **A**gricole	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
FNDR	**F**onds **N**ational de **D**éveloppement **R**ural	الصندوق الوطني للتنمية الريفية
HCDS	**H**aut **C**ommissariat pour le **D**éveloppement de la **S**teppe	المحافظة السامية لتطوير السهوب
MADR	**M**inistère de l'**A**griculture e du **D**éveloppement **R**ural	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
ONS	**O**ffice **N**ational des **S**tatistiques	الديوان الوطني للإحصائيات
PNDA	**P**lan **N**ational de **D**éveloppement **A**gricole	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	**P**lan **N**ational de **D**éveloppement **A**gricole et **R**ural	PNDAR
المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة	**P**rojet de **P**roximité de **D**éveloppement **R**ural **I**ntégré	PPDRI
سياسة التجديد الفلاحي والريفي	**P**olitique de **R**enouveau **A**gricole et **R**ural	PRAR
المخطط البلدي للتنمية	**P**lan de **D**éveloppement **C**ommunal	PCD
المخطط القطاعي للتنمية	**P**rogramme **S**ectoriel de **D**éveloppement	PSD

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم الفروقات بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية	20
02	استراتيجيات التنمية الريفية	48
03	مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي والريفي خلال الفترة (2000-2013)	126
04	مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي والريفي خلال الفترة (2014-2020)	128
05	تطور قيمة القروض الفلاحية بالجزائر للفترة (2000-2018)	129
06	الأنشطة الرئيسية الممولة بقرض الرفيق، من سبتمبر 2008 إلى 31 ديسمبر 2020	131
07	الأنشطة الرئيسية الممولة بصيغة قرض التحدي للفترة من جويلية 2011 حتى 31 ديسمبر 2020	133
08	تطور عدد السكان الإجمالي وعدد السكان الريفيين في الجزائر للفترة (1960-1998)	139
09	تطور عدد السكان الريفيين ونسبتهم إلى عدد السكان الإجمالي في الجزائر للفترة (2000 -2016)	139
10	حجم العائلات الريفية	141
11	الأراضي المستخدمة للزراعة وتوزيع استخدام الأراضي خلال الفترة (2000-2019)	145
12	تطور توزيع المساحة الزراعية المستغلة فعليا في الجزائر للفترة (2000-2019)	148
13	تطور مساحة الأراضي المسقية في الجزائر للفترة (2000-2019)	152
14	المساحة الزراعية المسقية وفق تقنيات الري المعتمدة للفترة (2000-2019)	154
15	المساحات الزراعية المسقية وفق مصادر الري المعتمدة للفترة (2009-2019)	157
16	مبيعات المعدات الفلاحية للفترة (2006-2014)	159
17	الأسمدة الأساسية المعنية بنظام الدعم	160
18	تطور استهلاك الأسمدة الكيميائية التي تدخل في إطار جهاز الدعم للفترة (2000-2014)	161
19	كمية الأسمدة المستعملة في إطار جهاز للموسم الفلاحي (2017-2018)	162
20	تطور إنتاج القمح (الصلب واللين) في الجزائر للفترة (2000-2019)	164
21	تطور إنتاج الشعير في الجزائر للفترة (2000-2019)	167
22	تطور إنتاج أهم أنواع الخضر في الجزائر للفترة (2000-2019)	168
23	تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر للفترة (2000-2019)	170
24	تطور إنتاج الفواكه ذات النواه والحبيبات في الجزائر للفترة (2000-2019)	172

25	تطور إنتاج شعبة زراعة النخيل في الجزائر للفترة (2002-2019)	173
26	تطور إنتاج شعبة زراعة الزيتون في الجزائر للفترة (2002-2019)	175
27	تطور مدخلات شعب الإنتاج الحيواني للفترة (2000-2019)	177
28	تطور الإنتاج الحيواني للفترة (2000-2019)	180
29	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2017)	182
30	تطور القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية بالجزائر للفترة (2000-2019)	184
31	تطور الصادرات والواردات الفلاحية والغذائية للجزائر بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية بالجزائر للفترة (2000-2018)	186
32	تطور عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لسياسة التجديد الريفي الملتزم بها والمحققة فعليا خلال الفترة (2009-2018)	190
33	أثر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المبرمجة على بعض المؤشرات الاجتماعية	193
34	عدد السكنات الريفية في الجزائر التي تم الانطلاق فيها والمسلمة للفترة (2005-2019)	195
35	تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (2000-2019)	197
36	تطور مناصب الشغل على مستوى المستثمرات الفلاحية للفترة (2002-2020)	199
37	عدد مناصب الشغل المستحدثة عبر برامج التجديد الريفي للفترة (2009-2019)	200
38	تطور مستوى الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الأساسية النباتية للفترة (2000-2018)	202
39	تطور مستوى الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الأساسية الحيوانية للفترة (2000-2018)	204
40	بعض المؤشرات الصحية لسنتي 2018 و2019	205
41	بعض المؤشرات الحيوية للسكان خلال الفترة (2000-2018)	206
42	نسبة التزود بالماء الصالح للشرب خلال الفترة (2000-2015)	207
43	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الربط بشبكة التطهير بالجزائر للفترة (2000-2015)	208
44	أهم الأعمال المزمع القيام بها لتطوير الفلاحة الصحراوية	215
45	أهم مشاريع الزراعات الاستراتيجية المستهدفة	216
46	المشاريع التنموية المبرمجة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)	221

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أبعاد التنمية الريفية المستدامة	55
02	الأبعاد المختلفة لتنمية الإقليم	70
03	نسبة عدد السكان الريفيين إلى عدد السكان الإجمالي للفترة (2000-2016)	141
04	متوسط نسب مساحة الأراضي المكونة للمساحة الكلية الصالحة للزراعة للفترة (2000-2019)	147
05	نسبة متوسط المساحة المزروعة لأهم الزراعات للفترة (2000-2019)	150
06	متوسط المساحة الزراعية المسقية لشعب الإنتاج النباتي للفترة (2000-2019)	153
07	تطور المساحة الزراعية المسقية وفق تقنية الري المعتمدة للفترة (2000-2019)	155
08	نسبة متوسط المساحة المروية وفق نظام الري المعتمد للفترة (2000-2019)	155
09	تطور استهلاك الأسمدة الكيميائية الداخلة في إطار جهاز الدعم خلال الفترة (2000-2014)	161
10	نسبة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المحققة وفقا لطبيعة الموضوع الملتزم به في عقد النجاعة للفترة (2009-2018)	192
11	مناصب الشغل المستحدثة لبرامج التجديد الريفي للفترة (2009-2019)	201

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الأهداف المسطرة لتحسين إنتاج شعبة الحبوب	248
02	المخطط المسطر لأهم الشعب الاستراتيجية للإنتاج النباتي	249
03	البرامج والتعزيزات الموضوعة لتطوير شعبة اللحوم الحمراء	250
04	أهم التدابير المتخذة لتنمية شعبة الحليب	251
05	البرنامج المسطر لزراعة الفول السوداني وفول الصويا	252
06	البرنامج المسطر لزراعة السلجم الزيتي	252
07	البرنامج المسطر لزراعة سكر البنجر	252
08	برنامج تنمية المراعي الصحراوية	253
09	برنامج تثمين منتجات الجمال وإنشاء وحدات صغيرة	253
10	برنامج إعادة تثمين أنظمة الواحات التقليدية	254
11	برنامج بعث الاستثمار والاستثمار المهيكل	255

المقدمة العامة

تمهـــيد:

تعمل التنمية على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن، فالتنمية كما أشار لها الباحثون التنمويون هي من الإنسان وتعود عليه، هذا ما يعزز ضرورة الاعتماد على الذات في القيام بالأدوار الاجتماعية والإنتاجية.

يعتبر موضوع التنمية الريفية من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف الدارسين والمتخصصين، نظرا لكونها تهدف إلى تطوير الريف وسكانه، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه في تعزيز الاقتصاد الوطني، من خلال الاستثمار والاستغلال العقلاني للموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوافرة في الريف، فالتنمية الريفية من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية للأقاليم الريفية، وجعلها جزءا متكاملا في الدولة ومساعدتها على أن تسهم إسهاما فعالا في تحقيق التنمية الوطنية.

كمثيلاتها من الدول في العالم، حذت الجزائر نفس الحذو وأولت اهتماما كبيرا بالوسط الريفي وجعلته من أولوياتها، وهذا ما تجسد في طرح عدة برامج وسياسات متعاقبة توالى تنفيذها منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى يومنا هذا، في إطار سعيها لتحقيق التنمية الريفية، وأهم البرامج والسياسات تلك التي تلت سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي قامت بها الجزائر للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق للاندماج في الاقتصاد العالمي، هذا التوجه الجديد جعل الدولة تفكر في إعادة بعث القطاع الفلاحي وإيجاد تنمية متوازنة للعالم الريفي، مع دخول الألفية الجديدة وتحسن الوضعية المالية للبلاد، بداية بإنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، كأداة رئيسية لترقية وتطوير الفلاحة الجزائرية بطريقة مستدامة، تم توسيع هذا المخطط ليشمل تنمية القطاع الريفي في سنة 2002، ليُعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ثم اعتمدت الجزائر منذ سنة 2004 على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والمجسدة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية والتي تهدف لتحقيق تنمية ريفية مستدامة، لتقوم فيما بعد بتبني سياسة التجديد الفلاحي الريفي سنة 2009، والتي تم تدعيمها بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، كآلية لتحقيق التنمية في الوسط الريفي، وهي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، وتنويع الأنشطة الاقتصادية بالأقاليم الريفية، وغيرها من الأهداف التي تدخل ضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي.

- **إشكالية الدراسة:**

السياسات التي انتهجتها الجزائر وما تضمنته من برامج في إطار التنمية الريفية، كانت تهدف إلى تغيير صورة الأقاليم الريفية وإحداث مشاريع تنموية لعدد كبير من هذه المناطق المعزولة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية بها.

مما سبق، فإن التطرق لسياسات وبرامج التنمية الريفية في الجزائر بالتحليل والتقييم ذا أهمية بالغة، كونها تمكن من الوقوف على مكامن الاختلالات من جهة وتثمين النجاحات المحققة من جهة أخرى، وفي هذا السياق يتم طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت السلطات الجزائرية تحقيق الأهداف التنموية المسطرة من خلال سياسات التنمية الريفية التي اعتمدتها خلال الفترة 2000-2018؟

للإحاطة بالإشكالية الرئيسية تم تجزئتها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية نوردها فيما يلي:

- ما مضمون سياسات وبرامج التنمية الريفية المسطرة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؟
- ماهي آثار البرامج المسطرة لتحقيق التنمية الريفية خلال الفترة 2000-2018؟
- هل النتائج المحققة في إطار سياسات وبرامج التنمية الريفية المعتمدة خلال الفترة 2000-2018، ترقى إلى مستوى الأهداف المسطرة؟
- ما الآفاق المستقبلية للسياسة الحكومية في مجال التنمية الريفية؟

- **فرضيات الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة انطلقنا من جملة الفرضيات الآتية:

- ركزت السياسات والبرامج التي اعتمدتها الجزائر في سبيل تحقيق التنمية الريفية خلال فترة الدراسة على الجانب الاقتصادي دون مراعاة الجوانب الأخرى ودون إشراك الجماعات المحلية؛
- ساهمت السياسات والبرامج المعتمدة خلال فترة الدراسة إيجابا في تحسين وتطوير الأقاليم الريفية في الجزائر؛
- النتائج المحققة وفق سياسات وبرامج التنمية الريفية المعتمدة خلال فترة الدراسة لم ترق إلى مستوى الأهداف المسطرة؛
- الآفاق المستقبلية لتجسيد السياسات الحكومية في تنمية الأقاليم الريفية مرهونة بإيرادات الدولة من قطاع المحروقات، وبما أن هذا الأخير يعاني تدهورا في السنوات الأخيرة في أسعاره، فإن ضـــعف المخصصات المالية المرصودة هو سمتها البارزة.

- **منهج الدراسة:**

حتى يستوفي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق، وتسليط الضوء عليه للتمكن من بلورة تصور يساعد على معالجة الإشكالية والإجابة على التساؤلات المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري اعتمادا على المسح المكتبي فيما يخص المفاهيم الأساسية لكل من التنمية الريفية، والتنمية الريفية المستدامة، وسياسات وبرامج التنمية الريفية، واستخدام أسلوب التحليل لدراسة وتحليل مختلف الإحصائيات والنتائج المتحصل عليها للوقوف على أثر سياسات التنمية الريفية على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتقييمها.

- **أهمية الدراسة:**

تبحث هذه الدراسة تحليل وتقييم سياسات التنمية الريفية في الجزائر، وتنبع أهميتها من أهمية القطاع الريفي، فهي تتناول أحد الموضوعات البحثية المهمة في مجال التنمية، والذي أصبح من المواضيع المثيرة للاهتمام، فتنمية الريف هي أساس التنمية المستدامة والتقدم للمجتمع ككل، ومن هنا تأتي أهمية تنمية المجتمع الريفي لأنها تؤدي إلى القضاء على ظاهرة النزوح الريفي، وظهور السكنات العشوائية التي تعاني منها المدن ككل والكبرى بالخصوص، فأصبحت التنمية الريفية أحد أولويات السياسة الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة، ولما تلعبه من دور في زيادة الإنتاج الفلاحي ورفع المستوى المعيشي للأسر الريفية، وتحقيق الأمن الغذائي، وهذا هدف البرامج والمخططات المسطرة من طرف السلطات الحكومية، كما نقوم من خلال هذه الدراسة تحليل وتقييم هذه السياسات على ضوء ما حققته من نتائج بالتركيز على الفترة 2000-2018، من خلال جملة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولتها.

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تسليط الضوء على واقع التنمية الريفية في الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال بالتركيز على الفترة 2000-2018؛
- التعرف على مجمل سياسات وبرامج التنمية الريفية المتبناة من طرف الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2018؛
- تحليل وتقييم السياسات والبرامج المسطرة من خلال تبيان الأهداف المحققة ومقارنتها بما سطر له، ومحاولة إظهار مكامن الاختلالات.

- **أسباب اختيار موضوع الدراسة:**

- الصلة المتينة للموضوع مع التخصص الذي نهتم به، والرغبة في اكتساب معارف جديدة في مجال الدراسات التنموية؛

- التماشي مع الاهتمامات البحثية لمخبر البحث العلمي الذي ينتمي إليه الباحث –**الدراسات والبحوث في التنمية الريفية** –الذي يسعى إلى المساهمة في التشخيص الفعلي والمساعدة في الوصول إلى الحلول الملائمة فيما يتعلق بالريف والتنمية الريفية.

- **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمانية:** خصصت الدراسة لتتبع مسار أهم سياسات التنمية الريفية والبرامج المرافقة التي تم اتبعاها لتنمية الريف الجزائري منذ الاستقلال، بالتركيز في الجانب التطبيقي على الفترة 2000-2018 التي تعتبر بداية الاهتمام الفعلي بهذه النوع من الأقاليم، وعرفت تسطير عدة برامج؛ كما قمنا بإدراج إحصائيات المتعلقة بسنتي 2019 و2020، حسب المعلومات المتاحة.

- **الحدود المكانية:** اهتمت الدراسة بتتبع سياسات التنمية الريفية في المناطق الريفية للجزائر.

- **الدراسات السابقة:**

حضي موضوع التنمية الريفية بكثير من الاهتمام لدى الباحثين والدارسين الأكاديميين والذي تجسد في مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية التي لها علاقة بالموضوع، كل منها عالجت جانب معين يخص التنمية الريفية، وللإلمام بمختلف جوانب دراستنا واستكمالا لتلك الدراسات والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة اعتمدنا على بعض من أهم تلك الدراسات التي رأينا أنها أكثر توافقاً مع دراستنا الحالية وهي:

- **الدراسة الأولى: محمد غردي، دراسة بعنوان "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.**

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، قام من خلالها الباحث بمعالجة إشكالية الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية واستغلال فرص الاستثمار والدعم الزراعي التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول طالبي العضوية ومن جملة ما توصلت إليه الدراسة هو أن الجزائر ومن خلال اهتمامها بتنمية القطاع الفلاحي اعتمدت عدة سياسات للدعم تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية التسعينات في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، وذلك بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع

الفلاحي، وخاصة لتطوير الإنتاج في الشعب الأساسية، وخلصت الدراسة كذلك إلى ان القطاع الزراعي الجزائري تواجهه تحديات كبيرة في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في إطار الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية وخاصة في مجال النفاذ إلى الأسواق الدولية والمواصفات والجودة وغيرها، ولمواجهة هذه التحديات لا بد من الاستغلال الأمثل للإمكانيات الهائلة غير المستغلة في القطاع الفلاحي، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع، والعمل على تحسين معايير وظروف الإنتاج واستغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض المنتجات الزراعية الجزائرية، فضلا عن الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية والاتفاقيات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة.

قدمت لنا هذه الدراسة رؤية واضحة عن أهم الصناديق التي تم من خلالها دعم القطاع الفلاحي في الجزائر منذ سنوات التسعينات، فهي إذا ترتبط بموضوع دراستنا بشكل كبير وتحدد لنا العمليات التي يمكن تنفيذها ودعمها من طرف هذه الصناديق.

- الدراسة الثانية: هاشمي الطيب، دراسة بعنوان "التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر"، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، قام الباحث من خلالها بالتطرق إلى تطور السياسات والبرامج التي سطرتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة بهدف تنمية الأقاليم الريفية الجزائرية، ومن بين ما توصلت إليه الدراسة أن الجزائر لم تعرف تعاقب سياسات تنمية ريفية وزراعية مختلفة، بل عرفت سياسة واحدة على مدار أربعين سنة، ولم تستفد من الثروة المالية والبشرية، ولهذا ظل التخلف الريفي قائما، على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة من خلال برامج تنموية كبرى بأغلفة مالية ضخمة خلال الفترة 2000-2013، والتي حققت بفضلها ارتفاع نوعا ما في معدلات النمو، إلا أن هذا الأخير لم يخفف من حدة الفقر والبطالة وتحقق العدالة والمساواة، كما استمر تخلف القطاع الفلاحي لتخلف الأساليب المستخدمة في الإنتاج الزراعي وافتقاره للتكنولوجيا نظرا لانتشار الأمية في أوساط الفلاحين الذين يجهلون استخدامها، وأوصت الدراسة على ضوء الدراسة الميدانية بضرورة تفعيل مشاركة سكان الريف والقضاء على أشكال البيروقراطية الإدارية مع ضرورة تفعيل دور المرأة الريفية، وفي النهاية أكدت الدراسة على أهمية دور القيادة السياسية في دعم وتطوير التنمية الشاملة وتفعيل الشراكة بين المجتمع الريفي والهيئات المحلية لتنفيذ المشاريع التنموية.

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تناولت التأصيل النظري بالتفصيل لكل متغيرات البحث الذي نحن بصدد القيام به، كما أنها أعطت لنا صورة عن التوجه الجديد لسياسات التنمية الريفية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة بالتركيز على برنامج التجديد الريفي.

- الدراسة الثالثة: سفيان عمراني، دراسة بعنوان "ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة ولاية قالمة"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015.

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه الطور الثالث (غير منشورة)، قام الباحث من خلالها بمحاولة إبراز أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2013) لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحليل مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، واستعراض الجهود المبذولة من طرف الدولة خلال فترة الدراسة، فضلا عن تشخيص واقع وتحديات التنمية الفلاحية في الجزائر عموما وولاية قالمة خصوصا، وتوصلت الدراسة إلى أن الاهتمام بالقطاع الفلاحي مطلع الألفية الثالثة لم يكن أولوية في سياسيات الدولة على أرض الواقع بل كان في الخطاب الرسمي فقط، فكانت النتائج ضعيفة مقارنة بالأغلفة المالية المخصصة له، كما أن القطاع الفلاحي لم يرق إلى المستوى المطلوب بالرغم من الإمكانيات الفلاحية الموجودة، وذلك بسبب عدة عوامل منها مشكل العقار الفلاحي، عزوف الشباب عن العمل الفلاحي، بيروقراطية الإدارة المحلية وسوء التسيير، زيادة عن عدم إشراك الفلاح في إعداد وتنفيذ البرامج الفلاحية.

تشترك هذه الدراسة مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها في الشق المتعلق بالتنمية الفلاحية على اعتبار أنها جزء من التنمية الريفية، كما أعطت لنا صورة على الجانب الاقتصادي للسياسات المتبعة في تنمية القطاع الفلاحي، إلا أننا سنركز أيضا من خلال دراستنا على الجانب الاجتماعي الذي يعد من بين النقاط التي تركز عليها سياسات التنمية الريفية.

- الدراسة الرابعة: تمار توفيق، دراسة بعنوان "التنمية الريفية في الجزائر الأبعاد والمعوقات (2000-2014)"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، قام الباحث من خلالها بمحاولة الإجابة عن إشكالية الدراسة المتمثلة في معرفة أبعاد التنمية الريفية المستدامة في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة، وكذا التعرف على أهم المعوقات التي حالت دون تحقيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أهدافها بكفاءة وفعالية، باعتبارها أداة تنفيذ سواء الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة أو سياسة التجديد الفلاحي والريفي في شقه المتعلق بالتجديد الريفي، كما لم تغفل الدراسة موضوع تمويل التنمية

الريفية المستدامة من خلال التطرق لكل الصناديق التي استحدثتها الحكومة على طول الفترة، ومن بين ما توصلت إليه الدراسة أن معوقات التنمية الريفية في الجزائر تتنوع بين، السياسية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية، كما أكدت على أهمية دور القيادة السياسية في دعم وتطوير التنمية الشاملة وتفعيل الشراكة بين المجتمع الريفي والهيئات المحلية لتنفيذ المشاريع التنموية. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل مشاركة سكان الريف والقضاء على كل أشكال البيروقراطية الإدارية وفتح المجال لسكان للمشاركة في البرنامج، مع ضرورة تفعيل دور المرأة الريفية، لتؤكد الدراسة هي الأخرى في النهاية على ضوء الدراسة الميدانية أهمية دور القيادة السياسية في دعم وتطوير التنمية الشاملة وتفعيل الشراكة بين المجتمع الريفي والهيئات المحلية لتنفيذ المشاريع التنموية.

ترتبط هذه الدراسة ارتباطا وثيقا مع موضوع دراستنا، وقد سمحت لنا بتوضيح الرؤية خصوصا ما تعلق بتمويل التنمية الريفية، كما سمحت لنا بمعرفة أهم الأسباب والمعوقات التي حالت دون تنمية هذا القطاع الهام.

- **الدراسة الخامسة: عبد الحكيم بيصار، دراسة بعنوان "أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية: دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.**

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، قام الباحث من خلالها بمحاولة الإجابة عن إشكالية الدراسة المتمثلة في معرفة الدور المنوط بسياسات وبرامج التنمية الريفية المسطرة خلال فترة الدراسة على التنمية المحلية، على اعتبار هذه الأخيرة القاعدة الأساسية التي تتحقق منها التنمية الشاملة لجميع أقاليم الوكن الريفية منها والحضرية وفي هذا الإطار تم إجراء دراسة قياسية لمجموعة من الولايات تم التوصل من خلالها إلى تحقيق نتائج معتبرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية من جراء تفعيل التنمية المحلية بالأقاليم الريفية انطلاقا من السياسات والبرامج التنموية المسطرة، إلا أن النتائج والأثار لم ترق إلى مستوى تطلعات سكان هذه المناطق كما أن حجم المشاريع الريفية بها لم تصل إلى الحد المطلوب الذي من شأنها التكفل بمختلف احتياجات ومتطلبات السكان الريف.

تشترك هذه الدراسة مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها، كونها تطرقت إلى سياسات وبرامج التنمية الريفية، وكشفت عن الدور الذي تلعبه في تنمية الأقاليم الريفية من خلال دراسة قياسية، في حين دراستنا سوف تعتمد على التحليل لتقييم هذا الدور.

هذا جانب من الدراسات السابقة، بالإضافة إلى العديد من أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير والأعمال البحثية الأخرى ذات العلاقة بموضوع دراستنا والتي تم الإشارة إلى معظمها في قائمة المراجع، وجاءت دراستنا هذه إلى تحليل وتقييم أثر السياسات التي تم انتهاجها مطلع الألفية الثالثة لتنمية الأقاليم الريفية في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية منها من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في ظل الإحصائيات المتوفرة.

- **هيكل الدراسة:**

لغرض الإجابة على التساؤلات السابقة ومعالجة إشكالية البحث الرئيسية ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

حيث جاء **الفصل الأول** ليعالج **الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية** من خلال أربعة مباحث، ركز المبحث الأول على مفاهيم عامة حول الريف، المجتمع الريفي والتنمية، ليتم التطرق في المبحث الثاني إلى ماهية التنمية الريفية، أما المبحث الثالث فاهتم بالتنمية الريفية المستدامة من حيث أبعادها ومتطلباتها، ليأتي المبحث الرابع لتسليط الضوء على أهم المفاهيم ذات الصلة بالتنمية الريفية.

أما **الفصل الثاني** فقد جاء تحت عنوان **مسار التنمية الريفية في الجزائر، وسياسة تمويلها،** وقد قسم إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول منه سياسات التنمية الريفية في الجزائر خلال الفترة 1962-2000، ليتم في المبحث الثاني التطرق إلى سياسات التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، أما المبحث الثالث والأخير فقد جاء لتناول تمويل التنمية الريفية في الجزائر بالتركيز على مطلع الألفية الجديدة.

بينما الجانب التطبيقي خصص له **الفصل الثالث** والذي قمنا من خلاله **بتحليل وتقييم سياسات التنمية الريفية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018،** من خلال أربعة مباحث، تناولنا من خلال المبحث الأول إمكانات القطاع الفلاحي والريفي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 بالتركيز على العوامل الطبيعية والعوامل التقنية وكذا البشرية، أما المبحث الثاني فقمنا من خلاله بتحليل أثر السياسات والبرامج على كل من الناتج المحلي الفلاحي بالإضافة إلى تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، في حين تم التركيز في المبحث الثالث على تحليل أثر هذه السياسات على أهم المؤشرات الاجتماعية في الجزائر، أما المبحث الرابع فجاء كقراءة لآفاق قطاع الفلاحة والتنمية الريفية على ضوء خارطة الطريق المعدة من طرف الوزارة الوصية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2020-2024.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية

تمهيد:

يعتبر مصطلح التنمية الريفية من المصطلحات التي لازالت تطرح جدلا كبيرا بين معظم التنمويين من المهنيين والأكاديميين، كما تحظى باهتمام كبير لدى صناع السياسات الاقتصادية في العديد من الدول، نظرا لكونها تهدف إلى تطوير الريف وسكانه، فالتنمية الريفية بذلك تعد جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية الشاملة لكونها من العمليات التي يمكن عن طريقها تحسين معيشة السكان في المناطق الريفية، وتحسين وضعيتهم الاجتماعية للتخلص من الفقر من خلال تزويد سكان الريف بالخدمات العامة الأساسية وجعل هذه المناطق جزءا متكاملا في الدولة، وعليه ولمعرفة أهم الجوانب المتعلقة بالتنمية الريفية سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مدخل حول الريف، المجتمع الريفي والتنمية؛
- **المبحث الثاني:** ماهية التنمية الريفية؛
- **المبحث الثالث:** التنمية الريفية المستدامة؛
- **المبحث الرابع:** مفاهيم ذات صلة بالتنمية الريفية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الريف، المجتمع الريفي والتنمية

بالنظر للخصائص التي تميز المجتمع الريفي، وللتهميش الذي طال هذه الأوساط في كثير من المجالات، أدى لزاما إلى تبني العديد من الاستراتيجيات والخطط التنموية للنهوض به، بعد أن أثبتت العديد من الدول نجاعة دوره في النهوض باقتصاداتها، حيث أن أية قفزة نوعية ترقبها الدولة لابد أن ترتكز إلى ريف قادر على التطور والتطوير.

باعتبار التنمية كما أشار إليها الباحثون، هي من الإنسان وتعود عليه، مما يعزز على الاعتماد على الذات، بالإضافة إلى كونها تشكل جزءا من خطط التنمية الشاملة في الدولة، وتحتل أهمية خاصة في المجتمعات الريفية كون هذه الأخيرة تُشكل الأغلبية في معظم دول العالم خاصة النامية منها، سنقوم من خلال هذا المبحث بتحديد مفاهيم ترتبط بالريف والمجتمع الريفي، بالإضافة إلى التنمية.

المطلب الأول: مفهوم الريف والمجتمع الريفي

باعتبار الريف والمجتمع الريفي هما الموضوعان الأساس اللذان تنظم فيهما عملية التنمية الريفية فإن هذا يدفعنا إلى عرض مفاهيم للريف والمجتمع الريفي، حيث تعددت المفاهيم الخاصة بهما لعدم وجود معيار محدد لتحديد الوسط الريفي أو المجتمع الذي يقطنه.

أولا: مفهوم الريف: سنحاول من خلال ما يلي التطرق إلى أهم التعاريف التي شكلت مفهوم الريف.

1- أصل كلمة الريف:

قبل استعراض بعض التعاريف المتعلقة بالريف يمكننا التعرض قبل ذلك إلى الأصول الأولى لكلمة "الريف" فهي تشير إلى كلمة (rural) ونعني بها "القرية"، أما إذا عدنا إلى البحث عن معانيها في اللغات الأخرى، نجد في اللغة اليونانية أن (rus) الذي يحمل صفتين متشابهتين هما (rustitus) و(ruralis) وهاتان الصفتان هما السمة الريفية.[1]

كما أوضح "أندرسون" أن المصطلح (rural) أي الريفي جاء مصاحبا لكلمة (Peasant) أي القروي، حيث أن مصطلح (rural) ينطبق على طريقة في الحياة موجودة في الدول الصناعية المتقدمة بمعنى أن هذه المجتمعات التي اختلفت منها الفروق بين الريف والحضر، فإن مصطلح ريفي يطلق على ساكن المناطق الريفية بها، والريفية تطلق على المناطق العاملة بالزراعة في المجتمعات المتقدمة صناعيا.[2]

---

[1] عبد الحميد بوقصاص، **النماذج الريفية-الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري**، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار –عنابة، الجزائر، دون سنة نشر، ص 67.

[2] عبد الغاني قتالي، **عوامل انعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر –دراسة ميدانية دائرة ششار ولاية خنشلة–**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص 21.

2- تعريف الريف لغة:

يعرف الريف في المعاجم العربية على أنه "الأرض التي فيها زرع وخصب، وما قارب الماء من الأرض والسعة في المأكل والمشرب"،[1] كما ورد تعريفه على أنه "مساحة من الأرض مكشوفة ومنبسطة، فيها خصب وزرع تطلق على ما عدى المدن وضواحيها في بلد ما"،[2] في حين جاء في لسان العرب على أن الريف هو" الأرض التي فيها زرع وخصب، والجمع أرياف و ريوف، ورافت الماشية أي رعت الريف، وتريف القوم وأريفوا وتريفنا وأريفنا أي صرنا إلى الريف، وأرافت الأرض أي أخصبت، وهي أرض ريفة بتشديد الياء".[3]

3- تعريف الريف اصطلاحا:

لا يوجد هنالك تعريف عالمي موحد ومتفق عليه لمفهوم الريف، وعليه من الصعب إعطاء تعريف دقيق له، فهناك من قام بتعريفه إحصائيا مما جعل تعريف الريف مجرد اصطلاح له علاقة بعدد السكان، وهناك من اعتمد في تعريفه للريف على التقسيم الاقتصادي للمهن، في حين عرفه البعض على أنه المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم.

عرفه دوايت سندرسون (Dwight Sandrson) على أنه "الصورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجهوية".[4]

كما عـرف الريف على أنه "ذلك الذي يشمل المدن الصغرى، والقرى الصغيرة أو المشتتة والتي يقل عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة".[5]

وعرف الريف بأنه "عبارة عن مجموعة من المساكن تكون وحدة محلية صغيرة، تشغل إقليما محددا في الريف، كما تعتمد في حياتها على المزارع المحيطة بها، وهي في الأغلب صغيرة الحجم، بحيث يعرف سكانها بعضهم معرفة شخصية، والقرية أساس المجتمع الريفي ويكون سكانها في الأكثر الحالات وحدة اقتصادية، لاشتراكهم في حيازة الأرض والانتفاع بها".[6]

---

[1] **المنجد في اللغة والأعلام**، ط 40، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2003.

[2] **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط02، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2001.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

[4] سوالمية عبد الرحمان، **ديناميكية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر وانعكاساتها على البنية الاجتماعية والثقافية التقليدية في منطقة الأوراس**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 30، سبتمبر2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 91.

[5] عالية حبيب، وآخرون، **علم الاجتماع الريفي**، ط 02، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص 78.

[6] بوخدوني توفيق، **معيقات ومشكلات التنمية الريفية في الريف الجزائري –دراسة ميدانية لبعض المناطق الريفية بدائرة تاكسنة ولاية جيجل–**، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 01، العدد 05، 2016، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 278.

كما ورد توصيف الريف على أنه "يعتمد تقليديا على معايير مورفولوجية: كثافة سكانية منخفضة، ومباني غير منتظمة ومتفرقة، ووجود أنشطة زراعية، ...إلخ. ومع ذلك، يشمل هذا التعريف مجموعة متنوعة من المناطق، مثل الريف القريب من المدن، أو المساحات الطبيعية أو الترفيهية، أو المناطق الأبعد أو الخالية من السكان أو المحرومة".[1] كما عرف الريف بأنه "تلك المناطق من غير المدن، سواء كانت تقع على حزام المدن أو بعيدة عنها، وسواء كانت زراعية أم لا، ويستخدم أيضا اصطلاح الفضاء الريفي، ويقصد به تلك المنطقة أو المناطق الريفية التي تضم تجمعات سكانية (قرى وبلديات) ضئيلة الكثافة السكانية نسبيا ويغلب عليها الطابع الريفي، وهو ما يطلق عليه أيضا الفضاء القروي أو المجال القروي".[2]

ليعرف أيضا بأنه "ذلك الذي يتكون من تلك المناطق التي ترتفع فيها درجة الألفة والعلاقات الشخصية غير الرسمية كما تعد الزراعة هي المهنة الأساسية لسكانه".[3]

ثانيا: المجتمع الريفي

باعتبار المجتمع الريفي هو الموضوع الأساس الذي تنفذ فيه عملية التنمية الريفية، إذ أدى الأمر إلى تحديد مادي للبيئة الاجتماعية، وقد بدأت المحاولات إلى وضع تعريف يميز المجتمع الريفي من غيره من المجتمعات منذ أمد ليس ببعيد مع ظهور علم الاجتماع الريفي.

عرف (ساندرس) المجتمع الريفي بأنه "الشكل من العلاقة التي تقوم بين الناس ومسؤوليتهم في منطقة محلية حيث يقيمون في مزارع متناثرة، وفي قرية تكون عادة مركزا لنشاطهم المشترك ونفهم من ذلك أن المجتمع الريفي ليس مجرد منطقة جغرافية، ولكنه علاقة لا بد من إقامتها والمحافظة عليها ومن ثم هناك الجانب الجغرافي والجانب النفسي للمجتمع الريفي".[4]

في حين المجتمع الريفي عند ردفيلد Redfield هو "مجتمع شعبي بسيط، منعزل، تسوده الأمية، والتجانس ويوجد بين أفراده إحساس قوي بالتضامن الجماعي، وتحدد أساليب المعيشة فيه بطريق إصلاحية وفقا للنسق المتماسك الذي نطلق عليه (ثقافة)، والسلوك السائد في هذا المجتمع من التلقائي، والتقليدي،

---

[1] André Torre Frédéric Wallet, **Regional Development in Rural Areas Analytical Tools and Public Policies**, Springer International Publishing AG, Switzerland, 2016, p18.

[2] رحيم حسين، **التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد 05، العدد 02، جوان 2019، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص 9.

[3] عالية حبيب، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 78.

[4] وهاب فهد الياسري، **التنمية الريفية وتأثيرها على الاستيطان الريفي في ناحية العباسية**، مجلة آداب الكوفة، المجلد 01، العدد 02، 30 جوان 2008، جامعة الكوفة، العراق، ص 93.

الشخصي ولا يوجد فيه تشريع، وتقوم العلاقات والنظم القرابية كفئات نموذجية تحتذى بها، ولكن الجماعات الأسرية هي وحدة الفعل الحقيقية".[1]

كما عرف ماك ايفرmaciver المجتمع الريفي بأنه عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون في بقعة واحدة تربطهم علاقات اجتماعية ولهم آمال ورغبات وآلام وصعوبات مشتركة ويعملون على أهداف عامة، كما عرف المجتمع الريفي بأنه الشطر من المجتمع العام الذي يقيم فيه السكان في المناطق التي تحدد على أنها مناطق ريفية، وهؤلاء السكان نشأت بينهم علاقات إنسانية وجماعات ومنظمات ومؤسسات اجتماعية ريفية وأصبح لهم بحكم الجيرة السكانية والمصالح والأماني ثقافة وحضارة.[2]

ولقد عرفت اللجنة الوطنية للتنمية الريفية لتنفيذ سياسة التجديد الريفي، المجتمع الريفي على أنه: "كل المجتمعات التي تعيش في المناطق المتفرقة، أي المجتمعات التي يكون 50% من سكانها يعيشون في تجمعات ذات كثافة سكانية أقل من 150ن/كم^2".[3]

من بين تعاريف المجتمع الريفي تلك التي تجعل من الزراعة عاملا أساسيا في نظام المجتمع الريفي، غير أن اختصاصه بالزراعة، لا يمنع من وجود نشاطات أخرى غير زراعية يقوم بها الريفيون في القرى أو يختص بها بعضهم فقط.

عليه فمصطلح المجتمع الريفي يترجم مجتمعا ذو خصائص مرتبطة بالوضعية الجغرافية والديموغرافية التي تعيش في مناطق متفرقة وبكثافة سكانية قليلة، إلا أن هناك بعض المعايير التي استخدمت في صياغة تعريفات محددة للمجتمع الريفي منها كثافة السكان، حجم المجتمع المحلي، المهنة السائدة، والتقسيمات الإدارية، وفيما يلي عرض لذلك:

1- التعريف الإحصائي:

من بين التعاريف الحديثة للمجتمع الريفي التعريف الإحصائي والذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية بدءا من سنة 1950، حيث تم تعريف المجتمع الريفي على أنه المجتمع الذي يقل عدد سكانه عن 2500 نسمة في المقابل فالمجتمع الحضري هو ما يزيد عدد سكانه عن 2500 نسمة، ومن الواضح أن هذا التعريف ذو مدلول إحصائي لا يرتبط بأي صلة بالمهنة والتي غالبا ما تكون هي السمة المحدد لطبيعة المجتمع، إذ يمكننا أن نجد بعض المناطق التي يزداد فيها عدد السكان عن 2500 نسمة يعمل معظمها

[1] محمود عبد الحميد حسين، وآخرون، **علم الاجتماع الريفي (قراءات-دراسات)**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص23.

[2] **المرجع نفسه**، ص18.

[3] فوزي عبد الحق، **دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية: تحدياتها وسبل تفعيلها**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04، العدد 02، جوان 2018، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص 114.

بالزراعة، وهو الأمر الذي اقتضى ظهور عدة مسميات للمجتمعات المختلفة، فهناك المجتمع الريفي غير الزراعي، كما أن هناك المجتمع الزراعي غير الريفي.[1] وفي فرنسا المجتمع الريفي هو الذي يقل عدد سكانه عن 2000 نسمة، وفي إيرلندا 1500 نسمة، أما في بلجيكا وهولندا واليونان فـ 5000 نسمة.[2] وفي الدنمارك 250 نسمة، ومصر 2500 نسمة، في حين نجدها في اليابان 30 ألف نسمة وفي كوريا 40 ألف نسمة، أما في تركيا فـ 2000 نسمة، بينما في فنلندا والسويد 200 نسمة فقط.[3]

2- التعريف المهني:

الملاحظ في التعريف الإحصائي أنه لا يمكن الاعتماد على حجم المجتمع المحلي كمعيار وحيد للتفرقة بين المناطق الحضرية والريفية، وهو الأمر الذي أدى لتعريف المجتمع الريفي على أساس التقسيم الاقتصادي للمهن، وبناء على هذا التقسيم فالمجتمعات التي يعتمد غالبية سكانها على الصناعات الأولية في حياتهم هي مجتمعات ريفية، على أنه من الملاحظ أن المجتمعات التي يعيش غالبية سكانها على مثل هذه الأعمال كالزراعة والرعي والتعدين والصيد والصناعات الاستخراجية غالبا ما تكون مجتمعات قليلة في عدد سكانها حيث لا تستوعب هذه المهن أعدادا كبيرة من العاملين، شأن الصناعات التحويلية.[4] وعليه فبالرغم من أن هذا التعريف لا يستند على عدد السكان في ذاته إلا أن المجتمعات الريفية طبقا له تكون قليلة السكان نسبيا.

هناك كثير من البلدان الإفريقية والآسيوية تعتبر المجتمعات الريفية هي المجتمعات التي يعمل غالبية سكانها في مهنة الزراعة وحدها مستبعدين من ذلك مجتمعات الأسماك ومجتمعات استخراج المعادن، هذا وهناك مجتمعات ريفية في إفريقيا وآسيا يزيد حجمها وعدد سكانها عن غيرها من المجتمعات الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية طبقا لتعريفها الاحصائي.[5]

3- التعريف الإداري:

يعتمد هذا الأساس على قرار حكومي رسمي، يحدد المحلات العمرانية التي تعتبر مدنا، وتلك التي تعتبر قرى ريفية، حيث يعلن المركز العمراني أنه أصبح مدينة بمرسوم إداري ويفرض عليها واجبات معينة

[1] منى جميل سلام، مصطفى محمد على، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2015، ص 181.

[2] محمود عبد الحميد حسين، وآخرون، **مرجع سابق**، ص44.

[3] علي سالم إحميدان الشواورة، **عدالة التنمية بين الريف والحضر**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 84.

[4] علي فؤاد أحمد، **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص47.

[5] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم الاجتماع الريفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص67.

تميزها عن الريف، وما زال هذا المعيار ساري المفعول في بريطانيا والنرويج واليابان وتركيا وجنوب إفريقيا...الخ.[1]

ففي بعض البلاد العربية تم الاتفاق على استخدام التقسيم الإداري معيارا للتفرقة بين المناطق الحضرية والريفية، إذ اعتبرت المجتمعات الريفية (في مصر مثلا) أنها تلك التجمعات السكانية التي ليست عاصمة لمحافظة أو مقرا لمركز من المراكز الإدارية.[2]

من خلال ما تم عرضه من تعاريف سواء ما استند منها إلى الأساس الإحصائي أو المهني أو الإداري، نجد أنها جميعا تشير إلى نوع من المجتمعات صغيرة الحجم، وعليه نعرض تعريفنا الذي نراه يتماشى وطبيعة مجتمعنا الريفي والذي مؤداه أن المجتمع الريفي هو المجتمع الذي يقيم فيه السكان في منطقة جغرافية محددة، وهي منطقة قليلة السكان والكثافة بشكل نسبي، اقتصادها قائم على الزراعة كنشاط رئيسي، سكانها متجانسون يشيع بيهم التضامن الآلي، ويقوم الأعيان فيها بدور رئيسي.

تجدر الإشارة أن المناطق الريفية حول العالم ليست متجانسة، فهي تختلف عبر البلدان وداخلها من حيث الشروط الديموغرافية والأنشطة الاقتصادية والثروات الطبيعية، كما أن التحضر أكثر تقدما في البلدان المتقدمة، في حين سكان الريف لا يزالون يتزايدون في البلدان النامية. وتتسع الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية من حيث التنمية داخل البلدان النامية، كما تعتبر ظروف سكان الريف في جميع أنحاء العالم النامي أسوأ من ظروف مواطنيهم في المناطق الحضرية عند قياسها بأي مؤشر إنمائي تقريبا، من الفقر المدقع إلى وفيات الأطفال والحصول على الكهرباء والصرف الصحي. وعلى الرغم من هذه الصورة العامة، تمكنت بعض المناطق النامية من معالجة التنمية الريفية بنجاح أكبر من غيرها.[3]

بالعودة إلى المجتمع الريفي المعاصر في دول العالم المتقدم، نجده أنه قد تأثر ثقافيا بحدة برؤية سكان المدن من الطبقة المتوسطة، والذين أسقطوا رؤيتهم هذه على الريف، ويمكن القول أن الريف بدأ يتخلى عن العديد من خصائصه لصالح المؤثرات الحضرية ويدعم ذلك ما يمكن تسميته بالتحول الثقافي، وقد تحول الريف في الغرب كثيرا بفعل التصنيع وهكذا فإن التباينات الريفية الحضرية في الدول المتقدمة جدا بدأت تزول في الواقع وأحد أسباب ذلك الوضع تحسن الخدمات الريفية من ناحية وإتاحة فرص العمل في المدن لكثير من سكان الريف حتى من كان منهم يقطن بعيدا عن المراكز الحضرية، وذلك بسبب سهولة وسرعة المواصلات ولا يمكن أن نهمل أنه في هذه البلاد المتقدمة، فإن إتاحة تقنيات شبكة المعلومات والإعلام

[1] علي سالم إحميدان الشواورة، **مرجع سابق**، ص86.

[2] منى جميل سلام، مصطفى محمد على، **مرجع سابق**، ص181.

[3] André Torre Frédéric Wallet, **Op-cit, p40.**

بصور شبه مماثلة للمدن قرب من طرق الحياة بين الريف والحضر. هذا في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية، فلا يزال الكثير من المناطق الريفية على حاله منذ مئات السنين والتعمير الجاري مظهري وليس جوهري، إضافة لتأثر الريف بالزحف الحضري الذي غير من طبيعة الريف ماديا خلال استقطاع الأراضي الزراعية، والزحف الثقافي الذي أوجد بعض الاضطراب خصوصا وسكان الريف في البلاد النامية تقل لديهم نسبة التعليم، كل ذلك عزز الفجوة الريفية–الحضرية.[1]

المطلب الثاني: معايير التمييز بين المجتمع الريفي والحضري

بات علماء الاجتماع الريفي عند تحديدهم لسمات وخصائص المجتمع الريفي– يربطون بين تلك السمات وما يقابلها من سمات وخصائص تميز المجتمعات الحضرية، وقد اتضح ذلك من خلال المحاولات التي خاضها العلماء في سبيل التفرقة بين الريف والحضر بدءا من فكرة الثنائيات والتي يعتبر ابن خلدون أول من لفت الأنظار إليها، ثم توالت بعد فكرة الثنائيات فكرة المحك الواحد، حيث الاعتماد على محك الحجم أو المهنة أو شكل القوة والسلطة، وقد كان محك الحجم هو الأكثر شيوعا واستخداما، ثم ظهرت بعد ذلك فكرة المحكات المتعددة التي اعتمد أصحابها على أكثر من محك للتفرقة بين الريف والحضر، ومنها المهنة، وحجم السكان، ودرجة التفاوت الاجتماعي، والحراك الاجتماعي، وأشكال التفاعل الاجتماعي وغيرها.[2]

فالمجتمع الريفي يتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن المجتمع الحضري، وهذه الخصائص تختلف من بلد لآخر، فبعض هذه الفروق واضحة للعيان، فالمدينة أكبر من القرية حجما وسكانا والثقافة الحضرية أكثر تحررا وسرعة في التغيير، إلا أنه بجانب ذلك توجد من الفروق الهامة ما يجدر مناقشته لنتبين طبيعة المجتمع الريفي، وسنحاول فيما يلي أن نستعرض أهم خصائص المجتمعات الريفية على وجه العموم:[3]

- **البناء الاجتماعي:** المجتمع الريفي صغير وبسيط في بنائه الاجتماعي والقرية صغيرة في مساحتها وحجم مبانيها، كذلك فإن المباني والمنشآت العامة والخاصة أقل عددا وأصغر حجما في الريف. ويتوفر في المجتمع الريفي عددا من المساكن بنيت بصورة عشوائية وغير منتظمة.
- **البناء الاقتصادي:** يعتمد المجتمع الريفي على الزراعة في أساسه وما يتصل بها من أنشطة أخرى، كالصيد والرعي وبعض الصناعات المعروفة باسم الصناعات الريفية، وهي صناعات يدوية تقوم على المواد

[1] بيصار عبد الحكيم، **أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية –دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000–2016**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019/2018، ص 58–59.

[2] عالية حبيب، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 79–80.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص ص71–81.

الخام التي ينتجها الوسط الريفي، والزراعة مهنة عائلية يشترك جميع أفراد العائلة فيها، فهناك تقسيم للعمل لكنه تقسيم غير دقيق، هذا الاشتراك في العمل الزراعي يزيد من ترابط وتماسك أفراد الأسرة الريفية؛ كما يتميز المجتمع الريفي بالبطالة باعتبار أن المجتمعات الريفية تسودها مهنة الزراعة (بمفهومها الواسع: النباتي والحيواني) هذه الأخيرة تتسم بعدم انتظام ساعات العمل، ونتيجة لذلك تظهر البطالة في الريف في صورتين: **بطالة موسمية** تنشأ عن عدم انتظام العمل الزراعي بصورة متساوية على مدار السنة، مما يعني أن البطالة تكون في مواسم يقل أو ينعدم فيها العمل الزراعي. و**بطالة مقنعة أو خفية** وتعنى بذلك العمل الزراعي الذي يقوم به عدد من العاملين أكثر مما يتطلبه ذلك العمل، وتعمل البطالة المقنعة على هجرة الكثير من سكان الريف إلى المدن.

- **النسق التعليمي:** يتصف النسق التعليمي في المجتمعات الريفية بارتفاع نسبة الأمية، والتسرب المدرسي بين تلاميذ المرحلة الابتدائية، ووجود تفاوت في التعليم بين الذكور والإناث، علاوة على نقص كبير في عدد المدرسين.

- **النسق الصحي:** باعتبار العمل الزراعي يتوفر على ظروف الجو الصحي، فسكان الريف العاملين يتمتعون بصحة أوفر في عملهم مما يتمتع به العمال الآخرون في الصناعات الأخرى، طبعا إذا استثنينا بعض المناطق التي تتوطن فيه الأمراض التي تنتشر عن طريق المياه...الخ.

- **المعايير الاجتماعية:** وتتمثل في العادات، العرف، التقاليد، الأفكار والمعتقدات، وهي بمثابة القوانين السلوكية السائدة التي تحكم المجتمع الريفي، حيث يعيش أهله حياتهم الخاصة متأثرين بها وهم يحافظون عليها أثناء حياتهم، أما في المجتمع الحضري فيقل فيها تأثير العرف والتقاليد ويعود هذا الضعف فيها لأهمية دور القانون الوضعي.

- **العلاقات الاجتماعية:** تتميز بأنها علاقات مباشرة وقوية تقوم على أساس معرفة وثيقة وتشابه المهنة والمسؤوليات والتعاون التلقائي، يحدث في دائرة القرابة، ثم مستوى القرية وذلك في مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية. هذا التعاون المتبادل لا يتوافر في المدينة إلا نادرا.

- **التمايز والتدرج الطبقي:** فكل فرد في الريف يعرف وصفه ومركزه وكيف يتعامل مع الأهم منه أو الأقل منه، كما يكتسي الحسب والنسب في الريف أهمية كبيرة، فأهمية الفرد ترتبط بأهمية الأسرة التي ينتمي إليها ومقدار ما تملكه هذه الأسرة من أرض، ويقل التمايز والتدرج الطبقي في الريف عنه في الحضر، كون المجتمع الريفي متجانس.

- **كثافة السكان:** يصغر حجم السكان في المجتمع الريفي، وانخفاض كثافة السكان خاصية تميز المناطق الريفية عنها في المدينة، ونظرا لهذه القلة في الريف تنشأ علاقات شخصية قوية وجها لوجه بين الأفراد.

- **التجانس:** فالتجانس واضح في الريف عكس الحضر لأن في الريف المهنة الغالبة واحدة، كما تمتاز الأسرة الريفية بالتماسك ومن مظاهر ذلك بقاء نظام العائلة المركبة، وقلة الطلاق والانفصال ووحدة القيادة، في حين المجتمع الحضري مختلفون في العادات والأفكار والمهن، فهو أقل تجانسا.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا تحديد أهم الفروق بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية:

الجدول رقم 01: أهم الفروقات بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية

المعيار	المجتمع الريفي	المجتمع الحضري
المهنة	القنص أو صيد الأسماك في المجتمعات البدائية ثم تطورت إلى الزراعة وتربية الحيوان؛	الصناعة أو التجارة أو الحرف؛
عدد وكثافة السكان	صغر حجم السكان، وكثافة قليلة في الكيلومتر المربع؛	عدد السكان كبير، وكثافتهم في الكيلومتر المربع كبيرة نسبيا؛
حجم المجتمع	صغير نسبيا مقارنة بالمجتمع الحضري؛	كبير نسبيا مقارنة بالمجتمع الريفي؛
التجانس	مجتمع متجانس من حيث الثقافة واللغة المحلية وطرق المعيشة والتعليم والمهنة؛	هناك تباين كبير في الثقافة وسبل المعيشة والمستويات التعليمية والمهن ويزداد هذا التباين بشدة كلما تطور المجتمع؛
العلاقات الاجتماعية	بسبب صغر حجم القرية، وانخفاض كثافتها وتجانس السكان، العلاقات شخصية مباشرة وثيقة، يطلق عليه العلاقات الأولية؛	بسبب كبر حجم المدينة وازدحامها وعدم تجانس سكانها أدى ذلك إلى تكوين علاقات غير شخصية وسطحية في أغلب الأحوال (علاقات ثانوية)؛
التخصص	الشخص الريفي يمارس جميع أنواع العمل من زراعة ورعي وحصد وتسويق... فهو غير متخصص في مهنة معينة؛	يتخصص الحضري في مهنة معينة بذاتها، وقد تصل دقة التخصص إلى تخصصات داخل المهنة نفسها؛
مواعيد العمل والراحة	يعمل الريفي في مواسم معينة ويستريح في أخرى، ولذا فإن وقت فراغه طويل وغير منتظم؛	يعمل الحضري باستمرار وعلى مدار العام وطوال حياته ما عدا أوقات الإجازات؛
الضبط الاجتماعي	نتيجة سيادة العلاقات الأولية، يرتكز على العادات والتقاليد والعرف والقوانين السلوكية؛	نتيجة سيادة العلاقات الثانوية، يتم الاعتماد على القانون والشرطة لحماية المجتمع؛
الاتصال بالثقافات الخارجية	يتسم بعزلة ثقافية كبيرة ويعزى ذلك إلى ضعف وسائل الاتصال الحديثة؛	المدينة مركز النشاط الثقافي وملتقى ثقافات العالم، لذا يتميز الحضري باتصاله بمنابع الثقافة المحلية والعالمية لسهولة الاتصال؛
المميزات المادية	– المباني صغيرة وغير جذابة؛ – وسائل المواصلات بدائية وقليلة؛ – تجانس بين الناس والمنازل؛ – أقل نظافة من المدن. – زي الملابس متشابهة إلى درجة كبيرة.	– مباني كبيرة كثيرة ومتنوعة؛ – وسائل المواصلات متوفرة؛ – عدم تجانس، فهناك عمارات حديثة إلى جانب مباني قديمة، وقصور إلى جانب مساكن الفقراء؛ – النظافة نسبية في كل شيء؛ – تختلف ملابس سكان المدن عن بعضهم البعض.

المصدر: منى جميل سلام، مصطفى محمد على، **مرجع سابق**، ص ص 192-194.

المطلب الثالث: مشكلات المجتمع الريفي

يواجه المجتمع الريفي شأنه في ذلك شأن المجتمعات الأخرى، مشكلاته التي تصبغ بصبغة معينة، والتي وجب الوقوف عليها من أجل فهمها وتحليلها، والوقوف على المتغيرات التي تساهم في تشكيلها، لفهم هذه المشكلات ووضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بحلها أو الحد منها من أجل تحسين مستوى معيشة سكان المناطق الريفية. ومن بين المشكلات التي تواجه المجتمعات الريفية في سبيل تنميتها نذكر ما يلي:[1]

أولا: المشكلات الاقتصادية

من بين أهم الجزئيات المرتبطة بهذه المشكلات تدني دخل الفلاح، فانخفاض الأجور وانتشار البطالة بنوعيها الـموسمية والمقنعة، بالإضافة إلى عدم وجود مجالات أخرى للكسب غير الزراعة، هذا فضلا عن فرص العمل المحدودة التي تعود إلى تزايد السكان بسرعة أكبر من زيادة مواد الإنتاج، وقلة الاهتمام بالصناعات الريفية والمنزلية ونقص المساعدات المالية لتطويرها والحصول على المواد الخام وتسويق منتجاتها، تؤدي إلى انخفاض دخل سكان الأرياف، كما يعاني سكان الأرياف من انخفاض رأس المال المستثمر، ومشكلة ضعف الإنتاج النباتي والحيواني التي ترتبط بعدة عوامل كاتباع طرق الزراعة التقليدية أو عدم الدراية بوسائل التربية والتغذية السليمة بالنسبة للأنعام والدواجن.

ثانيا: المشكلات الاجتماعية

تتمثل في المشكلات التي تتشكل نتيجة الإشكال الاجتماعي اليومي والتفاعل بين الأفراد في المجتمع المحلي الريفي، ومن المشكلات الاجتماعية في المجتمعات الريفية نجد التواكل والسلبية تجاه المشاركة السياسية والمساهمة في الشؤون العامة للمجتمع، وهذا ما يؤثر في عدم الشعور بالمسؤولية بين أفراد المجتمعات والإحجام عن المشاركة في مشاريع التنمية، بالإضافة إلى الهجرة الريفية الحضرية ولا سيما هجرة العمالة الزراعية وانعكاس ذلك على الإنتاج الزراعي، أو فقدان الريف لعناصر تجديده خاصة بهجرة المتعلمين والمثقفين وذوي الحرف والمهارات والصناع المهرة. كما أن إعاقة المرأة الريفية عن القيام بدورها الفعال في عملية التنمية والنهوض بالمجتمع وخاصة في مجالات الأسرة وتنظيمها والتربية ومجالاتها المجتمعية من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية تعد من بين أهم المشكلات الاجتماعية للريفيين.

ثالثا: المشكلات الثقافية

من أهم المشكلات الثقافية، شيوع الجهل والارتفاع الملحوظ لنسبة الأمية التي تقف حائلا أمام وصول مبادئ المعرفة والعلوم إلى الريفيين، وكذلك عدم تماشي المناهج الدراسية مع البيئة الريفية التي لها خصوصيتها مع هجرة المتعلمين والمتعلمات من المدارس والتي كونت لديهم عدم قناعة بالحياة الريفية مع

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص- ص 221-225.

ملاحظة انتشار التسرب المدرسي للأطفال للعمل بالحقول أو مجالات أخرى لمساعدة أسرهم الريفية ماديا، بالإضافة إلى قلة مصادر الثقافة والمعرفة في القرية نسبيا إذا ما قورنت بما هو متاح بالمدينة.

رابعا: المشكلات الصحية

يعاني المجتمع الريفي من مشكلات الماء، والصرف الصحي، والذين ينتج عنهما انتشار الأمراض والأوبئة، كما يعاني من السكن غير الصحي الذي تقل فيه التهوية ويمتلئ بالدخان الناتج عن الأفران المنزلية مما يؤدي إلى الإصابة بالأمراض التنفسية والانفلونزا، كما يجهل الريفيون الأمراض المختلفة وطرق الوقاية منها، ويقل الوعي الصحي باللجوء لسبل العلاج البدائي، هذه الحالة الصحية هي نتاج عوامل مختلفة ثقافية واقتصادية واجتماعية ...الخ، عموما انخفاض مستوى الرعاية الصحية راجع لقلة حجم الخدمات الصحية من هياكل صحية كالمستشفيات والعيادات والصيدليات ودور رعاية الأم والطفل، الموجهة للريف مقارنة بما هو مقدم للمدينة في نفس المجال، بالإضافة لعدم وجود العدد الكافي للعمال في الهيئات العاملة في محيط الطب والتمريض.

خامسا: المشكلات العمرانية

تتميز المساكن الريفية بعدم خضوعها للتخطيط، فتوزيعها وتصميمها عشوائي، كما أن طرقها ضيقة وغير معبدة مما يعيق حركة السير، بالإضافة إلى افتقارها للكهرباء سواء بالطرق أو بالمساكن أو لباقي الاستخدامات، بالإضافة لرداءة المواصلات.

المطلب الرابع: مفهوم التنمية، أهدافها ومستوياتها

إن شمولية مفهوم التنمية أدى إلى اختلاف وجهات النظر في تعريفها وصعوبة الإحاطة بها لتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية، كما أن مفهوم التنمية يتأثر بطبيعة المنطلقات الفكرية والإيديولوجية، ولكن هذا لا يعني وجود قاسم مشترك يمكن من خلاله تحديد مفهوم التنمية، والقاسم المشترك هو الإنسان كونه هدف التنمية ووسيلتها.

أولا: مراحل تطور مفهوم التنمية

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على مفهوم التنمية، والذي كان استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن، وبشكل عام يمكن تمييز المراحل الرئيسية التالية لتطور مفهوم التنمية:[1]

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 19-22.

1- **التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي:** تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل الوطني وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، كالاعتماد على المعونات الخارجية. وقد جسد نموذج والت رستو W.rostow المعروف باسم (مراحل النمو الاقتصادي) مفهوم التنمية في هذه المرحلة.

2- **التنمية وفكرة النمو والتوزيع:** غطت الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط في المرحلة السابقة، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز Seers الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر، البطالة واللامساواة في التوزيع، وإذا تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك المنطقة، حتى لو تضاعف الدخل الوطني والفردي فيه.

3- **التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة:** امتدت تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تُعنى بكل جوانب الحياة في المجتمع على اعتبار هذه الجوانب هي منظومة تتكامل عناصرها مع بعضها البعض، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق المختلفة والشرائح السكانية، تجسدت هذه المرحلة بصورة واضحة في نموذج تودارو Todaro للتنمية الذي حدد لها ثلاثة أبعاد، الأول اقتصادي يركز على توفير وإشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات الدخول والحياة المعيشية، الثاني سيكولوجي يعنى باحترام الذات ويهدف إلى زيادة ثقة السكان بأنفسهم وتعزيز درجة اعتمادهم على ذواتهم أما الثالث فهو بعد سوسيولوجي يرتبط بحرية الاختيار ويهدف إلى تعزيز الاستقلالية في كل القرارات سواء أكانت على صعيد الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات.

4- **التنمية المستدامة:** ظهرت نهاية العقد الثامن من القرن العشرين، وهي تنمية ترتكز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سواء أكان على مستوى الدولة الواحدة أو مستوى دول العالم ككل، وقد قامت هذه التنمية لمكافحة مشكلة الفقر وكذا مشكلة تدهور واستنزاف البيئة الطبيعية وهذا على المستوى الدولي، الوطني والمحلي.

من خلال ما سبق تبين أن النظرة الحديثة للتنمية تقتضي عدم الاهتمام بجانب واحد كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، فقد تم إخراج قضية التنمية من الدائرة الضيقة للبعد الاقتصادي وزيادة معدل الدخل الوطني والفردي إلى ما يعرف بالتنمية الشاملة المتكاملة والمستدامة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وبيئيا.

ثانيا: مفهوم التنمية

التنمية* لغة تشتق من الفعل " نمى، أنمى، إنماء"، أي زاد وكثر.[1] أما اصطلاحا فلا يوجد تحديد علمي دقيق لمفهوم التنمية وإن كانت أدبيات التنمية قد أجمعت على أنه يتضمن مفهوم التغيير الذي يشمل الإنسان والمجتمع والدولة، ويشمل جميع جوانب الحياة المختلفة، ونقل المجتمع من صورة إلى صورة أخرى أفضل.

يشير مصطلح التنمية إلى "التغيير المرغوب فيه، نظرا لأن ما هو مرغوب فيه في وقت ومكان معين وفي ثقافة معينة قد لا يكون مرغوبا في أماكن أخرى أو في أوقات أخرى في نفس المكان وفي نفس البيئة الثقافية، فمن المستحيل التفكير في تعريف مقبول عالميا للتنمية".[2]

يعرف البنك الدولي التنمية بأنها "زيادة القابلية للاستمرار في مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة والمفهوم الأوسع للتنمية يتضمن المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية التي بدورها تساعد على تحقيق الأهداف للتنمية وبأن الهدف الشامل للتنمية هو احترام الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لكل الأفراد بغض النظر عن الجنس والعناصر والأديان والبلدان".[3]

كما عرفت في القانون الدولي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها".[4]

---

* هناك اختلاف بين مفهوم النمو (croissant) والتنمية (développement) فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع في حين التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة. (أنظر: مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 17).

[1] المنجد في اللغة العربية المعاصرة، **مصدر سابق.**

[2] Katar Singh , **Rural Development Principles, Policies and Management**, Third Edition, SAGE Publications, New Delhi, India, 2009, p 02.

[3] طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 17.

[4] عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 147-148.

الملاحظ من هذين التعريفين أنهما أخذا تعريف التنمية بالمفهوم الواسع الذي لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، كما أن هذه التنمية لا بد من اعتمادها على المساهمة النشطة للأهالي في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم من جهة، ومن جهة أخرى العدالة في تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية وضمان المساواة لكل الأفراد على اختلاف جنسهم أو معتقداتهم أو انتماءاتهم.

هناك من يرى أن التنمية في معناها الأساس "عملية ويقصد بالعملية في السياق المعاصر أنها حركة تجاه حالة أو وضع اجتماعي يفترض أنه قد وصلت إليه بعض الدول في العالم، كما أن التنمية تعني زيادة الناتج الوطني ومن ثم زيادة في الدخل الفردي".[1]

بينما هناك من عرفها بأنها: "العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية، على أن يكتسب كل واحد منهم قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه العمليات".[2]

ركز هذان التعريفان على كون تعريف التنمية في صورة عملية سوسيو-اقتصادية تتناول الجانب الاقتصادي المعبر عنه بزيادة الناتج الوطني، والجانب الاجتماعي من خلال تحسين الوضع الاجتماعي إلى الأفضل.

تعرف أيضا على أنها: "عمليات مخططة وموجهة، تَحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة لأفراده".[3] ركز هذا التعريف على أنها عملية عمدية وإرادية لإحداث تغييرات في المجتمع بما يكفل نقله من مستوى ما إلى مستوى أعلى منه.

هناك من يعرفها أنها هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع ونجد مظاهرها في تلك السلسلة من المتغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في نوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة، للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصى فترة ممكنة وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، المنشودة للغالبية من أفراد المجتمع.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف يمكن القول أن: "التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية ووظيفية في المجتمع، والتي تتم من خلال تعاون الجهود الشعبية والحكومية من أجل

---

[1] فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثروبولوجية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص 25.

[2] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص 16.

[3] أحمد محيي خلف صقر، **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي: دراسة تحليلية ميدانية للدول (هولندا-أستراليا-إندونيسيا-تنزانيا-مصر)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 23.

تحقيق التنمية في جميع المجالات لتحسين وتوفير الموارد اللازمة والضرورية وذلك باتباع خطة منهجية أي التخطيط وفق السياسة العامة لأفراد المجتمع، فالتنمية هي المقصد والغاية التي تسعى كل المجتمعات بمختلف مستوياتها إلى تحقيقها، لما تحمل في طياتها من تقدم للمجتمعات، فهي توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل".

من خلال التعاريف السابقة، لمفهوم التنمية يمكن أن نستنبط العناصر المشتركة التالية:[1]

- التنمية مفهوم معنوي، لعملية ديناميكية يستهدفها المجتمع ممثلا في أفراده وهيئاته؛
- جوهر هذه العملية يتركز في طريقة التدخل لتوجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة والطاقات المتاحة للمجتمع، بغرض تحقيق أقصى استغلال لها في أقصى فترة ممكنة؛
- مكونات تلك العملية عبارة عن سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي يتم إحداثها في المجتمع بهدف الوصول على تغيير شامل للمجتمع؛
- التنمية في نهايتها تسعى إلى تحقيق رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع وذلك عن طريق رفع كفاية أفراده في استغلال موارد المجتمع إلى أقصى حد ممكن.

ثالثا: أهداف التنمية

تتعدد أهداف عملية التنمية بتعدد أبعاد عملية التنمية نفسها، ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف فيما يلي:[2]

- بناء الفرد المتسلح بالعلم والقادر على تطوير ذاته ومجتمعه؛
- زيادة الدخل الوطني وتقليل التفاوت في الدخول والثروات بين أفراد المجتمع؛
- رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لدى المواطنين وتحسين أحوالهم المعيشية؛
- رفع مستوى المعيشة للأفراد متمثلا ذلك في المأكل والمشرب والمسكن، وتحقيق حاجاتهم الجسمية والعقلية والاجتماعية؛
- إعداد الفرد والمجتمع لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتغلب عليها؛
- تحقيق التجانس بين طبقات المجتمع وذلك بتذويب الفوارق الطبقية وتهيئة الفرص المتكافئة للجميع حسب قدراتهم؛

[1] أحمد عبد الرؤوف درويش، **قضايا التنمية في الدول النامية: مقدمة في سوسيولوجيا التنمية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 12.

[2] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، **مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية من منظور تنموي وبيئوي**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 23-24.

- تأكيد المشاركة الشعبية في جهود التنمية من بدايتها لنهايتها لأن دور المواطن في مجتمعه يتحقق ويبرز أكثر فأكثر بإسهامه المباشر حسب طاقته في كل مرحلة من مراحل البناء التنموي المستهدف تحقيقه في بلده؛
- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنية التحتية بما تشتمل عليه من (إسكان، طرق، اتصالات، مستشفيات، مدارس، جامعات وصرف صحي ...وغيرها)، والتي تعد من مستلزمات التنمية؛

بالإضافة إلى:[1]

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين فرص المشاركة في العمليات السياسية؛
- تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي، والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع؛
- تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن، بالإضافة إلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقة في التنمية، وإيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وإجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة؛
- إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي؛

رابعا: أنواع التنمية ومستوياتها

يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتوسيع الجهاز الحكومي وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات لمقابلة احتياجات عملية التنمية، ولارتباط مفهوم التنمية بالعديد من جوانب الحياة انبثقت الأنواع التالية للتنمية، نذكر منها:

1- التنمية الاقتصادية: يجري تعريفها على أنها "العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وهذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي".[2]

[1] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006، ص 177.

2- التنمية الاجتماعية: وهي "الجهود المبذولة لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد أسرع من معدل النمو الطبيعي".[1]

3- التنمية البشرية: وهي تعني (التنمية التي تجعل رفاهية البشر محور جهود التنمية) وفي تقريره الأول عن التنمية البشرية عرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنها "عملية توسيع نطاق الخيارات أمم الأفراد وأهم هذه الخيارات هي أن يعيش الأفراد حياة خالية من الأمراض وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم، بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته".[2] ويتضح من التعريف السابق أن التنمية البشرية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل، فالدخل لا يعتبر إلا خيارا واحدا يحرص الأفراد على توفره، وإن كان يعتبر نسبيا أكثر أهمية من الخيارات الأخرى.

4- التنمية السياسية: تتمثل في دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية، ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.[3]

5- التنمية الإدارية: يحظى موضوع التنمية الإدارية باهتمام بالغ لدى الأوساط الأكاديمية وممارسة الإدارة في القطاعين العام والخاص على حد سواء، وبالرغم من ذلك فإن مفهوم التنمية الإدارية يواجه مشكلات نظرية وأخرى عملية تعيق الوصول إلى تعريف عام متفق عليه لهذا المصطلح، فظهرت عدة مصطلحات متداخلة مع مفهوم التنمية الإدارية، ومنها مصطلحات (التطور) و(التطوير) و(التحديث) و(الإصلاح) و(التغيير) الإداري والتنظيمي.[4]

6- التنمية الثقافية: هي التغير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.[5]

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 139.

[3] مصطفى يوسف كافي، **المرجع نفسه**، ص 17.

[4] نائل عبد الحافظ العوالمة، **إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 56.

[5] مصطفى يوسف كافي، **المرجع نفسه**، ص 17.

وبالنسبة **لمستويات التنمية**، يمكن التمييز عادة بين مستويين من التنمية، الأول المستوى الوطني والثاني بالمستوى المحلي:[1]

- **المستوى الوطني:** يتم فيه تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي تقتضي وجود تناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة، تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن.

- **المستوى المحلي:** وهي إسهامات تقوم عن طريق المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن من داخل المجتمع وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية وتشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية ودعم المنظمات المحلية.

[1] العربي حجام، سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص 123-124.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الريفية

تختلف تعاريف التنمية الريفية حسب اختلاف آراء المهتمين بها، كل على حسب تخصصه العلمي أو خلفياته السياسية أو اعتقاداته الإيديولوجية، فالتنمية الريفية مفهوم مركب ومعقد لا يشمل مجالا واحدا بل يشمل كل جوانب حياة سكان الريفية، بما أنها تهدف إلى تحسين ظروف عيشهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية

يعد مصطلح التنمية الريفية من أهم الموضوعات التي يناقشها العلم في الآونة الأخيرة ومركز الاهتمام في كلا المجتمعين المتقدم والنامي وذلك بغية القضاء على الفوارق الشاسعة بين المجتمعات الريفية والحضرية، ومفهوم التنمية الريفية لا يختلف كثيرا عن المفهوم العام للتنمية، ذلك أن التنمية الريفية لا تتم بمعزل عن استراتيجية التنمية في المجتمع بوجه عام، لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق لبعض التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم، مع الإشارة إلى التطور التاريخي له.

أولا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية الريفية

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخيا عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع، الذي برز إلى حيز الوجود في أواخر الأربعينات من القرن الماضي (عام 1944) عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة،[1] كما أوصى مؤتمر كامبردج للتنمية الذي انعقد عام 1948 م لتدارس احتياجات التنمية في المستعمرات البريطانية التي كانت في ذلك الوقت تعد تدريجيا للحصول على الاستقلال السياسي من بريطانيا العظمى[2]، وفي عام 1954 أوصى مؤتمر أشردج Ashridge الذي عقد لمناقشة المشكلات الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي، كما ساهم في تحديد مدلول لها، وعلى مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، تم التركيز على مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة، وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي، من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية ومبادراته الذاتية علاوة على الجهود الحكومية.[3]

---

[1] سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي والتنمية المحلية**، من منشورات أعمال المؤتمرات للمنظمة العربية للتنمية الإدارية حول: **التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص19.

[2] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص 25–26.

[3] سمير محمد عبد الوهاب، **المرجع نفسه**، ص 19–20.

تزامن مع مفهوم تنمية المجتمع مفهوم التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي، فحتى الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي كان مفهوم التنمية الريفية يختلط غالبا بمفهوم التنمية الزراعية، وفي كثير من الأحيان كان استخدام أحدهما يعبر عن الآخر، وكان السبب في ذلك هيمنة النشاط الزراعي في المناطق الريفية، وبالإضافة إلى أن أغلب السكان كانوا يمتهنون الزراعة، ويعيشون في الريف، وقد رافق ذلك تضاؤل الخدمات الصحية، الثقافية والتعليمية، فضلا عن خدمات البنى التحتية في المناطق الريفية، الأمر الذي ساهم في إبراز دور الزراعة وإخفاء الخدمات الأخرى، وحتى هذه الخدمات الضئيلة كانت تقدم للريف من طرف جهات رسمية مختلفة مثل الوزارات، دون تنسيق وتكامل فيما بينها،[1] ووفقا لما أشار إليه تقرير البنك الدولي في منتصف السبعينات، كان أكثر من 80% من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة، خاصة في مجالات الصحة، والتعليم ومياه الشرب النقية والكهرباء، مقارنة بالمدن.[2]

كما ترتب على الوضع السابق بروز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي يتضمن تقديم البرامج والمشاريع التنموية إلى الريف بصورة متكاملة ومتناسقة حتى تكون عملية التنمية فعالة، بحيث يظهر تأثيرها على جميع نواحي الحياة الريفية، وقد حاز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة على اهتمام معظم الجهات العاملة في مجال التنمية الريفية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، وخلال السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات كانت استراتيجيات التنمية الريفية تصاغ آخذة في الاعتبار هذا المفهوم.[3]

إلى أن جاء المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة، والذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة، حيث تم إضافة البعد البيئي وضرورة الاهتمام بحماية الموارد الطبيعية واستدامة استخدامها، وتحقيق التنمية المستدامة يكون عن طريق التوسع في التجارة ومحاربة الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك، وحماية صحة الإنسان والمحافظة على البيئة والموارد والطبيعة وحماية الغابات ومكافحة التصحر، وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، ونشر التعليم ورفع الوعي مع التركيز على التنمية البشرية باعتبارها أهم مقومات التحول نحو عالم آمن ومتطور.[4]

إذا ومن خلال ما سبق نجد أن مفهوم التنمية الريفية أخذ يتطور بصورة مستمرة متأثرا بالتغيرات التي حدثت في مفهوم التنمية بشكل عام على الصعيد العالمي والإقليمي، وهذا التطور الحاصل في مفهوم التنمية

---

[1] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، **مرجع سابق**، ص 15.

[2] سمير محمد عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 20.

[3] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، **المرجع نفسه**، ص 15.

[4] سلام أنور أحمد العبيدي، **دور برامج التنمية الريفية في تحسين أوضاع الفقراء في الريف مع إشارة خاصة إلى العراق**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 25، 2012، جامعة تكريت، العراق، ص 83.

الريفية كان عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي لتنمية المجتمع الذي يؤطر لبرامج التنمية الاجتماعية المعتمدة أساسا على المشاركة الاجتماعية، إلى مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي يتأسس على ضرورة تقديم البرامج والمشاريع التنموية إلى الريف بصورة متكاملة ومتناسقة إلى المجتمعات الريفية، ثم إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة والذي دفع باتجاه توسيع المؤشرات والعوامل المؤثرة في تحديد مستوى التنمية الريفية ليشمل الكثير من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على رفاهية الإنسان ومستواه المعيشي.

ونشير إلى أن هناك أربع عوامل رئيسية أثرت على مفهوم التنمية الريفية وأحدثت تغييرا في المفهوم، وهي:[1]

- تزايد المخاوف بشأن استمرار وتعمق الفقر في المناطق الريفية؛
- تغيير وجهة النظر على مفهوم التنمية ذاتها؛
- الاعتراف المتزايد لأهمية التنمية الريفية في تحقيق تحسينات مستدامة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للفقراء؛
- ظهور الاقتصاد الأكثر تنوعا الذي تلعب فيه المشاريع الريفية غير الزراعية دورا متزايد الأهمية، حيث أن ثمة أربعة محركات مهمة لها دور في تحفيز نمو الاقتصاد غير الزراعي، القوة المحركة هي التحضر لا سيما نمو المراكز الصغيرة أو المتوسطة وزيادة التكامل بين الاقتصاديات الريفية والحضرية، وثانيا التحرير والعولمة التي يمكن أن تخلق فرصا جديدة للعمل والخدمات في المناطق الريفية، وثالثا تحسن نظم الاتصال والمعلومات، لا سيما نشر التغطية الهاتفية المتنقلة في المناطق الريفية، وأخيرا زيادة الاستثمار في نظم الطاقة المتجددة، وقد توجد هذه المحركات وتجتمع معا بطرق شتى داخل البلدان وفيما بينها وتفتح بذلك فرصا مختلفة لتنمية الاقتصاد الريفي غير الزراعي.

ثانيا: تعريف التنمية الريفية

تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، وذلك لاختلاف الزاوية التي ينظرونها لهذا المفهوم، سواء من منظور جزئي أو قطاعي، فهناك من يعتبرها عملية تعليمية تستهدف نشر التعليم باعتباره عاملا على نشر الثقافة، والوعي، والفهم للظروف المتغيرة، ومن العلماء من اعتبرها عملية تدخل في مجال الصحة العامة ونظافة البيئة وذلك بتوفير الوسائل المؤدية إلى تحسين المستوى الصحي، في حين هناك من اعتبر أن التقدم الاقتصادي مكون أساسي للتنمية الريفية، وأن هذه الأخيرة هي عملية زراعية تستهدف زيادة الإنتاج الزراعي، ومنهم من اعتبر

[1] سلام أنور أحمد العبيدي، **مرجع سابق**، ص 83-84.

التنمية الريفية أنها عملية اجتماعية مستهدفة لمواجهة الفقر الريفي وتدهور الغذاء الذي يعانيه سكان الريف وانخفاض مستويات المعيشة وتفشي ظروف اللامساواة وتدني الخدمات.[1] لكن حقيقة الأمر أن التنمية الريفية مفهوم مركب ومعقد تتضمن كل تلك العناصر، بما أنها تهدف إلى تحسين ظروف عيش سكان الريف، ويمكن أن نعرض بعضا من تعاريف التنمية الريفية فيما يلي:

عرف **البنك الدولي** التنمية الريفية بأنها: "استراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف وتتضمن هذه الاستراتيجية توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية".[2]

هذا التعريف ركز على أن التنمية الريفية هي عملية مقصودة لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مع ضرورة أن تمتد منافع التنمية الريفية لجماعات معينة من الناس هم الفئات الأكثر فقرا في الريف.

جاء في التعريف الذي تبناه **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، أن التنمية الريفية هي "عملية تحسين الفرص والرفاه للسكان الريفيين، فهي عملية تغير يطرأ على خصائص المجتمعات الريفية، إضافة إلى التنمية الزراعية فإنها تنطوي على التنمية البشرية وعلى أهداف اجتماعية وبيئية، ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية فقط، ولذلك فإن التنمية الريفية تشمل الصحة، التعليم والخدمات الأخرى كما أنها تستخدم نهجا متعدد القطاعات لتعزيز الزراعة واستخراج المعادن والسياحة والترفيه والصناعات التحويلية المتخصصة".[3]

يعتبر هذا التعريف أكثر تفصيلا من سابقه فهو يصور التنمية الريفية على أنها عملية مركبة ومتكاملة من العديد من الأنشطة المتنوعة والمتناسقة، والتي تمس جميع أوجه ومجالات الحياة في الريف.

كما جاء التعريف المشترك **لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" واليونسكو للتنمية الريفية** على أنها: "تشمل: الزراعة، التعليم، البنية التحتية، الصحة، بناء القدرات للقطاع غير الزراعي، العمالة واحتياجات الفئات الضعيفة في الريف. وتهدف التنمية الريفية إلى تحسين سبل عيش سكان الريف بطريقة منصفة ومستدامة".[4]

من الملاحظ أن هذا التعريف هو الآخر كسابقه ركز على أهم القطاعات الواجب العمل على تنميتها لتحسين وضع الوسط الريفي من خلال تزويده بقدر من المشاريع الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص ص 230-232.

[2] **المرجع نفسه**، ص 233.

[3] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **تقرير التنمية الريفية 2016**، تعزيز التحول الريفي الشمولي، روما، إيطاليا، 2016، ص17.

[4] David Atchoarena,Lavinia Gasperini, **Education for rural development: towards new policy responses**, (A joint study conducted by FAO and UNESCO), International Institute for Educational Planning, 2003, p21.

الاجتماعية العامة والرعاية الاجتماعية لسكانه، وبالتالي تحقيق معيشة قابلة للحياة اقتصاديا، وعادلة اجتماعيا.

من جهتها أعطت **منظمة الإسكوا** تعريفا للتنمية الريفية بأنها "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع الريفي، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة للمجتمع".[1]

هذا التعريف ركز على ضرورة المشاركة الشعبية للمجتمعات الريفية في العمل جنبا إلى جنب مع الهيئات الحكومية لتحديد احتياجات ومشاكل سكان الريف ووضع الخطط الكفيلة بتجاوز تلك الاحتياجات بالاعتماد على ما تزخر به الأرياف من موارد على اختلافها.

كما جاء في تعريف **روبرت شامبرز** robert chambers للتنمية الريفية والذي نراه يتقاطع كثيرا مع تعريف **البنك الدولي** في كونها عملية التحسين المستدام في نوعية حياة سكان الريف وخاصة الفقراء، حيث أشار أن مصطلح التنمية الريفية هو "عبارة عن استراتيجية لتمكين مجموعة محددة من الناس (هم فقراء الريف من النساء والرجال) الحصول على ما يريدونه وما يحتاجونه لأنفسهم ولأطفالهم، ويتعلق الأمر بمساعدة الفقراء من بين أولئك الذين يسعون إلى كسب العيش في المناطق الريفية للمطالبة بمزيد من فوائد التنمية الريفية والحصول عليها، وتضم المجموعة صغار المزارعين والمستأجرين والمعدومين".[2]

في حين يرى **ميشال تودارو** بأن التنمية الريفية بالرغم من أنها تعتمد على تحقيق التقدم للمزارع الصغير، فإنها تشتمل على ما هو أكثر من ذلك، فهي "تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية وتصنيع الريف، ونشر التعليم وتوفير الخدمات الصحية والإسكان وكل ما يرتبط بذلك من خدمات، كما تشتمل أيضا محاولة تقليل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل، وتقليل التفاوت بين الريف والحضر، بالإضافة إلى ضمان استمرارية التحسن المحقق في القطاع الريفي (تكامل الأهداف الإنمائية) ".[3]

---

[1] هاشمي الطيب، **مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي: مفاهيم، نظريات، وسياسات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2021، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 61.

[2] Katar Singh, **Rural Development Principles, Policies and Management**, Third Edition, SAGE Publications, New Delhi, India, 2009, p 03.

[3] ميشال تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 440.

كما تم تعريفها على أنها "عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، يقوم بها أساسا أبناء المجتمع الريفي، بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية، بما يحقق تكامل نواحي النهوض، وأيضا تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه الوطني الكبير".[1]

نرى أن هذا التعريف ركز على كون التنمية الريفية لا تقوم لها قائمة دون اعتماد سكان الريف على أنفسهم لتغيير وتحسين ظروف حياتهم وتحرير طاقاتهم وإشباع احتياجاتهم لتحقيق آمالهم وطموحاتهم في حياة أفضل.

هناك من أكد أن مصطلح التنمية الريفية يشير إلى "التنمية الشاملة للمناطق الريفية بهدف تحسين نوعية حياة سكان الريف. وبهذا المعنى، فهو مفهوم شامل ومتعدد الأبعاد، يشمل تطوير الزراعة والأنشطة المرتبطة بها، الصناعات القروية، الحرف اليدوية والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والخدمات والمرافق المجتمعية، وقبل كل شيء الموارد البشرية في المناطق الريفية".[2]

كما عرفت بأنها "سلسلة شمولية، مركبة ومستمرة تستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، وتترجم هذه السلسلة من خلال تطور مستوى ناتج النشاط الفلاحي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية لسكان الأرياف وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني أو الدولي".[3]

يركز هذا التعريف وسابقه أن التنمية الريفية عملية ديناميكية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي، تتجسد مظاهرها في تحقيق سلسلة من التغيرات النوعية على مستوى العديد من المجالات، التي تشجع على الحياة في الريف وتدمج المجتمع الريفي في الحياة الوطنية.

يعرف آخرون التنمية الريفية أنها مجموعة عمليات ديناميكية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي، من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديموقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد مظاهرها في سلسلة التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي، وفي تزويد الريفيين بقدر من المشروعات والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية

---

[1] محمد سالمان طايع، **أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية: المشاركة الشعبية مدخلا**، من منشورات أعمال المؤتمرات للمنظمة العربية للتنمية الإدارية حول: **التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص50.

[2] Katar Singh, **Op-cit**, p03.

[3] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، **مرجع سابق**، ص 50.

والبشرية المتاحة للوصول إلى استغلالها بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل سكان الريف وإدماجهم في الحياة العامة، وتمكينهم من المساهمة في التنمية الوطنية.[1]

في ضوء التعاريف والمقومات الأساسية السابق عرضها لمفهوم التنمية الريفية نصل إلى تعريف للتنمية الريفية يحدد طبيعتها، وملخصه أن التنمية الريفية تهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية مقصودة، للنهوض بالمجتمعات المحلية في الفضاءات الريفية، من خلال الاستغلال والاستثمار الأمثل لكل الطاقات والإمكانات والموارد المتاحة بالأقاليم الريفية كونها جزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية، عن طريق المشاركة الواسعة من قبل الجهود المحلية والجهود الحكومية في جميع مراحل تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية المعدة وفق رؤية واضحة مبنية على تطلعات وتصورات السكان، والموجهة لتحسين مستوى معيشة الريفيين وتطوير مهاراتهم التقنية والمعرفية والتصدي للمشاكل التي تعتريهم.

يتضح من خلال ما سبق أن التنمية الريفية يجب أن ترتكز على:

- مشاركة سكان الريف أنفسهم، وذلك بتحديد مشاكلهم واحتياجاتهم والمساهمة بآرائهم وأفكارهم بتقديم المقترحات والحلول المناسبة، والوقوف جنبا لجنب في جميع مراحل المشاريع التنموية مع مختلف الهيئات الحكومية لتحسين مستوى معيشتهم؛

- قائمة على الاستغلال الأمثل لإمكانيات الريف وقدراته الطبيعية ومؤهلاته البشرية من خلال توظيفها توظيفا عقلانيا؛

- عملية قائمة على التخطيط السليم وتحديد ورسم الأهداف المراد تحقيقها.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الريفية

إن التعرض لمفهوم التنمية الريفية يقودنا إلى معرفة الأهمية التي تكتسيها خاصة في وقتنا الحالي، فهي تعتبر أحد الركائز لتحقيق التنمية الوطنية في الدول النامية خصوصا، هذه الأخيرة التي هي بحاجة إلى مشاريع تنموية لتحقيق قفزة نوعية في مستوى معيشة سكان مجتمعاتها الريفية، خاصة إذا كانت هذه المجتمعات تتميز بأقاليمها الجغرافية ذات الموارد والإمكانات المختلفة، لذا من خلال هذا المطلب نستعرض الأهمية التي تكتسيها التنمية الريفية والتعريج على أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

أولا: أهمية التنمية الريفية

تبرز أهمية التنمية الريفية من خلال ما تصفه من برامج تنموية بهدف تحقيقها وإنقاذ المناطق الريفية التي عادة ما تكون متخلفة بالمقارنة مع المناطق الحضرية التي تقع ضمن نطاقها الإداري، حيث أن كل المؤشرات الاقتصادية تشير إلى الكثير من المشكلات المتأصلة في تلك المناطق التي يرجع السبب فيها إلى

[1] كمال التابعي، **مقدمة في علم الاجتماع الريفي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2007، ص 56.

الإهمال الشديد الذي عانت منه تلك المناطق وقلة البرامج الإصلاحية المخصصة للتنمية في الماضي، لأن مسيرة التنمية في معظم البلدان النامية ركزت على تطوير القطاع الصناعي وغالبا ما تتم عملية التصنيع في المراكز الحضرية مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة لسكان الحضر في مقابل استمرار تدهور مستوى معيشة سكان الريف.[1] كما أن للتنمية الريفية أهمية بالغة في التخفيف من الفقر على مستوى الدولة ككل فضلا عن أهميتها المباشرة في تخفيف الفقر في الريف، ويتم ذلك عن طريق ما توفره من وظائف وظروف أفضل للمعيشة في المناطق الريفية، مما يترتب عليها تقليل الهجرة من هذه المناطق إلى المناطق الحضرية، وبالإضافة إلى ذلك فإن التنمية الريفية تؤدي إلى تحديث الزراعة وزيادة إنتاجيتها.

مما سبق تكمن أهمية التنمية الريفية في النقاط الأساسية التالية:[2]

- الاتجاه إلى العمل التكاملي الذي يأخذ به كل خبراء التنمية تقريبا يقتضي الربط الوثيق بين الريف والحضر، بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر؛
- اتساع الهوة بين المناطق الريفية والحضرية مما يتطلب وضع الخطط لتنمية المجتمع الريفي والحد من انخفاض مستوى الدخل وشيوع ظاهرة الفقر الريفي، وأن اتساع هذه الهوة تقتضي مضاعفة الاهتمام بتنمية الريف؛
- تنمية الريف تحقق التوازن بين نمو الغذاء والزيادة السكانية بدرجة ملحوظة، في الوقت الذي تتعادل فيه هذه المعدلات مع معدلات نمو الموارد الاقتصادية، فعلى الرغم من أن سكان العالم النامي يمثلون نحو ثلثي سكان العالم إلا أن ناتجها الوطني الإجمالي لا يزيد عن 12,5% من الناتج الوطني الإجمالي؛
- العمل على تنمية الريف يحقق العدالة بين المواطنين داخل المجتمع الواحد، إذ لا يعقل أن أقل سكان البلد الواحد يعيشون في رفاهية ورغد نسبي بينما تعاني الغالبية صاحبة الجهد الأكبر في الإنتاج الوطني من سوء أوضاعها.

يضاف إلى العناصر السابقة لأهمية التنمية الريفية في حياة المجتمعات الريفية النقاط التالية:[3]

- نسبة المشتغلين بالزراعة من جملة عدد السكان الريفيين تبلغ ما بين 45 إلى75 بالمئة، وخاصة في الدول العربية؛

---

[1] وهاب فهد الياسري، **مرجع سابق**، ص 94.

[2] بيصار عبد الحكيم، **مرجع سابق**، ص 67-68.

[3] وسام درويش مصطفى، **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016، ص ص 148-150.

- قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال وقصور الاستثمار في الموارد البشرية في الريف؛

- ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر (النزوح الريفي) خاصة الفئات ذات القدرة المهنية الشابة ما أدى إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدراتهم في إحداث تنمية لتطويره؛

- هناك تفاوتٌ كبير في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ 4-6 مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف كما ورد في تقرير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة؛

- ارتفاع نسبة الأمية بين سكان الريف؛ فمثلا تبلغ نسبة الأمية في الوطن العربي 72,6 بالمئة من جملة عدد السكان ومعظم هؤلاء الأميين من سكان الريف.

- أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، ويقسم تقرير البنك الدولي حول استراتيجية التنمية الريفية إلى مجموعات حسب درجة فقرهم فهناك فقر كلي ومعناه أن يبلغ دخل الفرد سنويا ما يعادل 50 دولارا أمريكيا فأقل، وفقر نسبي وهو الفرد الذي يقل دخله السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد على المستوى الوطني، وبناء على هذا التقسيم فإن تحليل سكان جميع الدول النامية التي يزيد عدد سكانها على المليون يوضح أن ما يقارب من 85 بالمئة من الذين يعانون الفقر الكلي يعيشون في مناطق ريفية؛

أما في البلدان النامية فتكتسي التنمية الريفية أهمية خاصة، للاعتبارات التالية:[1]

- أولا أكثر من ثُلثي مجموع سكانها يعيشون في المناطق الريفية، ولا تقل هذه النسبة عن 50 بالمئة إلا في ستة بلدان منها فقط، ولا يتوقع أن يتغير هذا النمط تغيرا شديدا بحلول عام 2030، إذ سيظل نمو سكان الأرياف أسرع بكثير، وستبقى نسبة سكان هذه المناطق أعلى بكثير مقارنة بنظيرتها في البلدان النامية؛

- ثانيا تؤدي الزراعة دورا بالغ الأهمية في جميع اقتصادات أقل البلدان نموا، إذ تشكل نسبة 60 بالمئة من مجموع العمالة و25 بالمئة من القيمة المضافة، وتمثل أيضا مصدرا رئيسيا لإيرادات التصدير، باستثناء البلدان المتخصصة في تصدير الوقود والمصنوعات والمعادن.

- أما ثالثا وأخيرا، فإن نواقص التنمية البشرية في المناطق الريفية أشد بكثير مما هي عليه في المناطق الحضرية، فنسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني في المناطق الريفية تكاد تبلغ

[1] United nations Conference on trade and development, **The Least Developed Countries Report 2015**, **Transforming Rural Economices**, United Nations New York And Geneva, 2015, p04-05, https://unctad.org/system/files/official-document/ldc2015overview_en.pdf. Consulted in: 14/02/2020, 21 :00 h .

عموما ضعف نسبتهم في المناطق الحضرية، ويزيد النقص الحاصل في متوسط الدخل المرتبط بخط الفقر بنسبة تبلغ حوالي 20 بالمئة، وسيزداد تحدي القضاء على الفقر في المناطق الريفية صعوبة بسبب النمو السريع في القوى العاملة الريفية في معظم البلاد النامية خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، وتعتبر الزراعة المحرك الرئيسي للحد من الفقر، ومصدرا للأغذية.

كما أنه لا تزال تحتفظ التنمية الريفية بأهميتها للأسباب الثلاثة التالية:[1]

- **السبب الأول:** التاريخ لا يعيد نفسه دائما، فالهجرة الضخمة للقوى العاملة الريفية الزائدة من أوروبا إلى نصف الكرة الغربي في القرن التاسع عشر، ثم إن الهجرة من الأرياف إلى المدن كما حدث إبان فترة الحرب في البلدان الصناعية، أمر لا يمكن أن يتكرر على نطاق عالمي.

- **السبب الثاني:** إن عصر التصنيع الواسع قد انتهى، وقد دخلنا عصر انحسار الصناعة، وقليلا ما تنشأ صناعات التكنولوجيا المتقدمة فرص عمل جديدة بل إنها ترتكز على زيادة الإنتاجية، ومن ثم البحث عن فرص عمل جديدة للعمل في الأماكن الريفية في مجال الزراعة وخارجها، حيث مازالت الزراعة تمثل 40% لسنة 2005 من مجموع العمالة في العالم، وفي جنوب غرب آسيا والمحيط الهادي تبلغ هذه الحصة 43,3% وفي شرق آسيا 49,5%، وفي جنوب آسيا 61,2%، وفي إفريقيا جنوبي الصحراء 63,6%، وفي المقابل لا تبلغ هذه النسبة في أمريكا اللاتينية والكاريبي سوى 17,1%، وقد تقلصت في الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوروبي لتبلغ 3,7%، وتعليقا على هذه البيانات تشير دراسة منظمة العمل الدولية إلى أن الزراعة لا تزال تضم أعلى نسبة عمالة بين القطاعات الثلاثة الزراعة والصناعة والخدمات، وبالنظر إلى أن الغالبية العظمى من فقراء العالم يعيشون في آسيا وأفريقيا فإن معالجة ظاهرة الفقر تعني السهر على توفير أعمال القطاع الزراعي أسباب العيش الملائمة، وبالإضافة إلى ذلك أن العاملين ينتقلون مباشرة من الزراعة إلى الخدمات أكثر من الصناعات، وفي معظم الأحيان تكون أعمالا متدنية الأجور غير ثابتة وفي ظروف سيئة تندرج في إطار الاقتصاد غير الرسمي، ومن هنا كان ضرورة النظر في فرص العمل غير الزراعي في الريف.

- **السبب الثالث:** لا تزال هناك إمكانية لدورة جديدة من التنمية الريفية، فمن الضروري إنتاج المزيد من الغذاء لتأمين الالتزام العالمي بالحق في الغذاء، وبالإمكان استخراج مجموعة واسعة من الخيرات من اليابسة والغابات والكتلة الحيوية المستخلصة من المياه، الأغذية، الأعلاف، الأسمدة الخضراء، الوقود الحيوي، المواد الأولية، ومن شأن أسواق الوقود الحيوي الناشئة أن تسهم إسهاما دائما في التخفيف من تغير المناخ، غير أن هذه العلاقة ليست بسيطة بأي حال نظرا لما يتضح حتى الآن من أن إنتاج الحطب والفحم يزيد من إزالة

[1] بن عيادة فريدة، **الاستراتيجيات المتبعة لترقية التنمية الريفية في الجزائر**، المجلد 02، العدد 03، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مارس 2018، جامعة زيان العاشور، الجلفة، الجزائر، ص 248-249.

الغابات، وينبغي منع الاستخدام الاستغلالي للغابات الطبيعية، حيث يتمثل التحدي في جعل التنمية الريفية شاملة اجتماعيا ومستدامة بيئيا، وذلك عن طريق النهوض بالمشروعات الزراعية الفلاحية الصغيرة، وتحديثها على النحو الملائم، مع جلب مزايا الحياة الحضرية بدءا بالشبكات العامة للخدمات الاجتماعية، التعليمية والصحية.

ثانيا: أهداف التنمية الريفية

هناك مجموعة من الأهداف المتكاملة فنيا مع بعضها البعض تتوجه نحو تحقيق التنمية الريفية والعناية بسكان الريف، بعضها عامة كلية تنبع من الخطة الأصلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبعضها خاصة ترمي إلى تحقيق تلك الأهداف العامة في متطلباتها الأساسية، وتختلف أهداف التنمية الريفية باختلاف ظروف ومشكلات المجتمعات الريفي، وكذلك بظروف المجتمع ككل وقدراته المادية وغير المادية.

تضع جميع المؤسسات واللجان الوطنية أو الدولية أهدافاً للتنمية الريفية، ولكن على الرغم من الأولوية والاختلاف بين الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة، فإن الهدف الأساسي لأي سياسة أو استراتيجية أو برنامج يظل الحد من الاختلال القائم بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وعليه فإننا نستشهد بداية بأهداف البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ثم نسرد باقي الأهداف:

تتحدد أهم أهداف التنمية الريفية فيما يلي: [1]

1- وضع خطة إنمائية متكاملة لتنمية المجتمع الريفي: تستهدف برامج التنمية الريفية وضع خطة إنمائية تكفل تطوير وتنمية الريف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتتسم بالواقعية وتصاغ في حدود الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة في المجتمع وتشتمل هذه الخطة على عناصر اقتصادية، باعتبار أن القطاعات الزراعية والصناعية والتجارة من أهم القطاعات في الريف وتتحدد الجوانب الاقتصادية الريفية التي يجب أن تكون موضع اهتمام واضعي الخطة في الصناعات الريفية والثروة الحيوانية والتجارة ومشروعات البنية الأساسية والخدمات المختلفة.

2- إحداث التغيير البنائي الوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي: ويتمثل ذلك في تغيير الأنساق الاجتماعية والنظم والعلاقات الاجتماعية مثل تغيير النظام الاقتصادي والتعليمي والسياسي والقيمي التي تربط بين الأفراد في إطار المجتمع، هذا بالإضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع من خلال تغيير سلوك الأفراد وغرس قيم جديدة في نفوسهم ويتحقق هذا التغيير من خلال التعليم وتنشئة الأفراد،

[1] إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد السيد حلاوة، **الأوضاع الاجتماعية وتنمية القرية الريفية**، سلسلة بحوث ودراسات مركز البحوث الاجتماعية وخدمة المجتمع، الكتاب 4، بستان المعرفة لنشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 26-28.

وهذا يدل على أن التنمية الريفية ليست إجراءات إصلاحية، ولكنها عمليات ديناميكية بقصد التغيير الحضري المخطط والمقصود.

3- تمكين المجتمع الريفي من الاندماج في حياة المجتمع الوطني: وذلك بقصد أن تشارك المجتمعات الريفية في التقدم الوطني بأقصى قدر مستطاع، ولذلك لا يمكن تصور برنامج للتنمية الوطنية يتجاهل المجتمعات الريفية أو المحلية.

4- تدريب القادة المحليين والريفيين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية: حيث تهدف التنمية المحلية عموما والتنمية الريفية خصوصا إلى خلق واكتشاف هؤلاء القادة وجعلهم بمثابة قنوات الاتصال بين المسؤولين وأهالي الريف، كما يهدف إلى تدريب المواطنين على ممارسة الديموقراطية وذلك من خلال اشتراك الأهالي في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون مجتمعهم وفي تخطيط وتنفيذ برامج تنمية مجتمعهم.

5- النهوض بالمرأة الريفية: لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع، وتهدف برامج التنمية الريفية إلى النهوض بالمرأة الريفية وتعليمها وتثقيفها ومحو أميتها وتدريبها على العديد من المهارات التي تفيدها في مجال حياتها الأسرية.

إضافة للأهداف سالفة الذكر، نضيف الأهداف التالية:[1]

1- تحسين المستوى المعيشي: بكل أبعاده للحد من مشاكل الريف وتحقيق توازن بينه وبين المناطق الحضرية، والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات الأساسية المقدمة التعلمية منها والصحية والتدريبية والتثقيفية...الخ.

2- مكافحة الهجرة الريفية: من خلال تأمين كل ما يحتاجه الريفي من فرصة العمل وخدمات السكن، التعليم، الصحة، الماء، الطاقة، والمواصلات سوف تؤدي إلى عدم الهجرة.

3- زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية وتحسينها: بهدف الرفع من مستويات المعيشة للسكان في الريف والاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية وحسن استخدامها.

4- تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية: فتنمية الريف عنصر أساسي من عناصر تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الفلاحي، وباقي القطاعات الأخرى من أخذ وعطاء.

[1] حراق مصباح، وآخرون، **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية، –دراسة حالة ولاية ميلة (2009–2014)**، العدد 02، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 20.

5- تعزيز الأهداف السياسية الوطنية: إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثاق ما بين الإنسان والأرض، أي الوطن.

6- إعادة نوع من التوازن البيئي: بين الحضر ومشاكله البيئية، وبين الريف ومميزاته البيئية؛

إن تعدد أنماط التنمية لا يفيد في شيء، لكن تداخلها وتظافرها سيؤدي إلى بلوغ مساعي التنمية المنشودة، كما أن التحليل السابق لا يمنع التعرض لتقسيمات الآجال عند النظر إلى طبيعة بعض أهداف التنمية الريفية، والتي يمكن توصيفها وفق التصور التالي:[1]

- **الأهداف القصيرة والمتوسطة المدى:** تتلخص في بذل مجهودات عالية لتحسين دخل العمال الريفيين عن طريق زيادة الإنتاج الفلاحي، من خلال تطوير أساليب وآليات النشاط الفلاحي، بالإضافة إلى تحسين المستوى المعاشي لسكان الأرياف وزيادة إنتاج المواد الغذائية مع إمكانية تسويق الفائض من الإنتاج في السوق.
- **الأهداف الطويلة الأجل:** تتمثل في إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات الحرفية العاملة في الأرياف، بالإضافة إلى تنويع الأنشطة الإنتاجية غير الفلاحية لتعزيز مداخيل السكان وتوفير الشغل الريفي، وكذا توفير التعليم والتدريب الملائمين للاهتمام بالقوة البشرية ورفع إنتاجيتها، فضلا عن إعطاء الأبعاد التوازنية والشمولية لربوع وأجزاء المناطق الريفية ما تستحق من اهتمام وعناية.

في الأخير وتأسيسا على ما سبق فإن للتنمية الريفية مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها يمكن تلخيصها في جانبين، الأول **اقتصادي** يركز على أهمية الإنتاج الفلاحي والعمل على رفعه وتحسين إنتاجيته، وزيادة الدخل الفردي وتحقيق التقدم الاقتصادي للمناطق الريفية وجعلها متكاملة اقتصاديا مع محيطها الحضري. والثاني **اجتماعي** يستهدف إحداث تغييرات فكرية وسلوكية وإكساب المجتمع الريفي خبرات ومهارات ومعارف وإشراكهم في تحقيق التنمية ودفعهم للاعتماد على أنفسهم، والعمل على القضاء على مختلف مظاهر البؤس والفقر، وتوفير مختلف الخدمات الاجتماعية لهم.

ثالثا: أساليب العمل التي يمكن اتباعها لتحقيق أهداف التنمية الريفية

هناك عدة أساليب تتبع لتحقيق الأهداف التنموية والتي تتلائم مع خصوصية كل مجتمع وتكوينه وإطاره الثقافي والاجتماعي وتاريخه السابق لإحداث التنمية، ومن أهم الأساليب المتبعة نذكر:[2]

[1] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، **مرجع سابق**، ص 52-53.

[2] إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد السيد حلاوة، **مرجع سابق**، ص 22-23.

- الاعتماد على استثارة القوى والدوافع الداخلية المحلية كي تطالب بالتغيير التنموي وتحققه، وعدم فرض هذا التغيير من خارج المجتمع المحلي؛

- أن تكون الاستثارة قائمة على الإقناع العقلي والمنطقي القائم على أسس موضوعية وليس الإرغام والقهر أو المصادرة على البدائل أو الاستمالة العاطفية المجردة غير المؤدية بالمعايير الموضوعية؛

- الاعتماد على المشاركة الشعبية المحلية المبنية على إضفاء الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية عن التنمية الريفية لدى مواطني المجتمع المحلي ومن خلال ممارستهم الفعلية لهذه المسؤولية في تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج وأنشطة التنمية المحلية؛

- الاعتماد على العمل المجتمعي المؤسسي من خلال المؤسسات غير الحكومية (مؤسسات تطوعية اختيارية) ديموقراطية ذاتية الاعتماد، لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع المحلي وتنظيم المشاركة الشعبية لتقوم بدورها المنشود في إحداث التنمية؛

- الاعتماد على المنهج العلمي في كافة مراحل العمل بدءا من الإعداد، ثم التخطيط ثم التنفيذ وانتهاء بالتنظيم، مستفيدين في ذلك من أهل الخبرة لضمان الاستفادة القصوى لأبناء المجتمع من كل مرحلة من مراحل العمر ؛

- الاعتماد على التكامل والتنسيق بين كافة الجهات المشاركة في العمل سواء كانت شعبية أو حكومية، حتى لا تتبدد الجهود أو تتضارب القرارات أو يحدث ازدواجية في المشروعات؛

- تكون الجهود الحكومية مكملة ومساعدة للجهود الأهلية غير الحكومية وتعمل على تعميق اللامركزية وعدالة توزيع الموارد الوطنية بين المجتمعات المحلية؛

- تتفق المشروعات وكافة أساليب العمل مع القيم الأصيلة للمجتمع المستمدة من عقيدته الخالصة النقية وتقاليده الاجتماعية الراسخة التي تحافظ على صلابة المجتمع وتماسكه وأن يتم العمل بالسرعة المناسبة لكل مجتمع.

المطلب الثالث: مداخل التنمية الريفية وشروطها

سنعالج من خلال هذا المطلب مداخل التنمية الريفية المتفق عليها من قبل العلماء ثم أهم الشروط الواجب توفرها لتحقيق تنمية ريفية.

أولا: مداخل التنمية الريفية

هناك ثلاث مداخل أساسية يمكن من خلالها إحداث تنمية ريفية، وهي كالتالي:[1]

[1] حراق مصباح، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 23-24.

1- مدخل الحزمة الدنيا: وهو مدخل خاص بالأنشطة البسيطة، هذا المدخل يوازن بين الاحتياجات الخاصة بالتنمية وبالمجتمع، ويهدف إلى تقديم الحد الأدنى من الخدمات والفنون الإنتاجية في القطاع الزراعي، ويتميز بتكاليف دنيا تتناسب والحرفة، يستهدف هذ المدخل الارتقاء بدخول المزارعين عن طريق تقديم الحد الأدنى من عناصر الإنتاج بغرض تحسين في مستوى معيشتهم وبالرغم من أن هذا المدخل استهدف من هم أشد فقرا، لكن الخدمات المقدمة إلى صغار ومتوسطي الملاك يمكنها أن تخلق بصورة مباشرة فرص عمل جديدة أمام معدومي الدخل، كما أن رفع دخول سكان الريف جميعا يحقق الرخاء وتحسن المعيشة هو أمر غير صحيح دوما، فهناك جوانب من الحياة الريفية يصعب سد النقص فيها من خلال زيادة الدخل كتوفير الخدمات العامة مثلا (الصحة، التعليم، النقل، ...) ومن ثم فإن إشباع حاجيات الريف من الخدمات العامة يجب أن يكون مستقلا عن الدخل المحصل عليه باعتبارها حاجيات أساسية لحياة الفرد.

2- المدخل الوظيفي: نظرا لعدم استفادة فقراء الريف مما يتيحه المدخل السابق، ظهر هذا المدخل ليعطي اهتماما أكبر للمشروعات المدعمة والمكملة لتنمية الزراعة بغرض توصيل بعض عوائد التنمية لفقراء الريف مثل مشروعات الأشغال العمومية كالتعليم والصحة والنقل والمياه والنقل والإقراض الزراعي لصغار المزارعين، ويركز هذا المدخل على تدعيم بعض القطاعات كدعم قطاع السكن، الطرقات، ...الخ، أي خارج قطاع الزراعة.

3- مدخل التنمية المتكاملة: والذي يقصد به إشراك الجميع لإحداث التنمية، بحيث يتم التركيز في هذا المدخل على الجوانب التالية:

- توفير عوامل الجذب في الريف للحد من النزوح الريفي، وذلك من خلال تقديم مختلف الخدمات الأساسية من: صحة، تعليم، سكن ...، إذ من الواضح أن تقريب مستويات المعيشة بين الريف والمدينة لا يقتصر على مجرد تقريب مستويات الدخول بينهما، وإنما يشتمل على عوامل الجذب الأخرى المتمثلة في الخدمات العامة؛
- أن توجه التنمية الريفية إلى غالبية سكان الريف لمقابلة احتياجاتهم الأساسية؛
- إتاحة الفرصة لسكان الريف للمشاركة في عملية التنمية الريفية وتهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لإحداث هذه التنمية.

يتميز هذا المدخل باحتوائه على أنشطة ومشروعات إنتاجية وخدماتية في برنامج واحد ويعتبر أكثر تكلفة من المداخل السابقة، وقد استعمل من طرف اليابان والصين بنجاح، ويعد من أصعب المداخل من ناحية التطبيق، وتتوقع منه أغلب المنظمات الدولية أن يساعد الدول النامية في التغلب على الجوع والبطالة والفقر.

ثانيا: شروط التنمية الريفية

هناك ثلاثة شروط رئيسية لتحقيق التنمية الريفية:[1]

1- الإصلاح الزراعي: يعتبر التفاوت الكبير في نظم الملكية الزراعية من أهم المعوقات التي تقف في طريق التنمية الريفية في معظم البلدان النامية، حيث يؤدي سوء توزيع الملكية الزراعية إلى انخفاض الدخل ومستوى المعيشة بالنسبة للمزارعين الذين لا يملكون الأراضي التي يزرعونها، لذلك نجد أن هناك شبه إجماع من قبل الاقتصاديين والمنظمات الإنمائية الدولية على الإصلاح الزراعي باعتباره من أهم مستلزمات التنمية الزراعية بصورة عامة والتنمية الريفية بصورة خاصة، لتوفير حافز الملكية لصغار المزارعين ومن ثم زيادة الإنتاج الزراعي.

الجدير بالملاحظة، أن سياسات الإصلاح الزراعي ارتبطت بالثورات السياسية والتغيرات في النظم السياسية في معظم البلدان النامية حيث كان من نتائج هذه الثورات مجيئ أشخاص إلى الحكم من خلفيات اقتصادية واجتماعية جديدة وممن تأثروا بإيديولوجيات سياسية ثورية، لذلك سرعان ما قام هؤلاء القادة الجدد بإدخال إصلاحات اقتصادية جديدة تهدف بالدرجة الأولى إلى تغيير الأوضاع التقليدية السائدة، لا سيما في القطاع الزراعي وذلك بدافع الحد من نفوذ سلطة كبار ملاك الأراضي من خلال قوانين الإصلاح الزراعي من أجل إعادة توزيع الأراضي على صغار الفلاحين وكسب التأييد السياسي للحكام الجدد.

في الواقع تعرضت قوانين الإصلاح الزراعي إلى كثير من التعديلات بسبب التغير المستمر في الأنظمة السياسية في العديد من البلدان النامية ولا سيما في البلدان العربية منذ عقد الخمسينات لتعكس طبيعة التوجهات السياسية الجديدة، وكان من نتائج عدم الاستقرار السياسي وتراجع نفوذ السلطة المركزية في المناطق الريفية أن تحرك كبار الملاك لتحدي السلطة المركزية ومحاولة استعادة نفوذهم السابق في الريف، ومما شجع هذا الاتجاه هو عدم تمكن السلطة المركزية في توفير الحماية اللازمة للفلاحين من تهديد كبار الملاك وعرقلتهم لتنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي، كما أسهمت العلاقات الاجتماعية التقليدية في المناطق الريفية في تعثر تنفيذ هذه القوانين بحكم الولاء التقليدي للفلاحين لكبار الملاك وعدم قدرتهم في تحدي سلطتهم، بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من الموظفين المسؤولين عن تنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي ينتمون في الغالب إلى البيئة الاجتماعية التقليدية نفسها، مما جعلهم يترددون أيضا في تحدي هذه العلاقات وسلطة كبار الملاك.

[1] عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000، ص-ص 196-199.

يتضح مما تقدم، أنه بالرغم من النجاح النسبي الذي حققته بعض البلدان في مجال تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي على صغار الفلاحين، إلا أن هذه القوانين لم تنجح في تغيير الطرق التقليدية للإنتاج وكذلك العلاقات الاجتماعية في الريف والتي تتسم بولاء الفلاحين لكبار الملاك وذلك بسبب عجز السلطات المركزية لتوفير الحماية للفلاحين، لا سيما في المناطق النائية، وكذلك فشلها بأن تحل محل كبار الملاك في توفير المستلزمات الأساسية للإنتاج الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى الاستمرار بالسياسة الإنمائية المتحيزة لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية وعدم تخصيص الموارد المالية لتنفيذ مشروعات الري، وبالتالي صعوبة استغلال نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية ومن ثم ترك الفلاحين لأراضيهم والهجرة إلى المدن القريبة، أو قيام بعضهم ببيع أو تأجير أراضيهم إلى الملاك الباقين واستمرار العمل تحت سلطتهم السابقة، وكانت النتيجة تفريغ قوانين الإصلاح الزراعي من محتواها الحقيقي، ومن ثم ركود أو تراجع الإنتاج الزراعي عن مستوياته السابقة.

2- السياسات الزراعية المكملة للإصلاح الزراعي: لقد أثبتت التجارب العلمية أنه من الصعب الاستفادة الكاملة من الإصلاح الزراعي ما لم يتم توفير المستلزمات الضرورية الأخرى لضمان تحقيق الأهداف المتوخاة منه وفي مقدمتها زيادة الإنتاج وتحسين مستوى معيشة الفلاحين، فإذا كان الإصلاح الزراعي يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق هذه الأهداف بالنسبة للعديد من البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أنه بالتأكيد غير كاف، وربما يأتي بنتائج عكسية في بعض الحالات إذا لم يتم اتخاذ إجراءات محددة لتوفير مستلزمات الإنتاج والخدمات التي يوفرها كبار الملاك قبل تنفيذ الإصلاح الزراعي والتي ليس باستطاعة صغار الفلاحين توفيرها، لذلك يعتمد نجاح برامج الإصلاح الزراعي إلى حد كبير على مدى جدية السلطات المركزية في تنفيذ هذه البرامج أولا وتوفير مستلزمات نجاحها ثانيا، ومن هذه المستلزمات: توفير البذور المحسنة، الأسمدة والمعدات الزراعية، العلف الحيواني، التسهيلات التسويقية والخدمات الزراعية الأخرى، مثل إنشاء محطات تصليح وصيانة المعدات الزراعية والإرشاد الزراعي وتقديم التسهيلات الائتمانية للمزارعين، وأخيرا، لابد من تبني سياسة سعرية من شأنها توفير الحوافز الاقتصادية للمزارعين من أجل زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

3- توفير الخدمات الأساسية وإقامة الصناعات اليدوية: لا تقتصر التنمية الريفية على زيادة الإنتاج الزراعي والدخول الحقيقية للمزارعين الصغار وإنما تشتمل أيضا على خلق فرص العمل بالنسبة للعمال غير الزراعيين من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحية وإنشاء المعاهد الفنية والمهنية لتقديم الخدمات في المناطق الريفية وكذلك توفير البيئة الملائمة لإنشاء بعض الصناعات اليدوية والتي من شأنها تنويع فرص

العمالة في المناطق الريفية تدعيم التنمية الزراعية، وتجدر الإشارة أيضا أن تنفيذ السياسات الهادفة إلى تحسين البيئة الريفية من جميع النواحي ستؤدي في النهاية إلى خلق الظروف الملائمة لزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وبالتالي تحقيق قفزة نوعية في طريق التنمية الحقيقية.

المطلب الرابع: استراتيجيات التنمية الريفية

تعتمد التنمية الريفية جملة من الاستراتيجيات لإحقاق مختلف البرامج والمشاريع التنموية المحلية الريفية، فهناك أربعة نماذج في إطار استراتيجية التنمية الريفية، وتختلف وتتشابه هذه النماذج باختلاف وتشابه سياسات التنمية الريفية المتبعة فيها، وفيما يلي تفصيل ذلك:[1]

1- **نموذج الاقتصاد الحر:** يركز على تحسين المواد الغذائية كما وكيفا بوصفه هدفا أساسيا للتنمية الزراعية، ورفع معدلات الإنتاج والاستهلاك في كل منطقة بحيث يمكن للقروي وأسرته من إنتاج مقدار من الطعام يفوق استهلاكهم الأسري وبيع فائض الاستهلاك، مما يؤدي إلى مضاعفة دخل المزرعة، وعلى المدى الطويل يلاحظ تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والرفاهية الاقتصادية من خلال الاعتماد على التجارة الزراعية، ووفقا لهذه الاستراتيجية فإن عملية التنمية الريفية تأخذ معايير نموذج اقتصاد السوق، وقد كان الأخذ بهذه السياسة في بعض المجتمعات الريفية خطأً جسيما، كما حدث في أندونسيا التي جعلت الريف محتكرا لفئة من الأثرياء والمتعلمين؛

2- **النموذج الإصلاحي:** يشير إلى مجموعة من الوسائل السياسية الزراعية التشريعية التي تطبق لتحقيق مستوى معيشي مناسب لأبناء الريف من جهة، وزيادة الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، ويمثل هذا النموذج حلا وسطا بين نموذج التكنوقراط والنموذج الراديكالي، ويأخذ أشكالا مختلفة لكنها في الحقيقة عبارة عن محاولات معقدة وشديدة التركيب لإعادة توزيع السلطة والدخل.

3- **النموذج الراديكالي (الجماعي):** يشير إلى أغلبية المزارعين من المنتجين الصغار ذوي المصادر المحدودة وغير القادرة على تأمين منتجاتهم، وهم غالبا أميون وضعفاء، بحاجة إلى الحماية وإلى الترابط، كما أن هناك ارتباطا وثيقا بين النموذجين الإصلاحي والراديكالي، إذ كلاهما يعتبران أن الفلاح هو القوة المحركة للإصلاح الزراعي الذي يهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وبالرغم من أهمية هذا النموذج إلا أن تناقض نتائجه بين النجاح في بعض المجتمعات الريفية والفشل في أخرى، يدل على أن تطبيقه في مراحل مختلفة في المجتمعات الريفية لم يكون على أساس مفهوم سليم لإمكانياته، كما أنه لم ينجح في الربط بين مصالح الفرد والمجموعة ولم ينجح في وضع السياسات والأدوات الملائمة لتطوير إنتاجية العمل ورأس المال كما أن

[1] هاشمي الطيب، **مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي: مفاهيم، نظريات، وسياسات، مرجع سابق**، ص-ص 114-116.

نجاح هذه الأفكار في بعض المجتمعات الإفريقية والآسيوية كان مرتبطا بظروف محددة، منها الاستفادة من بعض التكنولوجيا المحلية البسيطة، والاعتقاد أنها السبيل الوحيد للوقوف أمام المستغل كقوة منافسة للتجارة، ويتبنى هذا النموذج أشكال الاشتراكية ويرفض الرأسمالية.

4- **النموذج التكنوقراطي:** يركز على التكنولوجيا والسياسة السعرية بوصفهما عنصرين أساسيين للتنمية الريفية، وتتبنى معظم الدول النامية هذا النموذج، والهدف الرئيسي هو زيادة الإنتاجية الزراعية، كما يحافظ على التباين في الدخل، ويميل إلى تحقق المزيد من الربح.

والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 02: استراتيجيات التنمية الريفية

استراتيجية التنمية الريفية	الأهداف الرئيسية	المستفيدون الرئيسيون	أشكال السيطرة لامتلاك الأرض	الأمثلة من دراسات الحالة
التكنوقراطي	زيادة الإنتاج.	النخبة من ملاك الأراضي.	المزارع الكبيرة.	الفلبين، البرازيل، ساحل العاج.
الإصلاحي	زيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل والثروة.	متوسطي الفلاحين وبعض صغار المزارعين وبعض الحرفيين.	المزارع العائلية والتعاونيات.	تنزانيا، ماليزيا، سيريلانكا، المكسيك، مصر.
الراديكالي	التغيير الاجتماعي، إعادة توزيع السلطة السياسية والثورة والإنتاج.	صغار الفلاحين والعمال المعدومين.	التعاونيات الجماعية ومزارع الدولة.	الصين، فيتنام، كوبا.
السوق الحر	زيادة الإنتاج وتوجيه الفائض للتنمية.	كبار المزارعين الرأسماليين في المناطق الريفية.	المزارع المملوكة لكبار المزارعين.	إندونيسيا، بنغلادش، كوريا الجنوبية.

المصدر: هاشمي الطيب، **مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي: مفاهيم، نظريات، وسياسات، مرجع سابق**، ص 113-114.

المبحث الثالث: التنمية الريفية المستدامة

تعد قضايا التنمية المستدامة من القضايا الأكثر شهرة وشيوعا بين مختلف دول العالم وذلك نظرا لأبعادها المختلفة التي تتعدى حدود الحاضر إلى المستقبل وتتعدى حدود المكاسب الاقتصادية إلى المكاسب الأخلاقية والاجتماعية، ولعل أهم مجال للتنمية المستدامة والذي لا بد للدول النامية من التركيز عليه وبشدة نظرا لمكانته المحورية في مسار تاريخها التنموي هو التنمية الريفية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الريفية المستدامة

التنمية الريفية اهتمت فقط بتطوير وتحسين مختلف الجوانب الحياتية لسكان الأرياف على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والصحي وكذا جوانب التعليم والتكوين، غير أنها أغفلت الجوانب البيئية المتمثلة في استفحال ظواهر الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية، وكذا حق الأجيال المستقبلية في التمتع ببيئة نظيفة والاستفادة من خبراتها وثرواتها، لهذا تبلور مفهوم جديد للتنمية الريفية اصطلح عليه التنمية الريفية المستدامة.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

أضحى مصطلح التنمية المستدامة متداولا بكثرة لدى العديد من المجتمعات والدول وكذا الهيئات والمنظمات ويرجع السبب في ذلك إلى تنامي الوعي البيئي الدولي والجهود الحثيثة المبذولة للحد من التلوث وتحسين الوضع البيئي.

تبلور مفهوم التنمية المستدامة عبر العديد من المحطات الهامة من أهمها: مؤتمر استوكهولم (السويد) سنة 1972 حول البيئة البشرية الذي ناقش لأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية، ليتم من خلال تقرير برونتلاند سنة 1987 إعطاء أول تعريف لمفهوم التنمية المستدامة، ليليه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذي عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) صيف عام 1992، والذي كان الهدف منه وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والمتقدمة من منطق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، والذي طالب بضرورة وجود اتفاق حول البيئة والوقوف لتلبية الطلبات المتزايدة لتنمية إضافية ونقل التكنولوجيا، وقد كانت من نتائج المؤتمر الرئيسية إعلان ريو وجدول أعمال القرن 21 الذي اختصت أنشطته بمواضيع البيئة والتنمية، وفي ختام هذا المؤتمر وصل مفهوم التنمية المستدامة حقا إلى الساحة الدولية، كما كان لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) سنة 2002 علامة بارزة في إقامة شراكات بين الأمم المتحدة والحكومات وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية لجمع الموارد اللازمة

لمعالجة البيئة العالمية والصحة والفقر، والذي هدف إلى تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وتأكيد أهداف الألفية وتكملتها عن طريق وضع عدد من الأهداف الإضافية.[1]

وعن تعريف التنمية المستدامة يعتبرها البنك الدولي بأنها "تلك التنمية المستمرة والتي من خلالها لا يجب أن يتنعم الأفراد الحاليون بثمار التنمية الاقتصادية على حساب التدهور المفرط للبيئة والموارد الطبيعية، ودون أخذ في الاعتبار لحقوق وحاجيات الأجيال المستقبلية".[2] يشير هذا التعريف أن التنمية المستدامة هي التي تركز على الإدارة المثلى للموارد للحصول على منافع التنمية الاقتصادية بشرط الحفاظ على نوعية الموارد الطبيعية، واستخدام هذه الأخيرة دون أن يضر ذلك بحاجة الأفراد إليها في المستقبل.

أما تقرير مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية *(wced) أو ما يعرف اختصارا بلجنة برونتلاند Bruntland التي يعود لها الفضل للمفهوم المعاصر للتنمية المستدامة سنة 1987، فعرفتها على أنها "تلك التنمية التي تعنى بتلبية احتياجات أجيال الحاضر، ودون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية في تلبية حاجياتها".[3] ويشتمل هذا التعريف على مفهومين أساسيين، الأول يرتبط بالحاجات وبالأخص الأساسية منها الواجب توفيرها لفقراء العالم والتي تعد بمثابة الهدف الأساسي للتنمية، أما الثاني فمتعلق بالقيود المتعلقة بقدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل دون أن تهدد بالخطر أنظمة الطبيعة التي تديم الحياة. [4]وفي نفس الإطار عرفت من طرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة بأنها "تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".[5] ركز هذان التعريفان على أن الجوهر بالنسبة للتنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل، وفي مصير الأجيال القادمة.

وفي التقرير العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1992 بشأن التنمية البشرية، جاء تعريف التنمية المستدامة الذي يعتبر من أدق وأشمل التعاريف على أنها "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات

---

[1] عمر بن لخضر خلفاوي، **التنمية المستدامة للمنظمات: جودة، بيئة، صحة وسلامة مهنية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص-ص 135-145.

[2] محمد مسعودي، **مرجع سابق**، ص 199.

* في سنة 1984 قامت الأمم المتحدة بتأسيس المفوضية العالمية للبيئة والتنمية World commission on environment and development (wced) والتي تعنى بإيجاد السبل والآليات المثلى التي تمكننا من الجمع بين ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

[3] Gorinnegendron, et autre, **Développement durable et responsabilité sociale de la mobilisation a l'institutionnalisation**, bibliothéque et archives nationales du Québec, canada,2010, p 10.

[4] Ludovic schneirder, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, afnor edtions, France, 2010, p05.

[5] عمر بن لخضر خلفاوي، **المرجع نفسه**، ص 141.

الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا وإيكولوجيا مستديمة".[1]

أما المشرع الجزائري فقد قدم تعريفا للتنمية المستدامة، خلال المادة رقم 04 من الباب الأول من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها: "التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".[2]

يوظف هذا التعريف البعد البيئي كعنصر مهم من عناصر التنمية المستدامة، كما ركز هو الآخر على ضرورة التفكير في مصير الأجيال قادمة.

وفي ظل مجمل التعاريف المقدمة لمصطلح التنمية المستدامة نجدها تتفق على أهمية الحفاظ على البيئة، وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية طويلة المدى، وجوهرها يكمن في تساوي الاهتمام بمصالح وحاجيات الحاضر دون تجاهل أو إلحاق الأذى بحاجيات ومصير الأجيال القادمة، فهي تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية، وذلك في إطار متكامل بين شروط عدم الاستنزاف وخيارات الاستثمار.

وبالتالي يكون للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية، منظمة وفقا لترتيب هرمي: السلامة البيئية شرط، والاقتصاد الذي هو وسيلة لتحقيق مستوى معيشي مرضي، والتنمية الاجتماعية هو الهدف والغاية التي تتجه إليه التنمية المستدامة،[3] وملخص مضامين هذه الأبعاد فيما يلي:[4]

- **البعد البيئي:** حماية البيئة، والموارد الطبيعية والطاقوية.
- **البعد الاقتصادي:** خلق الثروة، تحسين شروط العمل المادية والصناعية؛
- **البعد الاجتماعي:** الصحة، التعليم، السكن، التوظيف، التساوي في الفرص، العدالة، الاحتياط من الإقصاء.

هذه الأبعاد الثلاثة تندرج كلها فيما يعرف بالحكم الراشد،[5] وهو **البعد السياسي.**

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص 54.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 43، المؤرخة في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 20 جويلية 2003، القانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 جويلية 2003، ص 06.

[3] Solange Tremblay, **Développement durable et communications: au-delà des mots, pour un véritable engagement ,** Presses de l'Université du Québec, Québec-Canada, 2007, p 40-41.

[4] عمر بن لخضر خلفاوي، **مرجع سابق**، ص 144.

[5] Ludovic schneirder, **op-cit**, p 6.

ثانيا: تعريف التنمية الريفية المستدامة

بالعودة إلى مفهوم التنمية الريفية المستدامة الذي هو امتداد للتنمية المستدامة في الأقاليم الريفية التي هي جوهر هذه التنمية، نذكر جملة من التعاريف:

بداية بالتعريف الذي ذهب إليه **نبيل جامع وزملاؤه** بأنها "حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر المخطط في بناء مهام الأجهزة أو النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الريفية، والحضرية وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، والذي يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية دون إخلال بالتوازن البيئي لتحقيق العدالة التوزيعية والجيلية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي للسواد الأعظم من السكان الريفيين".[1] يؤكد هذا التعريف على إدارة استخدام الموارد دون الإخلال بالتوازن البيئي لتحقيق العدالة التوزيعية والجيلية عند تجسيد الأنشطة التنموية الهادفة للتحسين الكمي والكيفي في مستوى معيشة سكان الريف.

وفي نفس الإطار هناك من عرف التنمية الريفية المستدامة على أنها "العملية التي يتم من خلالها إحداث التغيرات المؤسسية البنائية والوظيفية التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية المؤسسات والمنظمات الريفية الحكومية وغير الحكومية لرفع مستوى معيشة السكان الريفيين وتحسين مستوى معيشتهم من خلال إعداد وتنمية الموارد البشرية وزيادة درجة مشاركتهم في عمليات التنمية، مع زيادة درجة الوعي البيئي لهؤلاء السكان فيما يتعلق بترشيد استخدام الموارد الطبيعية عن طريق نشر المعارف البيئية الصحيحة وترشيدهم إلى الاتجاهات البيئية السليمة بصورة تضمن ممارسات وسلوكيات بيئة سليمة".[2] يشير هذا التعريف ضرورة الربط ما بين البيئة والتنمية الريفية من أجل حماية الأنظمة البيئية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تعتبر من المستلزمات الأساسية للإيفاء باحتياجات سكان الريف، مع السهر على رفع مستوى الوعي البيئي لديهم.

ومن جانب آخر وبشكل مبسط هناك من يرى أن التنمية الريفية المستدامة هي "نهج شامل وإقليمي ومتكامل لتنمية المجتمعات الريفية يقوم على تنسيق ثلاثي بين الفرص الاقتصادية والقيود البيئية والقبول الاجتماعي. كما ينبغي أن يضمن تنفيذ نهج التنمية الريفية المستدامة في العديد من المجالات التي تشهد ضعفا، في التنشيط الريفي المستدام القائم على أساس الحيوية الاجتماعية للمجتمعات الريفية والجدوى

[1] محمد نبيل جامع، **علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 360.

[2] تمار توفيق **التنمية الريفية في الجزائر الأبعاد والمعوقات (2000-2014)**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2015، ص 80.

الاقتصادية للاقتصادات المحلية، والصلاحية البيئية للنظم الريفية".[1] يبين هذا التعريف الدعائم الرئيسية للتنمية الريفية المستدامة وهي الاقتصاد، البيئة والمجتمع، التي وجب التوافق بينها عند ترجمة أهداف التنمية الريفية المستدامة إلى برامج وسياسات عملية تسعى إلى تحسين نوعية الحياة.

كما تعرف أيضا باعتبارها استراتيجية يمكن بواسطتها حماية البيئة مع التغلب على الفقر في الوقت نفسه، أو تنمية ريفية ذات البعد البيئي، بمعنى أن مفهوم التنمية الريفية المستدامة يستهدف تأمين وتوفير سبل المعيشة المستدامة (الاحتياجات) في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر وزيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظماتهم وزيادة سبل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات العامة وخاصة الأرض وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، بما يضمن لهم العيش الكريم، ويحافظ على الإنتاجية الحيوية للمنظومات البيئية لاستمرار التنوع الحيوي على أساس من التوازن والتوافق بين التنمية الزراعية من جهة والإمكانات البيئية من جهة أخرى.[2]

ومن نفس الزاوية في دراسة للصندوق العالمي للطبيعة ورد مفهوم التنمية الريفية المستدامة استنادا للمبادئ العامة الواردة في الاتفاقيات الدولية الرئيسية ولا سيما جدول أعمال ريو، حيث ركز على "أنها تنطوي على حماية وتعزيز رأس المال البيئي، بالإضافة إلى تعزيز الاقتصادات الريفية القابلة للحياة، فضلا عن تقوية المجتمعات الريفية والقيم الثقافية التي تمتلكها، أيضا الاهتمام بضمان مشاركة أصحاب المصلحة في سياسات وعمليات التنمية".[3]

من خلال التعاريف المعروضة سابقا يتضح الارتباط بين التنمية الريفية المستدامة والحفاظ على ما في البيئة، هذا الارتباط يفرضه الواقع اليوم، فلا بد في سياق تحقيق أي تنمية مرجوة الأخذ بعين الاعتبار التنمية البيئية في الحسبان، وعليه فالتنمية الريفية المستدامة عملية مخططة من أجل تحسين مستوى الحياة لسكان المناطق الريفية بجميع جوانبها: الاقتصادية، الاجتماعية مع الحرص على إدارة استخدام الموارد دون الإخلال بالتوازن البيئي لتحقيق العدالة التوزيعية والجيلية عند تجسيد الأنشطة التنموية الهادفة للتحسين الكمي والكيفي في مستوى معيشة سكان الريف.

---

[1] Bruno JEAN, **Le développement territorial durable: une nouvelle approche de développement rural,** Desenvolv. Meio Ambiente, v. 33,27 abr 2015,Universidade Federal do Parana,Brésil, P 122-123.

[2] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، مرجع سابق**، ص 34.

[3] David Baldock, and all, **The Nature Of Rural Development: Towards A Sustainable Integrated Rural Policy In Europe**, a ten-nation scoping stady for World Wide Fund for Nature and the Great Britain country side agencies. Synthesis Report, January 2001, P 01.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الريفية المستدامة

تركز التنمية الريفية على أهم مجالات التنمية وهو الفلاح (الإنسان) نفسه، ثم الأرض يليها المكان الذي يعيش فيه وهو القرية، ثم علاقة هذه العناصر ببعض، ويجب أن تكون هذه المجالات متكاملة ومتفاعلة بقدر الإمكان، بناء على برامج متتابعة زمنيا ومتكاملة مكانيا مستندة إلى قاعدة بيانات حديثة دائما، وعليه يمكن اعتبار أن التنمية الريفية المستدامة تتضمن مجالات ثلاثة وهي:[1]

- **المجال النوعي:** وهو الذي يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات؛
- **المجال الزمني :** وهو يحدد الجدول الزمني لإحداث هذا التغيير المطلوب، كأن يكون سريعا أو بطيئا، قصيرا أو متوسطا أو طويل المدى؛
- **المجال المكاني:** وهو الذي يحدد موقع التغيير المطلوب.

ومن خلال التعاريف المقدمة للتنمية الريفية المستدامة اتضح لنا ثلاثة أبعاد جوهرية لها، بالإضافة إلى العديد من الأبعاد التي لا بد من تكاملها لإحداث تنمية ريفية مستدامة، ومن بين هذه الأبعاد نذكر:

1- البعد الاقتصادي: الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية الأساس في هذا البعد وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[2]

2- البعد الثقافي: وذلك عن طريق تعزيز الحريات والتنوع الثقافي وإثراء القيم الإيجابية للثقافات المحلية، حيث تضم الحرية الثقافية كل من المعتقدات الدينية، العلاقات المجتمعية، نوع وأسلوب الحياة والمحافظة على العادات والتقاليد المحلية.[3]

3- البعد الاجتماعي: الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرا.[4]

---

[1] منال محمد نمر قشوع، **استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية –حالة دراسية منطقة الشعراوية محافظة طولكرم**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص 29.

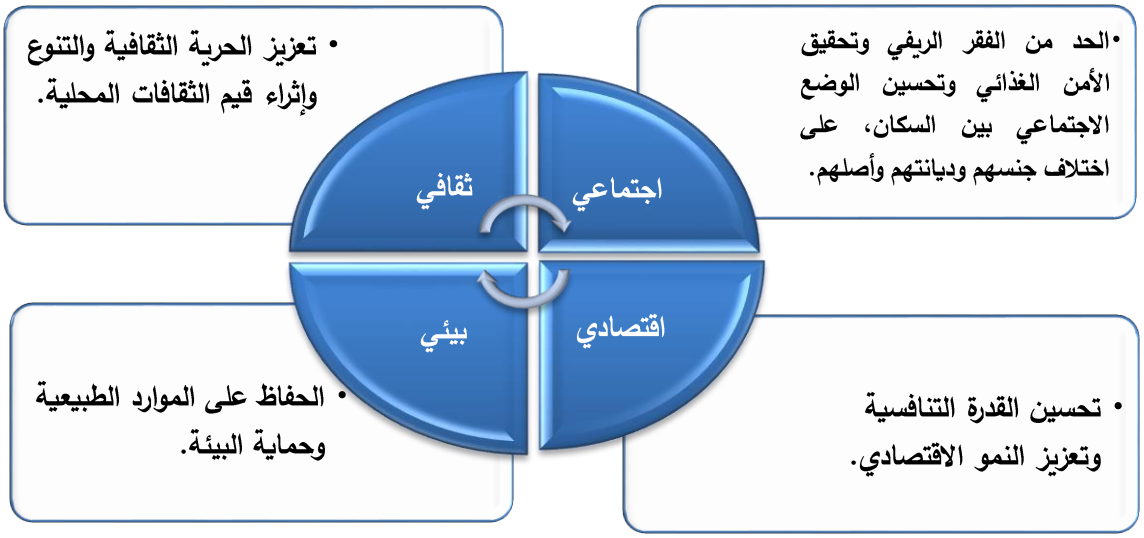
[2] Economic and Social Commission for Western Asia, **rural developement in the arab region**, regional conference on land degradation issues in the arab region, 30 october-1 november 2007, United nations, economic and social council, khartoum, 2007, p 1.

[3] Fao, **Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables**, **op-cit**, p 04.

[4] Economic and Social Commission for Western Asia, **op-cit**, p 1.

4- **البعد البيئي:** الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور، بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان، وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.[1]

الشكل رقم 01: أبعاد التنمية الريفية المستدامة



Source : Fao, **Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables**, 2005, p 04.

بالإضافة لـلأبعاد السالف ذكرها، هناك من يضيف البعد البشري والذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.[2]

المطلب الثالث: معوقات التنمية الريفية المستدامة

تعتبر تنمية المجتمعات الريفية عنصرا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة وليس عاملا ثانويا مكملا لها، وتواجه التنمية الريفية بالرغم من أهميتها مجموعة من المعوقات وهي المشكلات التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية، وتعوق سبيل نجاحها، بل وقد تقضي على أهداف التنمية نهائيا، وهي تختلف في طبيعتها وعمقها وشدتها من مجتمع لآخر، إن الوقوف على هذه العقبات يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الريفية وكفالة استمرارها وضمان فاعليتها، ويمكننا أن نتناول فيما يلي أهم هذه المعوقات:

[1] Economic and Social Commission for Western Asia, **op-cit** P 2.

[2] **ibid**, P 2.

1- **معوقات اجتماعية:** يمثل البنيان الاجتماعي السائد في المجتمعات الريفية أحد المعوقات الهامة في سبيل تحقيق التنمية الريفية، ومن المعوقات الاجتماعية نجد القيم السائدة في المجتمع التي تمثل الإطار المرجعي للسلوك الفردي ويمكنها أن تعيق عملية التنمية، ومن أهمها نجد: [1]

أ- **التواكلية والسلبية**، فالتنمية لا تتطلب الجمود والسكون والتواكل والكسل والتفكير الخرافي وهذه السمات تتعارض مع ما تتطلبه مقتضيات التنمية من إيجابية وشعور بتحمل المسؤولية وسيادة قيم الطموح وروح المبادرة والمخاطرة؛

ب- بالإضافة إلى **احتقار العمل اليدوي** وهذا هو الآخر لا يتفق مع متطلبات التنمية التي تعتمد في الأساس على الأعمال الزراعية والصناعية التي تحتاج أساسا إلى قوة العمل اليدوي؛

ج- كما نجد أن **انتشار الأمية** تحول دون تحقيق التنمية الريفية فمثلا نجد أن غالبية أدوات التنمية مثل الإرشاد الزراعي ووسائل الوصول بالتقدم العلمي إلى جماهير الزراعيين تعتمد على الكلمة المكتوبة، ولهذا فانتشار الأمية يزيد من تكاليف الإنتاج نتيجة اللجوء إلى وسائل أكثر تكلفة لتوصيل المعلومات بطرق تتناسب مع الأميين. وعليه بالرغم من أن القضاء على الأمية من أهم أهداف التنمية، إلا أن ارتفاع نسبيتها بين الريفيين يمثل عائق لخطط التنمية.

2- **معوقات اقتصادية:** وهي قصور في أحد عناصر الموارد ومصادر الثروة الطبيعية، وهي الأرض والعمل، ورأس المال، ومستوى التقدم التكنولوجي، وكفاءة وسائل الإنتاج المتاحة، من أجل تحقيق البرامج اللازمة للتنمية، ويبدوا فارق جوهري بين التحديات الاجتماعية والمعوقات المادية، فالمعوقات المادية يستطيع المسؤولون التغلب عليها، وذلك على عكس التحديات الاجتماعية التي تجابه عمليات التنمية. [2]

3- **معوقات بيئية:** فهناك عدة عوامل أساسية وحاسمة يؤدي عدم الاهتمام بها إلى وجود معوقات متعددة تؤثر على كفاءة القطاع الزراعي في زيادة الإنتاجية في الدول النامية، وأهم هذه العوامل:[3]

أ- ضآلة مخصصات البحوث في ميزانيات تلك البلدان على الرغم من أن البحوث العلمية تساهم في تنمية إنتاجية الأرض الزراعية وتحسين السلالات الحيوانية ومكافحة أمراضها والاستفادة منها إلى أقصى طاقة ممكنة؛

ب- عدم وصول المجهودات المبذولة لتحسين وسائل الري والصرف وصيانة إنتاجية الأراضي المزروعة إلى المستويات المطلوبة مع وجود الاعتداء المستمر على الأراضي الزراعية؛

---

[1] منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، **مرجع سابق**، ص 209-211.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص 242.

[3] منى حميل سلام، مصطفى محمد علي، **المرجع نفسه**، ص 211-212.

ج- عدم الاهتمام الكافي بصيانة الحاصلات من الآفات الزراعية وتكثيف استخدام المبيدات الحشرية؛

4- **معوقات إدارية:** تتمثل في تخلف الأجهزة الإدارية القائمة، والعجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤوليات التنمية، ونقص الوعي التخطيطي، وغياب الممارسة الديموقراطية؛[1] وسيادة البيروقراطية والروتين وتعقد الإجراءات والبطء في اتخاذ وتنفيذ القرارات.

5- **معوقات متصلة بالقيادة المحلية:** إن نجاح البرامج التي تهدف إلى تنمية المجتمعات الريفية لا تعتمد على نمو الموارد المادية فحسب بل يعتمد على نمو المهارات بين الأفراد، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناضجة وواعية تقود عملية التنمية المحلية وإذا اتصفت القيادة المحلية بصفات معينة كالموضوعية والإخلاص والولاء لأهداف المجتمع وتوفرت لديها الثقافة العامة والقدرة على التعبير والإقناع وتميزت بنبل الهدف فإنها تستطيع أن تقوم بدور كبير مؤثر وفعال في تغيير ثقافة المجتمع وإحداث التغير المطلوب في حياة الأفراد، وأن المجتمع يمكن أن يقبل تغيير عاداته وتقاليده ونظمه إذا ما تم ذلك بطريقة ديموقراطية تنتج لأفراد المجتمع فرصة للمناقشة والتعبير عن مميزات هذا التغيير وعيوبه.[2]

6- **الفجوة بين الأهداف الخيالية والموارد المتاحة:** ويقع السبب الرئيسي على عاتق الصفوة السياسية التي تسيطر على مقاليد الأمور في البلاد، حيث تنشد هذه الصفوة خلق أمم جديدة بدلا من مجتمعاتها الزراعية والرعوية في عصر صناعي متقدم، خلال فترات زمنية وجيزة، ولذلك يكون هناك دائما صراع بين الأغراض السياسية الخيالية وبين الأهداف الموضوعية الواقعية، وبعبارة أخرى بين السياسي والمخطط، وقد يدفع ذلك المخططين إلى الوقوع في أخطاء فادحة بوضعهم خططا ذات أهداف خيالية ويترتب على ذلك بالتأكيد فشل في تحقيق الأهداف، ليتضح فيما بعد عدم جدية هذه الخطط.[3] فالفجوة بين الآمال المرجوة والأغراض التي تفرضها الإمكانات المتاحة ينجم عنها فشل في تحقيق الأهداف المخطط لها، وهذا ما يبدوا جليا في بلادنا النامية.

ويستكمل معوقات التنمية الريفية العناصر التالية:[4]

1- **الهجرة من الريف إلى المدن:** فقد يكون الحصول على فرص أفضل في العمل والأجر وحياة اجتماعية أكثر جاذبية هو الدافع وراء هجرة سكن الريف إلى المدن، مما يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل للمجتمع الريفي كنقص اليد العمالة في الزراعة، وهجرة القيادات المتعلمة والمثقفة من مجتمعها الريفي، مما يفقد هذه المجتمعات العناصر الأكبر صلاحية وقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة بهذه المجتمعات الريفية.

---

[1] كمال التابعي، **مرجع سابق**، ص 84.

[2] منى حميل سلام، مصطفى محمد علي، **مرجع سابق**، ص 211.

[3] كمال التابعي، **المرجع نفسه**، ص 83.

[4] تمار توفيق، **مرجع سابق**، ص 76-77.

2- عدم التكامل في التنمية: يعنى التكامل أن يعطى كل قطاع من قطاعات المجتمع حقه في التنمية بشكل متوازن بحيث لا يطغى قطاع على آخر، مما ينتج عنه معوقات تواجه التنمية وتؤثر عليها، فلا يجب أن نهتم بالصناعة دون التعليم وغير ذلك، فلا بد من التنسيق التام والتكامل بالنسبة لبرامج التنمية على مستوى القطاعات المختلفة.

3- تجاهل المشاركة الشعبية: فالحكومة لا تستطيع بمفردها القيام بعمليات التنمية مهما كانت إمكاناتها، كما أن أفراد المجتمع هم الأقدر على تحديد مشاكل مجتمعهم واحتياجاتهم، وبما أن عملية التنمية تعتبر عملية تغيير مقصود فهو لا ينجح إذا تم بناء على رغبة واقتناع من الأفراد الذين يحدثونه ويتأثرون به، فإذا تمت مشروعات التنمية بناء على الاقتناع من جانب أفراد المجتمع فيكونون هم المدافعين عنها والحريصين عليها وعلى الاستفادة منها، بالإضافة إلى ذلك فإن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها يعتبر قمة الممارسة الديموقراطية والتي يعد جوهر العملية التنموية.

4- المصالح الخاصة والأغراض الشخصية: إذا تعارضت التغيرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات في المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التي تحاول أن تنشر المقاومة للتغيرات الجديدة بين أفراد المجتمع، بل يمكن أن تعمل على إيقاف تنفيذ بعض المشروعات إذا كان لبعض أصحاب المصالح الخاصة نفوذ بالمجتمع.

بالإضافة إلى المعوقات والتحديات المذكورة آنفا كنماذج لمعوقات التنمية الريفية، فإن هناك العديد من المعوقات والتحديات الأخرى، كنقل النماذج التنموية من ثقافات مغايرة تماما لثقافتنا، والتناول الجزئي لمشكلات التنمية الريفية، والافتقار إلى استراتيجية واضحة للتنمية الريفية، وعدم الإلمام بالخصوصية البنائية والتاريخية للمجتمعات الريفية.

المبحث الرابع: مفاهيم ذات صلة بالتنمية الريفية

التنمية الريفية عملية متداخلة ما بين عدة قطاعات اقتصادية هدفها تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف كما سبق وأن أشرنا، وبالتالي فهي عملية متداخلة بين البعدين الجغرافي الذي يشمل التنمية المحلية والتنمية الإقليمية بالإضافة إلى البعد القطاعي الذي يشمل التنمية الزراعية، لذا كان لزاما الإشارة إلى هذه المفاهيم التي تتلاقى مع مفهوم التنمية الريفية.

المطلب الأول: التنمية المحلية

اقترن مفهوم التنمية الريفية بظهور مفهوم التنمية المحلية في خمسينات القرن العشرين، حيث أدركت كثير من الهيئات والمؤسسات التنموية العالمية وحكومات الدول حتمية تحسين الأوضاع المتردية اقتصاديا واجتماعيا بالمناطق الريفية المختلفة ببعض الدول النامية، فكانت بداية الحديث عن التنمية الريفية تحت مسمى التنمية المحلية، أي تنمية المجتمعات المحلية الريفية.

أولا: مفهوم التنمية المحلية

عرفت التنمية المحلية بأنها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محدودة يقوم على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".[1]

كما عرفت بأنها "عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية، وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي".[2]

أشار هذان التعريفان إلى عنصر أساسي تقوم عليه التنمية المحلية ويتعلق الأمر بالمشاركة الشعبية وما تلعبه في دعم جهود التنمية المحلية الهادفة لتحسين مستوى ونوعية الحياة التي يعيشونها.

كما تم تعريفها على أنها "مجموعة السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات وذلك بتحسين

---

[1] السبتي وسيلة، **التمويل المحلي والتنمية المحلية: صندوقي الزكاة والوقف**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 53-54.

[2] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، **مرجع سابق**، ص 43.

نظام الدخول".[1] اعتبر هذا التعريف أن التنمية المحلية تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للسكان، فهي عملية شاملة وإن كانت تبدوا اقتصادية في إطارها العام إلا أن هدفها اجتماعي أيضا، فهي ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية.

أما المشرع الجزائري، وانطلاقا من قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لسنة 2010، فيعرف التنمية المحلية بأنها تنمية الإقليم المنطلقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها: البلديات، الولايات، واحتمالا فضاء البرمجة الإقليمية، وهي كذلك تنمية اقتصادية محلية معتمدة على الإنتاجية وتجديد الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات تكوين موجهة حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبة مسبقا ومحددة وملتزمة.[2]

ومن خلال ما تم عرضه من مفاهيم للتنمية المحلية نستخلص أنها عملية تهدف لإحداث تحسينات على كافة الأصعدة للمجتمعات المحلية، كما أنها تمنح الفرصة للهيئات والوحدات المحلية على تحمل جزء من مسؤولية تنمية المجتمع في صياغة مشاريع وبرامج التنمية وخطط عملها التي يمكن أن يكون تنفيذها محليا جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية، من خلال المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب السكان بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، بحكم درايتهم بخصوصية الإقليم الذي يقطنون فيه، بهدف تحسين ظروف السكان المحليين في جميع المجالات.

وبناء على تلك المفاهيم المقدمة للتنمية المحلية يمكن إجمال أربعة اتجاهات رئيسية يدور حولها هذا المفهوم وهي:[3]

- **التنمية المحلية باعتبارها عملية تعليمية:** ويعني بها تغيير اتجاهات أفراد المجتمع المحلي التي قد تقف كعقبات أمام تحقيق أهداف التنمية؛
- **التنمية المحلية باعتبارها حركة أو إجراء:** لضمان المشاركة الفعالة من أعضاء المجتمع المحلي بهدف إنماء جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛
- **التنمية المحلية باعتبارها عملية تنظيمية:** الهدف منها إيجاد التنسيق والتكامل بين جهود الهيئات الأهلية وأعضاء المجتمع المحلي والهيئات الحكومية بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذا المجتمع؛
- **التنمية المحلية بوصفها برنامج:** ويتم ذلك عن طريق وضع تخطيط متكامل لجميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك على جملة من المراحل.

---

[1] محمد سالمان طايع، **مرجع سابق**، ص49.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 61، القانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 جوان 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، بتاريخ 21 أكتوبر 2010، ص 90.

[3] أحمد محيي خلف صقر، **مرجع سابق**، ص 31.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:[1]

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيقا للعدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني؛
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية؛
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة؛
- تسريع عملية التنمية الشاملة وزيادة حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها؛
- زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها؛
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع؛
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة؛
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها؛
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل؛
- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ثالثا: مبادئ التنمية المحلية

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية بحيث إن لم تتوافر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، وتصبح بذلك منهجا ناقصا باعتبار أن تنمية المجتمع هي عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها، كما

[1] خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر –واقع وآفاق–**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010، ص 28–29.

أن توافر هذه المبادئ مجتمعة يضمن نجاح برامج التنمية ويدعم ركائز تحقيق أهدافها، وفيما يلي تفصيل ذلك:[1]

1- **مبدأ الشمول:** بمعنى ضرورة أن تتناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التعليمية، الصحية، ...الخ، كما يعني شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

2- **مبدأ التكامل:** يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية، فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين المادي وغير المادي.

3- **مبدأ التوازن:** يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر ما عداها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها، وتعديل نسب هذه البرامج أو الاستثمار في كل مجال بالنسبة الملائمة لتحقيق التوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما.

4- **مبدأ التنسيق:** والذي يهدف إلى توفير جوٍ يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتظافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها أو تداخلها، لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا تبذل محاولات كثيرة لتفعيل مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها.

رابعا: ركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية تتمثل في المشاركة الشعبية وتحقيق المشروع التنموي لنتائج ملموسة تعود بالنفع على أفراد المجتمع المحلي والاعتماد على الموارد المالية والبشرية المحلية، والأخذ بهذه العوامل بعين الاعتبار عند التخطيط للبرامج التنموية يضمن الحصول على نتائج إيجابية تزيد في مدى فعالية التنمية المحلية، وفيما يلي تفصيل ذلك.

1- **المشاركة الشعبية:** والتي ترتكز على أنها ترجمة حقيقية لممارسة الديموقراطية داخل المجتمع، دونما ضغط أو إجبار وأنها العملية التي يؤثر فيها الفرد في كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...الخ للمجتمع المحلي، فضلا عن تأثير الاتجاه القيمي للأفراد والمنظمات التي يشاركون من

[1] السبتي وسيلة، **مرجع سابق**، ص 55-56.

خلالها في درجة مشاركتهم في المشروعات والبرامج التي يحددونها لتنمية مجتمعهم المحلي.[1] فالمشاركة هي العملية التي يتم من خلالها بذل الأفراد جهدا ماديا أو معنويا أو فكريا بصورة تنظيمية قائمة على العمل والوعي في نفس الوقت، وقد يصل بهم إلى درجة التمكين والقدرة على صنع القرار ووضعه موضع التنفيذ فيما يخص تنمية مجتمعاتهم المحلية.[2]

2- **الإسراع في الوصول إلى النتائج:** ويقصد بهذا أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرهما، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.[3]

3- **الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:** حيث يعتبر من أساليب التغيير الحضاري المقصود حيث نجد أن استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفراده أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة، كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية كما أنه يكون قادرا على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي، كما أن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.[4]

خامسا: محددات التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية من حيث إطارها النظري بوجود عناصر تحددها من الناحية الزمانية والمكانية وكذا حسب قطاع النشاط، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:[5]

1- **العنصر الزماني:** مفاده أن التنمية المحلية، مثلها مثل التنمية الوطنية، ذات مجال زماني مخطط تعمل فيه يحدد بفترة زمنية معينة قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

2- **العنصر المكاني:** نعني به المجال المكاني الذي يتم فيه تجسيد برامج هذه التنمية المحلية، حيث يتحدد في الجزائر – على سبيل المثال – في ثلاثة مستويات هي:

---

[1] حنان عبد القادر خليفة، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2016، ص 311.

[2] أحمد محيي خلف صقر، **مرجع سابق**، ص 39.

[3] السبتي وسيلة، **مرجع سابق**، ص 57-58.

[4] **المرجع نفسه**، ص 58.

[5] بيصار عبد الحكيم، **مرجع سابق**، ص 24.

أ- **المستوى البلدي:** تنعكس التنمية المحلية على مستوى البلدية – باعتبارها أحد الهيئات الإقليمية القاعدية للدولة فيما يتضمنه المخطط البلدي للتنمية من حصر لجميع حاجات سكان تلك البلدية في شتى ميادين حياتهم اليومية (الفلاحة، الصناعة، التجارة، الثقافة، ... إلخ)، بغية السعي في الاستجابة لطلباتهم حسبما تسمح به قدرات البلدية.

ب- **المستوى الولائي:** بحكم أن الولاية تمثل قاعدة إقليمية إلى جانب البلدية، واعتبار أنها مجموعة من البلديات والدوائر، فإن التنمية على مستوى الولاية تتم وفقا لمخطط تنموي ولائي، يمس مختلف مناطق وبلديات الولاية، على أساس قطاع نشاط واحد كتنمية القطاع الفلاحي بالولاية. كما بإمكانها أن تعنى ببعض القطاعات أو كلها، سواء على مستوى بلدية واحدة أو عدة بلديات في حدود توجيهات مخطط التهيئة العمرانية والتعمير، والمخطط القطاعي للتنمية.

ج- **المستوى الجهوي:** هنا كالعديد من البرامج التنموية يتم تجسيدها على المستوى الجهوي، وهو يشمل عدة ولايات تشترك في مميزات متجانسة كالمناخ، أو القدرات الطبيعية، أو المستوى الثقافي لسكانها، وهي عملية تطوير تدخل فيما يعرف بتنمية المناطق الجهوية وفقا لبرامج تبادرها الدولة على أساس بعد جهوي.

3- **عنصر قطاع النشاط:** فحوى هذا العنصر، أن نوع التنمية المحلية وثيقة الصلة بطبيعة النشاط أو القطاع الذي نحن بصدد تطويره وإصلاحه، حيث تظهر في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر:

أ- **التنمية العمرانية:** نعني هنا تنظيم العمران والمحافظة على البيئة، عن طريق الاستخدام العقلاني للأرض وموارد البيئة الطبيعية، بما يقام عليها من بنايات ومجمعات صناعية في إطار ما يسمى بالتخطيط العمراني.

ب- **التنمية الاقتصادية:** تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية، سواء في الجانب الفلاحي، الصناعي وحتى المنشآت القاعدية، بما يسمح لها خلق توازن يمكنها توفير منتوجات اقتصادية تلبي حاجات أفرادها.

ج- **التنمية الاجتماعية:** وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بالجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، كتوفير المساكن المناسبة لهم وتحسين مستوى الخدمات الصحية، التعليمية وحتى الثقافية المقدمة لصالحهم.

د- **التنمية الإدارية:** تمثل مجموعة من العمليات والإجراءات المخططة سلفا، تستعمل فيها بعض الأساليب الفنية كالتدريب، التوجيه وتقديم المساعدات المادية كالأموال والمعنوية كالاستشارات، من أجل رفع مردودية العمل الإداري وجعله مؤهل الإدارة التنمية.

يتضح من المحددات السابقة للتنمية المحلية، أن عملياتها تتحدد وفقا للزمان والمكان وتختلف حسب النشاط اللازم للعمل التنموي، فقد تكون على مدة طويلة أو قصيرة، وقد تكون على مستوى محلي أو جهوي، وقد تخص نشاط دون الآخر من جوانب ونشاطات العمل التنموي وذلك حسب احتياجات وخصوصيات كل منطقة أو إقليم.

سادسا: نماذج التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على جملة من النماذج ويصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاثة نماذج رئيسية هي:[1]

أ- **النموذج التكاملي:** يتكون من مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوى الوطني والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية (الاقتصادية والاجتماعية) وكذلك يشمل كافة الأقاليم (ريف، حضر، صحراء)، فهو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والشعبية المستشارة، ويقوم على استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية.

ب- **النموذج التكييفي:** يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق عن المستوى المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وسمي هذا النموذج بالتكييفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم أي برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات، وعادة تلجأ الدول المستقلة حديثا إلى هذا النوع من النماذج نظرا لندرة العوامل المادية والفنية بهذه المجتمعات ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي حيث أنه هو القادر على تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية.

ج- **نموذج المشروع:** يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين، يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية معينة حيث أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل، كما يعتقد بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا يطبق على المستوى الوطني إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية.

سابعا: برامج ومشروعات التنمية المحلية

هناك العديد من البرامج والمشروعات التي يمكن الاسترشاد بها في تحقيق التنمية المحلية بمساعدة ومشاركة أهالي المجتمع ويمكن حصر معظم هذه المشروعات فيما يلي:[2]

[1] السبتي وسيلة، **مرجع سابق**، ص 60-61.

[2] حنان عبد القادر خليفة، **مرجع سابق**، ص 312.

1- برامج عمرانية: تشمل هذه البرامج:

- توفير مساكن مناسبة لأهالي المجتمع؛
- تشجيع المشاركة في مشروعات الخدمة العامة كتمهيد وشق الطرق وإنشاء الحدائق ورعايتها، وزرع الأشجار وحملات النظافة العامة؛
- أشغال الطرق والمطارات؛
- إنشاء الجسور والسدود.

2- برامج صحية: تشمل هذه البرامج:

- تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة؛
- التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.

3- برامج اجتماعية: وتشمل هذه البرامج:

- إنشاء دور الحضانة؛
- إنشاء مشروعات للأسرة، لمساعدتها في زيادة دخلها؛
- تشجيع المواطنين في على إنشاء المشروعات بالجهود الذاتية؛
- تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الاستهلاكي وزيادة الادخار من خلال إنشاء المؤسسات الادخارية وترغيبهم في هذه العملية تنمية الموارد والمدخرات المحلية.

4- برامج تعليمية: وتشمل هذه البرامج:

- إنشاء فصول لمحو الأمية لتعليم القراءة والكتابة؛
- التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة.

5- برامج ثقافية: وتشمل هذه البرامج:

- تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول قضايا تدعيم التنمية وتناقش الأحداث الجارية؛
- إنشاء مكتبات عامة لتشجيع المواطن على الاطلاع والثقافة.

6- برامج فلاحية: وتشمل هذه البرامج:

- فتح المسالك الفلاحية وفك العزلة على المناطق ذات الطابع الفلاحي؛
- توسيع المساحات الخضراء؛
- إنجاز قنوات السقي.

7- برامج خدمية: وتشمل هذه البرامج:

- توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي ...الخ؛

- إعادة تأهيل المناطق الحضرية؛
- تأهيل مرافق ودور الشباب لكي تساير التطورات الحالية.

8- برامج صناعية: وتشمل هذه البرامج:

- توسيع شبكة التغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي؛
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة المناطق الصناعية؛
- إنجاز وحدات صناعية تستوعب عددا لا بأس به من اليد العاملة.

المطلب الثاني: التنمية الإقليمية

بالنظر لدور الإقليم المهم في تسهيل وتحسين توزيع المسؤوليات والصلاحيات بين أصحاب الأدوار المهمة في عملية التنمية من جهة، وتسهيل صرف الموارد من جهة أخرى والاستفادة الكاملة منها، كان لزاما على الدول وضع سياساتها وخططها التنموية بالنظر لخصائص أقاليمها، فمجال التنمية الإقليمية يهتم بدراسة الرابط الموجود بين الأقاليم ومؤهلات النمو فيها.

أولا: مفهوم الإقليم

ترتبط تسمية التنمية الإقليمية بالإقليم كمفهوم جغرافي واقتصادي ومن ثم إطار مكاني تتفاعل فيه المعطيات الطبيعية والبشرية، وعلى الرغم من اتساع مفهوم الإقليم الاقتصادي بحيث يشمل عددا من الدول إلا أن دراستنا تقتصر على تحديد الإقليم داخل نطاق الدولة على المستوى الوطني.

ويختلف تعريف الإقليم طبقا لاختلاف وجهات نظر المحلل له، فهناك الجغرافي والاقتصادي والمخطط ومسؤول الإدارة المحلية وخلافهم، وطبقا للمشكلة التي يواجهها وينبغي إيجاد حل لها، ومن بين التعاريف نذكر:

عرف الإقليم بأنه "عبارة عن بناء من طرف فاعلين يرغبون في حل مشكلة إنتاجية".[1] وفي نفس السياق تم تعريفه بأنه " ترابط مجموعة من الفاعلين المتوطنين في فضاء جغرافي محدد إداريا، بهدف تعريف المشاكل الإنتاجية المشتركة ومحاولة حلها جماعيا".[2]

من خلال هذين التعريفين يتضح أن الإقليم ليس فقط فضاء ماديا محددا ولكنه بناء اجتماعي واقتصادي يندرج في ماض مشترك بين الأطراف الفاعلة المحلية، الذين يتجندون لحل مشكلة الإنتاج على مستوى الحيز المكاني الذي يتواجدون فيه.

[1] Bruno Jean, **Du développement régional au développement territorial durable: vers un développement territorial solidaire pour réussir le développement des territoires ruraux**, Centre de recherche sur le développement territorial ,Université du Québec à Rimouski, P 03.

[2] Pierre Campagne, Bernard Pecqueur, **Le Développement Territorial: Une Réponse à La Mondialisation**, Editions Charles Léopold Mayer, 2014, Paris, P 46.

كما عرف بأنه "مساحة معينة من الأرض التي تتوفر فيها صفات خاصة تجعل من السهولة تحديدها وتمييزها عن باقي الأقاليم، وهذه الصفات يمكن أن تكون اقتصادية واجتماعية وطبيعية".[1]

وعرف أيضا بأنه "حيز من المكان الذي يضم أحد مراكز النمو ويقطنه مجموعة مناسبة من السكان متشابهون من حيث خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويمارسون أنشطة اقتصادية تتكامل فيما بينها ويواجهون مشكلة من طبيعة خاصة يرجى حلها".[2]

وتتشارك التعاريف المقدمة في كون الإقليم عبارة عن مساحة أو رقعة مكانية له من المقومات ما يجعله يتميز عن غيره من الأقاليم مما يستوجب معرفة وتحديد طبيعة تطوره الاقتصادي والاجتماعي بشكل يضمن تحقيق أمثلية الاستغلال لكافة موارده في تحقيق التنمية المنشودة من خلال معرفة مشاكله القائمة والعمل على حلها.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أنه لا بد أن يحتوي الإقليم على مجموعة من العناصر هي:[3]

- مجال متجانس بالنسبة لعدد من المعايير مثل الظروف المناخية والبيئية والسكان من حيث مستوياتهم الاقتصادية والثقافية والهيكل الاجتماعي؛
- تركيبة اقتصادية متكاملة حيث تؤكد العلاقات المختلفة بين أوجه النشاط الاقتصادي وحدة الإقليم وتماسكه؛
- حيز لعدد من المشكلات المترابطة التي يجب بالضرورة طرحها وحلها داخل إطار الإقليم؛

وعلى المستوى الوطني قد يأخذ الإقليم أحد الأشكال التالية:[4]

- **الإقليم التخطيطي:** يمكن تعريفه بأنه مساحة مكانية من منطقة جغرافية أو اقتصادية أو أكثر ضمن الدولة، يتم تحديدها بهدف إجراء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية معتمدة في ذلك على استخدام الإمكانيات المتاحة والمحتملة بأكبر كفاءة ممكنة. فالإقليم التخطيطي ضمن هذا السياق هو تلك المنطقة التي تحقق الظروف المثلى للمباشرة بعملية التخطيط والتنفيذ ومتابعة المشاريع المتضمنة في الخطة لتحقيق الإشباع الأمثل للحاجات الإنسانية سواء كانت في شكل حاجات فردية أو حاجات جماعية باستخدام أفضل طرق الإنتاج ضمن الحيز الجغرافي للإقليم.

[1] علي إحسان شوكت، **التنمية الاقتصادية للأقاليم**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 16.

[2] حنان عبد القادر خليفة، **مرجع سابق**، ص 385.

[3] **المرجع نفسه**، ص 385.

[4] علي إحسان شوكت، **المرجع نفسه**، ص 23-24.

- **الإقليم الاقتصادي:** هو جزء من المساحة الجغرافية العامة داخل الدولة، يرتبط بأنشطة اقتصادية وتركزات سكانية تساهم في العملية الإنتاجية مستغلة موارد تلك المنطقة. والإقليم الاقتصادي يعني ذلك المكان الذي يعمل ويعيش عليه الإنسان سواء كان عمله إنتاجا أو خدميا.

- **الإقليم الجغرافي:** ويقصد به المكان الطبيعي الذي يشتمل على حيز معين له أبعاد محددة على سطح الأرض وله اتجاهاته الجغرافية ويتميز بتضاريس وظروف مناخية قد تتشابه أو قد تختلف مع أقاليم جغرافية أخرى، وقد لا يكون الإقليم الجغرافي مستغلا من الناحية الاقتصادية، كأن يكون به منطقة صخرية أو منطقة جبلية تحتاج إلى أسلوب إدارة متميز بتلك المنطقة نظرا لطبيعة المشاكل بتلك المنطقة.

ثانيا: مفهوم التنمية الإقليمية

تم تعريف التنمية الإقليمية على أنها "مجموعة التغيرات التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين أوضاع حياة سكانه، وتقليل التفاوتات المكانية والبشرية بين أجزائه المختلفة، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده المادية وتحسين كفاءة موارده البشرية بكافة تفاصيلها ويمكن وصف تحقيق هذه الأهداف لغرض تقليل التفاوتات بين أقاليم الدولة أحد مفاهيم التنمية الإقليمية".[1]

كما عرفت بأنها تلك "التنمية التي تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي النسبي بين الأقاليم وداخلها في الدولة الواحدة".[2]

الملاحظ من هذين التعريفين أن مفهوم التنمية الإقليمية ينطوي التركيز على البعد المكاني لعملية التنمية أي إعادة توزيع الاستثمارات والثروات بالشكل الذي يضمن تحقيق تنمية متوازنة بين مناطق البلد المختلفة.

كما تعني التنمية الإقليمية أيضا أنها كل "إقليم يبني من خلال عملية داخلية نموذج التنمية الخاص به، لأن ما نجح في منطقة معينة في وقت معين قد لا ينجح في منطقة أخرى. يتطلب عدم إعادة إنتاج نماذج التنمية الاعتراف بقيمة أخرى وهي قيمة الإبداع، والتي يجب إضافتها إلى قيم المسؤولية والتضامن، فالتنمية الإقليمية الناجحة تفترض عملية التعلم الاجتماعي للتنمية، أي تنمية كفاءة المواطن في إطار نموذج التنمية، وهو أيضا نموذج للتنمية الاجتماعية يهدف إلى المشاركة الاجتماعية المقسمة بين المطالبة بالحقوق ومسؤوليات التعلم".[3]

---

[1] محمد دلف أحمد الدليمي، محمد جواد عباس شبع، **التخطيط والتنمية الإقليمية: أسس نظرية ودراسات تطبيقية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 97.

[2] عثمان محمد غنيم، **التنمية المكانية: دراسة في المفهوم والمضمون والنظريات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 130-131.

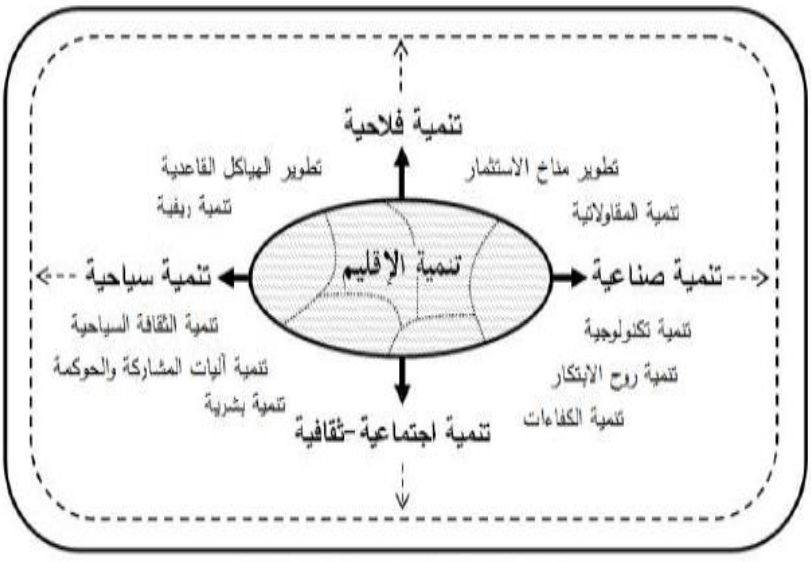
[3] Bruno JEAN, **Le développement territorial durable: une nouvelle approche de développement rural,** op cit, P 126.

أشار هذا التعريف إلى نقطة جوهرية، وهي ضرورة الأخذ بخصوصية كل إقليم عند القيام بعملية التنمية، وعليه لا بد أن تكون هذه العملية داخلية وليست إملاءات فوقية، مع فتح المجال لإبداع السكان من خلال الاستثمار في مقترحات وأفكارهم الإبداعية المتعلقة بمشاريع التنمية، بالمشاركة مع السلطات المحلية.

فالتنمية الإقليمية إذن تهتم بالتأثير على الإقليم بهدف تنشيط ديناميكياته الداخلية باستخدام مؤهلاته الداخلية من موارد طبيعية وتعليم وتنمية بشرية، وتنطلق نماذج التنمية الإقليمية من كيان إنتاجي متوطن أساسا في فضاء جغرافي محدد، ويتمحور حول نظام محلي للمتعاملين، حيث تركز التنمية "محليا" على تفعيل الديناميكية التي تزيد من فعالية العلاقات بين الأفراد،[1] ويتحقق ذلك من خلال وضع سياسات من طرف السلطات العمومية، تهدف لمزج القدرات الابتكارية المتواجدة داخل الإقليم مع رؤوس الأموال التي يستطيع الإقليم جذبها من خارجها والاحتفاظ بها داخلها ضمن سيرورة تراكم ديناميكية.[2] وتتمثل هذه الأموال في مجمل الآليات التمويلية العمومية في إطار سياسات الدولة، وكذلك الآليات الاجتماعية التي تعبر عن مجهودات الأشخاص المقيمين في الإقليم أو الذين ينتمون إليه رغم إقامتهم في مكان آخر.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف للتنمية الإقليمية، تأكد كونها عبارة عن مفهوم متعدد الأبعاد، كما يشير الشكل التالي:

الشكل رقم 02: الأبعاد المختلفة لتنمية الإقليم



المصدر: رحيم حسين، **مرجع سابق**، ص 10.

[1] Bernard Pecqueur, **Le Développement Territorial: Une Nouvelle Approche Des Processus de Développement Pour Les Economies Du Sud, in Le Territoire Est Mort: Vive Les Territoires! Une Refabrication Au Nom Du Développement**, Editions Antheaume et Giraut, Paris, 2005, P 298.

[2] Carlos Luiz, Alberto Renault, **Sustainable Development and The Territorial Approach: Identities and Typologies**, in Comun-IICA, Third Year, Second Stage, May- August 2007, P 43-44.

ثالثا: دوافع التنمية الإقليمية ومتطلباتها

لا شك أن التنمية الإقليمية تسعى لتحقيق التوازن بين الأقاليم الجغرافية وداخلها وذلك من خلال إعادة توزيع ورصد الموارد البشرية والطبيعية والنشاطات والمشاريع الاقتصادية في الدولة بصورة تضمن حدا أدنى من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وبالتالي يمكن تلخيص الدوافع التي أدت إلى ظهور التنمية الإقليمية فيما يلي:[1]

- التفاوت الإقليمي البيني بين الأقاليم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بحيث يصبح لدينا أقاليم متطورة، حديثة وغنية وأخرى متخلفة، تقليدية وفقيرة؛
- التفاوت الضمني يقصد به الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل الإقليم الواحد وبين مناطقه، بحيث تبرز مناطق غنية وأخرى فقيرة، أو مناطق متطورة وأخرى متخلفة...الخ؛
- اعتبرت التنمية الإقليمية جزءا من التنمية الوطنية ووسيلة لتحقيق أهدافها، حيث يمكن من خلالها تحقيق استغلال أفضل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والكامنة؛
- انتشار مشكلة الفقر في كثير من الدول النامية دفع إلى تبني هذا النوع من التنمية للحد من هذه المشكلة؛
- ارتفاع معدلات البطالة كان ومازال من الأسباب التي أدت إلى ضرورة الأخذ بالتنمية الإقليمية.

أما فيما يتعلق بالمتطلبات الواجب توفرها عند إعداد خطة للتنمية الإقليمية لإقليم ما في بلد ما، فإنه لا بد من توفير ما يلي:[2]

- **الإرادة السياسية** أو رغبة الحكومة في تبني فكرة إعداد خطة تنمية إقليمية؛
- **وجود الإقليم**، وهذا يعني وجود منطقة جغرافية واضحة محددة المعالم، لتكون الإطار المكاني لعملية التنمية؛
- **وجود فريق عمل** وعادة يتضن هذا الفريق متخصصين من مختلف الحقول العملية ذات العلاقة؛
- **الموازنات:** لا بد من توفر موازنات، محددة ومرصودة مسبقا لتمويل عملية التنمية الإقليمية؛
- **تحديد عمر الخطة:** وغالبا ما تكون خطط التنمية الإقليمية هي خطط استراتيجية طويلة المدى، لا تقل عن 25 عام؛

[1] عثمان محمد غنيم، **مرجع سابق**، ص 132.

[2] **المرجع نفسه**، ص 136.

- **وجود دليل معايير تخطيط عمراني:** ليتم اعتماده في تقييم واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإقليم ومن ثم استخدامه أيضا في مجال تقدير حاجات الإقليم المستقبلية من الخدمات والأنشطة الأخرى.

رابعا: أهداف التنمية الإقليمية

إن أهداف التنمية الإقليمية، يعتمد في وضعها بصورة رئيسة على طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتوفرة وحجم مشاكل التنمية المكانية للإقليم، لذلك نجد اختلاف السياسات المتبعة للتنمية الإقليمية باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، إلا أنها تشترك بهدف يتمحور حول معالجة مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين تبقى الأساليب والإجراءات المتبعة وفاعليتها لتحقيق هذا الهدف مختلفة أيضا من سياسة لأخرى، وبالرغم من ذلك تبقى غاية التنمية الإقليمية في تحقيق أهداف محددة، والتي توضع بحسب موارد وإمكانيات الأقاليم المختلفة ومدى تفاعلها وتكاملها فيما بينها، ولا بد بداية من الانتباه لحقيقة أن أهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات التخطيط المركزية تختلف عن تلك التي تضعها هيئات التخطيط الإقليمية، ومن أهم الأهداف التي تسعى التنمية الإقليمية لتحقيقها نذكر:[1]

- **تحقيق أهداف التنمية الوطنية:** تعد التنمية الإقليمية إحدى أبعاد التنمية الوطنية، وإن العمل بالبعد التنموي الإقليمي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الوطني، وما تسهم به في توزيعها للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تجري وفق إمكانيات وحاجات الأقاليم المختلفة ومراعاة التوزيع المكاني للسكان والقوى العاملة فيها، بغية تحقيق تنمية متوازنة وعادلة لكل الأقاليم، إذ يمكن من خلالها تحقيق أمرين: الأول يتعلق بتنمية المناطق الأقل تطورا وبحسب الإمكانات المتوفرة، أما الثاني فبتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية ما بين سكان الأقاليم.

- **معالجة مشكلة التباين الإقليمي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية:** أدى التباين في المستويات الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم البلد الواحد، إلى ضرورة الأخذ بسياسة التنمية الإقليمية بغية تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تعالج مشكلة التباين الحاصل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، إذ أن اتباع سياسة إقليمية فعالة تمكن من تقليص حجم الفروقات بين الأقاليم، من خلال تقليل معدلات البطالة في المناطق التي تكون بها مرتفعة، وتؤثر على حركة الأيدي العاملة وإيقاف هجرة السكان إلى الأقاليم ويكون ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في كل إقليم وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لا سيما النشاطات الصناعية فضلا عن إصلاح ودعم مستلزمات الحياة الاجتماعية والثقافية والمرافق العامة الأخرى.

[1] محمد دلف أحمد الدليمي، محمد جواد عباس شبع، **مرجع سابق**، ص ص 99-102.

- **السيطرة على المجمعات الحضرية الرئيسة وتخفيف الضغط السكاني:** إن التوزيع الإقليمي غير السليم للاستثمارات يؤدي إلى التفاوت في مستويات الدخل وظهور مشكال الإسكان والاكتظاظ السكاني والضغط على البنى الارتكازية في المدن والمراكز الصناعية بسبب نموها بشكل غير مخطط على حساب مناطق أخرى، وبالتالي زيادة الهجرة من المناطق الأخرى إلى هذه المدن ومن ثم زيادة الضغط على الخدمات الأساسية ستؤدي إلى زيادة المشاكل الاجتماعية، لذا نجد أن التنمية الإقليمية تعمل على حل تلك المشاكل من خلال تحقيق تنمية متوازنة بين السكان والنشاط الاقتصادي والبيئة على مستوى مناطق الإقليم.

- **حماية البيئة الطبيعية والبشرية للأقاليم:** من بين أهداف التنمية الإقليمية الحفاظ على الموارد الطبيعية والموارد التراثية والتاريخية والمناطق الخضراء والقيم الجمالية للطبيعة المكانية قدر الإمكان، فضلا عن حماية الإنسان من النتائج السلبية لتركز الاستثمارات (وفي مقدمتها الاستثمارات الصناعية) في المدن وبالقرب من المراكز الحضرية، لا سيما ما يتعلق بآثار تلوث البيئة وتشويه جمالية المدينة والتأثير سلبا على حياة الإنسان فيها.

- **الإسهام في تحقيق الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأقاليم البلد:** يؤدي التباين الإقليمي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية إلى حالة عدم الرضا والتمرد لدى سكان الإقليم التي تتصف بانخفاض مستواها الاقتصادي وازدياد مشاكلها الاجتماعية، رغم وجود الموارد والإمكانات فيها مما يؤثر سلبا على الوحدة السياسية للبلاد، لذلك نجد أن انتهاج سياسة فعالة للتنمية الإقليمية ضمن إطار السياسة الوطنية يسهم في تحقيق النمو المتوازن اقتصاديا واجتماعيا وبالتالي إسهامها في دعم الوحدة السياسية للبلاد.

خامسا: استراتيجيات التنمية الإقليمية

باعتبار الاستراتيجية مجموعة من الأهداف تعرضها مرحلة زمنية معينة في مجال مكاني محدد، وتختلف هذه الأهداف في ضوء الحدود الزمنية لمرحلتها التي قد تكون قريبة المدى أو متوسطة المدى أو طويلة المدى، كما تختلف في ضوء اتساع المجال المكاني الذي تم تحديده سواء كان محليا أو إقليميا أو وطنيا أو عالميا، وتنقسم استراتيجيات التنمية الإقليمية بصورة رئيسية إلى:[1]

1- استراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة: وتعني التوزيع المكاني للاستثمارات لا سيما الاستثمارات الصناعية ضمن الإقليم وعدم حصرها في مراكز أو مناطق محددة، إذ أن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تتم من خلال التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في أماكن متعددة وتوزيع الدخول وتقليل الفوارق الإقليمية بين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بين الأقاليم أو المناطق المختلفة داخل الإقليم الواحد، وتكون فعالية أنموذج النمو المكاني المتوازن ضعيفة في المراحل الأولى بسبب ضعف إمكانية حشد الوفورات

[1] محمد دلف أحمد الدليمي، محمد جواد عباس شبع، **مرجع سابق**، ص ص 103-114.

الاقتصادية والتكاليف العالية لتطوير البنى الأساسية في حين تكون أكثر قدرة في تحقيق معدلات للتنمية الاقتصادية في المراحل اللاحقة.

إن التوزيع العادل للاستثمارات بصورة عامة، والحكومية منها بصورة خاصة يتطلب القيام بدراسة شاملة وتحليل دقيق لواقع حال الأقاليم المختلفة التي ستتوجه إليها تلك الاستثمارات، كما تأخذ بالحسبان سياسة توجيه أو نقل الاستثمارات لأهميتها في إمكانية الإسهام في التوزيع الإقليمي المتوازن للاستثمارات الصناعية، حيث يتركز مضمونها على تشجيع حركة الصناعة والاستثمارات من خلال توجيهها نحو المناطق الفقيرة، إذ تعد الأكثر ملائمة في جعل الأقاليم جاذبة للسكان من خلال توفير فرص العمل فيها وتشجيع المستثمرين الجدد بالتوجه نحو تلك الأقاليم الفقيرة، فضلا عن توفير جميع الظروف الملائمة والمحفزة لجذب تلك الاستثمارات كتطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية.

2- استراتيجية التنمية الإقليمية غير المتوازنة: إن مضمون هذه الاستراتيجية يهدف إلى تركيز الاستثمارات في مناطق محددة لزيادة الإنتاج والعوائد والدخول، إذ تهتم بتركيز عوامل التنمية في عدد محدد من مراكز النمو المختارة التي إما أن تكون موجودة وتعد طبيعية، أو يتم إنشاؤها، وتعد في هذه الحالة نقاط نمو اصطناعية من خلال توفير المستلزمات الضرورية المطلوبة لتوزيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوفير فرص عمل جديدة، تطوير البنى وغيرها من احتياجات التنمية في الإقليم. ويمكن في ضوء هذه الاستراتيجية تحديد ثلاثة جوانب تنموية أساسية لها مضامين اقتصادية، يتعلق أول جانب بالأثر القيادي للصناعة المنشأة على اقتصاد الإقليم، من خلال رؤوس الأموال الكبيرة المستثمرة، والطلب العالي على اليد العاملة...الخ، أما الجانب الثاني يرتبط بأثر الصناعة في استقطاب الكثير من النشاطات سواء داخل أو خارج الإقليم الذي أنشأت فيه ضمن مجال تأثيرها، في حين الجانب الثالث يعكس الأثر الكبير للصناعة في نشر الكثير من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية على مستوى جميع أجزاء منطقة تأثيرها والمناطق الأخرى المحيطة بمكان توقيعها.

المطلب الثالث: التنمية الزراعية

يعتبر بعد الاستدامة كما سبق وأن أشرنا في سياسات التنمية الريفية أهم بعد لتحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر في المناطق الريفية، ومنذ تبني مفهوم التنمية المستدامة عملت معظم الدول على جعل برامج وسياسات التنمية ترتكز على بعد الاستدامة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج التنموية، وباعتبار كل من محوري تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر يرتكزان أساسا على التنمية الزراعية المستدامة، جاء هذا المطلب ليبين العلاقة بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية المستدامة.

أولا: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

تعتبر التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية وهذا للدور الفعال للقطاع الفلاحي باعتباره من أبرز القطاعات الاستراتيجية في الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم، للدور الذي يلعبه في تنمية اقتصاديات تلك الدول، بفضل ما يتوفر عليه من موارد طبيعية ومقومات بشرية باتباع استراتيجيات معينة، فضلا عن كون مخرجات هذا القطاع تشكل أهم مدخلات العملية الصناعية. وقبل التطرق للتنمية الزراعية لا بد من التطرق لمفهوم الزراعة، هذه الأخيرة يتباين مفهومها فقد يقصد بها العمليات الزراعية كالحرث والغرس وغيرها، كما يمكن أن يقصد بها إنتاج الزروع النباتية والحيوانية المختلفة[1]. كماعرفت بأنها: تشمل إنتاج وحفظ ومعالجة وتسويق المحاصيل الحيوانية والغابية والمنتجات السمكية.[2]

ومن الناحية العلمية تعرف بأنها مزيج من الظواهر البيولوجية والاجتماعية، تتعلق أساسا باستغلال الدورات البيولوجية النباتية والحيوانية، وعلى هذا فإن الزراعة تنطوي على مجموعة من المتغيرات البيولوجية والاجتماعية التي تعمل معا ضمن سياق واحد، ومن أهم تلك المتغيرات نجد: الشروط المناخية، نوعية التربة، الأنظمة التقنية، الأراضي، السياسات الزراعية والبنى التحتية...الخ، التي تتفاعل فيما بينها.[3]

أما التنمية الزراعية، فهناك من يعتبرها "مجموعة السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي لأفراد المجتمع".[4]

وفي نفس الصدد عرفت بأنها "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية".[5]

كما عرفت على أنها "عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، أو بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب

---

[1] رياض السيد أحمد عمارة، **اقتصاديات الإنتاج الزراعي: النظرية والتطبيق**، ط 04، دار الهانى للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص 151.

[2] Fao, **Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables**, **op-cit**, p 02.

[3] Caroline TAFANI, **Agriculture : territoire et développement durable**, Thèse de doctorat, département de science économiques et sociales et gestion, Université de corse, France, 2010, p 16- 17.

[4] أحلام مخبي، **أثر تحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2018/2017، ص 124.

[5] محمد إبراهيم ناجي، **اقتصاديات الإنتاج الزراعي والصناعي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 15.

التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية".[1]

كما يمكن النظر إلى التنمية الزراعية على أنها التنمية التي تسهم في تحسين كفاءة الموارد، وتعزيز القدرة على الصمود، وتأمين الإنصاف الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية للزراعة ونظم الأغذية)، بهدف ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، اليوم وفي المستقبل.[2] ركز هذا التعريف على تعريف التنمية الزراعية من زاوية مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، وهو التعريف الذي جاء في تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي لسنة 2016.

أما منظمة الأغذية والزراعة تبنت من جهتها مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة تأسيسا على موجهات الفصل 14 في جدول أعمال القرن 21 النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، وعرفتها بأنها إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية وتوجيه التغييرات التكنولوجية والمؤسسية بهدف ضمان تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية وإشباعها باستمرار، هذه التنمية المستدامة في (قطاعات الزراعة والغابات وصيد الأسماك) تحافظ على الموارد الوراثية للتربة والمياه والنباتات والحيوانات باستمرار، فهي غير مضرة بيئيا ومناسبة تقنيا ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا.[3]

من خلال ما تقدم من تعاريف اتضح أن مفهوم التنمية الزراعية يتفق مع مفهوم التنمية المستدامة، فهو مرتبط أساسا بكل ما هو اقتصادي واجتماعي وإيكولوجي، فمن خلال التنمية الزراعية المستدامة يمكن تحقيق ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال حاضرا ومستقبلا، وإنتاج وتوفير السلع الغذائية بصورة كافية ومتواصلة، مع الاهتمام بتوفير فرص العمل بصورة مستقرة وبدخل كافي يضمن محيط شغل وحياة كريمة لكل العاملين في القطاع الزراعي، بالإضافة على حفظ وصيانة الموارد والقدرات الإنتاجية للموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على التوازن البيئي للأوساط الريفية التي تعد المحرك الرئيسي لهذه التنمية.

يمكن القول أن التنمية الزراعية المستدامة هي تلك السياسات والإجراءات التي تتخذها الدول لتغيير البنيان وهيكل القطاع الزراعي من أجل الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية بهدف تحقيق زيادة في الإنتاج

---

[1] سباش ليندة، **علاقة الأمن المائي بالتنمية الزراعية في الجزائر –دراسة الفترة 1995–2010**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 94.

[2] لجنة الأمن الغذائي العالمي، **التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟**، تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، التقرير العاشر، أوت 2016، ص 40.

[3] Fao, **Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables**, **op-cit**, p 03.

الزراعي وبإنتاجية كبيرة، وكذلك زيادة في الدخل الوطني مما يضمن الرفع في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وبصورة متواصلة عبر الأجيال، مع المحافظة على التوازن البيئي.

ثانيا: دور الزراعة في التنمية

توفر الزراعة وظائف لـ 1,3 مليار نسمة في العالم، ويتواجد 97 بالمئة منهم في البلدان النامية، ويستمد ما بين 60 و90 بالمئة من الأسر الريفية مداخيلها من الزراعة في 14 بلدا مع بيانات قابلة للمقارنة، حيث تقسم هذه البيانات بين البلدان على النحو التالي:[1]

- **البلدان القائمة على الزراعة:** تشكل الزراعة المصدر الرئيسي للنمو، حيث تمثل 32% من نمو الناتج الإجمالي في المتوسط، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى حصتها الكبيرة في الناتج الإجمالي، ويعيش معظم الفقراء في المناطق الريفية (70%) وتضم هذه المجموعة من البلدان 417 مليون نسمة، ويتواجدون بالدرجة الأولى في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يعيش 82% من سكان الريف في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في البلدان القائمة على الزراعة.

- **البلدان التي تمر بمرحلة تحول:** لم تعد الزراعة مصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي، حيث تسهم في المتوسط بنسبة 7% فقط من نمو الناتج المحلي الإجمالي، لكن الفقر لا يزال مستشريا إلى حد كبير في المناطق الريفية (82% من جميع الفقراء)، وتضم هذه المجموعة التي تمثلها الصين والهند وأندونسيا والمغرب ورومانيا أكثر من 2,2 مليار نسمة من سكان المناطق الريفية، (98% من سكان الريف في جنوب آسيا، و96% في شرق آسيا والمحيط الهادي، و92% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعيشون في البلدان التي تمر بمرحلة تحول).

- **البلدان المتحضرة:** تساهم الزراعة مباشرة وإنما بصورة أقل في النمو الاقتصادي (5% كمعدل)، وينتشر الفقر في المناطق الحضرية بالدرجة الأولى، ومع ذلك فإن المناطق الريفية لا تزال تضم 45% من الفقراء، وتشكل الصناعات الزراعية والخدمات الغذائية ما يناهز ثلث الناتج المحلي، وتتكون هذه المجموعة التي تشتمل على 255 مليون نسمة من سكان الريف، من معظم بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والعديد من بلدان أوروبا وآسيا الوسطى ويعيش 88% من سكان الريف في هاتين المنطقتين في بلدان متحضرة.

ثالثا: العلاقة بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية

حرصا على تعزيز مثل هذه التنمية الريفية والزراعية، اعتمد المجتمع الدولي في قمة الأرض في عام 1992 في ريو، برنامج عمل دولي بشأن الزراعة والتنمية الريفية، تقع مسؤولية عمل جدول أعمال القرن 21

[1] تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي، **مرجع سابق**، ص 42.

للتنمية الزراعية والريفية المستدامة على عاتق الحكومات الوطنية والسلطات الإقليمية أو المحلية، وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع المدني والقطاع الخاص.[1]

إن العلاقة بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية لا يمكن تحليلها من منظور تاريخي فقط، فمن الضروري تذكر تطور وتحولات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تربط القطاع الزراعي وعالم الريف، حيث أن الزراعة تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الريفية الذي بدورها يتحقق الأمن الغذائي لدى السكان الريفيين، حيث تعتبر التنمية الزراعية أفضل أداة للتخلص من الفقر الريفي، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والذي يتكون من ثلاث جوانب رئيسية تتمثل في الحماية الاجتماعية لسكان الريف، وبناء رأس المال البشري والمحافظة عليه في المجتمعات الريفية ومنع الهجرة المفرطة أو غير المبرمجة إلى المدن، وبما أن المجتمعات الريفية في أغلب الدول النامية هي بمثابة مجتمعات زراعية، فإن مضمون التنمية الريفية في هذه الدول يستوعب في جوهره التنمية الزراعية مضافا إليها مختلف نواحي الحياة بالريف.

على الرغم من أهمية الزراعة في الفضاءات الريفية إلا أنها لم تعد النشاط السائد في هذه الفضاءات، وبذلك فإن التنمية الزراعية تشكل جزءا من التنمية الريفية وليس رديفا لها، حيث تركز التنمية الزراعية على كل ما يهم القطاع الزراعي فقط، بينما تهتم التنمية الريفية بجميع جوانب الحياة بالريف، والزراعة لا تأخذ بالاهتمام العنصر البشري الذي يعتبر جوهر وغاية التنمية الريفية، ولا تتضمن نظام الحوافز الإنتاجية ومشاركة سكان الريف في عملية التنمية عن طريق تنظيمات محلية اجتماعية واقتصادية وسياسية، بل هي تنمية قطاعية مثلها مثل التنمية الصناعية، لا تغطي جميع جوانب التنمية الشاملة للريف.[2] وقد حددت اللجنة الزراعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 2001، ثلاثة مجالات هامة، يمكن أن توجه بها الحكومات سياساتها للتنمية الزراعية لأقاليمها الريفية لتحقيق الاستدامة وتتمثل في:[3]

- **بناء القدرات وتعزيز المؤسسات:** من أهم النقاط الجديدة في مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة نهجها في التركيز على السكان، فالسكان هم من يتسببون في تدهور بيئتهم من خلال استراتيجيات معيشتهم واستمراريتهم، وهم أيضا الذين يستطيعون حماية هذه البيئة، بل ويرتقون بها، ومن هنا فإن حجر الزاوية في أي استراتيجية إنمائية تركز على التنمية الزراعية والريفية المستدامة هي بناء القدرات، وقد يشمل ذلك تمكين

[1] **Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables**, **op-cit**, p 05.

[2] بلقلة إبراهيم، وآخرون، **انعكاس سياسات التنمية الريفية على الأمن الغذائي في الجزائر**، اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 03، أوت 2017، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص106-107.

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مكانة الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**، وثيقة صادرة عن لجنة الزراعة، الدورة 16، روما، 30 مارس 2001، متاحة على الرابط: http://www.fao.org/3/X9179A/X9179A.htm، تاريخ الإطلاع: 2020/04/22 على الساعة: 09:17.

السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، وأن يتحكموا في مصيرهم، ولا بد أن يقوم بناء القدرات على التعليم والمعارف التقنية والبيئية والاقتصادية التي تسمح بأخذ التأثيرات البيئية في الحسبان عند وضع السياسات والتخطيط لاستخدام الأراضي وإدارتها. إن بناء القدرات قد يكون عديم الفائدة إذا لم تكن هناك مؤسسات فعالة تسمح باستغلال هذه القدرات، كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، واتحادات المزارعين وعمال الزراعة، حيث بإمكان هذه المنظمات أن تلعب دورا تحفيزيا وقياديا كبيرا.

- **تعبئة الاستثمارات:** سواء كانت من مصادر محلية أو من المعونة الخارجية، فالمطلوب هنا هو وضع خطة لاستراتيجية الاستثمار أو خطوط توجيهية لها أقصى فعالية في توجيه موارد الحكومة نحو المنفعة العامة مثل البنية الأساسية للنقل، لتحرر تدفق الاستثمارات الخاصة في الأماكن المتصلة ببعضها. إن جذب استثمارات أجنبية مباشرة في القطاع الزراعي هي مهمة ليست سهلة لكن مجرد السماح للزراعة أن تكون أكثر ربحية، بتعديل سياسات التجارة والاستثمارات العامة السابقة التي كانت تحابي المدينة سيكون خطوة مفيدة، كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تضمن زيادة تمويل التطورات التكنولوجية الزراعية.

- **استخدام التكنولوجيا للنهوض بالإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة الطبيعية:** وهذا عن طريق التوسع في تمويل القطاع العام للبحوث الزراعية والإرشاد، لاستخدام التكنولوجيا التي يحتاجها المزارعون من أجل المستلزمات المرتبطة بها مثل المياه والأسمدة والمكننة، والتوسع أيضا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يملك موارد كبيرة للقيام بالبحوث الزراعية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي واستئصال الفقر.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن التنمية الريفية هي عملية تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية لسكان الريف، حيث أصبحت تشغل جانبا كبيرا من اهتمام الكثير من الاقتصاديين والسياسيين في تحقيق جملة من الأهداف منها مكافحة هجرة سكان الريف وتقليص الفقر والبطالة، فهي تخطيط استراتيجي للنهوض بالأقاليم الريفية في الجوانب الاقتصادية (صناعية، زراعية، خدمية، سياحية ...الخ)، والمستويات الجغرافية (وطنية، إقليمية، محلية، ... الخ) من أجل تحسين الظروف المعيشية لأفراد الأقاليم الريفية وتنويع مصادر دخلهم في إطار مبادئ التنمية المستدامة.

الجزائر واحدة من الدول النامية التي أعطت التنمية الريفية حصتها ضمن برامجها التنموية، منذ الاستقلال إلا أن الاهتمام ازداد بهذا النوع من الأقاليم بعد العشرية السوداء، لذا سنقوم من خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة عرض مسار التنمية الريفية في الجزائر، وسياسة تمويلها مع مطلع القرن الحادي والعشرين.

الفصل الثاني: مسار التنمية الريفية في الجزائر، وسياسة تمويلها

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتنمية الريفية، كان لابد من وضع الموضوع في إطاره العملي، من خلال معالجة مسار التنمية الريفية في الجزائر وتتبع أهم السياسات التي تم انتهاجها، فعملية تنمية الريف الجزائري من أهم التحديات التي واجهت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فلقد كان العدد الكبير للمناطق الريفية في الجزائر سببا في تبني العديد من السياسات والاستراتيجيات والمخططات لتحقيق التنمية الريفية والنهوض بالقطاع الفلاحي والريفي بطريقة تتماشى مع التغيرات الاقتصادية التي كانت تعيشها في كل مرحلة.

لذا سنقوم من خلال هذا الفصل بتتبع مسار التنمية الريفية في الجزائر وسياسة تمويلها بالتركيز على الفترة 2000-2018، من خلال تناولنا للمباحث الثلاثة التالية:

- **المبحث الأول:** مسار التنمية الريفية في الجزائر خلال الفترة (1962-2000)؛
- **المبحث الثاني:** مسار التنمية الريفية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)؛
- **المبحث الثالث:** تمويل التنمية الريفية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

المبحث الأول: مسار التنمية الريفية في الجزائر خلال الفترة (1962-2000).

كان الريف الجزائري غداة الاستقلال وسطا يتخبط في العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بعد أن رحل المعمرون، فسعت الجزائر بجدية عبر العديد من البرامج والسياسات الإصلاحية للخروج من الوضعية المزرية التي كان فيها، فكانت الأولوية بالنسبة للدولة هي الإصلاح الاجتماعي وذلك عن طريق سياسة المزارع المسيرة ذاتيا، ثم سعت لتصحيح التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية وتحسين مردوديتها عن طريق ما يعرف بسياسة الثورة الزراعية.

بعد ثمانينات القرن الماضي وما حملته الاشتراكية من آثار سلبية على مسار المخططات والسياسات السابقة والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منها، قامت الجزائر بعدة برامج لتدارك تلك الثغرات وإعادة تنظيم القطاع الفلاحي ودفعه للقيام بدوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق برامج إعادة الهيكلة، إلا أن نتائجها لم تختلف عن نتائج البرامج والسياسات السابقة.

المطلب الأول: مسار التنمية الريفية من سنة 1962 إلى سنة 1980

يمكن التمييز خلال هذه الفترة بسياستين تم اتباعهما، بداية بسياسة التسيير الذاتي التي انتهجتها الجزائر غداة الاستقلال، ثم سياسة الثورة الزراعية بداية من سنة 1971، وفيما يلي تفصيل أهم ما احتوته هاتان السياستان.

أولا: سياسة التسيير الذاتي (1962-1970)

أدت الوضعية التي أحدثها الذهاب المفاجئ والجماعي للمستعمرين غداة الاستقلال، بالدولة إلى تركيز اهتمامها على هذه المستثمرات الأكثر غنى في البلاد، جاء بعد الاستقلال مباشرة نتيجة لمغادرة المعمرين لأراضيهم ومزارعهم، وذلك من أجل تفادي الفوضى التي قد تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي وكذا الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، ولقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي، وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال، فهو من الناحية الاقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الفلاحي.[1]

1- مراحل تطبيق سياسة التسيير الذاتي:

في العموم يمكن اختصار أهم المراحل التي تم بها تطبيق سياسة التسيير الذاتي في الجزائر في ثلاث مراحل أساسية هي:

[1] فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص 95.

- **المرحلة الأولى (مرحلة الأملاك الشاغرة):** ارتبطت هذه المرحلة باستقلال الجزائر مباشرة، وبدأت عملية الاستحواذ على هذه الممتلكات سواء بشكل فردي من قبل المزارعين والأفراد، أو بشكل جماعي من قبل المنظمات الوطنية كالجيش الشعبي الوطني، ومنظمة الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين وقدماء المجاهدين، مما استوجب تدخل الدولة لمنع التهريب والاستحواذ على العتاد والتجهيزات الزراعية، باسم حماية المصالح العامة بإصدار مرسوم في 24 أوت 1962، الذي يحمي الأملاك الشاغرة، وبقرارات 22 أكتوبر 1962، والقاضية بتأسيس لجان التسيير في المزارع الشاغرة، وباللائحة الصادرة في 23 أكتوبر 1962، المنظمة لكيفية انتقال هذه الأملاك، وبحلول سنة 1963، استطاع القطاع الزراعي المسير ذاتيا، بأن يمثل (000 782 هكتار من الأراضي الزراعية).[1]

- **المرحلة الثانية (مرحلة التأميم الجزئي):** جاءت هذه المرحلة بصدور المرسوم المؤرخ في 19 مارس 1963 الذي حدد كيفية تنظيم قطاع التسيير الذاتي، ثم القرار المكمل له في 6 ماي 1963، والتي شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين، والبالغ عددها 127 مزرعة، بمساحة قدرت بحوالي 000 000 2 هكتار، ولقد تميزت أراضي هذه المزارع بخصوبتها وبجودة المحاصيل الزراعية المنتجة فيها، وهو ما يفسر انفراد المواد المنتجة فيها خاصة منتجات الحبوب، العنب، الحمضيات، وبتوجيهها للتصدير للخارج.[2]

- **المرحلة الثالثة (مرحلة التأميم الكلي):** وهي مرحلة التأميم الشامل للأراضي وجاءت بعد صدور مرسوم أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستحواذ الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي، حيث يقضي هذا القانون بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية، ومن خلال ذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للدولة في ظل سياسة التسيير الذاتي تقدر بحوالي 000 632 2 هكتار التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22000 معمر، ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة، منها (66%) تفوق مساحتها 500 هكتار، و(37%) تفوق مساحتها 100 هكتار.[3]

---

[1] صاحب يونس، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر**، دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000-2014، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015/2014، ص 87.

[2] **المرجع نفسه**، ص 88.

[3] غردي محمد، بن نير نصر الديان، **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، 31 ديسمبر 2016، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة علي لونيسي، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 195.

2- البرامج والمخططات التنموية في ظل سياسة التسيير الذاتي:

انطلقت الحكومة في هذه الفترة بمجموعة من البرامج ابتداء ببرنامج طرابلس 1962 الذي حدد للزراعة ثلاثة عناصر رئيسية وهي: الإصلاح الزراعي، استخدام الأساليب الحديثة والمحافظة على تراث الأرض الجزائرية، إلا أنه لم يشر بصريح العبارة إلى أسلوب التسيير الذاتي، ثم جاء البرنامج الثلاثي 1963-1966 الذي لم يعط اهتماما للزراعة فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 16,5% سنة، بعد قطاع النقل والسكن في المرتبة الأولى والصناعة في المرتبة الثانية بنسبة 20,6%، وخصصت له قيمة مالية تقدر بـ 3,93 مليار دج، ثم جاء بعد ذلك ميثاق الجزائر سنة 1964 الذي أضاف طابعا إيديولوجيا على أساس أن التسيير الذاتي هو الاتجاه الأساسي للجزائر نحو التحول الاشتراكي، ثم جاء المخطط الثلاثي 1967-1969 والذي يعتبر أول تجربة بدأت به الدولة الجزائرية الفتية التخطيط الهادف إلى توجيه التنمية الاقتصادية، حيث خصصت له قيمة إجمالية تقدر بـ 10 مليار دج سنة 1967، وتميز هو الآخر بتقسيم غير متوازن للاستثمارات بين القطاعات، كما لم تعط الأولوية للزراعة حيث كانت حصتها 17,56% من جملة الاستثمارات مقابل الصناعة بنسبة 51,95 %. [1]

3- أهداف سياسة التسيير الذاتي:

إن سياسة التسيير الذاتي جاءت لإرساء هيكلة بناء اقتصاد جزائري متطور، فعلى مستوى القطاع الزراعي حددت أهم أهدافها فيما يلي:[2]

- حماية الأملاك الشاغرة؛
- حماية النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات؛
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار؛
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية؛
- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين؛
- محاولة خلق أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل للفئات الشبانية البطّالة، وتوجيههم نحو القطاع الفلاحي.

[1] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، مرجع سابق**، ص 141.

[2] عدة عابد، **سياسات التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر في الفترة 1990-2016**، دراسة حالة ولاية تيارت، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص 112.

4- تقييم مرحلة سياسة التسيير الذاتي:

عند تطبيق نظام التسيير الذاتي وجدت عدة نقائص حالت دون تحقيقه للأهداف المرجوة، حيث انخفض الإنتاج والمردودية في الكثير من المزارع، نتيجة لاعتماد الزراعة على الأمطار بصفة ثابتة ومستمرة، كما شهدت الأراضي الفلاحية تدهورا متزايدا ومستمرا منذ الاستقلال تبعا لظاهر الجفاف المتكررة وندرة المياه، فقد انخفض إنتاج الحبوب بنسبة 11% سنة 1965 عن عام 1964، كما انخفض مرة أخرى سنة 1966 عن إنتاج 1964 بنسبة 5,4%، [1]كما كانت القيمة المضافة للهكتار الواحد تتناقص سنويا بـ 4,7%، فكانت شروط الإنتاج ومستوياته في القطاع الفلاحي طيلة هذه الفترة بمعدل نمو متوسط لمؤشر الإنتاج الفلاحي يبلغ 0,6%، هذا الاتجاه نحو الركود ناجم بصفة أساسية عن إرث ومسار انطلق قبل الاستقلال بكثير تميز بتراجع الاستثمار وتدهور الجهاز الإنتاجي.[2] كما عانى القطاع الفلاحي من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، كمشكلة تسويق المنتجات الفلاحية من حيث عدم وصول الإنتاج للسوق في الوقت المناسب، مما تسبب في تكسد وإتلاف العديد من المنتجات الزراعية، هذا فضلا عن مشاكل التموين والتمويل بسبب العراقيل البيروقراطية التي ساهمت في تدهور الكثير من المزارع، بالإضافة إلى نقص الإطارات الوطنية بعد الرحيل الجماعي للإطارات الأوروبية ما ولد نقصا في الكفاءات القادرة على تسيير المزارع وهذا ما انعكس أيضا في عدم الاستعمال العقلاني لمختلف وسائل الإنتاج كالجرارات والأسمدة وغيرها، وذلك بسبب غياب الإرشاد الفلاحي العلمي،[3] كل هذه المشاكل أدت إلى انحراف النتائج المحققة عن تلك المبتغاة، ولهذا اتضح أن تطوير القطاع الزراعي لن يتم إلا بإيجاد سياسة زراعية شاملة تقوم بإصلاح جذري من شأنه النهوض بالقطاع الزراعي وهو الذي تجسد فيما يعرف بالثورة الزراعية.

ثانيا: سياسة الثورة الزراعية (1971-1980)

تعتبر سياسة الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي قامت به الجزائر نتيجة التوجه السياسي المطبق (النظام الاشتراكي) وجاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي من ركود وتخلف، وأطلق عليها بالثورة الزراعية بدلا من الإصلاح الزراعي لأنها عملية وعليه أصدر ميثاق الثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم 73-71 المؤرخ في 1971/11/08 لتجاوز ذلك، بسعيها للقضاء على الوضع الذي يكرس

[1] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، مرجع سابق**، ص 141-142.

[2] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، أوت 2006، ص 19.

[3] عدة عابد، **مرجع سابق**، ص 114.

التفاوت في الملكيات الزراعية الذي كان سائدا بشكل واضح، وهو الذي لا يكتفي بتأميم الأرض بل يعمل على خلق شروط استصلاحها وتثمينها لفائدة سكان الأرياف، رافعا مبدأ الأرض لمن يستغلها.[1]

بالإضافة إلى البحث عن توازن اجتماعي واقتصادي للأرياف وبنائه وهو التوازن في الرقي بالنسبة لسكان الأرياف، إذ لا قيمة للثورة الزراعية إلا بإحداث الظروف الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأرياف.[2]

يمكن حصر أهم أهداف الثورة الزراعية في النقاط التالية:[3]

- تجميع الفلاحين في تعاونيات الثورة الزراعية بعد توزيع الأراضي التي تم تأميمها؛
- إنشاء القرى الاشتراكية للمستفيدين من الأراضي المؤممة من الثورة الزراعية بهدف خلق الروح الجماعية وتوفير مناخ الاستقرار لذلك؛
- التوزيع العادل لوسائل الإنتاج؛
- القضاء على أثر الاستعمار وإحلال المحاصيل الأساسية في الأراضي الخصبة؛
- توجيه الإنتاج الزراعي إلى المحاصيل الزراعية الصناعية.

ووفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض وتتمثل في التالي:[4]

أ- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم؛

ب- التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض؛

ج- الاستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان.

قد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، بدأت الأولى فعليا في 1972/1/1 وتتعلق بتأميم حوالي 3 ملايين هكتار من الأراضي العامة والبلدية منها 000 800 هكتار من الأراضي الخصبة والمرحلة الثانية بدأت في 16 جوان 1973، وتتعلق بتحديد الملكيات الخاصة وقدرت بمليون هكتار مع تأميم الكبيرة منها

---

[1] ثوريا الماحي، أوزال عبد القادر، **سياسة تسيير العقار الزراعي في الجزائر وانعكاساتها على تنمية القطاع الزراعي**، الريادة لاقتصادية الأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2018، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 12.

[2] وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، **الثورة الزراعية (نصوص أساسية)**، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، نيابة المديرية للتنشيط، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1975، ص 34.

[3] عدة عابد، **مرجع سابق**، ص 116.

[4] فوزية غربي، **مرجع سابق**، ص 97.

وتوزيعها على المستفيدين الجدد، والمرحلة الثالثة بدأت في 17 جوان 1975 وتتعلق بتحديد عدد رؤوس الماشية وأراضي المراعي أما رؤوس الماشية فيجب ألا يتعد 105 رؤوس للمربي الواحد، أما الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصغار، كما تم منح أو إعادة منح ما بين 15 إلى 20 هكتار من المراعي والسهوب.[1] كما أنشئت على إثرها 750 قرية اشتراكية* وهي أقرب أن تكون تجمعات شبه حضرية.[2]

وذلك لتحديث الريف الجزائري بالإضافة إلى تثمين النشاط الزراعي والرعوي، كما نشأت عن الأراضي الموزعة تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا.[3]

وعلى العموم فإن أهم ما ميز مرحلة الثورة الزراعية أمران رئيسيان هما:[4]

- إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها؛
- تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع، مما لو كانت مجزأة أو متفرقة.

2- البرامج والمخططات التنموية في ظل سياسة الثورة الزراعية:

انطلقت الحكومة في هذه الفترة لدفع عجلة الحركة التنموية في الجزائر في كافة المجالات وعلى كل المستويات للنهوض بالمجتمع الجزائري، فجاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) من خلال السعي إلى تحقيق معدلات نمو سنوية قدرها 9% على الأقل، وخصص له غلاف مالي قدره 34 مليار دج وكانت اهتماماته تتعلق بتطور المناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين مناطق المدن والزيادة في الإنتاج الفلاحي ووضع هياكل تحرك الإنتاج حتى بعد نهايته، واستصلاح 500 ألف هكتار وحفر 50 بئرا وإرضاء حاجيات السكان باللحوم من خلال بناء 30 مذبح في مختلف أنحاء البلاد، ثم جاء المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) بقيمة مالية 110 مليار دج، وهذا الارتفاع جاء نتيجة الارتفاع المستمر في الإيرادات البترولية.[5]

3- تقييم سياسة الثورة الزراعية:

لقد كان القاسم المشترك بين سياسة التسيير الذاتي وميثاق الثورة الزراعية هو تحديث القطاع الزراعي وتحسين تقنياته، وتطوير إنتاجه، ورغم الإيجابيات التي تحققت خلال تطبيق سياسة الثورة الزراعية، كزيادة

---

[1] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 33، جويلية 2013، جامعة البصرة، العراق، ص 10.

* تتضمن كل قرية بين 100 و150 مسكن، تحتوي على الكهرباء الريفية والماء الصالح للشرب بالإضافة إلى التجهيزات الجماعية والمرافق الضرورية للحياة من مدارس وقاعات للعلاج ومتاجر.

[2] رحيم حسين، **مرجع سابق**، ص 15.

[3] عدة عابد، **مرجع سابق**، ص 116.

[4] فوزية غربي، **مرجع سابق**، ص 98.

[5] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، **مرجع سابق**، ص 148.

المساحة من الأراضي الصالحة للزراعة وإنشاء التعاونيات للخدمات الفلاحية وغير الفلاحية،[1] إلا أن النتائج المرجوة من سياسة الثورة الزراعية لم ترق إلى مستوى طموحات البلاد بل واجهت صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة، ويعود سبب ذلك إلى عدم مراعاة واقع الظروف السائدة آنذاك، خاصة الريف باعتباره المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة، مما أدى بالعمال والفلاحين إلى الإهمال واللامبالاة والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي، وتغليب الأنانية والمصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وهو ما جعل مصير التعاونيات الإنتاجية الفشل، ومن ثم اختلال التوازن بين العرض والطلب على المنتوجات الزراعية الشيء الذي أدى إلى الاعتماد على الاستيراد لمختلف المنتوجات الفلاحية، ومن أجل مراجعة هذه السياسة والقضاء على التبذير والإسراف في استعمال مختلف وسائل الإنتاج وتقوية فعالية التسيير في الإدارة والاهتمام أكثر بالقطاع أصبح من الضروري التفكير في طريقة أخرى جديدة من أجل إصلاح القطاع تمثلت فيما يعرف بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: مسار التنمية الريفية من سنة 1980 إلى سنة 1990

بعد مرور القطاع الفلاحي الجزائري بعدة تجارب وإصلاحات زراعية لم تتلائم مع مقوماته، مما جعلها تفشل في مجملها ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، شرعت الحكومة مع بداية الثمانينات فيما يسمى بإعادة هيكلة مزارع القطاع العام كإجراء أول ثم عملية الإصلاح الفلاحي.

أولا: مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي (1981-1987)

مفهوم إعادة الهيكلة هو أداة تنظيمية للاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات والتقليل من الضغط الذي تعاني منه، ومن بين هذه القطاعات نجد القطاع الزراعي الذي عرف خلال مرحلة الثورة الزراعية عدة مشاكل خاصة في مجال (التموين، التمويل، التسويق، التخزين، النقل، والتوزيع... إلخ)، إضافة إلى تراجع أسعار البترول خلال هذه الفترة، وضعف نمو اقتصاد البلاد، مما أدى بالسلطات تبني مفهوم المراجعة أو التقييم.

1- مضمون عملية إعادة الهيكلة:

لقد تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 1981/03/17 وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم:77 الصادر في1981/10/15. والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير، وقد شمل ذلك كل

[1] عدة عابد، **مرجع سابق**، ص 119.

أشكال الملكية الزراعية سواء مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات الثورة الزراعية أو تعاونيات القطاع الخاص، وقدماء المجاهدين، حيث أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية، بهدف الحد من الازدواجية التي أصبح هذا القطاع يتصف بها، وكذا الحد من فوضى التسيير والتدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير ورفع الحواجز البيروقراطية، بالإضافة إلى إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة واستصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، والتقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسير ذاتيا وبعض مزارع الثورة الزراعية.[1]

لقد أخذت المزارع التي أُعيد هيكلتها أحد الاتجاهين، منها ما أُدمج في قطاع التسيير ومنها ما كان محل استفادة فردية، وهو ما جاء به القانون رقم 83/18 المؤرخ في 1983/08/13 والذي ينص على حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين: [2]

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط؛

- استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم المستلزمات الخاصة بالعمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها، مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك نتيجة وهو ما يسمى الاستصلاح داخل المحيط.

ظهرت سياسة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي في الدعم الذي قدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي أُنشأ من إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم يحمل رقم 82-106 المؤرخ في 1982/03/13 لدعم تمويل القطاع.[3]

2- مراحل تنفيذ إعادة الهيكلة: تم تنفيذ إعادة الهيكلة في مرحلتين هما:[4]

- **المرحلة الأولى:** تمت من خلال الدراسة التقنية والاقتصادية والمالية للمزارع والتعاونيات وتجديد الإمكانيات ووضع الهياكل والكيفيات والقرارات التي يتم بها إعادة الهيكلة؛

---

[1] حاوشين ابتسام، **السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة" الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، 2014، جامعة علي لونيسي، البليدة، الجزائر، ص105.

[2] **المرجع نفسه**، ص 105.

[3] يشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة متغيرات حساب الإنتاج حساب الاستغلال الفترة 1974-2012**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص51.

[4] هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006: نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007/2006، ص59.

- **المرحلة الثانية:** تم فيها التنفيذ الفعلي للعملية التي انتهت رسميا في النصف الثاني من عام 1983 وأسفرت عن تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية موزعة على مساحة 518 830 2 هكتار تعمل وفق قانون التسيير الذاتي، سهلت التحكم في التسيير وتوجيهها نحو الاختصاص وفق شروط موضوعية للإنتاج والذي يهم في هذا المشروع هو اهتمامه بالوحدات حيث قام بتوزيعها على أربع أنماط:

- مزارع تسود فيها زراعة الخضر بمساحة تتراوح بين 50 و100 هكتار؛
- مزارع تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي بمساحة تتراوح بين 150 و200 هكتار؛
- مزارع تسود فيها زراعة الأشجار المثمرة والكروم بمساحة تتراوح بين 150 و200 هكتار؛
- مزارع تسود فيها زراعة الحبوب بمساحة تتراوح بين 800 و1500 هكتار.

3- تقييم سياسة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:

لقد كان لسياسة إعادة الهيكلة أثار جانبية وخفيفة، إذ أنه بالرغم من التغيرات التي طرأت على القطاع الفلاحي إلا أن النتائج الهزيلة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية والنجاعة الاقتصادية للمستثمرات الفلاحية المستحدثة، بالرغم من زيادة عدد العمال وتوسيع المساحات واستحداث دواوين جديدة مساعدة، بغية التخفيف من تدخل الدولة في التسيير حيث شهدت هذه المرحلة إعادة تنظيم شامل للمحيط المرتبط بالفلاحة، كإنشاء بنك الفلاحية والتنمية الريفية سنة 1982، وإعادة هيكلة الدواوين وقد ترتب على ذلك إنشاء الديوان الوطني للعتاد الفلاحي والديوان الوطني للاحتياط والخدمية الفلاحية والديوان الوطني للأنعام.

رغم كل هذه الجهود التي بذلتها الدولة إلا أن مردود الإنتاج انخفض لكل المحاصيل وقد أدى إلى نتائج هزيلة، مما تسبب في عجز أغلب المزارع عن تسديد مستحقاتها المالية وترجع هذه المشاكل إلى الأسلوب المتبع في التسيير والذي لم يختلف كثيرا عن الأساليب السابقة المنتهجة سواء في نظام التسيير الذاتي أو الثورة الزراعية، حيث ما تغير هو إعادة هيكلة، مست عدد العمال والمساحات المزروعة أما طريقة إدارتها فلم تخرج من دائرة المركزية والبيروقراطية وسلطة اللجان الولائية والوطنية.[1]

ثانيا: الإصلاح الفلاحي لسنة 1987 وإنشاء المستثمرات الفلاحية

نظرا للتدهور الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أثر سلبا على الإيرادات البترولية التي كانت بمثابة المورد الأساسي لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها تمويل القطاع الفلاحي، كما انعكس أثره على التنمية الاقتصادية، وزاد من تراكم حجم المديونية، مما أضحى من الضروري القيام بإصلاحات جديدة تتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وعلى مستوى القطاع

[1] عدة عابد، **مرجع سابق**، ص 122.

الفلاحي كان من اللازم معالجة الوضع المتأزم الذي كان فيه والعمل على تطهيره من كل المشاكل المتسببة في فشله، وهذا ما تجسد من خلال إصدار قانون المستثمرات الذي يحمل مضمونا جديدا ومهما، وهو رفع الإنتاج والإنتاجية من أجل تلبية الحاجيات الوطنية وتحقيق نجاعة الإصلاح الاقتصادي.

بعد صدور القانون 87-19 في 1987/12/08،[1] والذي تم من خلاله توضيح كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، مع تحديده لحقوق وواجبات المنتجين كل هذا من أجل ضمان الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية الذي يسمح بتحقيق إنتاج معتبر يضمن تلبية الحاجيات الغذائية للسكان، وهذا من خلال تمكين المنتجين من القيام بمسؤولياتهم في استغلال الأراضي، باعتبار أن هذا القانون يضمن استقلالية فعلية للمستغلين ويربط الدخل بالإنتاجية، وبموجب هذا القانون الجديد المستثمرة الفلاحية هي الآلية التي استحدثها المشرع من أجل استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة مستحدثا بذلك مصطلح مستثمرة بعد أن كانت تدعى سابقا بالاستغلاليات أو التعاونيات، فبموجب هذا القانون تم تحويل المزارع إلى مستثمرات فلاحية جماعية واستغلاليات فلاحية فردية، والميزة الأساسية لهذه المستثمرات هي صغر حجمها، كما تم إدخال حق الانتفاع الدائم على الأراضي المكونة للاستغلاليات الفلاحية الجماعية مع خضوعهم لضريبة تحدد من طرف قانون المالية.[2]

1- أهداف سياسة المستثمرات الفلاحية:

كان الهدف من هذا القانون:[3]

- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا؛
- رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني؛
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي؛
- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستعمرات الفلاحية؛
- إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج؛
- عصرنة وسائل الإنتاج بما يخدم الإطار العام للمستثمرين دون تبذير أو إسراف؛
- إقامة منظومة تمويلية لا مركزية تساهم في عملية التنمية الفلاحية وهذا عن طريق تسهيل عملية الحصول على القروض؛
- رفع الوصاية المباشرة على الفلاح وتحضيره لأجل بذل المزيد من الجهود؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، العدد 50، 09 ديسمبر 1987، ص 21.

[2] تمار توفيق، **مرجع سابق**، ص 115-116.

[3] عدة عابد، **مرجع سابق**، ص 124.

- تقليص التبعية الغذائية خاصة في الريف ومحاربة النزوح الريفي نحو المدن؛
- وضع سياسة عقارية تسمح بتحديد سياسة توجيه القطاع الفلاحي بمنح حقوق التمتع بأراضي القطاع الاشتراكي لمن له الحق مع إمكانية التنازل لشخص آخر في حالة وفاته.

2- تقييم سياسة المستثمرات الفلاحية:

لقد نتجت عن سياسة المستثمرات الفلاحية تجزئة المزارع الاشتراكية إلى مستثمرات فلاحية جماعية وفردية بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، هذه المستثمرات تضم ثلاث فلاحين فأكثر ويتمتعون بالاستغلال التام في تسيير شؤونهم بمقتضى القانون الذي ذكرناه سابقا، وبتطبيق هذا القانون أصبحت الدولة متحكمة في عقارها الفلاحي بشكل أفضل حيث تم إعادة تجزئة 3159 مزرعة فلاحية اشتراكية تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 146 469 2 هكتار إلى حوالي 000 27 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، يستفيد منها 257 164 مستفيد، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 000 29 مستثمرة.[1]

أسفر هذا التقسيم عن بعض الإيجابيات، كالاستغلال الجيد للأراضي بسبب صغر حجمها والمسؤولية المباشرة للعمال، بالإضافة إلى القضاء على العمالة الزائدة وغير المنتجة باعتبار أن العمال في ظل المستثمرات الفلاحية، أصبحت دخولهم مرتبطة بإنتاجية المستثمرة الفلاحية، كما أدى تطبيق هذه السياسة إلى بعض السلبيات منها:

- نقص العتاد الفلاحي بمختلف أنواعه؛
- استفادة أشخاص خارج القطاع الفلاحي من المستثمرات؛
- عدم التحديد الواضح للمساعدات المستغلة؛
- قلة الإطارات في العديد من الاستغلاليات خصوصا الجماعية منها مما انعكس على حجم الإنتاج الزراعي؛
- صعوبة التمويل نظرا للبيروقراطية التي مست الجهاز المصرفي، إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الفلاحية.

ثالثا: البرامج والمخططات التنموية خلال الفترة 1980-1990

عرفت هذه المرحلة تطبيق المخططين الوطنيين الخماسي الأول والثاني، حيث قام النظام الحاكم بتحديد معالم المخطط الخماسي الأول (1980-1984) بحيث يمس المجتمع الريفي أين صنفت الفلاحة من بين الأولويات الأساسية التي حظيت بالاهتمام لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحديد

[1] غردي محمد، بن نير نصر الدين، **مرجع سابق**، ص 199.

هدفين أساسيين هما تحسين الأوضاع المالية للقطاع الفلاحي، وتخفيض التبعية للخارج، وقد تم في إطار هذا المخطط تخصيص ميزانية خاصة بقطاع الفلاحة، لتنمية وإعادة هيكلته قدرت بـ 23 مليار دج. [1]

في عام 1985، جاء المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، المكمل لما جاء في المخطط السابق، وأهم ما جاء به هو إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي والري والصناعات الصغيرة وكذا السعي لجذب رؤوس الأموال الخارجية، إلا أن الدولة اصطدمت بأزمة اقتصادية حادة بسبب انهيار أسعار البترول، والتي أثرت على نسق الاستثمارات المختلفة التي أطلقت قبلها.[2]

المطلب الثالث: مسار التنمية الريفية من سنة 1990 إلى سنة 2000

عاشت الجزائر في هذه الفترة مرحلة حرجة في تاريخها بسبب دخولها في أزمة سياسية حادة تميزت بانعدام الاستقرار الأمني نتيجة العشرية السوداء كان لها تأثير كبير على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية... وعرفت الفلاحة الجزائرية ركودا وتخلفا رهيبا نتيجة غياب إستراتيجية واضحة المعالم في تسيير الفلاحة، كان لها التركيز على الريف الجزائري الذي تضرر كثيرا نتيجة الأوضاع السائدة آنذاك وشهدت الجزائر نزوحا ريفيا شديدا بحثا عن الأمن والشغل في آن واحد، أدت إلى انطلاق إصلاحات أخرى سميت بإصلاحات برامج التعديل الهيكلي (انطلاقة الإصلاحات كانت منذ سنة 1987) الذي كان مدعوما من طرف صندوق النقد الدولي.

أولا: سياسة التوجيه العقاري

لقد تميزت هذه الفترة بعدد من الإصلاحات بهدف التوجه نحو الانفتاح وتحرير الأسواق بشكل تدريجي من أهمها: القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن القانون التوجيهي العقاري، حيث تم إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها، مع إعادة تنظيم النظام التعاوني المنبثق عن هذه الإصلاحات؛[3] حيث تم إرجاع ما يقارب 445.000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق.[4]

كما يرمي هذا القانون إلى تحقيق ثلاث غايات:[5]

- إبعاد الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والعمراني؛

---

[1] صاحب يونس، **مرجع سابق**، ص 110.

[2] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، **مرجع سابق**، ص 12.

[3] كريمة قرابسي، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، أفريل 2019، ص 1038.

[4] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص 15.

[5] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص 75.

- ضمان استغلالية جميع الأراضي الفلاحية؛
- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجمة عنها.

كما تضمن هذا القانون استبدال حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستفيدين المتواجدين على أراضيهم بحق ملكية مطلقة أو بحق إيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء وأهم ما جاء فيه يمكن حصره في النقاط التالية:[1]

- الإلغاء التام لقانون الثورة الزراعية المؤرخ في 8 نوفمبر 1971 بسبب المشاكل التي سببها، حيث أصبحت الأراضي المعنية لا يمكن بيعها أو إيجارها إلا للمستفيدين ذوي الجنسية الجزائرية؛
- إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها بشرط أن لا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية أو عينية؛
- بالنسبة للمستفيدين من الأراضي المؤممة وبعد إرجاعها إلى أصحابها يدمجون في المستثمرات الفلاحية التي تكونت بموجب القانون 19/87 أو يستفيدون من أراضي أخرى كتعويض لهم؛
- أن حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى حق إيجار إذا لم يتجاوز الاكتساب مدة سنة بعد إصدار الأمر؛
- أن البيع أو الإيجار يشمل المستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية بكاملها؛
- أن البيع يمكن أن يتم فوريا أو بالأقساط في مدة لا يمكن أن تتجاوز 10 سنوات، بينما التأجير يمنح مهلة أقصاها 30 سنة قابلة للتجديد.

ثانيا: سياسة استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

في سنة 1997 وضعت الدولة المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997 المحدد لكيفيات منح حق الامتياز لقطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في مساحات استصلاحية وكذلك أعمالها وشروطها والموجودة في المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية، وجاء هذا المرسوم تحت عنوان" استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز " ويهدف الى: [2]

- تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي؛
- استعمال الأراضي الهامشية التابعة للدولة فلاحيا عن طريق الامتياز؛
- لا مركزية تخطيط التنمية الريفية؛

[1] حاوشين ابتسام، **مرجع سابق**، ص 106.

[2] يوسف بوكردون، **تخطيط التنمية الريفية كأحد استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –العدد الاقتصادي–، المجلد 30، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 253.

- الاشتراك المسؤول لسكان المحليين في تنمية أقاليمهم؛
- إدماج نشاطات التنمية ضمن مشروع استصلاح؛
- التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة؛
- تسيير الفضاءات الطبيعية، حماية وتنمية الثروة الغابية، مكافحة الانجراف، التصحر واستغلال الأراضي في الجنوب.

قصد التأطير الجيد وتسيير عمليات الاستصلاح عن طريق الامتياز أنشأت في 23 ديسمبر 1997 العامة للامتيازات والتي تتكفل كليا بتسيير هذه العملية التي تندرج في إطار تنمية المناطق الريفية القابلة للاستصلاح الفلاحي، دون المساس بالأراضي الفلاحية الجيدة أو المستثمرات التابعة للدولة أو الخواص، لكن هذه العمليات وإن كانت تحمل العديد من الإيجابيات كتثبيت السكان وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة... إلا أنها تبقى قليلة وعلى نطاق محدود (سفوح الجبال، الأراضي الهامشية) فيما تبقى الريف الجزائري بمساحاته الشاسعة وعدد سكانه الكبير تعاني من الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاهرة جراء الأمن والفقر والتهميش مما يستدعي توجيه سياسات تنموية هادفة نحو هذه المجالات تكون مدبرة وذات أبعاد شاملة حتى يتسنى له أن يلعب دوره الكامل في التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق التوازن بين الريف والمدينة والقضاء على الفوارق الجهوية.[1]

ثالثا: برامج ذات تأثير جزئي

قامت الدولة بإطلاق برامج خاصة مثل برنامج التشغيل الريفي، الذي أطلق في إطار مساعي مكافحة البطالة على مستوى الأرياف، ويقوم على دعم الأنشطة ذات الكثافة العمالية، وبرنامج التشجير الذي كان هدفه مواصلة مساعي أهداف السد الأخضر لاستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر.

1-مشروع التشغيل الريفي: تطبيق الإصلاحات الاقتصادية كبرنامج التكييف الهيكلي الذي ذكرناه سابقا، لها عواقب اقتصادية واجتماعية على الفئات الهشة من السكان خاصة سكان المناطق الريفية، ولهذه الاعتبارات قامت الحكومة الجزائرية ممثلة بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية (الإدارة العامة للغابات) سنة 1997 بالمبادرة بمشروع التشغيل الريفي، حيث انطلق البرنامج الأول منه ذو التمويل الثنائي بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من خلال قرض بقيمة 89 مليون دولار، بهدف تعزيز فرص العمل والحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال إنشاء وإعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية وحماية البيئة. وقد تم تنفيذ مشروع التشغيل الريفي على مدى سبعة سنوات للمناطق الجبلية لشمال غرب الجزائر، حيث مس المشروع كل من

[1] يوسف بوكردون، **مرجع سابق**، ص 253.

ولايات تلمسان، عين تموشنت، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان، وهي مناطق فقيرة تتميز بارتفاع نسبة البطالة والدخل المنخفض، ويهدف المشروع إلى المساهمة المباشرة وغير المباشرة في خلق وظائف في المناطق الريفية، بزيادة معدلات التشغيل والتخفيف من حدة الفقر بطريقة مستدامة، وكان المنتظر من المشروع خلق (880 016 10) يوم عمل أي ما يعادل 737 41 منصب عمل مباشر، من خلال إيجاد أصول زراعية وإدارة الموارد الطبيعية وكذا حماية البيئة. كما يهدف المشروع أيضا إلى تنمية السكان المحرومين الذين يعيشون في مناطق جبلية وتحويلهم إلى مجتمع يتمتع بظروف اقتصادية اجتماعية أفضل وبطريقة مستدامة بالعمل على إيجاد عدد كبير من الوظائف. ويعد مشروع التشغيل الريفي مشروعا متعدد الأبعاد بإشراكه سكان الريف بطريقة مستدامة ومسؤولة تستهدف أعداد كبيرة من المستفيدين بإشراكهم في مختلف الأنشطة مثل مكافحة عوامل التعرية، النهوض بنشاطات المرأة، وسمح مشروع التشغيل الريفي الأول بخلق 000 40 شغل دائم ومس 000 20 مستفيد.[1]

كما جاء البرنامج الثاني منه والذي أطلق أولا كبرنامج خماسي في 2003 بمساهمة من البنك الدولي بلغت 65% من القيمة الإجمالية للبرنامج (11,43 مليار دينار جزائري، أي 142,89 مليون دولار أمريكي)، وكانت وجهته الأساسية تهيئة المناطق الحبلية من جهة ودعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة ثانية، وكان هدفه التشغيلي خلق 000 36 منصب عمل على خمس سنوات وهذا البرنامج لا يزال مستمر، وقد بلغ عدد المستفيدين منه 737 25 إلى غاية نهاية 2010.[2]

2-المخطط الوطني للتشجير: يعكس هذا المخطط الانشغالات الغابية والبيئية للبلاد، وقد نوقش واعتمد من قبل مجلس الحكومة في 26 سبتمبر 1999، حيث تم مناقشته داخل القطاع وخارجه من أجل دمج أكبر قدر ممكن من الأبعاد البيئية والاجتماعية، هذا المخطط جاء في إطار توجيهات الحكومة فيما يخص تنمية الزراعة الجبلية، استصلاح الأراضي، مكافحة التصحر، وحماية وتثمين الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستديمة. ويطمح من خلال هذا البرنامج إلى رفع معدل التشجير من 11% إلى 13%، حيث الهدف العام هو تشجير 900 245 1 هكتار، على مدى 20 سنة بمعدل 000 60 هكتار في السنة وخلق أكثر من 500 ألف منصب شغل. ويوصل هذا المخطط مسعى أهداف السد الأخضر ويؤكد على الانشغال الدائم للحد من أخطار توحل السدود، إضافة إلى بعث التشجير الصناعي والإنتاجي.[3]

---

[1] تمار توفيق، **مرجع سابق**، ص 121-122.

[2] رحيم حسين، **مرجع سابق**، ص 16.

[3] تمار توفيق، **المرجع نفسه**، ص 122-123.

ثالثا: تقييم مرحلة (1990-2000)

تعد هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر، تبنت الجزائر مع بدايتها سياسة اقتصادية جديدة، حيث تحولت من اقتصاد ذات توجه اجتماعي مخطط يسعى إلى العدالة الاجتماعية إلى اقتصاد رأسمالي وسيادة القطاع الخاص، من خلال تبني برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسة التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة، كانت سمة هذه الوضعية الاقتصادية يغلب عليها الركود النسبي على مستوى النشاط الزراعي والفلاحي بصفة عامة وذلك نتيجة للظروف الأمنية الصعبة التي عاشها الوطن خلال تلك العشرية وساعد على ذلك انعكس على الريف الجزائري بشكل سلبي بالأخص على المستوى المعيشي، وأصبح يشكل مظهرا من مظاهر الفقر والبطالة.

أهم ما ميز هذه المرحلة تحرير الأسعار ورفع الدعم، تخفيض قيمة العملة الوطنية بحوالي 97 بالمئة، تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية، إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي، ومع تطبيق الدولة لجملة من البرامج الهادفة إلى إنعاش المناطق الريفية بعدما عرفت العزلة، وذلك من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة من المدن إلى الأرياف من أجل استصلاح الأراضي الزراعية وهو ما سمح بإصلاح 255000 هكتار، وإنشاء 179000 منصب شغل دائم حتى نهاية 2003.[1]

إلا أن أهم ما ميز هذه المرحلة إلى جانب تفاقم ظاهرة الهجرة الريفية نجد غياب تام للاستثمارات في القطاع الفلاحي، مع غياب التمويل والقروض الفلاحية خاصة المتعلقة بالبذور الزراعية.

كل هذه العوامل كان لها أثر كبير على الانتاج الفلاحي بأثر سلبي، حيث نجد أن معدل نمو الإنتاج الزراعي في هذه العشرية عرف تدهورا لم يشهد له مثيل منذ الاستقلال، وهذا ما أثر على ارتفاع فاتورة الاستيراد من المواد الغذائية، مما جعل القطاع الفلاحي يواجه تحديات من غياب لتدعيم الدولة لها من قروض وتمويل وحماية أمنية للسكان الريفين، مما أوجب إعادة النظر للريف الجزائري عبر سياسة فلاحية تهتم بتهيئة المناطق الريفية والعمل على تنميتها، وإدماج سياستها في العملية التنموية والعمل على تحسين مستوى معيشة لسكان الريف والفلاحين. [2] هذا ما جعل الدولة تبادر بسياسات فلاحية فعالة للنهوض بالقطاع الفلاحي من سنة 2000 بتبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

[1] محمد غردي، نير نصر الدين، **مرجع سابق**، ص 201.

[2] عدة عابد، **مرجع سابق**، ص 128.

المبحث الثاني: مسار التنمية الريفية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

سمح ارتفاع أسعار البترول واستقرار الأوضاع الأمنية بعد التسعينات بوضع عدة مخططات وبرامج تنموية كبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ...، حيث صاحب هذه المخططات عدة استراتيجيات وسياسات للتنمية الريفية المستدامة، بداية من سنة 2000 من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مرورا بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2002 إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي في سنة 2009، والتي لا تزال سارية المفعول إلى يومنا هذا، حيث تم الالتزام من خلال هذه البرامج بتنفيذ الشروط المتعلقة بها، كما صاحب هذه المرحلة تخصيص عدة صناديق لدعم تجسيد الأهداف المرجوة منها، ما يدل على أن عملية التنمية الريفية وبمرورها بهذه المراحل فإن الجزائر حاولت من خلالها الفصل والإصلاح بين البعد الريفي والفلاحي.

المطلب الأول: مسار التنمية الريفية من سنة 2000 إلى سنة 2004

قامت الدولة، ابتداء من سنة 1999 والعودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع تحسن الوضعية المالية العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي، بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

في هذا السياق تم إعطاء بعد ريفي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ليهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة المناطق المعزولة منها والمهمشة، فجاء المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية باعتباره الآلية التي من خلالها يتم مجابهة التحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية الفلاحية التي تم حصرها لتحقيق تآزر بين الاستغلالات الفلاحية وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، ليشرع تطبيقه بداية من سنة 2002.

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

اندرج هذا المخطط ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة، حتى ولو بقيت أدوات وإجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية، وتوجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذ بغية التحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد.[1]

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي: عرض وآفاق**، ماي 2012، ص 03.

1- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يتضمن برنامج PNDA مجموعة من الأهداف العامة والأهداف المكملة لتعزيز مكانة الفلاحة في التنمية الاقتصادية والتوازن البيئي وحماية الموارد الطبيعية، وفيما يلي أهم الأهداف التي جاء بها هذا المخطط:[1]

- التحسين المستدام لمستوى الأمن الغذائي الوطني، بهدف تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا؛
- تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني؛
- تنمية القدرات الإنتاجية للوحدات الفلاحية ووسائل الإنتاج، والاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية وتثمينها (الأرض والمياه)، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية والبشرية)، وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة؛
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة للحبوب أو المتروكة بورا وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية؛
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية، ورفع الصادرات من المواد الفلاحية؛
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية والمقدرة حاليا بـ 8 ملايين هكتار باستصلاحها عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، وتوسيع الواحات بالجنوب، وتقدر مساحة الأراضي المعنية في المرحلة الأولى من البرنامج بـ 600 000 ألف هكتار ؛
- ترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الفلاحية البيولوجية؛
- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها، وتحقيق التكامل الصناعي الفلاحي حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء)؛
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها؛
- تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين.

[1] وزارة الفلاحة، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، 2000، ص 72-73.

2- برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تتمحور برامج هذا المخطط حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الأهداف المبرمجة، وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المشاريع المتمثلة فيما يلي:[1]

أ- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:

في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص الـ PNDA مزارع نموذجية كوحدات تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات والفحول الحيوانية)، للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل التصدير.

ب- تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص، وملائم مبني على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا لأنشطة حتى يسمح بتأمين مداخيل للفلاحين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها، خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

ج- استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز:

يهدف هذا البرنامج لزيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، وقد تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان، تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

د- دعم البرنامج الوطني للتشجير:

بالإضافة إلى ما كان سابقا من تشجير، فيهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي بغرس أصناف من الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق، النخيل، ...إلخ) من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية.

[1] وزارة الفلاحة، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مرجع سابق**، ص 75.

هـ- إستصلاح الأراضي بالجنوب:

لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب، من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة للمناخ، كالنخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة لكون إنتاجها ذو ميزة نسبية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة، فيفسح المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة، المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية.

ومن جهة أخرى إن البرامج الخاصة المنفذة من طرف المحافظة لتنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية (تهيئة وتحضير الهياكل القاعدية الفلاحية)، ومن طرف المحافظة السامية لتطوير السهوب (تنمية المراعي والمحافظة عليها)، ستتواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع.

و- جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

إن تنفيذ مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية:

- **الآلية المالية:** تم إنشاء مجموعة من الصناديق المخصصة في دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تشجيع المستثمرين والفلاحين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج ورفع الإنتاجية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وخاصة بالمناطق الريفية والصحراوية والتي سنتكلم عليها بشيء من التفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

- **التأطير التقني:** تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال ومتلائم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة، وتهدف هذه الطريقة إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي، وعلى المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية ومسيريها.

ففي مجال التكوين ومن أجل تدعيم برنامج تطوير الفروع وبرنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية، لا بد من تنظيم دورات تدريبية على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة أو وزارة التكوين المهني، وتكون موجهة لإدارات مديريات المصالح الفلاحية والمقاطعات والمندوبيات البلدية والفلاحين.

أما في مجال الإرشاد والدعم التقني المقرب، وبإشراك المعاهد التقنية المتخصصة والإدارة الفلاحية المحلية والغرف الفلاحية وفق رزنامة محددة لتنفيذ برامج الإرشاد المقرب والدعم التقني للفلاحين.

في حين ما يتعلق بمجال الإعلام والاتصال، فأوكلت المهمة للمعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية، كما كان على مدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات المشاركة في هذه الحملات وإشراك مختلف الفاعلين.

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية

في سنة 2002 أطلقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) الذي يعد كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث مس المناطق المستفيدة من المخطط الفلاحي بنشاطات تنموية خاصة فيما يتعلق بالتجهيز (شق الطرقات، الإنارة الريفية، السكن ...)، وهذه النشاطات خصت بها المجالات المستفيدة من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاث مستويات:[1] الجدوى الاقتصادية؛ الاستدامة الإيكولوجية؛ القبول الاجتماعي.

1- تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

يعتبر الـ PNDAR إجابة شاملة وملائمة للتحديات والعراقيل التي أدت إلى إضعاف قاعدة الأمن الغذائي وتدهور الموارد الطبيعية الأساسية وعدم التماسك ودوام السلم الاجتماعي في المحيط الريفي، كما يعبر عن التحول في كل من الرؤية، الأهداف وأدوات التدخل الحكومي على مستوى الفضاء الريفي وفي المجال الزراعي، والعمل على تجسيد صيغ جديدة لسياسات التنمية الفلاحية والريفية، ولقد تم توسيع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، لإدماج ودعم عالم الريف، فنتيجة لذلك أصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.[2]

2- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

حددت أهداف أوسع وأكثر ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، قصد:

- تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي؛
- تثمين كل الموارد المتاحة؛
- حماية البيئة.

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **التجديد الريفي، مرجع سابق**، ص 71-72.

[2] أوشن فاروق، **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف 1-، سطيف، الجزائر، 2015/2014، ص 60.

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يعيشون في وضع صعب حيث تم تصور النشاطات والمبادرات المتخذة في إطار الـ PNDAR لكي تكون منسجمة مع مفهوم التنمية المستدامة، حيث أنها تسعى أن تكون ناجعة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا ومستدامة وملائمة بيئيا.[1]

السعي لتحقيق التوافق الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة لزيادة مشاركة المجتمع المحلي وجميع المؤسسات على المستوى المحلي، كان الهدف الشاغل للسلطات العمومية وذلك تم ترجمته من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الريفية.

تتمثل الأهداف المحورية للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في النقاط الرئيسية التالية:[2]

- خلق تنمية فلاحية متطورة ومستديمة وذلك من أجل رفع الإنتاج وعوائده والوصول إلى اكتفاء غذائي ذاتي للسكان؛
- وضع حد للتدهور الكبير للأوساط الطبيعية وتقدم التصحر؛
- تكييف الفلاحة مع التغيرات المناخية خاصة الجفاف المدقع وحماية البيئة؛
- تحسين مستدام للأمن الغذائي؛
- تأهيل المستثمرات الفلاحية، وتدعيم أنشطتها؛
- خلق شروط ملائمة ودائمة لضمان العودة إلى المناطق الأصلية؛
- دفع التنمية في الأقاليم الريفية من أجل تحسين الحياة اليومية لسكان الريف.

3- برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

يتشكل الـ PNDAR من برامج تضمن على وجه الخصوص التدخل في المجالات التالية:[3]

- تكييف أنظمة الإنتاج؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي؛
- تحسين الإنتاج والإنتاجية للفلاحين؛
- تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي؛
- تثمين الإنتاج الفلاحي؛

[1] أوشن فاروق، **مرجع سابق**، ص 60-61.

[2] بن خزناجي أمينة، **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، -سطيف 1-، سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص 67.

[3] **المرجع نفسه**، ص 67-68.

- المحافظة على الموارد الوراثية الفلاحية الحيوانية والنباتية وتطويرها؛
- استصلاح الأراضي؛
- القيام بعملية التشجير وإعادة التشجير؛
- مكافحة التصحر؛
- تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية؛
- تنمية الفلاحة الجبلية؛
- تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه السهبية وتوسيعها.

4- محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

يرتكز المخطط الوطني لتنمية الفلاحية والريفية عمليا على محورين هما:[1]

- **التنمية الفلاحية، الغابية، والرعوية:** بالإضافة إلى عمليات حماية واستصلاح التربة لحماية الموارد الطبيعية، يشمل هذا المحور أيضا مشاريع استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والتحسين العقاري، غرس الأشجار العلفية والمثمرة، تعبئة المصادر المائية، وخلق وحدات إنتاجية صغيرة للتربية العائلية.
- **التنمية الاجتماعية الاقتصادية:** تهدف إلى تثبيت السكان بأماكنهم بخلق الظروف المواتية للاستقرار وبالتالي تقليص الهجرة نحو المراكز الحضرية وهذا بوضع بنى تحتية حيوية تتمثل أساسا في السكن الريفي، الإنارة الريفية، المدارس الابتدائية، النقل ...الخ.

المطلب الثاني: مسار التنمية الريفية من سنة 2004 إلى 2008

بعد تطبيق المخططان السابقان، ونظرا للواقعية الحتمية التي تقتضي توفر استراتيجية تنطلق من الخبرات الماضية لتعطي الأمل لسكان الريف وآفاق واعدة للتنمية، من هذا المنطلق تم بعث الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

أولا: بعث الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

تم بعث الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في سنة 2004، وذلك بعد تعيين الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية بداية 2004، وبعدما أصبحت وزارة الفلاحة والصيد البحري تدعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يعتمد تنفيذ هذه الاستراتيجية في المقام الأول في العمل على تطوير المقاربات المتعددة القطاعات نحو نظرة مندمجة للبرامج الموجهة لتنمية المناطق الريفية، من خلال أن تأخذ مكانها في الوسط الريفي مع إشراك أكبر للسكان المستفيدين وممثليهم في مختلف مراحل تعيين وتصور وتنفيذ ومتابعة هذه

[1] تمار توفيق، **مرجع سابق**، ص 127-129.

البرامج، وجاء تعريف هذه الاستراتيجية في وثائق الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية لسنة 2006 كالتالي:[1]

تهدف إلى بناء قدرات تنسيق البرامج والأعمال وتطبيق الشراكة بين الفاعلين والمؤسسات، من أجل إدخال التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي لتحقيق غاية التنمية البشرية في فضاءات واسعة ومتنوعة ذات كثافة بشرية ضعيفة تغلب عليها الأنشطة الفلاحية والغابية، بينما تكون المؤهلات الأخرى غير محددة ولا مثمنة بشكل كاف، في ظروف تسمح للسكان بالمشاركة واحترام التوازنات البيئية والبحث عن المردودية الاقتصادية بفضل عمل جواري منفتح وجديد في نطاق إقليم محدد تم في مرحلة أولية تجريب هذه الاستراتيجية على مستوى 48 ولاية في الفترة 2003-2005، ثم عرضت على مجلس الحكومة في صيغتها النهائية وأقرها في فيفري 2006، وتبقى الأداة الرئيسية لتطبيق الاستراتيجية هو المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة PPDRI.

ثانيا: محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

إن هدف هذه الاستراتيجية هو توفير الإطار وصيغ إعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية، بواسطة تثمين الأنشطة الاقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص، ترمي إلى تحميل المسؤولية للشركاء المعنيين في إطار مسار تصاعدي ومركزي وديناميكي لتنمية متكاملة تساهمية، وقد وضعت استراتيجية التنمية الريفية المستدامة أربعة محاور أساسية للتنفيذ، وهي:[2]

- **المحور الأول: إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية**

الشراكة هي أحد المحاور القوية في هذه الاستراتيجية، والشراكة المقصودة هنا ليست فقط شراكة من أجل تسيير الأمور المتفقة، المحددة في الزمن، والمطابقة للمنطق الاقتصادي في تقصي صرف المشروع، بل الشراكة أيضا صيغة لتنشيط الحركية الإقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية، تتجسد ممارساتها في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تفضي إلى مشاريع مشتركة، وترمي كذلك إلى التزام مشترك متبادل بين الشركاء الجدد، غير أن ذلك لا يلغي الأدوار والوظائف التي يظل بعضها خاضعا للهرمية السلمية حسب التوزيع الذي يمكن أن يتم قبوله من البداية أو يتم بناؤه خلال سير الأعمال.

[1] تمار توفيق، **مرجع سابق**، ص 137.

[2] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة**، مشروع جويلية 2004، ص 47-52.

- **المحور الثاني: دعم ترقية تعددية الأنشطة وتشاء أنشطة اقتصادية مبتكرة**

تسمح هذه الاستراتيجية بتكريس الجهود للأنشطة الاقتصادية المبتكرة، بإعطاء اعتبار للدور الحاسم للفاعلين المحليين في الحركية الريفية، وبإعطاء امتياز للأنشطة القائمة أو الممكنة في الأقاليم الريفية وبتوفير إطار للتشاور والشراكة وصيغ إدماج في أشكال تعاقدية، ومرنة من ناحية الحصول على التمويل.

- **المحور الثالث: التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة**

يتم هذا من خلال بعث الحياة في المناطق الريفية، وخلق جاذبية لها، انطلاقا من فكرة أنها دائما تشتمل على مزايا مقارنة ينبغي تثمينها، فأشغال التثمين إذن تندرج ضمن رؤية إعادة التوازن للموارد والحصول عليها وكذلك ضمان إرادة استمرار استغلالها لتفادي وضعيات التبديد، وينبغي أن يؤدي ذلك إلى اعتبار الحفاظ على البيئة باعتبارها قيمة للتراث المحلي، وكذلك كونها انتماء للأبعاد الجهوية والوطنية.

- **المحور الرابع: تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال**

تتمثل في إثراء المساهمة الواسعة للفاعلين المحليين، وبقدراتهم على الانخراط بفعاليات أكثر من المشاورات مع الإدارة، وتتوقف قوة هذا التآزر على إرادة هؤلاء وأولئك وقدراتهم على اتخاذ مواقع ضمن العلاقات الجديدة للشراكة، وزيادة على الإجراءات المنصوص عليها، فينبغي تحضير جميع الفاعلين عبر عدة أعمال (جهود الشرح، دورات تدريبية، تكوينية) تتعلق بكيفيات خلق التآزر وشرحها والتقييم المستمر في الميدان، ويجب أن تستند استراتيجية التنمية الريفية، في التنفيذ على أدوات تكون قادرة على تحويلها إلى سياسات منفذة، وبدون هذه الأدوات، لا تجد الجهود الجارية في مجال التصور والتصميم حيزا لتجسيد محاور التنمية المذكورة، وفي هذا الإطار، تم تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية لتلعب دورا موحدا للطاقات ومجسدا لمساهمة السكان في مسار التنمية، وستكون آليات التشاور والقرار وأدوات البرمجة، التهيئة العمرانية والمتابعة والتقييم، وترقية نظم التمويل الجوارية، أيضا أدوات تسمح بتوجيه التدخلات وتسهيل تنفذيها ومتابعة وتقييم آثار العمليات المنجزة.

ثالثا: أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

توفر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في نهاية الأمر إطار وشروط إنعاش الأقاليم الريفية وتتوعد بالتحسن الجزئي في صيغ تدخل السلطات العمومية فهي تسمح بما يلي: [1]

[1] العيرج عودة، **مرجع سابق**، ص 64.

- مواجهة تطور الإقليم الريفي من منظور مستديم بتنظيم التعاضد بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوفير الشروط السانحة للنجاعة الاقتصادية والاجتماعية والاستمرارية الإيكولوجية للنشاط التنموي، عن طريق المحافظة على هذه البيئة؛
- إدراج في البداية هيئات تأطير وتمويل النشاطات الاقتصادية والتجهيزات العمومية؛
- مرافقة مشاريع التنمية الشاملة المبتكرة وفق سياق تصاعدي ومفتوح؛
- استخدام مقاربة إقليمية للتنمية الريفية تضع حدا للمقاربات المتماثلة والمركزية؛
- تأسيس التنمية الريفية المستدامة على العمل الجواري واللامركزي؛
- تشجيع الإبداع التنظيمي والمؤسساتي كعامل لترقية سكان الأرياف إلى مستوى فاعلين نشيطين
- ومسؤولين عن تنمية محيطهم الإقليمي.

رابعا: بعث المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

الهدف من مشروع جواري للتنمية الريفية، في إقليم محدد، هو تحديد الإدارة اللامركزية لبرنامج أعمال يرافق الجماعات الريفية التي تبادر في تعيين أعمال التنمية التي تمكنهم من تحسين مداخيلهم بصفة دائمة وظروف معيشتهم بصفة عامة، وتنفيذها، والهدف من هذه الفكرة التي يشارك فيها الجميع هو تحديد المحور الاقتصادي العام للمجموعات الريفية المعنية وإعداد برنامج عمل بالتشاور مع المصالح التقنية اللامركزية للإدارة وهذه المجموعات الريفية الذي يأتي ليعزز ويدعم المجهودات المبذولة لتطوير الأسر في أقاليمها. [1]

وهناك عدة فاعلين يتدخلون في مختلف مراحل نظام مشروع جواري للتنمية الريفية ابتداء من مرحلة المبادرة به إلى مرحلة وضعه حيز التنفيذ، وفيما يلي مختصر لأهم الأطراف الفاعلة:[2]

1- المصلحة التي تستلم المشروع الجواري للتنمية الريفية:

يعين الوالي في كل بلدية من بلديات ولايته، مع الأخذ بعين الاعتبار طابع المنطقة وقرب المصالح التقنية بالنسبة لموقع المشروع المصلحة التي تستلم المشروع الجواري للتنمية الريفية، التي يمكن أن تكون القسم الفلاحي أو الغابي أو استثناء مصلحة إدارة أخرى أن تستلم المشروع، تتولى هذه المصلحة متابعة مشروع جواري للتنمية الريفية خلال كل مراحل تحضيره وإنجازه، وستجد المجموعات الريفية والمبادرين الآخرين بالمشاريع كل الدعم لدى المصلحة التي تستلم المشروع طول مرحلة صياغته وتنفيذه.

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية، دليل الإجراءات**، جوان 2004، ص11.

[2] **المرجع نفسه**، ص 13.

2- العون التقني الذي يسهل المشروع الجواري للتنمية الريفية:

يعين مسؤول القسم الفلاحي أو مسؤول المقاطعة الغابية ضمن فريقه عونا تقنيا يمثل المجموعات الريفية في إطار نظام "مشروع جواري التنمية الريفية". تكون مهمته متابعة المشروع الجواري في كل مراحله.

3- منشط المشروع الجواري للتنمية الريفية:

تختار المجموعة الريفية من بين أعضائها شخصا يتولى وظيفة منشط للمشروع يتمثل دوره في إعلام المجموعة الريفية بمختلف المساعي الإدارية التقنية الضرورية للوصول بالمشروع إلى نهايته.

4- اللجنة التقنية للولاية للمصادقة على مشاريع التنمية الفلاحية والريفية:

تتمثل مهمتها في دراسة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والمصادقة عليها.

5- الهيئة المالية المتخصصة:

تعين بموجب اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تودع لديها موارد صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز. وكذا الحسابات المفتوحة بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

6- المنفذ للمشروع الجواري للتنمية الريفية:

يتعلق الأمر إما بمديرية المصالح الفلاحية أو محافظة الغابات حسب الحالة ويعين من طرف الوالي حسب طابع منطقة المشروع.

7- المنخرط في المشروع الجواري للتنمية الريفية:

يعتبر المنخرط في مشروع جواري للتنمية الريفية عضوا في المجموعة الريفية، وهو فاعل للمشروع ومستفيد من أعمال المشروع الجواري للتنمية الريفية في نفس الوقت.

8- مكتب الاستشارة (المستشار):

يتعلق الأمر بمتدخلين خارجيين معتمدين: مكاتب الاستشارة، مستشارين (جامعيين مستقلين منصبين في مكاتب الاستشارة) وهم مكلفون بدعم برامج التنمية الريفية لدى الإدارة بصفة عامة ولدى المصلحة التي تستلم المشروع بصفة خاصة وكذا مساعدة المنخرط في المشروع الجواري التنمية الريفية في تكوين ملفه.

يمكن لهؤلاء، وبطلب من المصلحة التي تستلم المشروع أو المنخرط التدخل للمساعدة في تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية، إعداد مشروع جواري للتنمية الريفية وتكوين الملفات الفردية ومعاينة الأشغال ذات الاستعمال الفردي والتقييم في حالة ما إذا كان الطلب صادر عن الإدارة، يتوجب توقيعه من طرف الوالي مرفقا برسالة موصى عليها، كما يمكن لمكاتب الاستشارة أن تنتظم في جمعية أو تجمع منخرط في الغرفة الفلاحية للولاية من أجل إدماج فاعلي المهنة في المشروع الجواري للتنمية الريفية.

المطلب الثالث: مسار التنمية الريفية من سنة 2009 إلى 2018

بعد تبني الجزائر لعدة برامج وسياسات من شأنها تدعيم الأقاليم الريفية، ومن خلال تشخيص وضعية الوسط الريفي الجزائري ما بعد بعث الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، لزم الأمر بعث سياسة أخرى للتنمية الريفية لدعم الأقاليم الريفية تمثلت في سياسة التجديد الفلاحي والريفي. وهي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة أساسا في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة.

أولا: الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي: تتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز أساسية هي:[1]

- **الركيزة الأولى: التجديد الريفي**

يهدف التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون. وبالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية، تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد، فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجالات التشغيل والدخل واستقرار السكان، كل هذا ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

يستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال السهوب، الصحراء).

يشرك التجديد العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيون، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض ... إلخ)، وبالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات النشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي ...).

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص 6-7.**

- **الركيزة الثانية: التجديد الفلاحي**

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد. فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طوال سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية: الحبوب والبقول الجافة، الحليب اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل، ثم أضيف أيضا عاملان آخران أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي: الأول نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين استقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك والثاني يتعلق بعصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية، كما يندرج هذان العاملان في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد.

- **الركيزة الثالثة: تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية**

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين القيام بما والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا، والذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير، يهدف إلى:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

ثانيا: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

خصصت الدولة ما يقارب 1000 مليار دج من الأموال العمومية، ممنوحة لعصرنة الإدارة ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والتجديد الريفي. لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، كما تم تحديد القيم المرغوب الوصول إليها على الصعيد الوطني.

حيث تهدف إلى:[1]

- تحسين النسبة السنوية لنمو الإنتاج الفلاحي: من 6% في فترة 2008/2000 إلى 8,33% في فترة 2014/2010؛
- نمو الإنتاج وتحسين إدخاله وجمعه؛
- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية؛
- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف، من خلال 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية لـ 730.000 أسرة ريفية أي ما يقارب 4.500.000 نسمة، تهدف هذه المشاريع أيضا إلى الوصول إلى أثر حول حماية وتثمين 8 ملايين هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والفضاءات السهبية والمناطق الصحراوية من بين 50 مليون هكتار التي يمثلها الفضاء الريفي.
- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الإدماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع؛
- استحداث مناصب الشغل 750.000 معادلة مناصب جائحة لا سيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص فرص خلق مناصب الشغل والمداخيل خارج الفلاحة.

لقد سجلت ثلاث أنواع جديدة من الشراكة خلال السنوات الأولى من تنفيذ السياسة: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، إدماج سلسلة القيم في الفروع الفلاحية، الشباك الوحيد للحصول على الدعم المالي وعقود النجاعة. تعد هذه النشاطات مصدرا جيدا للإلهام لمتابعة بناء مبدأ الشراكة هذا من خلال:[2]

- تعميم مسعى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، فقد تم البحث عن دمج ما بين القطاعات، لعدة مصالح عمومية على نفس العملية وهذا انطلاقا من مرحلة التخطيط على المستوى القاعدي؛
- الشباك الوحيد الموضوع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، خصصت شراكة ثلاثية الأطراف بين الدولة، البنك والمتعاملين، لتوفير الوصول إلى الآليات التكميلية للقرض، الدعم والضمان المرافقة لتنفيذ الاستثمارات المبادر بها من طرف المستثمرين والمتعاملين في الإنتاج الفلاحي وعصرنة الفروع؛
- عقود النجاعة المعدة بين الإدارة المركزية والمديريات الولائية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية بالإضافة إلى المحافظات السامية للغابات، قد تم اتخاذ شكل تعهد بين وحدات نفس المنظمة، بالنظر لبلوغ النتائج. لقد

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سابق، ص 10.**

[2] طالبي رياض، **دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الطلية: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2017/2016، ص 145-146.

بينت التجربة فائدة تطبيق هذا المبدأ للشراكة، على كل المستويات، لاسيما لأنه يوضح مسؤوليات كل واحد مقارنة بالهدف المشترك المرغوب في تحقيقه.

- عزز عقد النجاعة مسؤولية والتزام كلا الطرفين، للعمل بعزم من أجل إنجاز أهداف تجديد الاقتصاد والتجديد الريفي، حيث يهدف إلى تجنيد وإشراك كافة القدرات البشرية والمادية والطبيعية للولاية، حيث ترتكز معايير تقيم عقد التجديد الريفي على:

- عدد مناصب الشغل المستحدثة؛
- مستوى التنويع الاقتصادي؛
- حماية الموارد الطبيعية وتحسين الغطاء النباتي؛
- تطور مؤشرات النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية المستدامة واستعمال النظام المعلوماتي لبرنامج التجديد الريفي؛
- تأخذ الأهداف المسطرة باعتبار المناخ والمجهودات المبذولة الواجب بذلها، لقد تم تحديدها بعد استشارة كل الولايات وهي تمثل الحد الأدنى والمتوسط الذي يمكن بلوغه، ويمكن لهذا المستوى أن يتطور من سنة إلى أخرى حسب الظروف المناخية.

المبحث الثالث: تمويل التنمية الريفية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، تطور الدعم لصالح المستثمرين في المجال الفلاحي والناشطين في المناطق الريفية، فقد عرفت هذه الفترة (منذ سنة 2000 إلى نهاية 2017) استفادة الفلاحين والموالين من مسح لديونهم المستحقة من قبل الدولة والمقدرة بـ 55 مليار (مسح الديون سنة 2001 و2009)، وهذا بهدف تحفيز الاستثمارات الخاصة في المجال الفلاحي، بالإضافة إلى التحفيزات المالية التي منحتها الدولة للفلاحين عبر صناديق خاصة بقيمة أكثر من 5000 مليار دج،[1] هذا فضلا عن التشجيع على بذل جهود مكثفة لتحديث النشاط الفلاحي وزيادة منتجاته على اختلاف أنواعها. وبالرجوع إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي من خلال ميزانية التجهيز وميزانية الاستغلال التي عرفت زيادة في حجم مخصصاتها المالية، تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ هذا المخطط، وما تلاه من سياسات وبرامج، هذا إضافة إلى سياسة الدعم المعتمدة على القرض الفلاحي بمختلف صيغه الخاصة بالنشاط الفلاحي.

المطلب الأول: المؤسسات التي تمول الفلاح في الجزائر

بصفة عامة، يمكن التمييز بين شكلين من مؤسسات التمويل الفلاحي، وهي المؤسسات التي تمول الفلاح عينا، والمؤسسات التي تمول الفلاح نقدا، نوعان معروفان الأكثر شيوعا في مختلف بلدان العالم هما:

أولا: أجهزة تمويل التنمية الفلاحية والريفية من خلال مؤسسات التمويل العيني

تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض عينية للفلاحين، خاصة الموارد التي هو في حاجة إليها، ومن هذه المؤسسات الشركة الزراعية للاحتياط، والتعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات، حيث تقوم مثل هذه المؤسسات في تقديم القروض في شكل عيني في صورة بذور أو أسمدة أو خدمات حرث ... الخ، وتقدم هذه القروض غالبا في موسم الحرث والزرع وكذلك في موسم جمع المحصول الزراعي.

ويعتبر في الحقيقة هذا النوع من القروض شكلا من أشكال التموين للفلاح لأنه لا يتحصل على النقود، وإنما يتحصل فقط على مواد عينية أو خدمات، من ثم فإن نوع التدفق القائم بين هذا الشخص والشركة الزراعية للاحتياط هو تدفق عيني فقط، لكن الذي أعطى هذه العملية صفة القرض هو أنها مسجلة على حساب المستفيد كقرض نقدي ذي فائدة 4,5%.

كما يمكن أن تشمل مثل هذه القروض تقديم الماشية أو الأبقار بهدف تسمينها خلال فترة معينة، مع تقديم كل متطلبات العملية من الكلأ والعلف، حيث تحسب على المستفيد بسعر معين للكلغ الواحد، ثم تشترى

[1] عبد القادر بوعزقي، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، متاح على موقع النهار أون لاين على الرابط: //https://www.ennaharonline.com، تاريخ الاطلاع 2020/02/11، على الساعة 23:33.

عليه بنفس السعر أو زائد بقليل. لأن الماشية أو الأبقار المقدمة للفلاح من طرف التعاونية إما أن تكون صغيرة أو ضعيفة، وعليه فالفائدة العائدة على الفلاح من هذه العملية تتمثل في فرق الوزن الذي تكسبه الماشية في عملية التسمين بعد خصم كل مصاريف الكلأ والعلف.[1] ومن بين أهم هذه المؤسسات التي عرفت في الجزائر، نذكر: [2]

1- الشركة الجزائرية للاحتياط:

ظهرت هذه الشركة خلال الفترة 1962-1966 حيث كانت وضعية البلاد في هذه الفترة تتميز بنقص رؤوس الأموال والتي كانت سببا كافيا في جعل الدولة لا تمول إلا العمليات التي تجلب العملة الصعبة، وما مولته في القطاع الفلاحي لم يكن إلا للحفاظ على مستوى الإنتاج الذي كان يحقق ربحا في عهد الاستعمار ولا سيما بالنسبة لبعض المنتجات المخصصة للتصدير كالحمضيات، فقد كانت الشركة الفلاحية للاحتياط تمول القطاع الخاص بقروض عينية مدعمة من الدولة في شكل بذور وأسمدة وغيرها، كما قدمت قروض قصيرة الأجل وقروض للتجهيز كذلك.

2- التمويل عن طريق الديوان الوطني للإصلاح الزراعي:

نظرا لحالة عدم الاستقرار التي آلت إليها الوضعية الفلاحية بعد الاستقلال أدت إلى إنشاء مؤسسة جديدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-63 المؤرخ في 18 مارس 1963 وهو الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وكلف بما يلي:

- إعداد وتحقيق نظام الإصلاح الزراعي وتنظيم مزارع التسيير الذاتي؛
- التكفل بتمويل مزارع التسيير الذاتي بواسطة الأموال المخصصة لها من طرف ميزانية الدولة ولهذا فقد سيطر الديوان الجديد على تمويل قطاع التسيير الذاتي وكان مدعما من طرف الخزينة إلى غاية مارس 1964 ليتولى تدعيمه البنك المركزي في عام 1966 أين كان رصيد الديوان التي منحها البنك المركزي للقطاع المسير ذاتيا يصل إلى 600 مليون دج.

3- التمويل عن طريق التعاونيات الفلاحية متعددة الخدمات:

ظهرت هذه الطريقة من التمويل بعد صدور قانون الثورة الزراعية الذي أعطى إطارا سياسيا لهذه العمليات فانتشرت التعاونيات، خاصة التعاونيات البلدية متعددة الخدمات والتي كان تأسيسها سنة 1974 على المستوى البلدي، وكانت الوظيفة الأساسية للتعاونيات الفلاحية متعددة الخدمات تتمثل في ضمان الخدمات الضرورية من تمويل وتسويق وتهيئة ريفية مع مساهمتها في حل مشاكل البلديات، وتعاونيات الثورة

[1] تمار توفيق، **مرجع سابق**، ص 156-157.

[2] عدة عابد، **مرجع سابق**، ص 152-154.

الزراعية التي نتجت عن تأميم الأراضي وتقوم مثل هذه المؤسسات بتقديم القروض للقطاع الفلاحي في شكل عيني، بذور، أسمدة، أدوية للحيوانات والمزروعات وغيرها أو على شكل خدمات مثل القيام بعمليات الحرث أو الحصاد والدرس للفلاح أو حفر الآبار وغيرها من خدمات النقل والتخزين وفي بعض الأحيان تكون مثل هذه القروض على أساس آخر حيث تقدم للفلاح في شكل عدد معين من الماشية (أغنام أو أبقار) بهدف تسمينها في فترة زمنية معينة، كما تقدم له كل متطلبات العملية من (أعلاف وكلأ وأدوية) ونتيجة للقيام بهذه العملية يمكن للفلاح الحصول على هامش ربح متمثل في الفرق بين التكلفة الكلية لهذه العملية والإيراد الكلي الناتج بعد البيع، لأن المؤسسة المقرضة تقوم بحساب الماشية المقدمة بسعر معين ثم تشتري منه بسعر زائد قليلا ويتمثل الربح في الفرق بين السعرين، منه فإن نوع التدفق القائم بين الفلاح والمؤسسة الممولة هو تدفق عيني فقط ولكن الذي أعطى لهذه العملية صفة القرض هو أن مثل هذه العمليات مسجلة على حساب المستفيد كقرض نقدي ذا فائدة معينة.

ثانيا: المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا

هناك الكثير من المؤسسات المالية التي تختص في تقديم قروض نقدية للفلاحين، لأن الفلاح في كثير من الأحيان يجد نفسه في حاجة إلى أموال سائلة لعملياته اليومية كشراء بعض حاجياته الخاصة، أو أموال خاصة بالعملية الإنتاجية أو لدفع أجور بعض العمال الذين يحتاجهم خلال الموسم الفلاحي أو حتى لقاء حاجاته الاستهلاكية. ومن أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر البنك الوطني الجزائري من 1968 إلى غاية 1982، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ابتداء من 1982 زيادة على القروض المالية التي يقدمها هذا الأخير.

تختلف قروض هذه المؤسسات فقط من حيث مدتها، لذلك يمكن أن نميز في هذا الصدد بين:[1]

- **قروض قصيرة الأجل:** أي تلك القروض التي يجب استرجاعها في فترة قصيرة وعادة ما تكون موسم فلاحي؛
- **قروض متوسطة الأجل:** هي القروض التي تبقى عند المستفيد لفترة تتراوح ما بين 2 و5 سنوات، وتتمثل هذه القروض في قروض تجهيزية، كشراء الجرارات وآلات السقي؛
- **قروض طويلة الأجل:** أي القروض التي لا ترد إلا بعد فترة طويلة تصل في بعض الأحيان حتى 25 سنة. وتعتبر هذه القروض تجهيزية إلا أن قيمتها المالية كبيرة، وحيث تتمثل في القروض الخاصة بغرس بساتين الفواكه، بناء الإسطبلات، وتجهيزاتها بناء حضائر الدجاج وتجهيزاتها.

[1] عدة عابد، **مرجع سابق**، ص 157.

المطلب الثاني: التمويل عن طريق الصناديق الخاصة

قامت الدولة باستحداث مجموعة من الصناديق التي تشكل حسابات خاصة في الخزينة العامة. إلا أننا سنركز عن أهم تلك الصناديق التي تزامن إنشائها مع بداية الألفية الجديدة، وهي تتمثل في:

1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، الذي نص على فتح حساب تخصيص في الميزانية يحمل رقم (067-302)[1] بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي، ويتولى الصندوق دعم النشاطات الفلاحية التالية: [2]

- تطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛
- تثمين المنتجات الفلاحية، وتطوير الري الفلاحي؛
- تسويق الإنتاج، التخزين، التوضيب، التصدير؛
- حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية؛
- المخزون الأمني (الإنتاج الزراعي للحبوب، البذور، الشتائل)؛
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية والزراعات الغذائية؛
- تأطير التشغيل (التكوين، ارشاد الفلاحين متابعة تنفيذ البرامج ...الخ).

أما الفروع الفلاحية المدعمة من طرف هذا الصندوق في إطار النشاطات المذكورة سابقا هي:

أ- **فرع الإنتاج النباتي:** يتولى الصندوق دعم الفروع النباتية التالية: زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة البطاطس، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الأعلاف غرس الأشجار المثمرة (الكروم، الزيتون، الحمضيات، النخيل)، الزراعة الصناعية (الطماطم، التبغ)، شتائل الكروم والشجار المثمرة.

ب-**فرع الإنتاج الحيواني:** إنتاج الحليب، تربية المواشي (الأغنام، الأبقار، المعز، الإبل، الخيل)، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، حيوانات التكاثر، التلقيح الصناعي.

2- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 بنص المادة 95 منه، وبذلك بإقفال حساب "صندوق ترقية الصحة الحيوانية" وتحويل ما تبقى منه لحساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 071-302.[3] ويهدف إلى:[4]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 31، المؤرخة في 1 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 4 جوان سنة 2000، المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 26 صفر عام 1421 الموافق لـ30 ماي سنة 2000، ص 8.

[2] غردي محمد، **مرجع سابق**، ص139.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 31، **المرجع نفسه**، ص 8.

[4] **المرجع نفسه**، ص-ص 26-28.

- تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة؛
- التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بالحملات التلقيحية؛
- تحسين المعارف التقنية والعلمية للمربيين ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية؛
- تعزيز التحكم في المركز الذي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليص من الأخطار ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيميائية التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة البيطرية؛
- تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برنامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي؛
- التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف و/أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني؛
- دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (عمليات التحاليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية، الحملات الإعلامية التحسيسية في ميدان حماية الصحة النباتية وإنتاج البذور والشتائل)؛
- دعم الأنشطة المرتبطة بالمكافحة الوقائية للحفاظ على الزراعات بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة؛
- دعم الأنشطة المرتبطة بالمكافحة الوقائية للحفاظ على الزراعات.

3- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2002،[1] وهو مؤهل لتقديم الإعانات للنشاطات التالية:[2]

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر (حظر الرعي، غرس مصدات الرياح، غرس الأحزمة الخضراء والأشرطة الغابية، أشغال المحافظة على التربة والمياه)؛
- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتثمينها (إعانات القيام بالغرس الرعوي المقاوم للجفاف، الغرس الرعوي في منطقة تفتقر للمياه، إعانات إنشاء مشاتل إنتاج البذور الرعوية والأشجار والشجيرات العلفية والغابية والأشجار المثمرة المقاومة للجفاف، إعانات لجمع بذور النباتات الرعوية العلفية المحلية، إعانات لصيانة الأغطية الحلفاوية وتجديديها، جلب الطاقة الكهربائية، اقتناء التجهيزات المستعملة للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، فتح مزارع زراعية وتهيئتها)؛

[1] طالبي رياض، **مرجع سابق**، ص 75.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 67، المؤرخة في 6 شعبان عام 1423 الموافق لـ 13 أكتوبر سنة 2002، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 جمادى الثانية عام 1423 الموافق لـ 21 أوت سنة 2002، ص 34-35.

- الإعانات لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية والرعوية (الحفاظ على السلالات وتحسينها، دعم وحدات تسمين الأغنام، إنشاء حظائر الماعز الحلوب)؛

- الإعانات الموجهة لتثمين منتجات تربية الحيوانات (إنجاز مذابح ومخازن التبريد، تصدير لحوم الأغنام والماعز، ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود)؛

- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي (إعانات إنجاز ينابيع مياه في المناطق الرعوية، حفر الآبار الرعوية والبرك المائية والسدود الصغيرة، تهيئة منابع المياه والسواقي وقنوات الري وإعادة تأهيل ينابيع المياه)؛

- تقديم المصاريف المتصلة بدراسات لإمكانية الإنجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع (إعانات للقيام بدراسات جدوى، التكوين المهني للمربين، إرشاد التقنيات، تحسيس المربين، متابعة وتقييم تنفيذ المشاريع).

4- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2003، وقد حل محل صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وهذا الصندوق مؤهل لدعم وتقديم الإعانات للنشاطات التالية:[1]

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية كاستصلاح الأراضي الفلاحية، التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي والحيواني، وتثمين المنتجات الفلاحية؛

- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي كتلك المتعلقة بتهيئة المياه، التزود بالطاقة الكهربائية، إنجاز ممرات الدخول إلى محيط الأراضي، إنجاز مجموعة العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأملاك العقارية المعدة للاستصلاح؛

- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين والتنشيط؛

- تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق كإنشاء المطاحن التقليدية، المذابح التقليدية، تصليح العتاد الفلاحي، توضيب المنتجات الحيوانية والغابية وتحويلها، تأدية خدمات تقنية (البيطرة، الصحة النباتية، تحليل التربة، الأشغال الفلاحية، ...).

5- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي: أنشئ بمقتضى القانون رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، حيث حل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 36، المؤرخة في 7 ربيع الثاني 1424 الموافق لـ 08 جوان سنة 2003، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 صفر عام 1424 الموافق لـ 15 أفريل 2003، ص 20-21.

الفلاحية ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط. ومن بين الأعمال المؤهلة للاستفادة من دعم هذا الصندوق نذكر:[1]

- عمليات تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره؛
- عمليات تطوير الري الفلاحي؛
- حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتثمينها؛
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة كالمحروقات والطاقة الكهربائية؛
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والزراعية الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل المتحصل عليها في إطار برامج تنمية القطاع الفلاحي؛
- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنضمين لتعاونيات أو تجمعات أو جمعيات، وكذا المؤسسات الاقتصادية المتداخلة في النشاط الفلاحي وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعية والغذائية وتصديرها، حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغيرات تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية في تكلفة المشروع الاستثماري، والتي تحددت بنسبة 30 % من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى وضع سقوف قصوى لحجم الدعم، رفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم.[2]

6- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي: أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005، ويقوم بدعم النشاطات التالية:[3]

- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية وهذا بالنسبة لكل المنتجات الفلاحية ذات السعر المرجعي محددا لاسيما الحبوب والحليب؛
- الإعانات المرجعية الموجهة للمنتجات الفلاحية، وهذا عن طريق المساهمة في مصاريف تخزين المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والبذور والمشاتل، تقديم المنحة عند إنتاج المنتوجات الفلاحية الآتية وجمعها وتحويلها (الحليب، اللحوم، البيض، العسل، الطماطم، الفلفل، الفليفلة، الجلبان، الفاصوليا، البطاطس، البصل، الثوم، السكري، الكرنب، الجزر، اللفت، الفطر، الحمص، العدس، الحمضيات، التين،

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 44، المؤرخة في 8 جمادى الثانية 1427 الموافق لـ 04 يوليو سنة 2006، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1427 الموافق لـ 24 أفريل 2006، ص 23-25.

[2] غردي محمد، **مرجع سابق**، ص 155.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 44، **المرجع نفسه**، ص 27.

الزيتون، التفاح، الإجاص، اللوز، الكرز، المشمش، التمر، الخوخ، البرقوق، العنب، السفرجل، الفراولة، العلف، القمح، الشعير)؛

- المنح القصوى للفائض من الإنتاج الزراعي؛
- التكفل بمصاريف تنوع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج؛

يستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات، المؤسسات الاقتصادية المتداخلة في النشاط الفلاحي وتثمين المنتجات الزراعية، كدعم إنتاج الحبوب، دعم إنتاج الحليب، دعم البقول الجافة، البطاطس والطماطم الصناعية. [1]

7- الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين: أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008، تحت حساب تخصيص خاص رقم 126-302، ويتكفل بنفقات التغطية الإجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستغلين وبنفقات إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي. [2]

8- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية: أنشأ حسب المادة 58 من قانون المالية لسنة 2013، حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013 تقفل حسابات التخصيص الخاصة بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي وبصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية وكذلك الخاص بالصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 139-302. ويهدف هذا الصندوق إلى تطوير الاستثمار الفلاحي؛ ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية؛ وضبط الإنتاج الفلاحي.[3] حيث يتضمن:[4]

أ- السطر الأول: تطوير الاستثمار الفلاحي: ويشمل ما يلي:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتطوير الإنتاج والإنتاجية وكذا تنميتها وتخزينها وتغليفها وحتى تصديرها؛
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي؛

---

[1] غردي محمد، **مرجع سابق**، ص 161.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 42، المؤرخة في 24 رجب 1429 الموافق لـ 27 جويلية سنة 2008، قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ص 16.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 72، المؤرخة في 16 صفر 1434 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2012، القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق لـ 26 ديسمبر سنة 2012، المتضمن قانون المالية لسنة 2013، ص 19.

[4] **المرجع نفسه**، ص 20-21.

- الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعية الغذائية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الإيجاري.

ب-السطر الثاني: ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية: حيث يتضمن ما يلي:

- النفقات المرتبطة بالأعمال المتعلقة بحماية الصحة النباتية؛
- النفقات المرتبطة بالتعويضات على الخسائر أو الأضرار التي تكبدها المستثمرون من جراء مكافحة الأمراض وآفات الزرع؛
- النفقات المرتبطة بأعمال تطوير الصحة الحيوانية؛
- النفقات المرتبطة بعمليات الذبح الإجباري المقرر تبعا للجائحة الحيوانية أو الأمراض المعدية؛
- النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية.

ج-السطر الثالث: ضبط الإنتاج الفلاحي: حيث تضمن ما يلي:

- الإعانات المتعلقة بحماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناجمة عن تحديد السعر المرجعي؛
- الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية؛
- التغطية الشاملة لأعباء فوائد الفلاحين؛
- مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين؛
- المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني وتعميم ومتابعة تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

9- الصندوق الوطني للتنمية الريفية: أنشأ حسب المادة 59 من القانون 12-12، والذي تم بموجبه فتح حساب تخصيص 140-302 عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"، حيث في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013 تقفل حسابات التخصيص الخاصة بصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، والخاص بصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وكذلك المتعلق بالصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين، وتحول أرصدة كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 140-302،[1] حيث يتضمن:

أ- السطر الأول: مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهبي: حيث يتضمن ما يلي:

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر؛
- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 72، **مرجع سابق**، ص 22.

- الإعانات الموجهة لتنمية الإنتاج الحيواني في المناطق السهبية والزراعية الرعوية؛
- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.

ب- السطر الثاني: التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز: ويتضمن ما يلي:

- الإعانات الموجهة لعملية التنمية الريفية؛
- كل المصاريف الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة بهدفه؛
- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي.

ج- السطر الثالث: دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين: حيث تضمن ما يلي:

- التغطية الشاملة لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستثمرين؛
- إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي؛
- مصاريف تسيير الوسطاء الماليين؛
- المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني وتعميم ومتابعة تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

المطلب الثالث: التمويل بواسطة القطاع البنكي وهيئات الدعم المقاولاتي

بهدف إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للقطاع الفلاحي والريفي، يجب عدم اعتبار الأموال العمومية المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية والريفية، لكن يمكن أن تكون مساهمة السلطات العمومية تضاف لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين وكذا عن طريق القروض الفلاحية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو القروض المدعمة التي تقدمها هيئات الدعم المقاولاتي.

أولا: التمويل بواسطة القروض البنكية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوسيلة التي تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في المجال الفلاحي والريفي، لذا فهو يولي أهمية كبيرة لتمويل مشاريع الفلاحة والتنمية الريفية، ويقوم في هذا الصدد بمنح صيغ مختلفة من القروض الموجهة للمشاريع الاستثمارية المتعلقة بالفلاحة والتنمية الريفية والزراعة الغذائية، تتمثل أهم هذه القروض في:[1]

1- **قرض الرفيق:** وهو قرض موسمي مدعوم بالكامل من طرف الدولة يهدف إلى تمويل المزارعين والمربين الذين ينشطون على أساس فردي، منظمين في تعاونيات أو مجموعات اقتصادية. وهو قرض قصير الأجل تتراوح مدة سداده بين 6 أشهر و24 شهرا، ولا تكون هناك مساهمة شخصية من طرف المستفيد.

[1] متاح على موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، على الرابط: https://badrbanque.dz/، تاريخ الإطلاع: 2020/08/18، على الساعة: 13.44.

2- **قرض الرفيق الفيدرالي:** وهو قرض مدعوم بالكامل من الدولة، يهدف إلى تمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة في الجمعيات التجارية أو التعاونيات، وتنشيطها في قطاعات التحويل والتخزين و/أو تثمين المنتجات الزراعية، ومن خصائص هذا القرض أنه قرض قصير الأجل تتراوح مدة سداده بين 6 أشهر و24 شهرا، ولا تكون هناك مساهمة شخصية من المستفيد، في حين أن المبلغ المقترض يتراوح بين 10 مليون دج إلى 000 1 مليون دج.

3- **قرض التحدي:** هو قرض استثماري مدعم جزئيا يمنح في إطار إنشاء مزارع زراعية وحيوانية جديدة، أو مزارع قائمة على أراض زراعية غير مستغلة، تنتمي إلى ملكية خاصة أو ملكية خاصة للدولة. تتراوح فترة سداد القرض بين 3 سنوات و15 سنة، في حين مبلغ القرض يتراوح بين 1 مليون دج و100 مليون دج، كما تكون المساهمة الشخصية للمستفيد 10% أو20 % من تكلفة المشروع.

4- **قرض التحدي الفيديرالي:** وهو قرض مخصص للمشغلين (المعالجات والتعبئة ومخازن المنتجات الزراعية). ويختلف مع قرض التحدي في مجال مبلغ القرض، حيث يتراوح هنا بين 1 مليون و200 مليون دج.

5- **التمويل التأجيري:** عقد إيجار ائتماني لتأجير الآلات الزراعية ومعدات الري، المصنعة محليا، وهو قرض مدعوم جزئياً من الدولة، وقد يصل مبلغ القرض إلى 100% من تكلفة المعدات التي سيتم الحصول عليها. وحددت مدة الإيجار 10 سنوات للحصادات و5 سنوات للمعدات الأخرى، في حين معدل الفائدة المطبق هو 9% (5% يدفعه الزبون، 4% تدفعه الدولة).

6- **قرض السكن الريفي:** قرض عقاري مخصص للأفراد وحصريا لتمويل الإسكان في المناطق الريفية، ويكون معدل الفائدة من 1% إلى 3% حسب دخل المستفيد، ويقوم هذا الأخير بمساهمة شخصية بنسبة 10٪ من تكلفة المشروع، كما يتراوح مبلغ القرض من 1 مليون دج إلى 3 مليون دج، في حين فترة السداد قد تصل إلى 20 سنة حسب عمر المستفيد.

7- **القرض المدعم:** والذي يرتبط بالنسبة التي يساهم بها البنك في المشاريع الفلاحية التي يتم تمويلها عبر هيئات الدعم المقاولاتي: Anade، Cnac و Angem.

ثانيا: هيئات الدعم المالي والقرض لتمويل مشاريع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية

قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من الأجهزة المقاولاتية التي تهدف إلى دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية المحلية، من خلال تقديم تسهيلات للحصول على قروض، ويتم تدعيم التنمية الريفية من خلال تمويل مختلف الأنشطة التي لها علاقة بالفلاحة وبتنمية الحياة في الريف.

وفيما يلي ذكر لأهمها: [1]

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** أُنشئت عقب التوصيات المنبثقة عن الملتقى الدولي خلال ديسمبر عام 2002 حول "التجربة الجزائرية في القرض المصغر" وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشائها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر. تقوم بتقديم قروض مصغرة للفلاحين الشباب الذين يزيد أعمارهم عن 18 سنة بهدف تشجيعهم على خلق مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاطات الفلاحية والغذائية. وفق صيغتين من التمويل: ثنائي (وكالة-مقاول) أو ثلاثي بدخول بنك Badr.

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):** أنشأ بموجب المرسوم التشريعي رقم 11-94 المؤرخ في 26 ماي 1994 حيث نصت المادة 30 منه أن تعهد إدارة نظام التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية إلى صندوق مستقل. وعلى هذا الأساس تستفيد المؤسسات الصغيرة الناشطة في الزراعة من تمويل موجه للشباب البطال الذي يتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة وفق مستويين من التمويل ثنائي أو ثلاثي. وفق نسب مساهمة حسب مقدار المبلغ ونوع التمويل.

- **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE): الـ (ANSEJ) سابقا:** أُنشئت في عام 1996، وهي هيئة عامة ذات طبيعة محددة، تتمتع بشخصية قانونية واستقلال مالي، هدفها تقديم الدعم المالي وغير المالي للشباب العاطل عن العمل الذي تتراوح أعماره بين (19-40) سنة، فهي تعمل على تقديم المساعدات المالية من قبل الوكالة وتساعد أصحاب المشاريع في الحصول على التمويل من البنوك من خلال لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، لذلك قد يكون التمويل الممنوح ثنائي يشارك فيه المستثمر بنسبة 50% من مبلغ الاستثمار عندما يساوي أو يقل عن 10 ملايين دينار جزائري، أو يكون التمويل ثلاثي يشمل البنوك أو المؤسسات المالية بحيث حددت فيه نسبة المساهمة بـ 15 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار عندما.

المطلب الرابع: تطور قيمة الدعم والتمويل للتنمية الريفية في الجزائر منذ سنة 2000

سيتم التعرض لقيمة الأموال التي تم ضخها للتنمية الريفية عبر مختلف الصناديق التي تم إنشاؤها منذ سنة 2000، وكذا المصاحبة لمختلف صيغ القرض الفلاحي لهذه الفترة.

[1] بن منصور موسى، قايدي بومدين، **دور التحفيزات الجبائية في ترقية الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب برج بوعريريج**، الملتقى الوطني الخامس حول: الصناعات التقليدية والحرفية والتنمية المحلية في الجزائر: تحليل للواقع واستشراف للمستقبل، جامعة الجزائر 3، 09-10 مارس 2019، ص 11-13.

أولا: تطور قيمة أموال الدعم للتنمية الريفية منذ سنة 2000

عرفت سياسات دعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية خلال هذه الفترة إنشاء مجموعة من الصناديق الخاصة لمواصلة الاستراتيجية التي تعتمد على تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين لإحداث نمو اقتصادي، ومواكبة تطلعات الدولة التنموية، أين تم تخصيص أموال ضخمة في ميزانية الدولة لهذه الصناديق يتم تحويلها للفلاحين كدعم ولسكان الأرياف كمشاريع تنموية، والجدول الموالي يبين تطور مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي والريفي ومعدلات مدفوعاتها من سنة 2000 إلى سنة 2013.

الجدول رقم 03: مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي والريفي خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دج

الصندوق	رقم الحساب	الفترة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
(FNRDA). أصبح في (FNDIA) 2005	(302-067)	مجموع المخصصات	21145,4	34638	37407	45483	41124	29441,1	39335,2	24945,7	59254,2	58781,6	64432,7	67178,4	76336,4	93691,1	693193,8
		مجموع النفقات	7000	23500	37407	45461,7	40500	27500	34000	6000	9465,9	9650	3529,5	10634,3	11891,9	25061,5	291601,8
(FPZPP)	(302-071)	مجموع المخصصات	154,6	338,6	166,1	159,1	269,9	1916	1066,1	508,8	1469,3	1172,6	1783,4	2253,1	1995,4	3994	17247
		مجموع النفقات	0,00	357,7	163,1	136,1	260	185,4	714,8	508,8	716,0	753,3	700	1500	700	1316,3	8011,5
(FLDDPS)	(302-109)	مجموع المخصصات			500	2000	5660	5108	9068	10512,4	15512,4	15762,4	15687,3	24080,3	26615,3	22238,6	152744,7
		مجموع النفقات			500	2000	5660	3200	3555,7	0,00	1000	2325	500	500	7055,5	7063	33359,2
(FDRMVTC).	(302-111)	مجموع المخصصات	14000	10000	10000	2000	8840,2	13000,4	14280	13904,7	15270,4	16520,4	16000,4	16272,4	27778,2	64944,7	242811,8
		مجموع النفقات	8000	0,00	1000	2000	8840	13000	6500	7934,4	1000	3750	12271,1	6597,4	1231,2	15623,1	87747,2

(FNRPA).	(302-121)	مجموع المخصصات													
		مجموع النفقات													
مجموع المخصصات الكلية للصناديق			35300	44976,6	48073,1	49642,1	55894,1	57965,5	63749,3	58371,6	106006,3	104237	111639,3	129676,8	154109,2	225130,4	1244771,3
مجموع النفقات الحقيقية			15000	23857,7	39070,1	49597,8	55260	43885,4	53270,5	20443,2	17681,9	26392,8	28702,4	37890,4	42262,5	89086,7	542401,4
		121681,7	40022,8	21383,9	18658,7	11701,8	9914,5	5500	6000	8500	0,00	8500							
		138744	40262	21383,9	19892,6	13735,5	12000	14500	8500	0,00	8500								

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: طالبي رياض، **مرجع سابق**، ص 134، ص 143، ص 152.

من خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ الاختلاف في قيمة المخصصات والمدفوعات الفعلية للصناديق التي أنشأتها الدولة لغرض دعم القطاع الفلاحي والريفي في السنوات الأولى لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وما تلاه من مخططات واستراتيجيات، حيث كان مجموع المدفوعات لسنة 2000 حوالي 15000 مليون دج، لتبلغ سنة 2013 حوالي 89086,7 مليار دج.

كما أن مخصصات هذه الصناديق عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (2000-2013)، حيث ارتفعت من 35300 مليون دج سنة 2000 إلى حوالي 225130 مليون دج سنة 2013، لتبلغ المخصصات الكلية خلال هذه الفترة حوالي 1244771,3 مليون دج، وهذا يفسر الدعم المالي الكبير الذي خصصته الحكومات المتعاقبة لهذه الصناديق في بداية توجهها للاهتمام بتنمية أقاليمها الريفية.

نشير إلى أن قيمة النفقات الكلية خلال الفترة (2000-2013) بلغ حوالي 542401,4 مليون دج، أي ما نسبته 43,57% من المخصصات الكلية، وهي نسبة ضعيفة، تعكس الضعف في تنفيذ البرامج المسطرة للتنمية الريفية.

شكل أكبر مخصص للدعم للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، حيث بلغت مخصصاته في الفترة (2000-2013) ما قيمته 693193,8 مليون دج، في حين كانت مجمل مدفوعات الصندوق لنفس الفترة 291601,8 مليون دج، أي ما نسبته 42,06% من مجموع مخصصات الصندوق المالية، وهي نسبة ضعيفة بالنظر لحجم المخصصات.

أما فيما يتعلق بصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP) فالملاحظ على مخصصات هذا الصندوق أنها اتسمت بالتذبذب خلال الفترة (2000-2013) رغم أهميته البالغة ودوره في ترقية القطاع الفلاحي النباتي والحيواني، حيث بلغت قيمة مخصصاته الكلية خلال هذه الفترة 17247 مليون دج، وبلغت مجموع مدفوعاته 8011,5 مليون دج، أي بنسبة 46,45%، وهي الأخرى تعتبر نسبة ضعيفة.

بالتطرق إلى صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS)، عرف هو الآخر تذبذبا في مخصصاته ومدفوعاته، حيث بلغت مخصصاته خلال الفترة (2002-2013) 152744,7 مليون دج، في حين بلغت مدفوعاته 33359,2 مليون دج، أي بنسبة 21,83%.

أما عن صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز(FDRMVTC)، فقد عرفت نفقاته تذبذبا هو الآخر رغم تزايد مخصصاته المالية في الفترة (2005-2013) حيث بلغت هذه الأخيرة 242811,8 مليون دج في حين لم ينفق منها إلا ما قيمته 87747,2 مليون دينار. أي بنسبة 36,13% فقط.

وبالرجوع إلى الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA)، فقد بلغت مخصصاته منذ إنشائه سنة 2005 إلى غاية 2013 ما قيمته 138744 مليون دج، في حين استهلك في نفس الفترة 121681,7 مليون دج.

أما الجدول الموالي فيبين تطور مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي والريفي من سنة 2014 إلى نهاية سنة 2020، وذلك بعد إنشاء صندوق خاص بالتنمية الريفية وتحته ثلاثة أسطر، ويكون مدير الغابات المسؤول المباشر عنه، وصندوق خاص بالتنمية الفلاحية وتحته هو الآخر ثلاثة أسطر، ويكون مدير المصالح الفلاحية المسؤول المباشر عنه.

الجدول رقم 04: مجموع المخصصات المالية الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي والريفي خلال الفترة (2014-2020)

الوحدة: ألف دج

السنة	FNDA	FNDR	المجموع
2014	112 100	57 083	169 183
2015	89 668	37 190	126 858
2016	67 800	24 590	92 390
2017	58 404	3 900	62 304
2018	91 780	27 210	118 990
2019	77 298	15 977	93 275
2020	75 466	17 159	92 625
المجموع	572 516	183 109	755 625

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال معطيات الجدول، وبالتطرق إلى الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، فالملاحظ على مخصصات هذا الصندوق أنها اتسمت بالتذبذب خلال الفترة (2014–2020) رغم الأهمية البالغة والدور الكبير له في تطوير الاستثمار الفلاحي وترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية وضبط الإنتاج الفلاحي ودعمه بالجزائر، حيث بلغت قيمة مخصصاته الكلية خلال هذه الفترة 516 572 ألف دج.

أما فيما يتعلق بالصندوق الوطني للتنمية الريفية، والذي عرفت مخصصاته هو الآخر تذبذبا خلال الفترة محل الدراسة وهو الذي يعنى بمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهبي، بالإضافة إلى التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز وكذا دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين، وقد بلغت مخصصاته الكلية خلال هذه الفترة 109 183 ألف دج.

الملاحظ أن صندوق الـ FNDA كانت له النسبة الغالبة (76%) من المخصصات المالية المخصصة لغرض دعم القطاع الفلاحي والريفي خلال هذه الفترة مقارنة بصندوق الـ FNDR بنسبة (14%).

ثانيا: تطور قيمة القروض المخصصة لتمويل التنمية الريفية منذ سنة 2000

القطاع المصرفي هو الآخر كان له في تمويل برامج ومشاريع سياسات التنمية الريفية. عن طريق توفير الاحتياجات المالية للفلاح سواء بصفة فردية أو جماعية في شكل جمعيات أو تعاونيات، وقد أسندت هذه المهم لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (تم حل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي سنة 2009 وأصبح BADR الشباك الوحيد للتمويل المصرفي للقطاع الفلاحي).

ونوضح من خلال الجدول التالي، تطور قيمة القروض الممنوحة خلال الفترة (2000–2018).

الجدول رقم 05: تطور قيمة القروض الفلاحية بالجزائر للفترة 2000-2018

الفترة	متوسط الفترة 2004-2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
قيمة القرض (مليون دولار)	615,27	1018,77	1223,69	1358,17	2693,4	2292,71	2292,71	71,43	111,33	225,82	538,49	453,82	219,78	219,78	219,78	16016,03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 28 إلى 39، للسنوات من 2008 إلى 2019، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم –السودان.

يتضح جليا من الجدول السابق أن قيمة القروض الفلاحية بالجزائر عرفت تطورا ملحوظًا منذ سنة 2000، مع تسجيل بعض الانخفاضات الحادة في بعض السنوات، وقد بلغت قيمة القروض الفلاحية للفترة 2000-2018 ما قيمته 16016,03 مليون دولار. وهي تعكس الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية. وقد تمكنا من الحصول على بعض الإحصائيات المتعلقة بالقروض الممنوحة، وتفصيلها فيما يلي:

1- القروض الفلاحية المدعومة:

أ- الوضع التراكمي لقرض الرفيق للفترة من سبتمبر 2008 إلى 31 ديسمبر 2020:

- عدد الملفات: 535 168؛
- المبلغ الممنوح: 227,941 مليار دج؛
- المبلغ المستخدم: 160,458 مليار دج؛
- المبلغ المسترد: 101,161 مليار دج؛
- المبلغ غير المدفوع: 14,481 مليار دج.
- معدل السداد: 63 %.

حسب المعطيات المتحصل عليها من طرف الـ MADR، فإنه على المستوى الوطني تم تسجيل أعلى مبلغ ممنوح على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لقالمة/سوق أهراس بمبلغ 24,926 مليار دج أي بنسبة 11% من إجمالي المبلغ الممنوح، يليه المجمع الجهوي للاستغلال بولاية قسنطينة بمبلغ 21,9 مليار دج والمجمع الجهوي للاستغلال بولاية ميلة مقابل 17,835 مليار دج.

في حين تم تسجيل أعلى مستوى استهلاك في المجمع الجهوي للاستغلال قالمة/سوق أهراس بمبلغ 17,249 مليار دج أي ما يعادل 10,75% من إجمالي المبلغ المستخدم، يليه ثانيا المجمع الجهوي للاستغلال بقسنطينة بمبلغ 15,384 مليار دج والمجمع الجهوي للاستغلال بميلة بـ 9,964 مليار دج.

أما فيما يتعلق بالمبلغ المسدد، تم تسجيل أعلى مستوى للسداد في المجمع الجهوي لقالمة/سوق أهراس بمبلغ 13,887 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 81% كمعدل للسداد. وقد كانت الأنشطة الممولة عن طريق قرض الرفيق كما هي مبينة في الجدول.

الجدول رقم 06: الأنشطة الرئيسية الممولة بقرض الرفيق، من سبتمبر 2008 إلى 31 ديسمبر 2020

النشاطات الممولة		عدد الملفات	المبلغ الممنوح (دج)	المبلغ المستخدم	نسبة الاستخدام %
1	زراعة الحبوب	153 511	130 210 821 376	109 228 970 421	83,89
2	تربية الدواجن	1 933	39 250 351 615	18 860 822 992	48,05
3	أنشطة أخرى	7 230	27 785 569 443	13 982 828 020	50,32
4	زراعة البطاطا	3 769	17 730 196 171	11 872 714 976	66,96
5	زراعات أخرى	1 187	8 357 629 856	4 203 809 174	50,30
6	خضراوات أخرى	404	2 373 886 293	849 257 537	35,77
7	تربية الأنعام	263	1 390 229 288	862 688 064	62,05
8	زراعة الأشجار	238	842 435 425	597 705 280	70,95
المجموع		**168 535**	**227 941 119 467**	**160 458 796 463**	**70,39**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

تجدر الإشارة إلى أن قرض الرفيق يستخدم بشكل عام في تمويل المدخلات الزراعية مثل البذور والمنتجات النباتية والأسمدة والمنتجات الطبية البيطرية وكذلك إعادة تعمير الحظائر، كما يستخدم بشكل أساسي في دعم زراعة الحبوب والخضراوات، خاصة البطاطس وكذا تربية الدواجن.

حسب المعطيات المبينة في الجدول السابق، فإن الحصة الأكبر من الملفات الممولة كانت لنشاط زراعة الحبوب بنسبة 91% من عدد الملفات كما بلغ المبلغ الممنوح لتمويل هذا النشاط 130,210 مليار دج، كما سجل أعلى نسبة استخدام بـ 83,89%، في حين حل ثانيا من حيث مبلغ التمويل الممنوح لنشاط تربية الدواجن بـ 39,250 مليار دج أي ما يعادل نسبة 17% من إجمالي المبلغ الممنوح.

وتذيلت الترتيب أنشطة تربية الأنعام وزراعة الأشجار من حيث عدد الملفات والمبالغ الممنوحة للتمويل، بـ 1,39 مليار دج و842 مليون دج على التوالي.

ب-الوضع التراكمي لقرض التحدي للفترة من 1 جويلية 2011 إلى 31 ديسمبر 2020:

يوجد نوعين من القروض الفلاحية كما سبق وأن أشرنا، التحدي والتحدي الفدرالي، هذا الأخير يمنح لشخصية معنوية قصد تمويل شركاء تابعين له.

- **بخصوص قروض التحدي:**
  - عدد الملفات: 144 8؛
  - المبلغ الممنوح: 73,109 مليار دج؛
  - المبلغ المستخدم: 46,999 مليار دج؛
  - المبلغ المسترد: 8,050 مليار دج؛
  - المبلغ غير المدفوع: 10,741 مليار دج؛
  - معدل السداد: 17%.
- **بخصوص قروض التحدي الفيدرالي:**
  - عدد الملفات: 15؛
  - المبلغ الممنوح: 1,388 مليار دج؛
  - المبلغ المستخدم: 501,129 مليون دج؛
  - المبلغ المسترد: 324,865 مليون دج؛
  - معدل السداد: 65%.

فيما يتعلق بقرض التحدي، وحسب المعطيات المتحصل عليها من طرف الـ MADR تم تسجيل أعلى مبلغ ممنوح على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال ببلعباس، بـ 6,561 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 9% من المبلغ الإجمالي الممنوح، يليه المجمع الجهوي للاستغلال خنشلة/أم البواقي بـ 5,235 مليار دج، والمجمع الجهوي للاستغلال سعيدة/البيض/النعامة بـ5,631 مليار دج.

تم تسجيل أعلى مستوى استهلاك في المجمع الجهوي للاستغلال بلعباس بمبلغ 195,5 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 11% من المبلغ الإجمالي المستخدم.

كما تم تسجيل أعلى معدل سداد في ذات المجمع بمبلغ 990,808 مليون دج أي بنسبة 12,3% من المبلغ الإجمالي الوطني المسدد.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مستوى السداد الوطني لقرض التحدي قد بلغ 17%، بينما بلغ مستوى قرض التحدي الفدرالي 65%، ويرجع هذا المعدل المنخفض لسداد القرض الاستثماري التحدي إلى طبيعة القرض ومدة الاستثمار.

وبالعودة إلى تفصيل الأنشطة الممولة عن طريق قرض التحدي كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: الأنشطة الرئيسية الممولة بصيغة قرض التحدي للفترة من جويلية 2011 حتى 31 ديسمبر 2020

الوحدة: دج

الأنشطة الممولة		عدد الملفات	المبلغ الممنوح	المبلغ المستخدم	معدل الاستخدام%
1	أنشطة أخرى	596	11 343 302 889,95	5 938 614 483,16	52,35
2	الخضر	1 637	10 890 402 536,66	6 447 461 936,74	59,20
3	الدواجن	499	10 288 206 103,48	6 582 050 345,50	63,98
4	العتاد الفلاحي	2 679	9 939 458 334,75	7 081 020 949,09	71,24
5	زراعة الحبوب	498	9 475 747 878,40	6 606 592 393,46	69,72
6	تربية الأغنام	1 440	9 374 016 943,00	6 706 456 383,58	71,54
7	التبريد	149	5 079 908 560,00	3 312 473 220,00	65,21
8	تربية الأبقار	456	4 680 603 807,00	2 989 596 757,11	63,87
9	زراعة الأشجار	190	2 037 654 162,00	1 335 131 632,72	65,52
المجموع		**8 144**	**73 109 301 215**	**46 999 398 101**	**64,29**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

تجدر الإشارة إلى أن قرض التحدي يستخدم بشكل عام في تمويل الاستثمارات الزراعية مثل تربية الدواجن وزراعة الخضروات والمعدات الزراعية.

قدر شكل المبلغ الممنوح لزراعة الخضر نسبة 15% من المبلغ الإجمالي الممنوح بمبلغ 10,890 مليار دج، في حين شكل المبلغ الممنوح لتربية الدواجن نسبة 14,1% من إجمالي المبلغ الممنوح بـ 10,228 مليار دج، وتختلف مستويات السداد من نشاط إلى آخر حسب معطيات الـ MADR، لكنها في العموم تقترب من معدل السداد الوطني، وهو 17%.

أما بالنسبة لقروض التحدي الممنوحة من الـ BADR في إطار عقود الامتيازات للعقار الفلاحي، فقد كانت كما هي موضحة فيما يلي:

- **قروض التحدي الممنوحة من قبل الـ BADR في إطار التطوير عن طريق امتياز الأراضي الزراعية:** وهو من أنواع قروض التحدي الممنوحة من طرف الـ BADR للفلاحين والصناعيين الذين يملكون عقارات في إطار عقود الامتياز (أي عقود كراء طويلة الأجل)، وهذا في إطار تحديث نظام قرض "التحدي"، وقد كانت القروض الائتمانية الممنوحة للفترة 2013 حتى 31 ديسمبر 2020، على المستوى الوطني حسب معطيات الـMADR بالاعتماد على التقارير التفصيلية المعدة حول نوع الاستثمار للمشاريع الممولة لتنمية

الأراضي الزراعية كان تفصيله أن ثلاثة عشرة (13) ولاية لم تنفذ مشاريع استثمارية في إطار التنمية (البليدة، تبسة، الجزائر، جيجل، برج بوعريريج، بومرداس، الطارف، تيسمسيلت، سوق أهراس، تيبازة، عين الدفلى، ميلة، غليزان)؛ في حين تمكنت 35 ولاية من تقديم قروض "التحدي" استثمارية، حيث بلغ عدد المستفيدين: 4198 من مبلغ إجمالي ممنوح بلغ حوالي 38,545 مليار دج، تم استخدام: 29,918 مليار دج من هذا المبلغ، في حين بلغ المبلغ المسترد: 3,145 مليار دج.

ج-وضعية المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار هيئات الدعم المقاولاتية:

- **وضعية المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار الـ CNAC والمتعلقة بالأنشطة الفلاحية، منذ إنشاء نظام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة_حتى نهاية عام 2020:**

حسب معطيات الـ MADR فقد تمكن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من تمويل 317 24 مشروع في القطاع الفلاحي، بمبلغ 100,8 مليار دج، فيما يخص الأنشطة التالية:

- 577 12 مشروع استثماري متعلق بتربية الثروة الحيوانية، أي ما نسبته 52% من إجمالي المشاريع الممولة، بمبلغ 57,186 مليار دينار أي ما يعادل نسبة 56,73% من المبلغ الإجمالي الممنوح للمشاريع الاستثمارية؛
- 557 7 مشروع استثماري متعلق بأنشطة تقديم الخدمات الفلاحية بما يقابل 31% من المشاريع الإجمالية، بمبلغ 24.894 مليار دج، أي ما يعادل 25% من المبلغ الإجمالي الممنوح.
- 183 4 مشروع نشاط متعلق بالاستغلال الفلاحي (كالعتاد الفلاحي) بنسبة 17% من إجمالي المشاريع الممولة، بمبلغ 18,788 مليار دينار، أي تمثل 18,63% من إجمالي مبلغ التمويل لمشاريع القطاع الفلاحي.

- **وضع المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار الـ "ANGEM" فيما يتعلق بالأنشطة الفلاحية منذ 2005 إلى 2020.**

يمثل قطاع الزراعة 13,53% من الأنشطة الممولة من الـ ANGEM، بإجمالي 482 127 مشروعا خلال الفترة (2005-2020).

- **حالة المشاريع الاستثمارية الممولة في إطار آلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ (ANADE) فيما يتعلق بالزراعة منذ إنشائها في 1997 حتى نهاية عام 2019.**

منذ إنشائها في "1997 حتى نهاية 2019"، مولت ANSEJ 57633 مشروعا فلاحيا، بقيمة 213,7 مليار.

خلاصة الفصل الثاني:

دفعت الأوضاع المزرية للقطاع الزراعي غداة الاستقلال من ترك الأراضي دون تسيير واستيلاء العديد من المواطنين عليها بالدولة الجزائرية إلى انتهاج سياسة التسيير الذاتي، تلتها في ظل النظام الاشتراكي سياسة الثورة الزراعية، لتنتقل الجزائر في التسعينات إلى انتهاج نظام اقتصاد السوق وما اقتضته الأوضاع آنذاك من إصلاحات، حيث شهد تأثيرا سلبيا على المنتجين والمستهلكين في تلك الفترة نظرا لتحرير أسعار المنتجات الخاصة بالقطاع الفلاحي ورفع الدعم عليه، لتجد نفسها أمام إجبارية دعم القطاع بطريقة مغايرة تتمثل في صناديق الدعم، غير أنها لم تلق النجاح المتوقع منها، ما دفع بالدولة للقيام بإصلاحات جديدة تسمح باستخدام كافة الإمكانيات المتوفرة سواء تنظيمية كانت أو مالية، وهذا عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي تم توسيعه إلى الأبعاد الريفية وبهذا تكون سنة 2000 المنطلق الحقيقي لدعم التنمية الريفية المستدامة في الجزائر والتي تعتبر محورية في مسار الدولة التنموي، ليتم بعد ذلك في سنة 2004 إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي عملت على تطوير مقاربات متعددة القطاعات تراعي مختلف الجوانب وإشراك أكبر للسكان من خلال تطبيق الشراكة بين الفاعلين والمؤسسات لتواصل بعدها في نفس المسعى سياسة التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2009.

كما تعددت وسائل دعم وتمويل سياسات التنمية الريفية بالجزائر منذ بداية القرن الحادي والعشرون حيث عرفت تنوعا كبيراً سواء في قيمة الدعم والتمويل أو في الصناديق الخاصة بها، وهذا بهدف تطوير طرق الدعم والتمويل لصالح المستثمرين وسكان الأرياف.

بعد تطرقنا لمسار مختلف السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر في سبيل تحقيق التنمية الريفية، سنحاول من خلال الفصل التالي بتحليل وتقييم نتائج هذه السياسات.

الفصل الثالث: تحليل وتقييم سياسات التنمية الريفية في الجزائر للفترة 2000-2018

تمهيد:

أولت الجزائر اهتماما خاصا لتطوير قطاع الفلاحة والتنمية الريفية من خلال السياسات والمخططات التنموية على مدار الفترة 2000-2019، بغية تطوير القطاع وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، حيث تعتبر المخصصات المالية التي منحتها الدولة في إطار الميزانية العامة عن طريق الصناديق الخاصة التي أنشأتها لتمويل سياسات التنمية الريفية، أحد أهم الآليات لدفع عجلة تنمية الأقاليم الريفية عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، بالإضافة إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية في هذه الأقاليم.

سنقوم من خلال هذا الفصل بتحليل وتقييم سياسات التنمية الريفية في الجزائر للفترة 2000-2018، من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- **المبحث الأول:** مقومات التنمية الريفية في الجزائر؛
- **المبحث الثاني:** تحليل وتقييم تأثير سياسات التنمية الريفية على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)؛
- **المبحث الثالث:** تحليل وتقييم تأثير سياسات التنمية الريفية على أهم المؤشرات الاجتماعية بالجزائر للفترة 2000-2018؛
- **المبحث الرابع:** قراءة في مخطط عمل الحكومة في مجال التنمية الفلاحية والريفية للفترة 2020-2024 ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المبحث الأول: مقومات التنمية الريفية في الجزائر

الفلاحة تشكل النشاط الأكثر ممارسة في الأقاليم الريفية نتيجة ما تحويه من موارد تسمح بممارسة هذا النشاط، وباعتبار أن التنمية الزراعية جزء من التنمية الريفية كما سبق وأن أشرنا، وللأهمية البالغة التي يكتسيها القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله إلى الدفع بعجلة النمو وتوفير المواد الغذائية الأساسية بالإضافة إلى المواد الأساسية الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وكذا المساهمة في رفع الناتج المحلي الخام، دون أن ننسى التحسين من مستوى المعيشية لسكان الريف، وكذا كل العاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى ذات الصلة بهذا القطاع، سنقوم من خلال هذا المبحث عرض مقومات التنمية الريفية في الجزائر.

المطلب الأول: نظرة حول المجتمع الريفي والأقاليم الريفية في الجزائر

يعتبر التوجه نحو تنمية الأقاليم الريفية الراهن ببلادنا، ليس وليد الصدفة، بل هو نتاج تحول اقتصادي واجتماعي فضلا عن كونه نابعا من ضرورة التكيف مع متطلبات هذا التحول، وبعث صورة أخرى للأقاليم الريفية، بالنظر للإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها عالم الريف، هذه الأخيرة كفيلة بالسماح له بتحقيق فرصا حقيقية للتطور.

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نتطرق إلى خصائص المجتمع الريفي الجزائري وأن نقدم صورة عن وضعية الأقاليم الريفية في الجزائر.

أولا: حجم المجتمع الريفي

المتتبع للواقع التاريخي للريف الجزائري يدرك أنه مر بحقب زمنية بارزة ومؤثرة، وفي آن واحد كانت مواكبة للمراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري ككل، نبدأ بالمرحلة المؤلمة التي عاشها الشعب الجزائري تحت السيطرة الفرنسية، أو بالأصح يمكن أن نقول أنه عان من ويلاتها الأغلبية الريفية والأقلية الحضرية، لأنه إذا عدنا إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر وبالضبط سنة 1830م نجد أن نسبة سكان الريف بلغ آنذاك 95% من مجموع السكان، الذي قدر آنذاك بحوالي ثلاثة ملايين نسمة. وفي ظل الظروف الصعبة التي كان يعيشها سكان الريف في تلك الفترة، اضطروا إلى هجرة داخلية اتجاه المدن، بدأت عام 1954م، وازدادت مع الحرب، حيث رفض العديد من الفلاحين اللاجئين العودة إلى أراضيهم وفلاحتها.[1]

[1] بوساق هجيرة، **الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمع الريفي**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، الجزائر، 2019/2018، ص 194.

جغرافيا يغطي الفضاء الريفي بالجزائر نحو أربعة أخماس (4/5) المساحة الإجمالية، وإداريا تمثل البلديات الريفية 63,5% من مجموع البلديات (979 من أصل 1541)، يقطنها نحو ثلث مجموع السكان.[1]

يتمركز معظم سكان الريف في شمال البلاد بنسبة 63,4% وحوالي النصف منها متمركز في شمال الوسط في حين أن نسبة 28,5% و8,1% في الهضاب العليا والجنوب على التوالي حسب التعداد الأخير للديوان الوطني للإحصاء لسنة 2008.[2]

وقد تغيرت تركيبة السكان في الجزائر منذ سنة 2000 فبعدما كان سكان الريف يمثلون النسبة الأكبر من إجمالي السكان للفترة 1960 إلى 1990، أين كانت نسبتهم تتراوح بين 50% و70%، تراجع معدل السكان الريفيين مع مطلع التسعينات، نتيجة الهجرة التي عرفها الريف الجزائري بسبب الظروف الأمنية، وهذا ما يوضحه الجدولان المواليان.

الجدول رقم 08: تطور عدد السكان الإجمالي وعدد السكان الريفيين في الجزائر للفترة (1960-1998).

الوحدة: ألف نسمة

السنة	إجمالي عدد السكان	السكان الريفيين	نسبة عدد السكان الريفيين إلى عدد السكان الإجمالي %
1960	10 800,00	7 512,00	69,56%
1970	13 746,00	8 316,00	60,50%
1987	23 051,00	11 631,00	50,46%
1998	29 113,00	12 149,00	41,73%

المصدر: بوساق هجيرة، **مرجع سابق**، ص 195.

الجدول رقم 09: تطور عدد السكان الريفيين ونسبتهم إلى عدد السكان الإجمالي في الجزائر للفترة (2000 -2016).

الوحدة: ألف نسمة

السنة	إجمالي عدد السكان	السكان الريفيين	نسبة عدد السكان الريفيين إلى عدد السكان الإجمالي %
2000	30 600,00	16 310,25	53,30%
2001	30 836,00	12 859,00	41,70%
2002	31 046,00	12 224,04	39,37%

[1] رحيم حسين، **مرجع سابق**، ص 11.

[2] هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، **مرجع سابق**، ص 257.

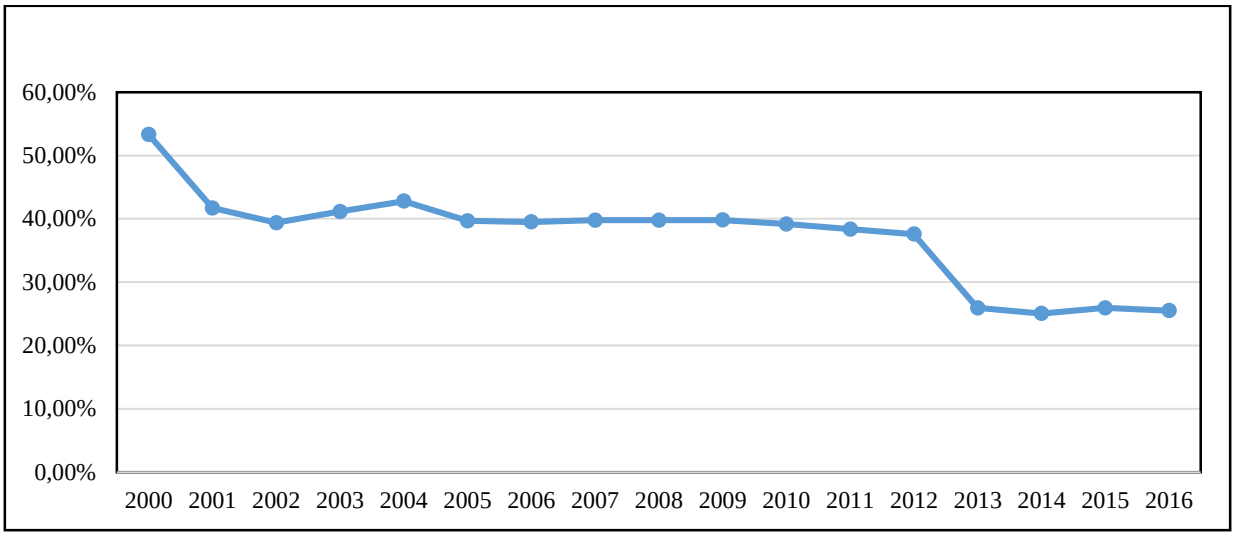
2003	31 600,00	13 000,00	41,14%
2004	32 312,00	13 825,22	42,79%
2005	33 156,00	13 158,92	39,69%
2006	33 722,97	13 320,77	39,50%
2007	34 400,00	13 684,00	39,78%
2008	34 800,00	13 843,00	39,78%
2009	35 100,00	13 970,00	39,80%
2010	35 661,31	13 970,00	39,17%
2011	36 414,29	13 970,00	38,36%
2012	37 183,18	13 970,00	37,57%
2013	38 297,00	9 926,00	25,92%
2014	39 114,23	9 792,00	25,03%
2015	39 963,00	10 357,00	25,92%
2016	40 836,00	10 413,00	25,50%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 21 إلى 38، للسنوات من 2000 إلى 2017، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم –السودان.

من خلال الجدولان السابقان نلاحظ أن التطور الديموغرافي لسكان الريف يدلنا على تطورات عميقة فهو في تراجع مستمر، حيث كان يمثل نسبة 70% من مجموع السكان سنة 1960م ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى نسبة 25,50% سنة 2016.

بالرغم من التزايد الطفيف الذي عرفه عدد السكان الريفيين بعد فترة الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ سنة 2000، فبعدما وصلت نسبتهم من إجمالي عدد السكان أعلى معدل لها سنة 2004 بـــ 42,79%، بدأت هذه النسبة في الانخفاض المستمر منذ سنة 2005 إلى غاية 2016، بالرغم أنه منذ سنة 2005 عرف عدد السكان الريفيين تزايدا إلى غاية سنة 2012، من 13158,92 ألف نسمة إلى 13970,00 ألف نسمة سنة 2012، إلا أن نسبتهم إلى إجمالي السكان انخفضت من 39,69% سنة 2005 إلى 37,57% سنة 2012، ليتواصل تراجع نسبتهم باستمرار في الفترة المتبقية من37,57% سنة 2012 إلى 25,92% سنة 2016. بهذا تكون نسبتهم قد شكلت تراجعا مستمرا خلال إجمالي الفترة (2000–2016)، مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 03: نسبة عدد السكان الريفيين إلى عدد السكان الإجمالي للفترة (2000-2016).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يترجم الانخفاض الحاصل في عدد السكان الريفيين نزوحا ريفيا مستمرا، هذا الأخير قد يكون بسبب التهميش من حيث البنى التحتية وهياكل التنمية البشرية بين الأقاليم الريفية والحضرية، أو إلى التهميش من حيث فرص العمل وتوزيع الاستثمارات، هذا بالرغم من المجهودات الكبيرة التي قامت بها الدولة في محاولة توفير مقومات التنمية على مستوى الأقاليم الريفية وسعيها لتثبيت السكان بالريف.

ثانيا: حجم العائلات الريفية

تتميز العائلة الريفية بحجم كبير مقارنة بحجم العائلة في المدينة، فما هو معروف عن سكان الريف أنهم يؤمنون بضرورة إنجاب عدد كبير من الأولاد، وذلك لاعتبارات كثيرة منها تكبير حجم العائلة الأم، لاعتقادهم أن ذلك يعزز مكانتها في القرية، وكذلك إنجاب عدد كبير من الأولاد لكي يساعدوا أهاليهم في الأعمال الفلاحية.

الجدول رقم 10: حجم العائلات الريفية

حجم العائلات	عدد السكان حسب التعداد العام للسكان لعام 1998	النسبة المئوية %
2-1	241 830	2%
4-3	1 104 765	9%
6-5	2 297 393	18%
8-7	3 192 537	25%
10-9	3 108 402	24%
11	2 858 907	22%
المجموع	**12 803 834**	**100%**

المصدر: الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، مرجع سابق**، ص 15.

ما يلاحظ من الجدول السابق أن أكبر نسبة كانت في عدد أفراد الأسرة من (7-8) بنسبة 25%، تليها من (9-10) بـــ 24%، ومنه فإن الأسرة الريفية تمتاز بكبر الحجم وكثرة المواليد.

ثالثا: خصوصية الأقاليم الريفية

لم يتطور الريف الجزائري تطورا متجانسا عبر التراب الوطني، فهذا التطور يختلف من منطقة ريفية إلى أخرى، بل حتى داخل المنطقة الواحدة، حسب أنماط السكن ومدى تجمع السكان ودرجة التطور التي عرفتها.

وتبين نتائج التعداد العام للسكان، أن تسع ولايات تتميز بنسبة سكان ريفيين تزيد عن المعدل الوطني وهو 41,7%، والولايات ذات الأغلبية الريفية هي (أدرار، البويرة، مستغانم، وتيزي وزو بنسبة 75,9%، 71%، 65%، 64,2%على التوالي)، أما الولايات ذات النسبة الضعيفة لسكان الريف فهي (تندوف بـــ 7,7%، غرداية 8%، الجزائر، 9,3%، وهران 12,2% وقسنطينة 12,9%).[1] ويسمح إبراز تطور السكان حسب الولايات بإبراز أصناف من الوضعيات تخص الحركيات الديموغرافية للأقاليم الريفية، هذا من جهة.

من جهة أخرى، فإن مظاهر الهشاشة الاجتماعية والفقر والبطالة وضعف الأمن الغذائي والتصحر وتلف الأوساط الريفية الطبيعية، تفاقمت وأصبحت مصادر قلق متعددة تمس التنمية البشرية والتوازن الايكولوجي للأقاليم الريفية على حد سواء.

زيادة على ذلك، فإن البرامج المصممة والمنجزة ضمن منطق فوقي لا يمكنها أن تستجيب لإشكالية التنمية الريفية، والتي يمكن وضعها ضمن منظومات واضحة لتطور المجتمع الجزائري في مجموعه، مع الأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات والعقبات المحلية، وهو رهان صعب بحيث أن عزلة العالم الريفي وتهميشه ينذران بالتفاقم أكثر تحت التحولات الناجمة عن انفتاح الاقتصاد الوطني، على ضوء هذه الأوضاع عملت الجزائر على صياغة سياسات النهوض بالقطاع الريفي، ترتكز على إشراك الفاعلين مراعية خصوصية الأقاليم الريفية.

رابعا: مناطق الظل وعلاقتها بالأقاليم الريفية

لم يكن مصطلح مناطق الظل متداولا بكثرة في السابق، وقد ظهر بشكل بارز خلال مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 17/16 فيفري 2020، أين تم عرض تقريرا مصورا عن الأرياف والمناطق المهمشة والمحرومة في الجزائر أطلق عليه "معاناة مناطق الظل" والذي أظهر المعاناة التي يعيشها قاطنو المناطق المعزولة والتي عبر عنها بهذا المصطلح.

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة، مرجع سابق**، ص 15-16.

وبعد خطاب رئيس الجمهورية في اجتماع الحكومة- الولاة، أصبح مصطلحا سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا متداولا يستخدم على نطاق واسع ويعبر عن بؤر التخلف في أنحاء الوطن، ويقصد به تلك المناطق المعزولة والنائية والمهمشة والمحرومة من التنمية، وتتميز هذه المناطق بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية أو سهبية أو صحراوية أو مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو المناطق في الحدود بين الولايات ... الخ، كما تعد هذه المناطق طاردة للسكان لغياب البنى التحتية من شبكات الطرق البلدية والمسالك الريفية، وكذا الربط بشبكات الكهرباء الريفية والغاز الطبيعي، ونقص أو انعدام المياه الصالحة للشرب ... الخ، إضافة إلى عدم وجود مدارس ومرافق صحية نهائيا أو موجودة ولكنها مغلقة، وفي حالة وجودها فهي غير مجهزة وتقدم خدمات سيئة وغير كافية، كل هذه المعطيات أدت إلى غياب عدالة الإقليم وخلل واضح في التوازن الإقليمي.[1]

كما يمكن تعريف مناطق الظل على أنها الفضاءات السكانية التي لا تتوفر على المرافق الضرورية وبعيدة عن متطلبات الحياة اليومية، مما يصنفها في خانة الشدة، وبالتالي ترتب مباشرة في إطار النقاط التي تحتاج فعلا أن تكون محل تكفل حقيقي لاستدراك مسار التأخر الذي لحق بها على أكثر من صعيد.[2]

بناء على ما سبق يمكن تعريف مناطق الظل على أنها نقاط سوداء منتشرة عبر جميع التراب الوطني ومتمركزة بشكل كبير في القرى والأرياف والبلديات النائية والمعزولة، إضافة إلى أطراف المدن التي تعتبر هي كذلك مناطق ظل، والأمر المتفق عليه أن هذه المناطق تفتقر إلى أدنى شروط الحياة، من قبيل غياب الكهرباء والغاز وشبكات المياه والطرقات والصرف الصحي والإنارة العمومية، فيما تنعدم المرافق والمنشآت الرياضية والصحية، بالإضافة إلى بعد المدارس والمراكز الصحية، حيث بقيت تعيش في الفقر والبطالة ولم تعرف أي تنمية منذ سنين عديدة، ورغم أن بعضها استفاد من مشاريع تنموية إلا أنها لم تجسد على أرض الواقع بسبب التلاعب بجزء منها بواسطة غش وتقارير مغلوطة.

تم بعد هذا الاجتماع إسداء تعليمات من طرف رئيس الجمهورية بخصوص مناطق الظل بهدف تدارك النقائص، والتكفل الأمثل لمتطلبات واحتياجات المواطنين القاطنين بمناطق الظل وخلق توازن بين جميع مناطق الولايات، وتمثلت فيما يلي:[3]

- إحصاء مناطق الظل على مستوى جميع بلديات الولايات؛

---

[1] موسى بن فردي، **مناطق الظل-التوجه الحكومي الجديد**، متوفر على موقع جريدة الحوار على الرابط، https://www.elhiwardz.com/opinions/167144/، تاريخ الاطلاع: 29 جوان 2021، على الساعة: 21:31.

[2] وردة حدوش، سامي بسة، **ماهية مناطق وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل**، مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد الخاص (01)، 2021، مخبر الدراسات السياسية والدولية، ص 11.

[3] **المرجع نفسه**، ص 13.

- تدوين جميع النقائص والاحتياجات المسجلة من حيث الخدمات الأساسية كغاز المدينة، الكهرباء، شبكة الطرقات، مختلف شبكات المياه، قنوات الصرف الصحي، الإطعام المدرسي والنقل بهذه المناطق مع تقديم التقييم المالي وإعداد البطاقات التقنية المفصلة الخاصة بكل عملية مسجلة؛

- تشكيل لجنة ولائية مهمتها تحديد مناطق الظل على مستوى إقليم الولاية، ووضع برنامج استعجالي يضمن التكفل الأمثل بالاحتياجات الأساسية لسكان هذه المناطق، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة المشكلة من أجل الإشراف على تنفيذ عملية تحديد مناطق الظل، وتنفيذ البرنامج الاستعجالي الخاص بها، كما تقوم اللجنة الولائية بإنشاء لجان على مستوى الدوائر تتكفل بتنفيذ العمليات الخاصة بمناطق الظل؛

- إنشاء خلية تقنية متكونة من إطارات تقنية من مختلف الهيآت والمديريات على مستوى الولاية.

المطلب الثاني: الإمكانات الطبيعية للقطاع الفلاحي والريفي في الجزائر

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي، حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوربية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير.

حيث يتوفر قطاعها الفلاحي على جملة من الإمكانات التي تؤهله لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير المنتوجات الكفيلة بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، لذا فهو يعتبر من أهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر التي وجب التعويل عليها لتكون البديل الأمثل لقطاع المحروقات، خاصة في ظل التذبذب الحاصل في أسواق المحروقات في السنوات الأخيرة القليلة الماضية، ويمكن تعداد هذه الموارد وفق الترتيب التالي:

أولا: الموارد الطبيعية

تتمثل هذه الموارد في الأراضي الزراعية والموارد المائية، ويعتبر توفرهما أساس عملية التنمية الزراعية، وهذا ما نتطرق إليه فيما يلي:

1- الأراضي الزراعية:

تعتبر الأرض المورد الأساسي للعملية الإنتاجية الزراعية، حيث تشكل القاعدة الأساسية لشعب الإنتاج الزراعي، فهي تعتبر ثروة استراتيجية لا بد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتثمينها بمختلف الطرق الممكنة، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتوسيع مساحتها الزراعية، حيث لاقى القطاع الزراعي عناية خاصة من طرف مختلف البرامج التي تضمنتها سياسات التنمية الفلاحية والريفية في

الجزائر مطلع القرن الحادي والعشرين. حيث تشكل مساحة الأراضي الزراعية المستغلة في الجزائر 18.46 %(حسب إحصائيات 2019) من إجمالي المساحة المقدرة بـــ 741 381 2 كم^2.

أ- توزيع الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي:

تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بالجزائر بما يقارب 43,9 مليون هكتار أي بنسبة 18,46% (حسب إحصائيات 2019) من إجمالي المساحة المقدرة بـــ 741 381 2 كم^2. وهي تضم المساحة الزراعية المستغلة إضافة للمراعي وأراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة (أراضي في حالة راحة)، أما المساحة المستغلة فعلا للزراعة فهي تقدر بـــ 8.5 مليون هكتار أي بنسبة 19.48% من المساحة الزراعية الكلية، وهي تضم أراضي قابلة للزراعة وأراضي دائمة، ويوضح الجدول الموالي تطور الأراضي المستخدمة للزراعة وتوزيع استخدامها.

الجدول رقم 11: الأراضي المستخدمة للزراعة وتوزيع استخدام الأراضي خلال الفترة(2000-2019).

الوحدة: ألف هكتار

السنة	الأراضي المستخدمة للزراعة				غابات	أراضي غير مخصصة للزراعة	نسبة المساحة الزراعية إلى المساحة الإجمالية
	مساحة زراعية مستغلة 1	مراعي (2)	أراضي غير منتجة (3)	مساحة زراعية إجمالية			
2000	8 227,44	31 794,32	866,34	**40 888,10**	7 172,00	190 114,00	17,17
2001	8 193,74	31 914,76	875,34	**40 983,84**	6 980,00	190 210,26	17,21
2002	8 228,69	31 624,77	882,46	**40 735,92**	7 005,00	190 433,18	17,10
2003	8 270,93	31 635,24	911,77	**40 817,94**	6 992,00	190 364,16	17,14
2004	8 321,68	32 824,41	1 063,51	**42 209,60**	6 995,00	188 969,50	17,72
2005	8 390,63	32 821,55	1 169,44	**42 381,62**	7 082,00	188 710,48	17,79
2006	8 403,57	32 776,67	1 187,65	**42 367,89**	7 096,00	188 710,21	17,79
2007	8 414,67	32 837,23	1 196,95	**42 448,84**	6 721,37	189 003,89	17,82
2008	8 424,76	32 884,88	1 126,36	**42 435,99**	6 706,00	189 032,11	17,82
2009	8 423,34	32 955,88	1 087,70	**42 466,92**	6 732,69	188 974,49	17,83
2010	8 435,03	32 938,30	1 071,02	**42 444,35**	6 759,79	188 969,96	17,82
2011	8 445,49	32 942,09	1 056,28	**42 443,86**	6 760,83	188 969,41	17,82
2012	8 454,63	32 943,69	1 101,11	**42 499,43**	6 766,20	188 908,48	17,84
2013	8 461,78	32 969,44	1 458,10	**42 889,31**	6 771,76	188 513,04	18,01
2014	8 465,04	32 965,98	1 457,54	**42 888,56**	6 730,83	188 554,72	18,01
2015	8 488,03	32 968,51	1 938,89	**43 395,43**	6 604,40	188 174,27	18,22
2016	8 502,60	32 910,65	2 036,09	**43 449,34**	6 558,39	188 166,38	18,24
2017	8 481,31	32 798,67	2 436,61	**43 716,60**	6 356,51	188 103,35	18,35
2018	8 568,59	32 788,83	2 646,67	**44 004,08**	6 558,39	187 611,63	18,48
2019	8 563,67	32 752,53	2 652,45	**43 968,65**	6 558,39	187 647,06	18,46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة 2000-2019، ارتفعت المساحة الزراعية الكلية بنسبة 7,53%، حيث انتقلت من 40 مليون و888,10 ألف هكتار سنة 2000 إلى 43 مليون و968,65 ألف هكتار سنة 2019، أما المساحة الزراعية المستعملة فارتفعت بنسبة 4,09%، من 8 مليون و227,44 ألف هكتار سنة 2000 إلى 8 مليون و563,67 ألف هكتار.

حصلت النسبة الأكبر من هذه الزيادة في مساحة الأراضي غير المستغلة (أراضي في راحة هي الأراضي بلا زرع، بشرط أن لا تتجاوز فترة الاستراحة 5 سنوات، وبعد ذلك تنتقل إلى أراضي من نوع المراعي) بنسبة 57,98% بما يعادل مليون و788,11 ألف هكتار، ثم تليها الأراضي الرعوية بنسبة 31,11% بمساحة تعادل 958,21 ألف هكتار، وأخيرا المساحة المزروعة فعليا بنسبة زيادة قدرت بـــ 10,91% فقط أي بما يعادل 336,23 ألف هكتار وهو ما يوضح نسبة الارتفاع الضئيلة جدا مقارنة بتلك الزيادة المسجلة في مساحة الأراضي غير المستغلة ومساحة المراعي.

يعزى هذا الارتفاع الطفيف لمختلف البرامج التي عرفها القطاع الفلاحي والريفي، والتي شجعت على الاستصلاح لزيادة مساحة الأراضي الزراعية وتثمين الموارد الطبيعية، خاصة ما يتعلق بتسهيل ملكية العقار الفلاحي، بداية ببرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي صدر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، هذا من جهة.

من جهة أخرى ترجع نسبة النمو المحققة أيضا إلى تطبيق برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، الذي بفضله تم إنشاء العديد من غرف التبريد والمصانع التحويلية للمنتجات الزراعية، والمطاحن والمعاصر، ومصانع تحويل الطماطم وإنتاج الحليب ومشتقاته، والاهتمام بتنمية المراعي في المناطق السهبية، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (أنشأ سنة 1999) وما يقدمه من إعانات موجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي وكذا لأعمال الحفاظ على المراعي كتلك المتعلقة بالأغراس الرعوية، هذا فضلا عن الدعم الذي يقدمه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (أنشأ سنة 2003)، وما يقدمه من إعانات توجه لاستصلاح الأراضي، ويتمثل الاستصلاح أساسا في حفر الآبار وتوفير معدات الري، وتحسين الأراضي، فضلا عن وضع مصدات للرياح، بالإضافة إلى شق الطرق، كما يشمل الاستصلاح عموما زراعة الأعلاف وتجهيز المراعي، وهذا ما ينعكس على توسيع الأراضي الزراعية وتثمينها.

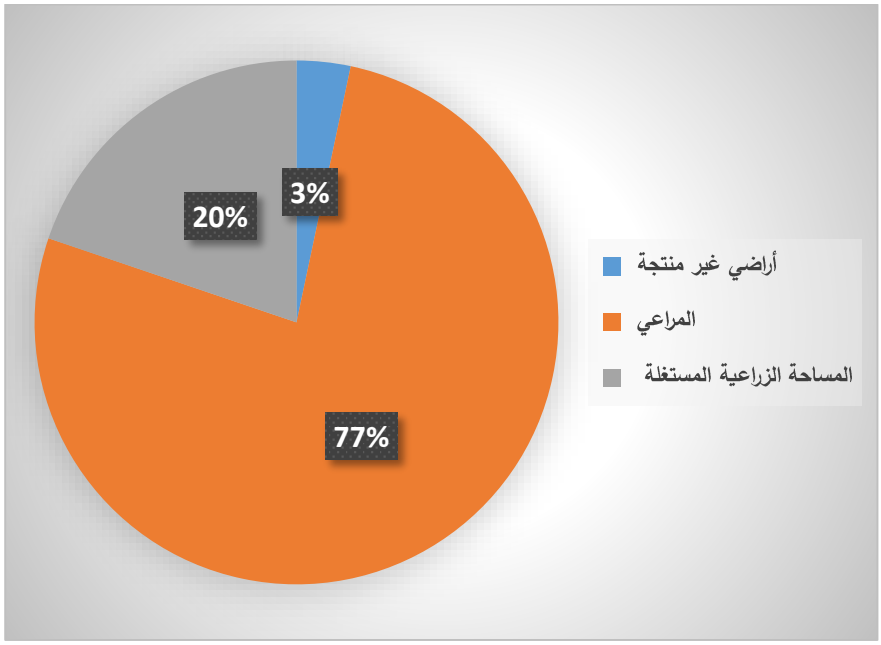
بعد إقفال هذان الصندوقان في ديسمبر 2013، وإنشاء الصندوق الوطني للتنمية الريفية اهتم هو الآخر بدعم كافة العمليات التي تدخل في استصلاح الأراضي وتنمية الأقاليم الريفية والمشاريع ذات العلاقة بها، وعليه، فمن الناحية البيئية هناك تثمين للأراضي الفلاحية والمحافظة عليها من التعرية

والانجراف والتصحر، أما من الناحية الاجتماعية فيتم إشراك سكان الريف في عملية التنمية وتحسين مستوياتهم المعيشية ومكافحة النزوح الريفي، في حين من الناحية الاقتصادية ينعكس ذلك على زيادة الإنتاج الفلاحي.

الجدير بالملاحظة أن المساحة الزراعية الفعلية المستعملة للزراعة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة وهو الأمر الذي يستدعي البحث عن أسباب عدم استعمال بقية الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ظل تنامي عدد السكان ومحاولة السعي لتوفير السلع الغذائية الضرورية للمواطن وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

ويوضح الشكل الموالي متوسط مساحة الأراضي المكونة للمساحة الكلية الصالحة للزراعة للفترة (2000-2019).

الشكل رقم 04: متوسط نسب مساحة الأراضي المكونة للمساحة الكلية الصالحة للزراعة للفترة (2000-2019).



المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الشكل السابق يتضح أن مساحة الأراضي الرعوية تمثل النسبة الغالبة من مجمل المساحة الكلية الصالحة للزراعة، حيث مثلت 77% في المتوسط خلال الفترة 2000-2019، تلتها نسبة مساحة الأراضي الزراعية المستغلة بـــ 20%، وتضم قسمين، الأول يتعلق بالزراعات الدائمة والثاني يتعلق بالزراعات الموسمية، في حين شكلت الأراضي غير المنتجة النسبة المتبقية.

لمعرفة التطور الحاصل في توزيع الأراضي المستغلة فعليا، ندرج الجدول الموالي الذي يعكس التغيرات في تطور توزيع المساحة المستغلة فعليا حسب أنواع الزراعات.

الجدول رقم 12: تطور توزيع المساحة الزراعية المستغلة فعليا في الجزائر للفترة (2000-2019).

الوحدة: ألف هكتار

السنة	المساحة الزراعية الإجمالية											
	الزراعات الموسمية/العشبية						الزراعات الدائمة					
	حبوب	بقول جافة	أعلاف	زراعات صناعية	خضر	أخرى	المجموع	أشجار مثمرة	مروج طبيعية	عطال	كروم	المجموع
2000	3 316,70	63,14	458,05	39,55	262,17	1,52	4 141,13	470,00	35,23	3 521,29	59,79	4 086,31
2001	3 143,01	59,47	331,27	35,76	268,76	1,58	3 839,85	509,89	30,90	3 743,42	69,68	4 353,89
2002	3 045,15	62,16	395,84	35,72	270,49	3,40	3 812,76	576,99	23,64	3 733,75	81,55	4 415,93
2003	3 019,52	68,01	377,11	37,92	298,28	1,38	3 802,22	645,66	25,95	3 701,47	95,63	4 468,71
2004	3 218,81	72,06	461,59	39,16	317,61	0,74	4 109,97	703,97	25,43	3 382,88	99,43	4 211,72
المتوسط	3 148,64	64,97	404,77	37,62	283,46	1,72	3 941,19	581,30	28,23	3 616,56	81,22	4 307,31
2005	3 000,10	69,24	484,15	31,27	335,88	1,54	3 922,18	750,78	26,07	3 589,89	101,71	4 468,45
2006	3 020,38	66,87	611,82	20,56	344,36	0,88	4 064,86	810,19	25,55	3 404,76	98,21	4 338,71
2007	2 991,56	63,51	493,79	20,59	324,03	2,04	3 895,53	827,96	25,46	3 573,01	92,71	4 519,14
2008	2 918,69	61,21	588,89	27,47	327,95	1,76	3 925,97	823,82	24,30	3 563,30	87,38	4 498,79
المتوسط	2 982,68	65,21	544,66	24,97	333,05	1,56	3 952,13	803,19	25,34	3 532,74	95,00	4 456,27
2009	3 216,20	67,45	410,57	21,22	348,77	5,17	4 069,38	823,17	24,55	3 423,50	82,74	4 353,96
2010	3 086,18	74,22	661,66	25,81	375,72	2,19	4 225,78	828,37	24,75	3 275,71	80,42	4 209,24
2011	3 212,88	87,30	535,81	27,51	388,77	2,63	4 254,89	841,55	24,82	3 246,51	77,73	4 190,60
2012	3 204,56	85,30	633,02	27,40	403,03	0,94	4 354,24	849,39	24,34	3 152,33	74,34	4 100,39
2013	3 216,71	84,99	683,98	25,61	439,47	1,43	4 452,19	865,15	26,63	3 044,39	73,43	4 009,59
2014	2 949,51	90,51	902,43	28,47	432,52	0,51	4 403,94	898,93	25,78	3 065,54	70,85	4 061,10
2015	3 021,32	85,07	797,38	32,56	431,15	1,11	4 368,59	929,64	25,47	3 093,66	70,66	4 119,44
2016	2 820,83	77,41	1032,7	33,04	435,47	0,59	4 400,04	942,89	31,92	3 057,29	70,46	4 102,56
2017	3 054,64	100,43	888,07	32,60	435,10	4,05	4 514,88	934,98	47,56	2 914,65	69,24	3 966,43
2018	3 312,89	111,82	593,20	36,43	445,80	3,96	4 504,10	903,24	49,98	3 042,48	68,79	4 064,49
2019	3 427,41	120,17	648,48	38,02	446,88	1,07	4 682,03	910,32	54,12	2 848,56	68,65	3 881,64
المتوسط	3 138,47	89,51	707,94	29,88	416,61	2,15	4 384,55	884,33	32,72	3 105,87	73,39	4 096,31
م.الفترة	**2961,76**	**74,78**	**570,94**	**29,37**	**349,15**	**1,83**	**3987,83**	**754,61**	**28,69**	**3160,88**	**75,88**	**4 020,05**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

تُبين بيانات الجدول السابق، أن التطور الذي عرفته مساحات الأراضي الصالحة للزراعة بفضل الجهود المبذولة في هذا الصدد من قبل الحكومات المتعاقبة، وتضم الأراضي الزراعية المستغلة فعليا قسمان، يعنى الأول بالزراعات العشبية (والتي تشمل الزراعات الموسمية كزراعة البقول الجافة والحبوب، والزراعات السنوية كالزراعات الصناعية وغيرهما)، أما القسم الثاني فيعنى بالزراعات الدائمة (والتي تشمل زراعة الأشجار المثمرة والكروم والمروج الطبيعية).

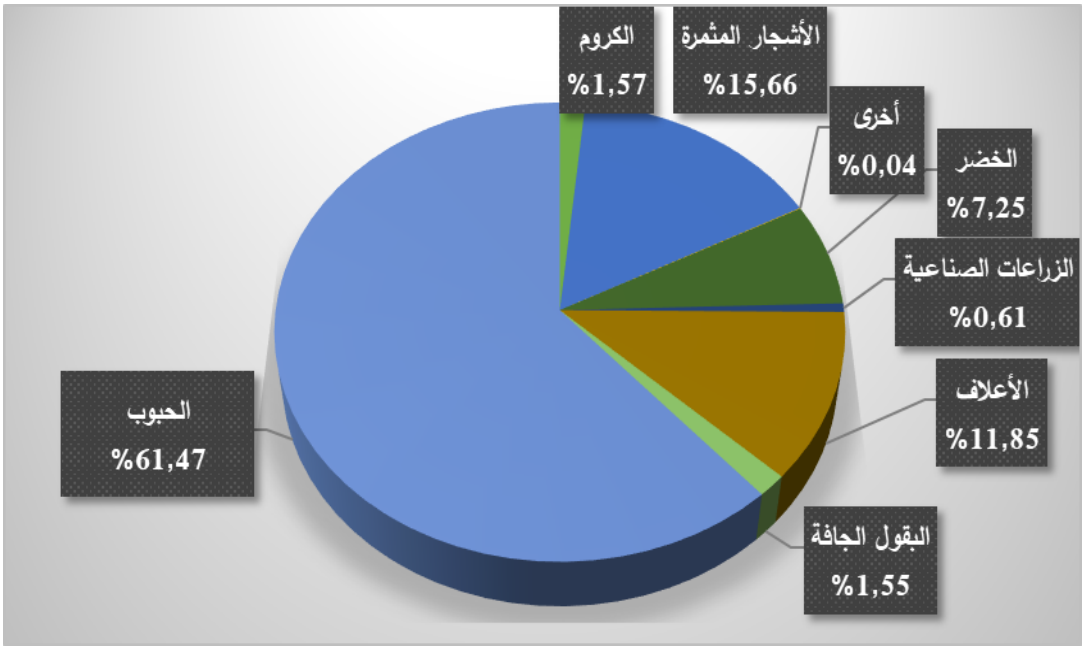
ارتفعت مساحة أراضي الزراعات العشبية من 4141,13 ألف هكتار سنة 2000 إلى 4682,03 ألف هكتار سنة 2019، (والتي شكت أعلى مساحة خلال الفترة) أي بنسبة نمو تقدر بـــ 13,06%، وقد كان نصيب شعبة الحبوب النسبة الأكبر بـــ 74,27% في متوسط الفترة تليها الأعلاف بـــ 14,32%، ويرجع إيلاء الاهتمام لشعبة الحبوب بالنظر إلى نمط الاستهلاك لدى المستهلكين مما أوجب الاهتمام بهذه الشعبة من خلال الدعم المقدم بداية من طرف صندوق FNRDA بهدف دعم تكثيف الإنتاج والرفع من الإنتاج والإنتاجية في المناطق ذات القدرة العالية على الإنتاج في المناطق الشمالية والهضاب العليا والأراضي المسقية في المناطق الصحراوية وتوسيعها، وقد كان متوسط المساحة الزراعية المستغلة فعليا لشعبة الحبوب للفترة (2000–2004) بـــ 3148.64 ألف هكتار، ثم مع إنشاء FNDIA سنة 2005 أين تم تغيير نظام الدعم الخاص به حيث خصص لدعم تنمية الإنتاج والإنتاجية في المناطق حسب الكثافة في الإنتاج إلى مناطق أولى ومناطق ثانية ويختلف الدعم بين هذين التقسيمين، ويشمل دعم البذور المستخدمة، وكذا الأسمدة ...الخ. بالإضافة إلى المنح المشجعة التي جاء بها FNRPA عند تقديم إنتاج القمح الصلب واللين إلى المصالح المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة، وتلك المتعلقة بالمحافظة على إنتاج أنواع الشعير والخرطال وغيرهما.

أما أراضي الزراعات الدائمة فقد عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة بين الزيادة والنقصان حيث شكلت أعلى مساحة مستغلة لهذا النوع من الزراعات سنة 2007 بـــ 4519,14 ألف هكتار، في حين أدنى مساحة مسجلة كانت سنة 2019 بـــ 3881,03 ألف هكتار، وكان لأراضي العطال الحصة الأكبر بنسبة 78,63%، تليها الأراضي المستخدمة للأشجار المثمرة (تتمثل في الزيتون، النخيل، الحمضيات، التين وأشجار الحبيبات والنواة) بـــ 18,77%.

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة الجزائرية، لأنها الركيزة الأساسية في توفير الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، وتختلف الأهمية النسبية لشعب الإنتاج النباتي من شعبة لأخرى، وهذا وفقا لمساهمتها في قيمة الناتج المحلي الفلاحي، وتخفيض العجز في الميزان التجاري الفلاحي، إضافة إلى ما تخلقه من مناصب الشغل.

إن باختلاف حجم إنتاج هذه الشعب تختلف معه المساحة الزراعية المستغلة فعليا، فنجد أن شعبة الحبوب باختلاف أصنافها من قمح صلب ولين وشعير وخرطال، احتلت الصدارة من حيث متوسط المساحة المزروعة للفترة 2000-2019، بـــ 61,47%، تليها شعبة الأشجار المثمرة بـــ 15,66% ثم الأعلاف بـــ 11,85%، ثم شعبة الخضر بـــ 7,25%، وهي نسبة جد صغيرة مقارنة بالمكانة التي يمكن أن تلعبها هذه الشعبة في السياسة التصديرية، والشكل الموالي يبرز نسب متوسط المساحة المزروعة خلال الفترة (2000-2019)، لأهم شعب الإنتاج النباتي، وسيأتي تفصيل البعض من شعب الإنتاج النباتي في المطالب القادمة.

الشكل رقم 05: نسبة متوسط المساحة المزروعة لأهم الزراعات للفترة (2000-2019).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

مما سبق نستنتج أن الجزائر تملك رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية، ومع الأرقام المعروضة سابقا تأكيد لوجود إمكانية حقيقية لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، هذه الأخيرة بإمكانها تلبية احتياجات الجزائر الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية، وإحداث تنمية زراعية في هذا القطاع إذا استغلت الأراضي بطرق حديثة وبتوفير الموارد المادية والمالية والبشرية الضرورية لذلك.

2- الموارد المائية، وأهمية استخدام المياه في الزراعة:

تمثل المياه أهم عنصر للحياة، كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في رفع الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية، وتطور هذا القطاع وتنميته مرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الموارد المائية التي تستغل في الري الفلاحي والرفع من مساحة الأراضي المسقية.

أ- الموارد المائية:

يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية هي:[1]

- **الموارد المطرية:** رغم اتساع الرقعة الجغرافية الجزائرية، إلا أن 93% من هذه المساحة، توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 بنسبة 92%.

- **الموارد السطحية:** تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9,8 مليار م^3 و13.5 مليار م^3 في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، إذ تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 11,1 مليار م^3، وأحواض الهضاب العليا على 0,7 مليار م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0,6 مليار م^3، كما تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث يبلغ عدد السدود المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود بـــ 66 سد بطاقة استيعابية تقدر ب7.5 مليار م^3.

- **الموارد الجوفية:** تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 000 60 بئر تقليدي، 000 90 ينبوع و000 23 بئر ارتوازي، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7مليار م^3 في السنة، وهي موزعة بين الشمال (2 مليار م^{3}في السنة والجنوب 5 مليار م^{3}في السنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90%، (1.8 مليار م^3 في السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار والثلوج في طبقات الأرض، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا، ويعتبر تجددها ضعيف أو غير ممكن في أغلب المناطق.

ب-استخدام المياه في الزراعة:

تعتبر المياه عنصر الحياة والركيزة الأساسية للتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، كما أن تطور ونمو القطاع الزراعي مرتبط بشكل كبير بحجم الموارد المائية المعبئة والمستغلة في الري الفلاحي وتوسيع الأراضي المسقية، وتعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، إلا أن فترة سقوط الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب في الفترة بين شهري نوفمبر ومارس، كما أنها تتسم بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم عبر مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الفلاحي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في الأراضي ذات

[1] بشطة بلال، بورمانة عبد القادر، **واقع تطوير القطاع الزراعي للتحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 123-124.

التساقط المطري المرتفع، من أجل زيادة الإنتاجية في المواد الغذائية ذات الطلب المتزايد كالحبوب والأعلاف والخضر والفواكه، والتي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وفيما يلي سنتطرق إلى تطور مساحة الأراضي الزراعية المسقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، وأهم تقنيات الري المعتمدة في الزراعة.

- **تطور المساحة المسقية لشعب الإنتاج النباتي للفترة (2000-2019):**

بالنظر إلى إجمالي المساحة المزروعة في سنة 2019 التي تبلغ حوالي 4600 ألف هكتار فإننا لا نجد سوى حوالي 1400 ألف هكتار مساحة مسقية، أي بنسبة 30%، في حين تمثل النسبة الباقية مساحة مطرية، وبالتالي فإن مستوى الإنتاج والإنتاجية في هذه الحالة مرهون بمستوى تساقط الأمطار في السنة، ويوضح الجدول الموالي التطور الحاصل في المساحة المسقية لبعض أنواع الإنتاج النباتي للفترة (2000-2019).

الجدول رقم 13: تطور مساحة الأراضي المسقية في الجزائر للفترة (2000-2019). الوحدة: هكتار

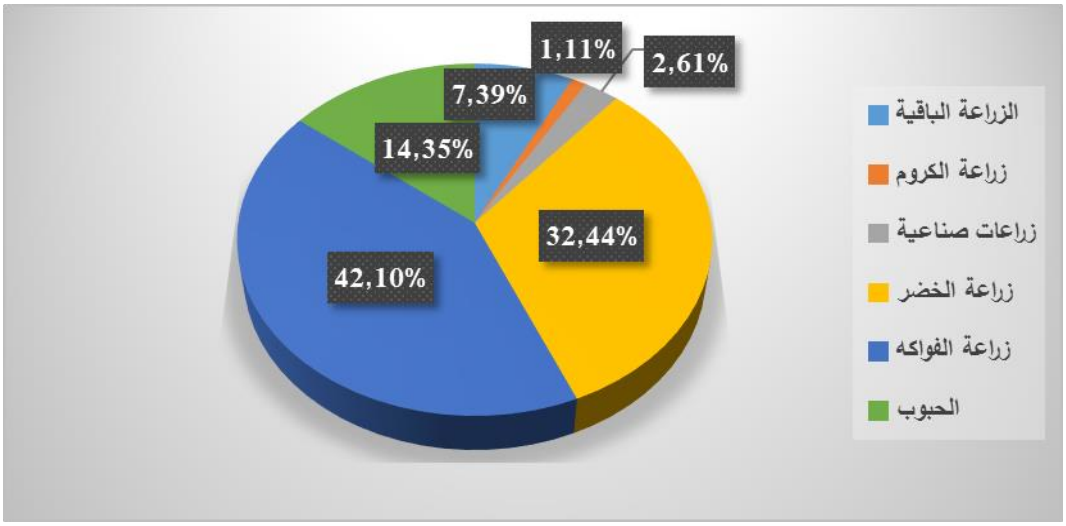
السنة	الحبوب	زراعة الفواكه	زراعة الخضر	زراعات صناعية	زراعة الكروم	الزراعة الباقية	المجموع
2000	60 240	179 430	193 380	25 510	3 220	27 310	489 090
2001	72 470	189 920	198 730	23 980	5 750	21 890	512 740
2002	88 880	249 330	210 330	20 890	9 380	26 320	605 130
2003	78 420	294 400	234 750	22 420	7 780	35 570	673 340
2004	95 536	334 676	243 877	24 807	9 486	49 938	758 320
2005	82 999	372 854	263 179	22 768	22 660	39 420	803 880
2006	88 861	403 200	273 390	15 444	11 016	43 679	835 590
2007	79 818	419 414	267 383	16 916	11 146	40 103	834 780
2008	91 219	412 876	266 916	19 875	11 612	53 222	855 720
2009	86 960	426 877	289 880	17 415	1 005	53 200	875 337
2010	114 776	440 354	329 035	21 315	10 887	68 853	985 220
2011	130 426	446 396	319 772	23 330	9 480	57 651	987 055
2012	139 001	456 360	337 251	23 580	8 923	77 805	1 042 920
2013	144 477	446 433	358 216	21 852	8 680	93 959	1 073 617
2014	181 037	474 547	368 390	25 181	11 916	86 184	1 147 255
2015	188 997	480 167	384 846	30 733	12 064	99 058	1 195 865
2016	218 137	480 711	398 387	30 134	13 738	104 828	1 245 935
2017	257 985	476 983	385 186	32 403	12 489	95 129	1 260 175
2018	226 827	476 685	385 390	35 877	13 424	147 311	1 285 514
2019	278 241	473 413	406 561	36 744	15 283	171 639	1 381 881

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن مساحة الأراضي المسقية خلال الفترة (2000-2019)، عرف تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 090 489 هكتار سنة 2000 إلى مليون و881 381 هكتار سنة 2014، أي بنسبة زيادة 182,54% أي ما مساحته 791 892 هكتار، وهذا بفضل مجهودات الدولة خاصة بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي دعم الفلاحين في حفر الآبار وبناء الأحواض المائية ودعم العتاد الفلاحي بمختلف أنواع عتاد السقي، واستخدام وسائل الري الحديثة بالإضافة إلى قيام الدولة ببناء العديد من السدود.

كما أنا المساحة الأكبر من الأراضي المسقية كانت من نصيب الأشجار المثمرة بنسبة 42,10% كمتوسط للفترة، بسبب الاهتمام الكبير للدولة بهذا النوع من الزراعات، حيث وفرت له الدعم اللازم من شتلات ووسائل ري خاصة وسائل التقطير، ودعم وحفر الآبار، تليها زراعة الخضر في المرتبة الثانية بـــ 32,44% ثم الحبوب في المرتبة الثالثة بنسبة 14,35%، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة مقارنة بباقي شعب الإنتاج النباتي، وهذا يبرز التأخر الكبير الذي تعرفه شعبة الحبوب من حيث الإنتاج وهذا يعود لعامل المساحة المسقية. وهذا ما تعكسه بيانات الشكل الموالي:

الشكل رقم 06: متوسط المساحة الزراعية المسقية لشعب الإنتاج النباتي للفترة (2000-2019).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

ب-تقنيات الري المعتمدة:

غالبا ما تتعرقل الزراعة بشكل كبير بسبب الأمطار غير المنتظمة أو غير الكافية أو غير المؤكدة، لذا فيمكن لتقنيات الري المناسبة أن تؤمن المنتوجات الزراعية دون انقطاع، فإنتاجية الأراضي المسقية أكبر من إنتاجية الأراضي غير المسقية، كما أن الأراضي المسقية تخضع لعدة تقنيات ري تختلف

باختلاف شعب الإنتاج الفلاحية وكذا المناطق التي تتواجد بها هذه الأراضي. ويوضح الجدول الموالي تطور المساحة الزراعية المسقية وفقا لتقنيات الري المعتمدة.

الجدول رقم 14: المساحة الزراعية المسقية وفق تقنيات الري المعتمدة للفترة (2000-2019).

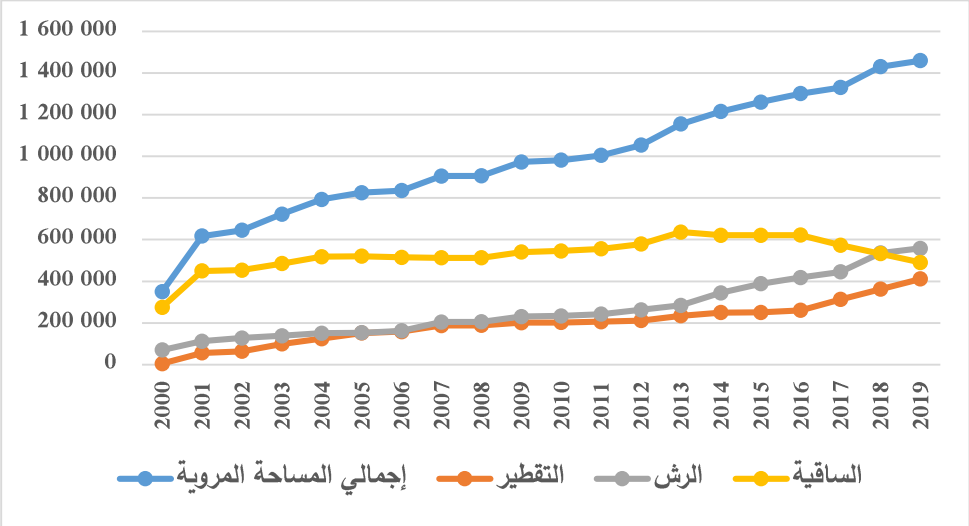
الوحدة: هكتار

السنة	تقنيات الري المعتمدة			إجمالي المساحة المروية
	الساقية	الرش	التقطير	
2000	275 000	70 000	5 000	350 000
2001	449 421	111 978	56 028	617 427
2002	453 531	127 570	63 877	644 978
2003	485 019	138 301	99 000	722 320
2004	518 108	150 739	124 487	793 334
2005	520 503	153 006	151 697	825 206
2006	515 046	162 056	158 488	835 590
2007	512 496	204 859	187 938	905 293
2008	513 012	205 026	188 136	906 174
2009	540 604	230 924	201 334	972 862
2010	545 698	233 854	202 184	981 736
2011	556 149	241 980	206 401	1 004 530
2012	578 846	263 148	211 529	1 053 523
2013	636 754	284 321	234 184	1 155 259
2014	620 950	344 726	249 585	1 215 261
2015	621 457	388 081	250 970	1 260 508
2016	622057	418473	260701	1 301 231
2017	175 573	444 706	312 788	1 330 669
2018	532916	535 777	361 938	1 430 631
2019	490 302	558 222	411 280	1 459 804

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

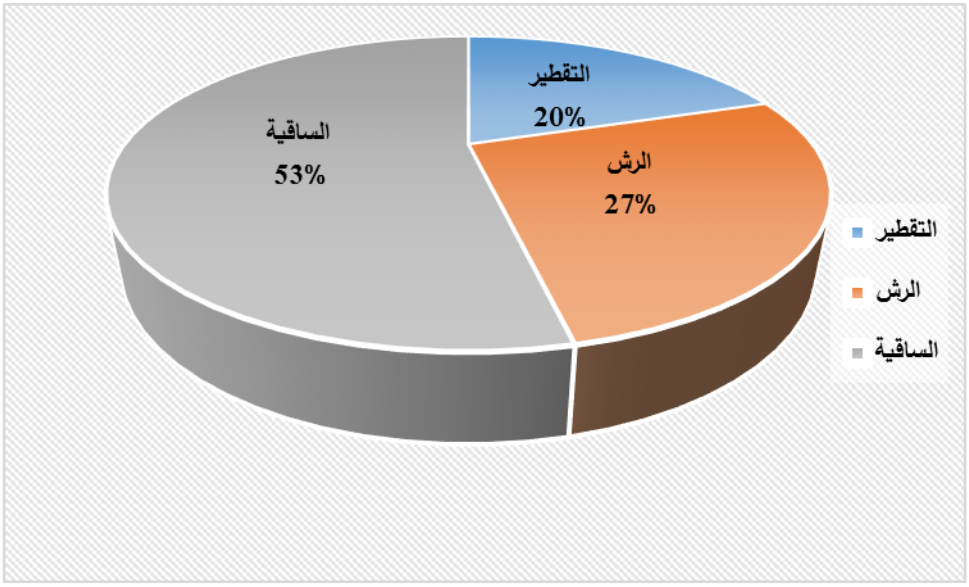
والشكلان التاليان يبينان تطور المساحة الزراعية الإجمالية المسقية بالمقارنة بتقنيات الري المعتمدة، والنسبة المتوسطة لكل تقنية من تقنيات الري المعتمدة خلال الفترة (2000-2019)، كما يلي:

الشكل رقم 07: تطور المساحة الزراعية المسقية وفق تقنية الري المعتمدة للفترة (2000-2019).



المصدر: من إعداد الطالب من خلال الجدول رقم:14.

الشكل رقم 08: نسبة متوسط المساحة المروية وفق نظام الري المعتمد للفترة (2000-2019).



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول 14.

تنقسم تقنيات الري المعتمدة من طرف الفلاحين إلى ثلاثة أنواع، بداية بتقنية الساقية والتي تعتبر وسيلة تقليدية، بالإضافة إلى التقنيات المقتصدة للمياه والتي تعتبر أحدث التقنيات المستخدمة في الري، المتمثلة أساسا في تقنية الري بالرش وتقنية الري بالتقطير (التنقيط).

يعتبر الري بالتنقيط من الأنظمة التي أثبتت نجاعتها وفعاليتها وألقت بضلالها على الدفع بعجلة النشاط الزراعي، وأصبحت تستعمل على نطاق واسع خاصة مع بروز أزمة الجفاف التي ليست جزائرية وإنما عالمية كما تتوقعها هيئة الأمم المتحدة، فهذا النظام اقتصادي إلى حد كبير مقارنة بالري السطحي،

نفس الأمر فيما يتعلق بالري عن طريق الرش، هذا الأخير يشاع استخدامه في المناطق الصحراوية ذات الطبيعة الرملية والتي لا تستطيع الاحتفاظ بالماء لمدة طويلة، بالإضافة إلى الأراضي غير المستوية، كما أن كل من هذين النظامين مناسبان لري الأراضي التي تعتمد على الآبار، فهما من الطرق الأساسية في ترشيد واقتصاد استخدام المياه، تقليل الهدر وتحسين كفاءة الإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الحقلية.

من خلال الجدول والشكلان البيانيان السابقان، نلاحظ تطور المساحة المسقية من 000 350 هكتار سنة 2000 إلى 631 430 1 هكتار سنة 2019 (أكبر مساحة مسقية خلال الفترة)، أي بتضاعف يقدر بأربعة مرات، وما هذا في الحقيقة إلا انعكاس لحجم الاستثمارات في إنشاء المنشآت المائية وتعزيز أساليب الري، وكذا زيادة حجم الموارد المائية المخصصة لقطاع الفلاحة، وهذا من خلال إنشاء صندوق FLDDPS الذي كان مؤهلا لتقديم الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي من خلال حفر الآبار والجبب والسدود الصغيرة، بالإضافة إلى تهيئة منابع المياه والسواقي وقنوات الري وإعادة تأهيل ينابيع المياه، ثم صندوق FNDIA الذي جاء لدعم تقنيات السقي الفلاحي، كذلك الشأن بالنسبة لصندوق FDRMVTC الذي جاء لتوفير الري الزراعي من خلال إنجاز الآبار وتهيئتها وكذا تهيئة الينابيع وإنجاز قنوات نقل المياه، هذا من جهة.

من جهة أخرى كانت المساحة المسقية باستخدام نظام الري بالساقية هي الأعلى من النظامين الآخرين مجتمعين خلال الفترة (2000–2014)، حيث شكلت نسبة 61 % كمتوسط خلال هذه الفترة، أي أكبر من متوسط مجموع النظامان الآخران، وهذا يعكس النقص في مواكبة تطور وعصرنة أنظمة استخدام المياه خلال هذه الفترة، بالرغم من المساعدات الحكومية والإعانات الممنوحة للمزارعين في هذا الصدد، فبالرغم من إنشاء FNRDA الذي من بين أهداف إنشاءه دعم تنمية السقي الفلاحي من خلال دعم الزراعات التي تحتاج إلى سقي والمتمثلة أساسا في زراعة الحبوب، الأعلاف، الأشجار المثمرة النخيل والزراعات الصناعية وكذا الخضر، البذور والشتلات، بهدف رفع مردودية المحاصيل للمستثمرين والفلاحين المنخرطين في الاستفادة من دعم هذا الصندوق الذي يتم من خلال دعم تجنيد الموارد المائية عن طريق التنقيب، دعم إنشاء هياكل التخزين وأجهزة الضخ والسقي وشبكات توزيع مياه السقي، بهدف توسيع المساحات المسقية واقتصاد المياه.

إلا أن الملاحظ أنه في السنوات الأربع الأخيرة (2015–2019) تطورت تقنيات الري باستخدام الأنظمة المقتصدة للمياه، حيث قدرت المساحة المروية سنة 2000 بحوالي 000 75 هكتار بنسبة 20% فقط من المساحة المسقية، في حين سنة 2019 تجاوزت 000 960 هكتار، ما يعادل 66% من المساحة المسقية، ورغم كون هذه النسبة أنها معتبرة لكن لا بد من العمل على الرفع منها لضمان عدم استنزاف

الموارد المائية، واستخدام المياه المتوفرة في توسيع المساحة المسقية مستقبلا بـــ 100 000 هكتار أو 200 000 هكتار وهذا فقط من عملية اقتصاد وترشيد استخدام المياه، دون اللجوء إلى القيام باستثمارات جديدة كبيرة.

- **مصادر الري المعتمدة:**

تتنوع مصادر الري المعتمدة في سقي المساحات الزراعية المختلفة لشعب الإنتاج النباتي، وهذا باختلاف المناطق الجغرافية الواقعة ضمنها هذه المساحات، والجدول الموالي يبرز المساحة المسقية وفقا لمصادر الري المختلفة، كما يلي:

الجدول رقم 15: المساحات الزراعية المسقية وفق مصادر الري المعتمدة للفترة (2009-2019).

الوحدة: هكتار

السنة	بئرعميق (فوراج)	سدود صغيرة وحواجز	سد كبير	جب (بئر تقليدي)	شبكة تجميع المياه	منابع طبيعية	مصادر آخرى	المجموع
2009	405 322	10 109	54 314	293 253	60 012	16 690	133 162	**972 862**
2010	457 207	13 610	67 492	301 356	66 822	28 322	46 927	**981 736**
2011	486 806	13 601	70 413	316 198	75 637	19 043	22 832	**1 004 530**
2012	487 842	15 732	76 139	311 201	77 157	20 640	64 812	**1 053 523**
2013	535 280	17 377	81 343	364 716	79 949	19 349	57 245	**1 155 259**
2014	607 651	16 231	86 398	391 741	75 939	29 219	8 082	**1 215 261**
2015	629 657	24 345	92 872	370 472	97 137	26 544	19 481	**1 260 508**
2016	670 123	22 234	95 789	380 524	95 258	22 545	14 758	**1 301 231**
2017	709 235	21 857	98 526	384 951	90 825	16 859	8 416	**1 330 669**
2018	777 322	20 370	100 749	391 705	84 723	18 697	37 065	**1 430 631**
2019	799 186	21 625	106 989	399 332	86 875	20 674	25 123	**1 459 804**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن الجزء الأكبر من المساحة المسقية يتم عن طريق مصدرين رئيسيين هما البئر الارتوازي (فوراج) والجب (بئر تقليدي)، وهما مصدران يعتمدان بالدرجة الأولى على المياه الجوفية، وبالتالي فزيادة المساحة المسقية مرهون بزيادة عمليات حفر هذه الأنواع من المصادر، وهو الأمر الذي تم التفطن إليه في السنوات القليلة الماضية، من خلال إنشاء FNDIA الذي يقوم بدعم عمليات تطوير الري الفلاحي، كتلك المتعلقة بدعم تجديد الموارد المائية، دعم حفر الآبار وبنائها، دعم أجهزة الضخ من خلال دعم أجهزة ولوازم الآبار بالتنقيب والسقي.

بالإضافة إلى الدعم المقدم من طرق صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز للعمليات ذات الصلة بالري الزراعي من خلال تحرير التنقيب وإنجاز الآبار وتهيئتها وتهيئة الينابيع والسدود الصغيرة وإنجاز قنوات نقل المياه.

بلغت أكبر مستوياتها بالنسبة للمصدرين سنة 2019 بمساحة تقدر بـــ 186 799 هكتار لمصدر الآبار العميقة (الفوراج) ومساحة 332 399 هكتار لمصدر الآبار التقليدية، في حين بلغت المساحة المروية عن طريق السدود الكبيرة 989 106 هكتار، وهي مساحة ضئيلة مقارنة بعدد السدود وكمية تعبئتها، ونشير إلى أن مصدر السدود يقوم على تجميع مياه الأمطار المتساقطة، كما أنها توجه عادة للشرب ولتزويد المشاريع الصناعية بالإضافة إلى الري الفلاحي.

مما سبق نستنتج أن الجزائر لها موارد مائية مختلفة تمكنها من توفير احتياجاتها الضرورية من هذه المادة الأساسية، كما أن استغلالها الجيد يمكنها من توسيع الأراضي المسقية وتكثيف الزراعة على الأراضي المستغلة، بهدف زيادة الإنتاج ورفع مستوى المردودية، وبالتالي زيادة توفير المواد الغذائية الضرورية ذات الاستهلاك الواسع للمواطنين، والمساهمة في الاقتصاد الوطني وتقليص الواردات الغذائية.

المطلب الثالث: العوامل التقنية والبشرية

بالإضافة إلى الموارد المالية والموارد الطبيعية نجد عاملين لا يقلان أهمية عن سابقيهما ويتعلق الأمر بالعوامل التقنية التي تشمل الآلات والمعدات الفلاحية المستعملة عبر المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية، بالإضافة إلى العنصر البشري باعتباره المنشط والمحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي.

أولا: العوامل التقنية

العوامل التقنية تتمثل أساسا في الآلات والمعدات بالإضافة إلى الأسمدة الكميائية والمبيدات الحيوية، لما لهما من أهمية بالغة في تحسين الإنتاج الفلاحي وتكثيفه، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة أثناء مراحل الإنتاج المختلفة تساهم في خفض التكاليف من جهة وزيادة الاستغلال للمساحات الزراعية من جهة أخرى، ومن بين العوامل التقنية نذكر:

1- الآلات والمعدات الفلاحية: إن لاستخدام التقنيات الحديثة في المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية، من تهيئة للتربة وحرث وحصد وجني للمنتوج مرورا بعمليات البذر والتسميد والمكافحة الكيميائية والبيولوجية لوقاية النباتات من الأمراض والطفيليات، أهمية قصوى لأن اجتماع كل هذه العوامل تؤدي إلى رفع المردودية وزيادة الإنتاج. لذلك كان لزاما تحديث وتجديد الآلات والمعدات المستعملة لزيادة المساحة المزروعة، ويوضح الجدول تطور مبيعات المعدات الفلاحية للفترة 2006-2014.

الجدول رقم 16: مبيعات المعدات الفلاحية للفترة (2006-2014).

الوحدة: وحدة

الآلات والمعدات الفلاحية	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
جرار عجلات	961	989	971	973	920	1031	998	870	1208
جرار سلاسل (مجنزر)	46	206	52	155	154	146	144	124	139
الحاصدات	44	136	96	195	243	173	157	198	217
مقطورة	801	868	727	522	1209	1231	1131	727	1171
صهريج	695	560	558	356	629	687	1323	558	653
محراث سكة	463	448	429	530	660	712	1020	558	600
محراث قرص	364	301	324	333	350	340	307	359	353
عتاد كسر الطوب	458	336	293	392	412	411	669	348	411
عتاد إعداد التربة	408	364	482	564	0	1008	1259	730	906
عتاد الزرع والتسميد	182	99	132	212	471	441	479	357	350
عتاد حصاد العشب	415	478	364	463	633	576	567	461	552
عتاد المعالجة الكيمائية	378	182	170	137	351	235	219	239	203
عتاد المعالجة اليدوية	495	306	908	492	1760	843	640	908	768
حاملة عتاد	4	0	5	138	154	154	998	05	137
عتاد الري	1124	1328	1404	1131	1540	1636	144	1791	1208
المجموع	**6828**	**6601**	**6915**	**6593**	**9486**	**9624**	**10055**	**8233**	**8876**

المصدر: طالبي رياض، **مرجع سابق**، ص 169-170.

يتضح من خلال معطيات الجدول السابق التطور الحاصل في مبيعات المعدات الفلاحية، كان على العموم مرضيا من المنظور الكمي، حيث انتقلت المبيعات من 6828 سنة 2006 إلى 10055 سنة 2012 ليعاود الانخفاض قليلا بعد هذه الفترة، ومن بين الصناديق البارزة في دعم اقتناء العتاد الفلاحي نجد FNRDA وFNDIA، إن هذا التطور يعكس الاهتمام بتوجيه الدعم لاقتناء العتاد الفلاحي باعتباره من العوامل الأساسية في الرفع من الإنتاج الفلاحي والمردودية.

2- الأسمدة الكيميائية:

تعتبر الأسمدة أحد أهم العناصر التي تساهم في تحسين مردودية الأراضي الزراعية، من خلال تخصيب التربة وتعويضها لبعض العناصر الأساسية نتيجة الاستعمال المتكرر لها، بالرغم من الثروة والإمكانيات والآليات الموضوعة لتشجيع تسميد الأراضي الزراعية، فإن معدل استخدام الأسمدة لا يزال أدنى من المعايير العالمية، حوالي 45 وحدة من العناصر الغذائية في الهكتار (7.5 طن/هكتار)، حاليا

الزراعة الجزائرية وفي السنوات الأخيرة لا تستهلك أكثر من 400 ألف طن من العناصر الغذائية في العام، بينما يبلغ المتوسط العالمي حوالي 900 الف طن سنويا، هذا النقص يمكن تفسيره بعدة عوامل منها تراجع نسبة الأمطار في بعض المناطق وهو العامل السائد، أيضا قلة استخدام الأسمدة لعدم معرفة المزارعين فوائدها وكذلك بسبب ارتفاع الأسعار، والتي تجبر المزارعين الصغار على تسديدها، وهذا ما يؤثر سلبا على إنتاجية وجودة المحاصيل الزراعية.

وكما أشرنا سابقا فإن ما يقارب نصف مساحة الأراضي القابلة للزراعة تترك بورا، وهذا على الرغم من تكثيف عمليات البستنة (البيوت البلاستيكية والزراعة في غير موسمها)، خاصة ما يتعلق بزراعة البطاطس والطماطم الصناعية.

ومن أجل جعل القطاع الزراعي أقل اعتماداً على الواردات ولتشجيع المنتجين المحليين، وضعت السلطات العامة سياسة زراعية موجهة نحو الإعانات للاستثمارات الزراعية، والإعفاء من الضرائب المباشرة على الإنتاج، وكذلك إنشاء نظام دعم للأسمدة.

الجدول رقم 17: الأسمدة الأساسية المعنية بنظام الدعم

نوع الأسمدة	الاتجاهات الرئيسية
الأسمدة الأزوتية	
Uréé 46%	تغطية السماد للأشجار والحبوب
Sulfate d'ammonioum (SAM) a 21%	الحبوب والتشجير
الأسمدة الفوسفاتية	
TSP (0-46-0)	أسمدة موجهة للحبوب
SSP (0-20-0)	سماد قاعدي يحوي 11 %كبريت
الأسمدة الثنائية تحوي على الفوسفات والبوتاسيوم	
PK (0-20-25)	تستخدم في التشجير
الأسمدة المركبة	
NPK(15-15-15)	سماد متعدد الخصائص يستخدم على نطاق واسع في زراعة الخضروات
NPK chloré (15-15-15)	

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

حيث تجتمع لجنة الأسمدة المكونة من ممثلين عن المعاهد التقنية مثل: المعهد التقني للأشجار المثمرة، المعهد التقني لزراعة الخضروات الصناعية، المعهد الوطني للبحوث الفلاحية، بشكل دوري لاتخاذ قرار بشأن قائمة المنتجات المؤهلة التي سيتم تضمينها في نظام الدعم.

تقوم اللجنة بتحديد أسعار المنتجات المرجعية، وتتم فهرسة المنتجات الأخرى المطابقة لهذا الجهاز وفقا لهذا الأخير، حسب النوع والتكوين.

بمساعدة هذا الجهاز يشتري المزارع الأسمدة التي يحتاجها بسعر السوق ثم تقوم المديريات الولائية للمصالح الفلاحية من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسداد المبلغ المقابل لـــ 20% من مبلغ هذه المشتريات بشرط أن يكون جهاز الدعم معني بالمنتوجات، وبالتالي يستفيد المزارع من تخفيض يقدر بنسبة 20% من سعر السوق.

الجدول رقم 18: تطور استهلاك الأسمدة الكيميائية التي تدخل في إطار جهاز الدعم للفترة (2000-2014).

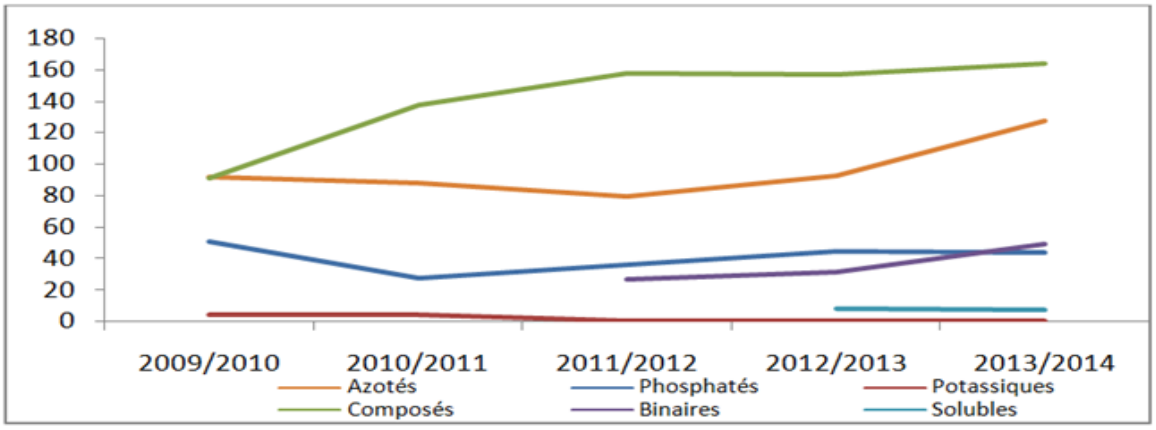
الوحدة: طن

الأسمدة	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	نسبة التطور
النيتروجين	92 000	87 853	79 696	92 586	127 469	38,55%
البوتاسيوم	51 000	27 511	36 457	44 668	44 149	-13,43%
الفوسفات	4 600	4 447	575	640	816,00	-82,26%
أسمدة متعددة المعادن	90 800	137 695	157 623	157 323	163 989	80,60%
أسمدة ثنائية المركبات			26 598	31 391	49 518	86,17%
أسمدة سريعة الذوبان				8 060	7 619	-5,47%
المجموع	**238 400**	**257 506**	**300 949**	**334 668**	**393 560**	**65,08%**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

وهو ما يعكسه الشكل الموالي:

الشكل رقم 09: تطور استهلاك الأسمدة الكيميائية الداخلة في إطار جهاز الدعم خلال الفترة (2000-2014)



Source : MADR.

أما في السنوات القليلة الأخيرة فإن استخدام الأسمدة في إطار جهاز الدعم ارتفع، حيث كان في حدود 600 ألف طن في كل موسم فلاحي، ففي الموسم الفلاحي 2018/2017 كانت كمية الأسمدة المستخدمة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 19: كمية الأسمدة المستعملة في إطار جهاز للموسم الفلاحي (2017-2018)

نوع الأسمدة	الكمية (طن)
النتروجين	191 864
الفوسفات	19 967
البوتاسيوم	4 773
أسمدة متعددة المعادن	87 687
أسمدة ثنائية المركبات	273 353
أسمدة سريعة الذوبان	10 719
المجموع	**588 363**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانيا: العوامل البشرية

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة، وتحقيق التنمية الزراعية، خاصة إذا كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، تمكن من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتغطية الاحتياجات الغذائية للسكان.

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة أو تعذر استخدامها في بعض العمليات وهو ما أدى إلى وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع، إلا أن حجم القوة العاملة في الزراعة مقارنة بباقي القطاعات لا يزال منخفضا ولم يشهدا تطورا ملحوظا بعد، حيث قدر حجم العمالة الفلاحية سنة 2000 نسبة 20,63% من القوة العمالة الكلية، وبعد تطبيق العديد من البرامج التنموية في قطاع الزراعة كتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ساهم ذلك في توفير مناصب العمل في بداية التطبيق وبدأت في الارتفاع من سنة لأخرى، حيث بلغت سنة 2008 نسبة 23,47% من العمالة الكلية، إلا أن هذه الزيادة على مر السنين لا تزال ضئيلة فقد شهدت نسبة العمالة الزراعية إلى نسبة العمالة الكلية انخفاضا متواصلا على مر السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى تخلي الشباب عن رغبته في العمل في القطاع الفلاحي والتوجه للقطاعات الأخرى.[1]

[1] مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الأمين، **المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ماي 2021، ص 68.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم تأثير سياسات التنمية الريفية على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

لجأت الجزائر إلى زيادة المخصصات المالية لقطاع الفلاحة من خلال البرامج التنموية الأخيرة (الإنعاش، دعم النمو، توطيد النمو)، بهدف رفع وتيرة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، فالإنتاج النباتي يتمركز حول زراعات استراتيجية معينة من خلالها تستطيع أي دولة أن تتحصل على ميزة نسبية مقارنة بالدول المنافسة، لتجنب الارتفاع اللامحدود لأسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الفلاحي لشعب الإنتاج النباتي خلال الفترة (2000-2019).

يعتبر الإنتاج النباتي، أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وكذا المدخلات الوسيطية للعديد من الصناعات التحويلية، وعملت الجزائر من خلال سياستها لتنمية الأقاليم الريفية إلى تطوير هذا النوع من الإنتاج.

ويتميز الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، حيث يعتمد أساسا على إنتاج الحبوب، الخضر، الأشجار المثمرة ...الخ، ويمكن التفصيل فيه على النحو الآتي:

أولا: إنتاج شعبة الحبوب

تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر وهي ركيزة الأمن الغذائي التي يجب الاهتمام الدائم بتطوير إنتاجها، وتحتل مساحة أراضيها المزروعة أكبر نسبة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة بصورة عامة، ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي بصورة خاصة، ويرتبط إنتاجها ارتباطًا كبيرا بالظروف المناخية، خصوصا إذا علمنا أن المساحة المسقية لها لا تتعدى 000 280 هكتار، وهذه النسبة قليلة جدا فمن المفروض توجيه الجهود لتوسيع المساحات المسقية باعتبار شعبة الحبوب من المحاصيل الكبرى، سواء بحفر الآبار أو السقي التكميلي عبر مياه السدود أو إنشاء الحواجز المائية.

إن إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب يتأثر بجملة من العوامل بعضها يمكن التحكم فيه إلى حد كبير سواء من ناحية الكمية أو النوعية، مثل الأسمدة الكيميائية والمبيدات، المسار التقني للحبوب (تاريخ وكثافة البذر)، السقي التكميلي، بالإضافة إلى العمالة الفلاحية والمكننة الزراعية، وعوامل أخرى لا يمكن التحكم فيها كالعوامل الطبيعية والمناخية كنوع التربة، وكميات تساقط الأمطار وعدم تجانسها، اختلاف درجات الحرارة بين الليل والنهار.

تحتل الحبوب مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير، وذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد، وتتمثل أهم محاصيل الحبوب في الجزائر في القمح بنوعيه الصلب واللين، الشعير والخرطال والذرة.

قد تزامنت فترة دراستنا تطبيق المخططات التنموية المختلفة بدءا بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية مرورا بالاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة وصولا إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وما جاءت به من مخصصات مالية من أجل رفع إنتاجية الحبوب عموما، وإنتاجية القمح بنوعيه بشكل خاص من أجل تلبية الطلب المحلي وسد الفجوة الغذائية.

1- القمح:

تعاني الجزائر من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول القمح نظرا لضعف الإنتاج المحلي وغياب المتابعة والمراقبة للسياسة المحفزة التي وضعتها الدولة لزيادة إنتاجية هذا النوع من الحبوب، حيث تتركز زراعة القمح في الإقليم التلي، أين تتواجد التربة الخصبة ومعدل تساقط للأمطار ملائم، شأنه في ذلك شأن درجات الحرارة الملائمة، وتعتبر كمية الأمطار المتساقطة خلال السنة هي العامل المحدد والأساسي للمناطق التي يزرع فيها القمح (كونها زراعة مطرية) وأيضا المساحة المخصصة لإنتاجه. وتعددت الأقطاب الزراعية وفقا لشعبة القمح على نوعين، أقطاب خاصة بالقمح الصلب وعددها اثني عشر قطبا، وأخرى خاصة بالقمح اللين وعددها ثمانية أقطاب، وتشمل الأقطاب الخاصة بالقمح الصلب مائة وواحد وخمسون بلدية وخمس وعشرون ولاية، بينما تحوي أقطاب القمح اللين على مائة بلدية. ويعكس الجدول الموالي، تطور المساحة المخصصة لزراعة القمح بنوعيه، بالإضافة إلى المساحة المحصودة، ثم تطور إنتاج ومردودية هذا النوع من الحبوب خلال الفترة 2000-2019.

الجدول رقم 20: تطور إنتاج القمح (الصلب واللين) في الجزائر للفترة (2000-2019).

السنة	القمح الصلب				القمح اللين			
	المساحة المزروعة (ألف.هـ)	المساحة المحصودة (ألف.هـ)	الإنتاج (ق)	المردودية (ق/هـ)	المساحة المزروعة (ألف.هـ)	المساحة المحصودة (ألف.هـ)	الإنتاج (ألف.ق)	المردودية (ق/هـ)
2000	-	544,47	4 863,34	8,93	-	282,100	2 740,270	9,71
2001	-	1 112,18	12 388,65	11,14	-	724,230	8 003,480	11,05
2002	1 350,74	813,89	9 509,67	11,68	813,770	584,570	5 508,360	9,42
2003	1 321,58	1 265,58	18 022,93	14,24	812,782	782,200	11 625,590	14,86
2004	1 372,50	1 307,59	20 017,00	15,31	808,750	703,010	7 290,000	10,37
2005	1 314,95	1 042,89	9 214,77	8,84	721,256	560,850	5 125,910	9,14
2006	1 357,99	1 162,88	13 110,77	11,27	700,066	620,945	6 421,371	10,34

2007	1 250,62	1 187,62	15 289,99	12,87	661,094	632,257	7 899,540	12,49
2008	1 230,31	726,11	8 138,12	11,21	641,545	280,466	2 972,210	10,60
2009	1 288,26	1 262,84	20 010,38	15,85	600,892	585,733	9 520,791	16,25
2010	1 339,39	1 181,77	18 089,74	15,31	607,173	573,954	7 962,041	13,87
2011	1 399,00	1 230,41	19 274,74	15,67	632,555	442,017	6 274,520	14,20
2012	1 451,12	1 320,88	24 071,18	18,22	629,670	602,895	10 251,125	17,00
2013	1 447,90	1 180,33	23 323,69	19,76	618,291	546,910	9 666,796	17,68
2014	1 465,22	1 182,13	18 443,33	15,60	596,974	469,184	5 918,634	12,61
2015	1 503,70	1 314,01	20 199,39	15,37	576,528	500,708	6 367,916	12,72
2016	1 533,25	1 094,64	19 376,17	17,70	528,932	351,423	5 024,791	14,30
2017	1 602,69	1 175,62	19 909,57	16,94	515,777	391,794	4 455,460	11,37
2018	1 606,18	1 492,55	31 780,21	21,29	480,891	455,856	8 031,984	17,62
2019	1 665,69	1 579,08	32 087,68	20,32	433,907	395,907	6 681,084	16,88
(–) المعطيات غير متوفرة من المصدر.								

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

سنقوم بالتعليق على معطيات هذا الجدول من خلال النقاط التالية:

بالنسبة لتطور المساحة المخصصة لزراعة **القمح الصلب**، نلاحظ أنها سجلت تذبذبا انخفاضا وارتفاعا خلال الفترة (2002–2006)، وذلك نتيجة الدعم وبرامج التنمية الفلاحية خاصة العتاد الفلاحي والظروف المناخية الملائمة نسبيا، لينخفض خلال الفترة (2007–2009)، وهذا قد يكون راجعا للتغير المناخي كانخفاض تساقط الأمطار مما يجبر المزارعين على عدم المغامرة في زرع الأراضي، وقد شكلت المساحة المخصصة لزراعة القمح الصلب أدنى مستوياتها خلال فترة الدراسة. بالرغم من وجود الـ FNRDA والـ FNDIA اللذان يتوليان دعم الفروع النباتية ومنها دعم تكثيف إنتاج الحبوب في المناطق ذات القدرة العالية على الإنتاج في المناطق الشمالية وفي الهضاب العليا والمحيطات المسقية في المناطق الصحراوية وتوسيعها، أما خلال السنوات (2010–2019)، عرفت المساحات المخصصة لزراعة القمح الصلب تحسنا ملحوظا، وذلك نتيجة الدعم الموجه للقطاع الزراعي خصوصا مع بداية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، أما بالنسبة **للقمح اللين**، فقدت عرفت المساحة الزراعية المخصصة له انخفاضا مستمرا طول فترة الدراسة، فبعدما كانت تقدر بحوالي 813,770 ألف هكتار سنة 2000 أصبحت 433,907 ألف هكتار سنة 2019 ، وقد يعزى ذلك لتقلص هذه المساحة لحساب زراعة القمح الصلب.

أما بالنسبة للمساحة المحصودة فقد عرفت تذبذبا كبيرا خلال فترة الدراسة ارتفاعا وانخفاضا، حيث شكلت أدنى مساحة **للقمح الصلب** سنة 2000 بـ 544,47 ألف هكتار وأعلى مساحة محصودة سنة 2019 بـ

1579,08 ألف هكتار، في حين أدنى مساحة محصودة بالنسبة **للقمح اللين** كانت سنة 2008 بـ 280,47 ألف هكتار، وأعلى مساحة محصودة كانت سنة 2003 بـ 782,20 ألف هكتار، وكمتوسط للفترة شكلت نسبة المساحة المحصودة من المساحة المزروعة للقمح بنوعيه حوالي 84% ونشير إلى النسبة المتبقية يتم تحويلها إلى أعلاف.

نلاحظ أن حجم الإنتاج الزراعي عرف تطورا في **القمح الصلب** بداية من سنة 2000 التي بدأ فيها تطبيق PNDA، حيث ارتفع الإنتاج من 4863,43 ألف قنطار سنة 2000، إلى 32087,68 ألف قنطار سنة 2019 (سجلت أكبر مستوى إنتاجي)، ومتوسط للفترة بـ 17856 ,07 ألف قنطار، مع تسجيل تذبذب واختلال في الإنتاج وعدم الاستقرار خلال بعض السنوات التي انخفضت فيها المساحات المحصودة نتيجة شح تساقط الأمطار مما انعكس ذلك سلبا على كمية الإنتاج، أما **القمح اللين** فقد سجل إنتاجا كمتوسط للفترة قدر بـ 6887,09 ألف قنطار.

بالعودة إلى مردودية إنتاج القمح **الصلب واللين**، فإنها لم تكن بمعدل مستقر حيث تراوحت بين الزيادة والنقصان، فنجد أن إنتاجية الهكتار الواحد من القمح الصلب سجلت أدنى معدل لها بـ 8,93 قنطار للهكتار الواحد سنة 2005، في حين بلغت أعلى معدل لها خلال الفترة سنة 2018 بـ 21,29 قنطار للهكتار، إلا أنه يلاحظ أنه مع تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009–2019)، ارتفعت مردودية إنتاج القمح الصلب حيث قدر متوسط إنتاج الفترة بـ 17,46 قنطار للهكتار، وهو متوسط جد مرتفع إذا ما قورن بفترة تطبيق الـ PNDA الـ PNDAR (2000–2004) الذي قدر متوسطه بـ 11,50 قنطار للهكتار، وبمتوسط تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة (2005–2008) والذي قدر بـ 11,05 قنطار للهكتار. وبالنسبة لمردودية القمح اللين فإنها هي الأخرى عرفت معدلات غير مستقرة، كما شهدت ارتفاعا بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

أ- الشعير:

يعتبر القمح بنوعيه وكذا الشعير من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر في شعبة الحبوب، فهما يشكلان ما نسبته 98% من إنتاج الحبوب في الجزائر، والنسبة الباقية تمثلها محاصيل أخرى تندرج ضمن شعبة الحبوب كالذرة. والجدول الموالي يوضح تطور المساحة المخصصة لزراعة الشعير، بالإضافة إلى المساحة المحصودة، ثم تطور إنتاج وإنتاجية هذا النوع من الحبوب خلال الفترة (2000–2019).

الجدول رقم 21: تطور إنتاج الشعير في الجزائر للفترة (2000-2019).

السنة	المساحة المزروعة (ألف.هـ)	المساحة المحصودة (ألف.هـ)	الإنتاج (ق)	المردودية (ق/هـ)
2000	-	215,63	1 632,87	7,6
2001	-	515,69	5 746,54	11,1
2002	894,90	401,40	4 161,12	10,4
2003	833,51	782,38	12 219,76	15,6
2004	1 029,00	915,44	12 116,00	13,2
2005	1 024,29	685,29	6 760,32	9,9
2006	1 117,72	812,28	8 456,07	10,4
2007	1 057,70	971,25	11 866,58	12,2
2008	1 195,27	435,96	3 959,22	9,1
2009	1 275,62	1 250,76	22 033,59	17,6
2010	1 296,63	1 018,79	13 080,35	12,8
2011	1 214,23	852,38	11 042,08	13,0
2012	1 222,05	1 030,48	15 917,15	15,4
2013	1 304,72	897,72	14 986,39	16,7
2014	1 227,43	791,84	9 394,01	11,9
2015	1 230,55	802,34	10 305,56	12,8
2016	1 236,20	706,68	9 199,06	13,0
2017	1 303,15	773,06	9 696,96	12,5
2018	1 277,52	1 080,25	19 573,27	18,1
2019	1 386,78	1 133,01	16 477,46	14,5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن إنتاج الحبوب في شعبة الشعير عرف تأرجحا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض وكذا عدم انتظام من حيث المساحة المحصودة، وبالرغم التطور الحاصل في المساحة المزروعة، وكما يوضح الجدول سجلت أدنى كمية إنتاج خلال فترة مجال الدراسة سنة 2000 بـ 215,63 ألف هكتار، في حين كانت أعلى كمية إنتاج سنة 2009 بـ 22033,59 ألف قنطار وهو ما يتوافق مع زيادة المساحة المحصودة من القمح خلال هذه السنة.

في الأخير يمكن القول أن فرع الحبوب شهد ارتفاعا كبيرا مطلع تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2009، محققا معدلات نمو مرتفعة، تعتبر الأعلى طوال فترة الدراسة، وهذا يرجع إلى اجتماع مجموعة من العوامل أهمها تنفيذ تدابير الدعم المتضمنة في سياسة التجديد الفلاحي والريفي مثل دعم مدخلات الإنتاج من أسمدة ومكننة وتوفير بذور عالية الجودة، وضمان شراء محصول الحبوب من المنتجين

(كما يتحصل المنتجون المكثفون على كفاءات مالية) وبأسعار محددة ومحفزة (4500 دج للقنطار من القمح الصلب، و3500 دج للقنطار من القمح اللين)، إلا أن هذا لم يمنع من تسجيل مجموعة من التذبذبات والتي يمكن تفسيرها بارتباط إنتاج الحبوب في بلادنا ارتباطا وثيقا بكميات تساقط الأمطار وانتظامها وهي التي شهدت تذبذبا كبيرا وفترت جفاف في بعض الأحيان خلال المرحلة، ناهيك عن بعض العوامل المتعلقة بتأخر عمليات الحرث والبذر والحصاد وعدم تطبيق المسار التقني للحبوب من طرف الفلاحين، وعدم التحكم في التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى الحرائق، تعتبر من العوامل التي أدت إلى تذبذب إنتاجية الحبوب رغم الامتيازات الكبيرة التي منحتها الدولة للمستغلين في هذا الفرع.

ثانيا: إنتاج شعبة الخضر

الخضر بمختلف أنواعها، تحتل الاهتمام الأكبر في الإنتاج النباتي بعد شعبة الحبوب، وهذا لدورها البارز في سلة المواد الغذائية للمستهلك الجزائري.

ترتكز زراعة الخضر بمساحات كبيرة وخصوصا في الشمال أين توفر مياه السقي ونوعية التربة الملائمة، وتتم زراعة الخضر في العديد من الولايات وبنسب متفاوتة، حيث تتنوع المحاصيل من ولاية لأخرى حسب المناخ والتربة، تقدر المساحة المزروعة من الخضروات في متوسط الفترة (2000–2019)، بـ 374,79 ألف هكتار، منها 305,74 مساحة مسقية، حيث تعتمد زراعة الخضر على الري الدائم من الآبار، السدود والوديان، وتعتبر كل من البطاطا، الطماطم، البصل، الثوم، الجزر، الفاصولياء الخضراء، الفول الأخضر، الكوسة، الفلفل، البزلاء ...الخ، من أهم محاصيل الخضروات نموا من حيث المنتوج والمساحات المزروعة.

والجدول الموالي يوضح تطور المساحة المخصصة لزراعة بعض محاصيل الخضر وتطور إنتاج وإنتاجية هذا الأنواع من الخضروات خلال الفترة (2000–2019).

الجدول رقم 22: تطور إنتاج أهم أنواع الخضر في الجزائر للفترة (2000–2019).

السنة	البطاطا			البصل			الثوم		
	المساحة المزروعة (ألف.هـ)	الإنتاج (ألف.ق)	المردودية (ق/هـ)	المساحة المزروعة (ألف.هـ)	الإنتاج (ألف.ق)	المردودية (ق/هـ)	المساحة المزروعة (ألف.هـ)	الإنتاج (ألف.ق)	المردودية (ق/هـ)
2000	72,69	12 076,90	166,1	26,49	3 157,41	119,2	8,93	356,05	39,87
2001	65,79	9 672,32	147,0	30,30	4 284,91	141,4	8,79	334,28	38,03
2002	72,56	13 334,65	183,8	29,64	4 478,46	151,1	8,96	360,63	40,25
2003	88,66	18 799,18	212,0	32,75	5 551,10	169,5	9,60	420,04	43,75
2004	93,14	18 962,70	203,6	35,30	6 582,15	186,4	10,44	523,20	50,10
المتوسط	**74,93**	**13 470,76**	**177,24**	**29,80**	**4 367,97**	**145,30**	**9,07**	**367,75**	**40,48**

2005	99,72	20 883,60	209,4	36,51	5 854,85	160,4	10,85	464,36	42,81
2006	98,83	21 809,61	220,7	38,42	7 038,73	183,2	11,43	535,13	46,81
2007	79,34	15 068,59	189,9	38,52	8 265,92	214,6	11,98	545,83	45,58
2008	91,84	21 710,58	236,4	38,37	7 591,66	197,9	11,46	559,25	48,82
المتوسط	**92,43**	**19 868,10**	**214,11**	**37,95**	**7 187,79**	**189,01**	**11,43**	**526,14**	**46,00**
2009	105,12	26 360,57	250,8	42,66	9 801,60	229,8	11,19	599,32	53,54
2010	122,00	33 003,12	270,5	42,46	10 013,04	235,9	10,57	644,94	60,99
2011	131,90	38 621,94	292,8	46,01	11 441,71	248,7	9,50	539,81	56,80
2012	138,67	42 194,76	304,3	46,27	11 832,68	255,7	9,06	776,48	85,75
2013	161,16	48 865,38	303,2	48,89	13 594,92	278,1	8,56	930,61	108,77
2014	156,18	46 735,16	299,2	47,98	13 408,77	279,5	9,20	922,05	100,26
2015	153,31	45 395,77	296,1	47,92	14 363,80	299,7	10,02	1 100,07	109,77
2016	156,31	47 596,77	304,5	49,90	15 259,87	305,8	9,45	1 036,27	109,72
2017	148,82	46 064,02	309,5	48,30	14 203,10	294,1	9,91	1 234,75	124,57
2018	149,67	46 533,22	310,9	47,28	13 996,91	296,0	12,95	2 022,01	156,20
2019	157,86	50 202,50	318,0	50,29	16 137,30	320,9	13,40	2 233,11	166,61
المتوسط	**143,73**	**42 870,29**	**296,36**	**47,09**	**13 095,79**	**276,73**	**10,35**	**1 094,49**	**103,00**
م. الفترة	**117,18**	**31 194,57**	**251,45**	**41,21**	**9 842,94**	**228,38**	**10,31**	**806,91**	**76,45**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الجدول نلاحظ أن جل المنتوجات عرفت تطورا ملحوظا خلال المراحل الثلاثة (2000-2004)، (2005-2008)، (2009-2019)، فبالنسبة للبطاطا والتي تعد من بين محاصيل الخضر واسعة الاستهلاك لدى المواطنين الجزائريين، وتركيز الحكومة على دعم المنتوجات ذات الاستهلاك والطلب الواسعين، حيث عرف متوسط إنتاجها مسارا تصاعديا خلال طول فترة الدراسة من 13470,76 ألف قنطار إلى 19868,10 ألف قنطار ثم 42870,29 ألف قنطار، ويعود هذا المنحى التصاعدي إلى زيادة المساحة المخصصة لزراعة البطاطا، كما تبنت الجزائر إجراءات تحفيزية لمنتجي البطاطا ابتداء بتخصيص صندوقي FNDIA وFNRPA كصناديق دعم لتطوير إنتاج هذا المنتوج على مستوى المناطق الملائمة لها، كدعم شراء الآلات الفلاحية لغرس البطاطا، بالإضافة إلى دعم استخدام الموارد الطاقوية، من الكهرباء والمازوت، وكذا منحة التخزين في التبريد للبذور، الشتائل والبطاطا الموجهة للاستهلاك.

تحتوي شعبة البطاطا على خمسة أقطاب فلاحية تضم ثماني وثلاثون بلدية وخمس ولايات. كل هذا انعكس على مردودية الهكتار الواحد من المساحات المجنية، حيث انتقلت من 166,14 قنطار للهكتار سنة 2000، إلى 318,01 قنطار للهكتار سنة 2019. أما فيما يتعلق بإنتاج البصل والثوم فقد كان متوسط الإنتاج للفترة بـ 9842,94 ألف قنطار و806,91 ألف قنطار على التوالي، وقد شهد إنتاجهما تطورا ملحوظا خلال المراحل الثلاثة من فترة الدراسة، كما ارتفعت مردوديتهما خصوصا في السنوات الأخيرة.

ثالثا: إنتاج شعبة الزراعات الصناعية

تتمثل الزراعات الصناعية خاصة في الطماطم والتبغ، وسنركز من خلال هذا العنصر على شعبة الطماطم الصناعية باعتبارها من أهم الزراعات لاستعمالها كمواد أولية للصناعات التحويلية الغذائية، وبالتالي فهي تساهم في المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال القطاع الزراعي والصناعي في آن واحد، وترتكز هذه الزراعة في أربع ولايات كأقطاب إنتاج بامتياز (قالمة، عنابة، الطارف سكيكدة)، والجدول الموالي يوضح تطور المساحة المخصصة لهذا النوع من الزراعات، وتطور إنتاجها ومردوديتها خلال الفترة (2000-2019).

الجدول رقم 23: تطور إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر للفترة (2000-2019).

السنة	المساحة المزروعة (ألف.هـ)	الإنتاج (ألف.ق)	المردودية (ق/هـ)
2000	27,20	4 753,92	174,78
2001	23,07	4 569,97	198,09
2002	24,69	4 135,77	167,51
2003	27,08	4 301,64	158,85
2004	27,31	5 800,78	212,43
2005	21,27	5 096,65	239,67
2006	10,57	2 472,27	233,92
2007	11,21	2 528,24	225,45
2008	17,87	5 125,95	286,83
2009	12,17	3 822,73	314,03
2010	17,39	7 619,42	438,23
2011	18,38	7 058,64	384,00
2012	18,59	8 523,87	458,49
2013	16,78	9 082,68	541,34
2014	19,68	10 930,48	555,44
2015	22,82	12 908,30	565,78
2016	21,43	12 354,98	576,42
2017	20,22	12 097,33	598,40
2018	23,69	15 406,66	650,37
2019	24,80	16 492,15	664,90
2000-2004	**25,87**	**4 712,42**	**182,33**
2005-2008	**15,23**	**3 805,78**	**246,47**
2009-2019	**19,63**	**10 572,47**	**522,49**
متوسط الفترة	**20,31**	**7 754,12**	**382,25**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ أن شعبة الطماطم الصناعية في الجزائر عرفت تطورا كبيرا طول فترة الدراسة، ويرجع هذا التحسن في الإنتاج إلى توفر الظروف المناخية الملائمة وارتفاع معدلات سقوط الأمطار في فترة نموها، بالإضافة إلى تحسن الغلة في إطار الجهود التي بذلتها الدولة لتحقيق مستويات مقبولة من الأمن الغذائي.

نلاحظ أن المساحة المزروعة قد عرفت انخفاضا فبعدما كانت تمثل 27,20 ألف هكتار سنة 2000، أصبحت تمثل 24,80 ألف هكتار سنة 2019، وهذا ما يدل على التوجه نحو التركيز على التوسع الرأسي وتكثيف الإنتاج، وقد شكل متوسط الفترة (2000–2004) أعلى متوسط مقارنة بالمرحلتين الأخيرتين، في حين أن متوسط الإنتاج الأعلى كان من نصيب المرحلة الثالثة (2009–2019)، حيث قدر بـ 7754,12 ألف قنطار وبمتوسط مردودية 382,25 قنطار للهكتار.

بالرغم من هذا النمو نلاحظ أن هناك تذبذب في الإنتاج وعدم الاستقرار خلال هذه الفترة، خاصة في السنوات التي تتميز بشح في تساقط الأمطار، مما يتطلب من الدولة توسيع المساحات المسقية حتى في المناطق التي بها معدلات أمطار مرتفعة.

حيث تم تسجيل أدنى إنتاج لشعبة الطماطم الصناعية سنة 2006 بـ 2472,27 ألف قنطار، وهو ما يتوافق مع انخفاض المساحة المزروعة من الطماطم خلال هذه السنة، أما أعلى إنتاج سجل سنة 2019 بـ 16492,15 قنطار كما تم في هذه السنة تسجيل أعلى معدل مردودية بـ 664,90 قنطار للهكتار.

رابعا: إنتاج شعبة الفواكه ذات النواه واللوزيات

تشمل شعبة الفواكه ذات النواه واللوزيات: التفاح، الرمان، السفرجل، الإجاص، اللوز، الكرز، المشمش، الخروب ...الخ، وتساهم هذه الفواكه في سد جانب من الحاجيات الغذائية للمواطنين، وتحوي هذه الشعبة ثلاثة عشر قطب فلاحي، وتضم ثلاث وسبعون بلدية، وخمسة عشر ولاية، والجدول الموالي يوضح تطور المساحة المخصصة لهذا النوع من الزراعات، بالإضافة إلى المساحة المنتجة، ثم تطور إنتاجها وإنتاجيتها خلال الفترة 2000–2019.

الجدول رقم 24: تطور إنتاج الفواكه ذات النواه والحبيبات في الجزائر للفترة (2000-2019).

السنة	المساحة المغروسة (ألف.هـ)	المساحة المنتجة (ألف.هـ)	الإنتاج (ألف.ق)	المردودية (ق/هـ)
2000	118,09	95,12	3 980,11	41,8
2001	141,57	97,62	4 275,84	43,8
2002	173,07	101,43	5 031,49	49,6
2003	206,46	111,30	5 706,59	51,3
2004	235,57	120,40	6 190,60	51,4
2005	254,80	104,04	7 732,44	74,3
2006	280,39	162,80	9 809,81	60,3
2007	279,75	176,72	6 907,42	39,1
2008	268,03	179,97	9 226,51	51,3
2009	263,33	187,26	10 154,97	54,2
2010	262,70	196,84	12 330,60	62,6
2011	257,40	201,50	13 821,63	68,6
2012	346,40	198,68	13 588,15	68,4
2013	243,55	201,94	15 401,04	76,3
2014	240,36	200,44	13 965,31	69,7
2015	245,86	202,38	15 388,82	76,0
2016	243,62	206,00	15 399,15	74,8
2017	231,92	193,31	15 171,44	78,5
2018	202,79	175,78	14 801,37	84,2
2019	206,57	177,68	16 460,53	92,6
2004-2000	**174,95**	**105,17**	**5 036,93**	**47,59**
2008-2005	**270,74**	**155,88**	**8 419,05**	**56,23**
2009-2019	**249,50**	**194,71**	**14 225,73**	**73,27**
متوسط الفترة	**235,11**	**164,56**	**10 767,19**	**63,44**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ أن شعبة الفواكه ذات النواة والحبيبات قد عرفت مساحتها المغروسة توسعا كبيرا، حيث انتقلت من 118,09 ألف هكتار سنة 2000 إلى 346,40 ألف هكتار سنة 2012، ثم شهدت انخفاضا بعد هذه الفترة حتى وصلت سنة 2019 إلى مساحة 206,57 ألف هكتار، كما تخللت هذه الفترة تذبذبا في بعض السنوات.

كما أن كميتها المنتجة تضاعفت بحوالي أربع مرات منذ سنة 2000 إلى 2019، أين انتقلت من 3980,11 ألف قنطار سنة 2000 إلى 16460,53 ألف قنطار سنة 2019، مع تسجيل بعض التذبذب ارتفاعا وانخفاضا المتوافق مع التذبذب الحاصل في مساحة الكمية المنتجة، والملاحظ أن متوسط المساحة المنتجة كان في الفترة (2009–2019) أكبر من المرحلتين الباقيتين، نفس الأمر فيما يتعلق بمتوسط الكمية المنتجة، وكذا المردودية، وهذا نتاج الدعم الذي قامت به الدولة عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بدعم المزارعين على تجديد الأشجار الكبيرة في السن ودعم غرس الأشجار لزيادة المساحة المزروعة حيث قدر متوسط المساحة المخصصة لها خلال فترة الدراسة 235,11 ألف هكتار أي زيادة بالضعف مقارنة بسنة 2000 بداية الفترة، كما شمل دعم هذا النوع من الزراعات الأعمال المتعلقة بتهيئة وتحضير التربة (الحرث العميق أو القلع) ودعم استعمال الأسمدة، وكذا اقتناء البذور والشتلات.

خامسا: إنتاج شعبة النخيل

يشكل منتوج هذه الشعبة أحد أهم الشعب من حيث الميزة التنافسية لما تقدمه من أجود الأصناف على المستوى العالمي والإقليمي كدقلة نور مثلا، ويعتبر محصولا استراتيجيا يمكن الاعتماد عليه كأحد البدائل التنموية في الاقتصاد الوطني، تتمتع هذه الشعب بثلاثة أقطاب فلاحية، تضم تسعة وعشرين بلدية وأربع ولايات، أهمها قطب طولقة ببسكرة، وقطب جامعة بولاية الوادي، والجدول الموالي يوضح تطور المساحة المخصصة لهذا النوع من الزراعات، وتطور إنتاجها ومردوديتها خلال الفترة (2002–2019).

الجدول رقم 25: تطور إنتاج شعبة زراعة النخيل في الجزائر للفترة (2002–2019).

السنة	المساحة المغروسة (ألف.هـ)	عدد الأشجار المغروسة ألف	الإنتاج (ألف.ق)	المردودية (ق/هـ)
2002	120,83	9370,30	4184,27	44,65
2003	128,80	9641,68	4922,17	51,05
2004	136,77	9945,90	4426,00	44,50
2005	147,91	10364,89	5156,18	49,75
2006	154,37	10475,15	4921,88	46,99
2007	159,87	10925,87	5269,21	48,23
2008	162,03	11961,21	5527,65	46,21
2009	160,87	12127,83	6006,96	49,53
2010	161,09	12355,12	6447,41	52,18
2011	162,13	12983,42	7248,94	55,83
2012	163,99	13701,91	7893,57	57,61
2013	164,70	14652,38	8481,99	57,89

2014	165,38	15090,94	9343,77	61,92
2015	166,89	15508,59	9903,77	63,86
2016	167,27	15733,62	10295,96	65,44
2017	167,64	15638,61	10585,59	67,69
2018	168,86	16137,39	10947,00	67,84
2019	169,79	16508,91	11360,25	68,81
2004-2002	**128,80**	**9652,63**	**4510,81**	**46,74**
2005-2008	**156,05**	**10931,78**	**5218,73**	**47,79**
2009-2019	**165,33**	**14585,34**	**8955,93**	**60,78**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ أن شعبة زراعة النخيل قد عرفت مساحتها المغروسة توسعا متدرجا على طول فترة الدراسة، حيث انتقلت من 120,83 ألف هكتار سنة 2002 إلى 169,79 ألف هكتار سنة 2019، مع تسجيل انخفاض طفيف سنتي 2009 و2010. كما أن كميتها المنتجة تضاعفت بقرابة 3 أضعاف مرات منذ سنة 2002 إلى 2019، حيث انتقلت من 4184,27 ألف قنطار سنة 2002 إلى 11360,25 ألف قنطار سنة 2019، مع تسجيل بعض التذبذب سنتي 2004و2006، والملاحظ أن متوسط المساحة المغروسة وعدد الأشجار المغروسة خلال الفترة (2009-2019)، حيث بلغتا 165,33 ألف هكتار، و14585,34 ألف شجرة على التوالي كانتا أكبر من متوسط المرحلتين السابقتين، نفس الأمر فيما يتعلق بمتوسط الكمية المنتجة، وكذا المردودية، وهذا نتاج الدعم الذي قامت به الدولة عن طريق سياسة الدعم التي تضمنها الـ FNDIA، الذي يدعم الغرس الجديد من خلال الأعمال المتعلقة بتهيئة وتحضير التربة ودعم اقتناء الشجيرات من النخيل، كما يدعم حماية الصحة النباتية وغيرها.

سادسا: إنتاج شعبة الزيتون

شعبة الزيتون لاقت اهتماما كبيرا شأنها شأن المنتجات الزراعية الأخرى، على اعتبار أن زيت الزيتون يشكل غذاء شعبيا تقليديا ومصدرا مهما للدهون الغذائية، وتم إيلاء أهمية لهذه الشعبة ضمن سياسة التنمية الريفية المنتهجة منذ عام 2000، لتوسيع المساحات الزراعية للزيتون بهدف تشجيع وتحفيز زراعة الزيتون ورفع إنتاجه ومردوديته على المستوى الوطني خاصة في المناطق الجبلية وشبه الجافة وبعض المناطق الصحراوية. والجدول الموالي يبين تطور إنتاج شعبة الزيتون والمساحة المغروسة للفترة (2002-2019).

الجدول رقم 26: تطور إنتاج شعبة زراعة النخيل في الجزائر للفترة (2002-2019).

السنة	المساحة المغروسة ألف هـ	عدد الأشجار المغروسة ألف	عدد الأشجار المنتجة ألف	إجمالي إنتاج الزيتون ألف ق	المردودية ق/شجرة
2002	190,55	19 008,59	15 241,10	1 919,26	12,59%
2003	209,73	21 583,24	15 472,28	1 676,27	10,83%
2004	226,34	24 616,60	16 070,80	4 688,00	29,17%
2005	239,35	26 802,79	16 934,41	3 164,89	18,69%
2006	263,35	29 995,98	17 533,39	2 647,33	15,10%
2007	276,25	32 728,84	18 313,26	2 089,52	11,41%
2008	282,46	33 901,80	19 458,68	2 540,67	13,06%
2009	288,44	34 603,11	20 521,96	4 751,82	23,15%
2010	294,20	36 335,78	22 497,86	3 112,52	13,83%
2011	311,93	38 884,57	24 477,42	6 107,76	24,95%
2012	328,88	42 557,07	26 517,62	3 938,40	14,85%
2013	348,20	45 477,41	27 887,83	5 787,40	20,75%
2014	383,44	50 369,99	30 527,18	4 828,60	15,82%
2015	406,57	50 002,90	32 314,08	6 537,25	20,23%
2016	423,68	58 971,61	35 507,04	6 964,32	19,61%
2017	432,96	60 969,64	36 117,83	6 844,61	18,95%
2018	431,01	59 112,71	39 593,00	8 607,84	21,74%
2019	431,51	60 632,90	43 474,11	8 687,54	19,98%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ أن إنتاج ومردودية الزيتون عرفت تذبذبا كبيرا انخفاضا وارتفاعا على طول الفترة (2002-2019)، بالرغم من الزيادة في المساحة المغروسة بأشجار الزيتون، وعدد الأشجار المغروسة، حيث سجلت عدة سنوات انخفاضا كبيرا كما هو الشأن في السنوات 2002، 2003، 2006، 2007، 2008 حيث لم يتجاوز الإنتاج فيها 3 مليون قنطار، في حين تم في السنوات التالية لسنة 2014، تسجيل معدلات إنتاج مرتفعة تراوحت بين 6-8 مليون قنطار، في حين بقية السنوات عرفت معدلات إنتاج متوسطة تراوحت بين 3و5 مليون قنطار.

تضاعف الكمية المنتجة من الزيتون (تضاعفت بأربعة أضعاف) راجع لما قامت به الدولة من دعم لهذه الزراعة عبر صندوق الـ FNRDA والـ FNDIA من خلال اقتناء الشتلات التي شملت إعادة الاعتبار

للبساتين الموجودة والقيام بتجديد الأشجار الكبيرة في السن ودعم غرس أشجار جديدة، ويضم هذا الدعم أيضا إنجاز استثمارات تحويل الزيتون إلى زيتون الطاولة، والمعاصر، ودعم اقتناء شبكات جني المحصول.

كما عرفت هذه الشعبة بإدراجها ضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي مكنت استفادة العديد من العائلات من الدعم المخصص لزيادة غرس أشجار الزيتون.

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الفلاحي لشعب الإنتاج الحيواني للفترة (2000-2019).

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الفلاحية من حيث توفير العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الاستيراد وتوفير العملة الصعبة التي يمكن استعمالها في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو غيره، وتتكون الثروة الحيوانية في الجزائر من: الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول والإبل بالإضافة إلى الدواجن، حيث وبالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية بصفة عامة إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي لا زالت تعاني من نقص في عدد المواشي وخاصة منها الأبقار وذلك قد يرجع لأسباب عدة، منها طبيعة المناخ الصعبة من أمطار غزيرة ورياح رملية قد تتسبب سنويا فيهلاك عدد كبير من الحيوانات، يضاف إلى ذلك تخلي بعض الفلاحين عن تربية المواشي خاصة الأبقار والأغنام بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف ونقصها إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين لآخر، فضلا عن العزوف عن ممارسة هذا النشاط.

أولا: تطور مدخلات الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000-2019).

باعتبار مخرجات شعب الإنتاج الحيواني من أهم المنتجات الاستهلاكية للفرد المتمثلة في اللحوم، والحليب وغيرها، وأن زيادة إنتاجها يؤدي إلى رفع نصيب الفرد منها، أدى بالدولة للاهتمام بتنمية تربية الحيوانات خاصة الدواجن والماشية والأبقار والإبل والخيول ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بتقديم الدعم اللازم من خلال FNRDA وFNDIA اللذان يقومان بدعم كافة شعب الإنتاج الحيواني، فمثلا لتربية الدواجن يقدمان دعما لشراء العتاد والتجهيزات الخاصة بتربية الدواجن، وتحسين الشروط والظروف للتربية وإنتاج البيض،...الخ، بالإضافة إلى دعم تربية الأبقار، الإبل، الأغنام والماعز وكذا تشجيع تربية النحل، فضلا عن دعم الأعلاف، بالإضافة إلى صندوق الـ FPZPP لتدعيم الطب البيطري والتلقيح الاصطناعي لتحسين مختلف السلالات لزيادة الإنتاج بمختلف أنواعه، والجدول الموالي يوضح تطور مدخلات الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000-2019) كما يلي:

الجدول رقم 27: تطور مدخلات شعب الإنتاج الحيواني للفترة (2000-2019).

الوحدة: ألف رأس

السنة	عدد الأبقار	الحلوب منها	عدد الأغنام	عدد الماعز	عدد الإبل	عدد الخيل	عدد البغال والحمير	إجمالي المدخلات
2000	1 595,38	997,06	17 615,93	3 026,73	234,22	43,84	220,36	24 597,29
2001	1 613,04	1 007,23	17 298,79	3 129,40	245,49	43,57	223,88	25 502,75
2002	1 551,57	892,96	17 587,74	3 280,54	249,69	46,43	215,29	26 155,00
2003	1 560,55	833,22	17 502,79	3 324,74	253,05	47,53	215,19	25 863,78
2004	1 613,70	844,50	18 293,30	3 450,58	273,14	44,35	201,19	27 586,15
2005	1 586,07	828,83	18 909,11	3 589,88	268,56	42,64	201,03	29 437,81
2006	1 607,89	847,64	19 615,73	3 754,59	286,67	42,57	195,30	30 734,53
2007	1 633,81	859,97	20 154,89	3 837,86	291,36	47,04	190,04	32 191,11
2008	1 640,73	853,52	19 946,15	3 751,36	295,09	45,29	185,17	33 947,24
2009	1 682,43	882,28	21 404,58	3 962,12	301,12	44,80	191,09	35 548,81
2010	1 747,70	915,40	22 868,77	4 287,30	313,99	43,65	176,40	35 822,91
2011	1 790,14	940,69	23 989,33	4 411,02	318,76	44,20	181,09	35 708,91
2012	1 843,93	966,10	25 194,11	4 594,53	340,14	46,24	172,17	35 839,77
2013	1 909,46	1 008,58	26 572,98	4 910,70	344,02	45,04	165,06	36 013,30
2014	2 049,65	1 072,51	27 807,73	5 129,84	354,47	42,01	165,11	36 511,15
2015	2 149,55	1 107,80	28 111,77	5 013,95	362,25	42,37	143,02	24 597,29
2016	2 081,31	1 066,63	28 135,99	4 934,70	379,09	44,99	132,83	25 502,75
2017	1 895,13	971,66	28 393,60	5 007,89	381,88	46,84	114,42	26 155,00
2018	1 816,28	942,83	28 723,99	4 908,49	417,32	46,36	100,86	25 863,78
2019	1 786,35	932,88	29 378,56	4 929,07	417,17	-	-	27 586,15
متوسط الفترة	**1 757,73**	**938,61**	**22 875,29**	**4 161,76**	**316,37**	**42,49**	**169,47**	**29 323,12**
2000-2004	**1 586,85**	**914,99**	**17 659,71**	**3 242,40**	**251,12**	**45,14**	**215,18**	**23 000,40**
2005-2008	**1 617,13**	**847,49**	**19 656,47**	**3 733,42**	**285,42**	**44,38**	**192,89**	**25 529,71**
2009-2019	**1 886,54**	**982,49**	**26 416,49**	**4 735,42**	**357,29**	**44,65**	**154,20**	**33 576,51**

(-) المعطيات غير متوفرة من المصدر.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال بيانات الجدول نسجل الملاحظات الآتية:

إن التغير في الثروة الحيوانية في الجزائر مرتبط بتغير عدد رؤوس الأغنام، على اعتبار أنها تمثل ما نسبته 78% من الثروة الحيوانية، وقد سجل تطورا في الثروة الحيوانية طوال فترة الدراسة من 22736,46 ألف رأس إلى 36511,15 ألف رأس مع تسجيل انخفاض في السنوات، 2001، 2003 و2008، والسبب في هذا التذبذب هو التذبذب في عدد رؤوس الأغنام، مقارنة مع عدد رؤوس المواشي الأخرى، والتي عرفت استقرارا نسبيا.

بالنسبة لعدد رؤوس الأبقار، نلاحظ أنها سجلت ارتفاعا طفيفا خلال الفترة (2000–2008)، وسجلت تذبذبا طفيفا على طول هذه الفترة، حيث عرفت سنة 2002 أدنى مستوى لعدد قطيع الأبقار بحصة 1551,57 ألف رأس، ثم شهدت بعد سنة 2008 ارتفاعا إلى غاية سنة 2015 والتي شكلت أعلى مستوى لعدد رؤوس قطيع الأبقار بـ 2149,55 ألف رأس، لينخفض عددها بعد هذه السنة ويستقر عند 1786,35 ألف رأس سنة 2019، وتشكل نسبة رؤوس الأبقار كمتوسط للفترة ما نسبته 5,99% من مجموع الثروة الحيوانية في الجزائر وهو ما لا يسمح بتطوير إنتاج اللحوم والحليب وتحقيق أهداف الدولة في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من هذه المواد، رغم الاتجاه التصاعدي الذي أشرنا إليه سابقا. كما أن عدد الحلوب التي يتم تربيتها في الجزائر لغرض إنتاج الحليب وهي الأبقار المحلية، بالإضافة للأبقار المحسنة، نلاحظ أنها تشكل ما نسبته 53% كمتوسط لفترة الدراسة من العدد الإجمالي لرؤوس الأبقار.

في مجال تربية الأغنام تشير المعطيات الرقمية إلى أن أدنى مستوى لرؤوس الأغنام للفترة كان سنة 2001 بحصة 17298,79 ألف رأس، ليعرف عددها منحى تصاعدي على طول الفترة (2000–2019)، مؤثرا بذلك على مجموع رؤوس الثروة الحيوانية، على اعتبار أنها تحتل المرتبة الأولى في مجموع الثروة الحيوانية في الجزائر، وقد تم تسجيل أعلى حصة سنة 2019 بـ 29378,56 ألف رأس.

عرف قطيع الماعز ميلا نحو النمو الإيجابي خلال الفترة (2000–2014)، ثم عرف تذبذبا بعد هذه الفترة، وقد كانت حصة عدد رؤوس الماعز 3026,73 سنة 2000 التي عرفت أدنى حصة، في حين شكلت أعلى مستوى سنة 2014 بـ 5129,84، وبالنظر إلى وضعيته وعدده فهو يحتل المرتبة الثانية بعد الأغنام ضمن تركيب الثروة الحيوانية، حيث قدرت نسبة الماعز إلى مجموع الثروة الحيوانية كمتوسط للفترة 14,19% بـ4161,76 ألف رأس.

بالنسبة للإبل عرف عدد الرؤوس نموا ايجابيا على طول فترة الدراسة تقريبا، غير أن هذا التطور عرف ببطئه الشديد، في حين أن عدد الخيول عرف استقرارا نسبيا على طول الفترة السابقة الذكر، وتمثل الإبل نسبة 1% في حين الخيول 0,14% من مجموع الثروة الحيوانية في الجزائر وهو ما يثبت ضعف الأهمية النسبية لهذين النوعين، الأمر ذاته يقال على عدد البغال والحمير الذي يشكل نسبة 0,58% والذي عرف تناقصا مستمرا وكبيرا على طول فترة الدراسة أين انخفضت عدد الرؤوس إلى النصف تقريبا فبعدما كانت تشكل 220,36 ألف رأس سنة 2000، أصبحت تقدر بـ 100,86 ألف رأس سنة 2018.

من خلال الجدول فإن مرحلة (2009–2019) عرفت أكبر متوسط مقارنة بالفترتين (2000–2004)(2005–2008)، رغم أن التطور كان ملحوظا في الفترات الثلاثة، هذا التطور جاء بفضل التوجه الجديد لسياسة الدولة التي أصبحت تشجع استثمار القطاع الخاص لإقامة مشاريع في مجال تنمية الثروة الحيوانية، بداية بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وصولا إلى سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وما وفرته من إمكانيات ودعم مادي ومالي للتشجيع على القيام بهذا النوع من الأعمال الفلاحية، وكذا دعم الشباب الجامعي المتحصل على شهادات ذات صلة بالفلاحة خاصة، للاستثمار في مجال تربية الأغنام والأبقار الحلوب، وتقديم الرعاية البيطرية والإرشاد الفلاحي في هذا المجال.

لكن تجدر الإشارة إلى أن تربية الثروة الحيوانية في الجزائر لا يزال ضعيفا خصوصا مقابل ما وفرته الدولة من دعم، وما تتوفر عليه الجزائر من مساحات رعي، يمكنها من توفير اللحوم باختلافها للمستهلك الجزائري وبأسعار في المتناول، لكن الواقع المعاش عكس ذلك فمعدل استهلاك اللحوم عند الفرد الجزائري جد ضعيف.

وقد يرجع التخوف من الاستثمار في هذه الشعب، لعدة أسباب لعل منها عدم تأهيل المراعي، والارتفاع في أسعار الأعلاف (نظرا لتدني الإنتاج من الأعلاف لارتباطها بالعوامل الطبيعية والمناخية) والتي تؤثر سلبا على قدرة المربي على اقتناءها، فضلا عن تفشي بعض الأوبئة من حين لآخر والتي تتسبب في فقدان أعداد من الحيوانات، دون أن ننسى بعض الممارسات السلبية لدى بعض الفلاحين والمستثمرين في هذه الشعب ونقص النية الحقيقية للاستثمار وتقديم قيمة مضافة.

يوضح الجدول الموالي تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000–2019)، والذي من خلاله نلاحظ أن الإنتاج الحيواني عرف تطورا مستمرا ملحوظا طول فترة الدراسة سواء ما تعلق بمستوى إنتاج اللحوم بنوعيها أو بمستوى إنتاج الحليب والصوف والبيض والعسل.

الجدول رقم 28: تطور الإنتاج الحيواني للفترة (2000-2019).

السنة		اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الحليب	البيض	العسل	الصوف
		ألف قنطار	ألف قنطار	مليون لتر	مليون وحدة	ألف قنطار	ألف قنطار
2000		2 517,83	1 981,36	1 583,59	2 020,00	10,54	177,09
2001		2 598,55	2 010,00	1 637,21	2 160,00	16,39	181,47
2002		2 907,62	1 507,00	1 544,00	3 220,00	19,50	197,52
2003		3 004,59	1 568,00	1 610,00	3 302,00	21,00	200,00
2004		3 200,00	1 700,00	1 915,00	3 500,00	28,00	230,00
2005		3 015,68	1 685,73	2 092,00	3 444,98	29,91	235,00
2006		2 985,00	1 453,00	2 244,00	3 570,00	25,00	240,00
2007		3 201,25	2 605,85	2 184,85	3 813,54	29,59	223,12
2008		3 157,57	3 056,95	2 219,71	3 507,58	33,12	221,89
2009		3 465,96	2 092,25	2 394,20	3 838,30	40,22	278,20
2010		3 816,12	2 816,32	2 632,91	4 379,71	48,80	261,19
2011		4 195,53	3 361,28	2 926,96	4 822,48	47,53	281,37
2012		4 397,89	3 653,98	3 088,19	5 326,57	53,20	315,00
2013		4 672,00	4 183,97	3 368,07	5 987,02	61,47	368,82
2014		4 862,90	4 634,52	3 548,83	6 060,56	57,14	367,75
2015		5 256,47	4 964,42	3 753,77	6 644,52	64,27	371,00
2016		5 377,55	5 154,35	3 597,02	6 691,91	71,32	383,73
2017		5 439,02	5 298,07	3 521,21	6 570,42	61,24	-
2018		5 290,12	5 403,69	3 279,97	6 257,97	73,56	-
2019		5 291,70	5 720,75	3 383,53	,911644	64,13	-
المتوسط	**2000-2004**	**2 845,72**	**1 753,27**	**1 657,96**	**2 840,40**	**19,09**	**197,22**
	2005-2008	**3 089,87**	**2 200,38**	**2 185,14**	**3 584,02**	**29,41**	**230,00**
	2009-2019	**4 733,21**	**4 298,51**	**3 226,79**	**5 729,22**	**58,44**	**328,38**
	2019-2000	**3 932,67**	**3 242,57**	**2 626,25**	**4 577,97**	**42,80**	**266,66**

(-) المعطيات غير متوفرة من المصدر.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

بالعودة إلى معطيات الجدول، بالنسبة إلى إنتاج اللحوم الحمراء والذي يتعلق بعدد الذبائح من الأبقار والأغنام والماعز، فقد ارتفع من 2517,63 ألف قنطار سنة 2000 إلى 5291,70 ألف قنطار لسنة 2019، مع تسجيله بعض التذبذب خلال بعض السنوات، مشكلا بذلك إنتاج 3932,67 ألف قنطار كمتوسط للفترة.

أما بالنسبة للحوم البيضاء، فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا في أغلب سنوات فترة الدراسة، كما عرفت انخفاضا في سنوات أخرى، حيث شكلت سنة 2006 أدنى مستوى للإنتاج بـ1453 ألف قنطار، في حين شكلت سنة 2019 أعلى مستوى إنتاج بـ 5720,75 ألف قنطار، وكمتوسط للفترة بـ 3242,57 ألف قنطار، وقد تم دعم شعبة تربية الدواجن وهو ما انعكس في هذا النمو في كمية الإنتاج، وانعكس أيضا على إنتاج مادة البيض الموجه للاستهلاك والذي قدر متوسط إنتاجه 2840,40 مليون حبة خلال الفترة (2000-2004)، ليبلغ في الفترة (2005-2008) 3584,02 مليون بيضة، ثم 5729,22 مليون بيضة خلال الفترة (2009-2019)، إن هذه المعطيات تعكس تلك المشار إليها في كون شعبة تربية الدواجن كانت لها الحصة الأكبر بعد شعبة الحبوب في عدد الملفات الممولة في الأنشطة الرئيسية من نظام قرض الرفيق.

أما شعبة الحليب، والتي تعتبر ثاني مادة استراتيجية من المنظومة الغذائية للفرد الجزائري، وحسب معطيات الجدول نلاحظ أن وتيرة إنتاجه في تزايد مستمر إلا في بعض السنوات التي عرفت انخفاضا مثل سنة 2002، و2007 أين عرف انخفاضا قُدر بـ 1544 و2184,85 مليون لتر على التوالي. وإذا ما قارنا المراحل الثلاثة نجد أنه مع تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي فقد عرف إنتاج الحليب تحسنا كبيرا، حيث ارتفع بحوالي الضعف في الفترة (2009-2019)، إذا ما قورن بمتوسط الفترة (2000-2004)، رغم الدعم المقدم في بداية تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية، مما أدى بالدولة بالاهتمام بهذا المنتوج وتنميته من خلال تحفيز وتشجيع المربين للماشية والأبقار على رفع الإنتاج وتوفيره بقدر كبير في السوق الوطنية وتقليص استيراده، بدعم إنتاجه عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية. وحتى بعد الجهود المبذولة بتطبيق برنامج التجديد الفلاحي يبقى إنتاج الحليب بعيدا عن تلبية الطلب المتزايد للأفراد.

أما شعبة إنتاج العسل فقد ارتفع مستوى إنتاجها بشكل حاد، حيث تضاعف إلى ستة أضعاف، فبعدما كان يشكل مستوى إنتاج 10,54 ألف قنطار سنة 2000، بلغ سنة 2018 مستوى 73,56 ألف قنطار كأعلى مستوى إنتاج لينخفض سنة 2019 محققا 64,13 ألف قنطار، وقد تضاعف متوسط الإنتاج للفترة (2009-2019) بثلاثة أضعاف مقارنة بالفترة (2000-2004)، وبالضعف مقارنة بالفترة (2005-2008). لكن بالرغم من ذلك يبقى إنتاج العسل في الجزائر ضعيفا مقارنة بحجم الإمكانيات الطبيعية لها (الغطاء النباتي المتنوع)، والدعم الذي تقدمه الدولة في سبيل تطوير وتنمية الإنتاج والإنتاجية للعسل، عن طريق ما تمنحه من دعم اقتناء العتاد والتجهيزات المخصصة لتربية النحل، واقتناء للخلايا الفارغة ودعم اقتناء تجهيزات لإنتاج الخلايا...الخ.

بالعودة إلى منتوج الصوف والذي ارتفع معدل تحصيله من المتوسط 177,09 ألف قنطار لسنة 2000 إلى 383,73 سنة 2016، وتقترن هذه الزيادة بالأساس إلى زيادة عدد رؤوس الماشية باعتبارها المصدر الرئيسي للصوف.

المطلب الثالث: تطور الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي في الجزائر

يساهم القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات الاستراتيجية الأخرى في خلق القيمة المضافة الكلية في الاقتصاد الوطني، فهو يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويكثر الحديث عن القطاع الفلاحي كلما حدث اضطراب في أسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية، على اعتبار أنه البديل الذي يملك الإمكانات الكفيلة بجعله قطاعا استراتيجيا مساهما في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة للأهمية التي يتميز بها عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولتبيان المكانة التي يكتسيها هذا القطاع نعرض المؤشرات التالية.

أولا: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2017)

وسنحاول في هذه النقطة التطرق إلى مدى أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال تتبع تطور قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2017)، ومتابعة تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الجدول رقم 29: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2017).

الوحدة: مليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الفلاحي	نسبة الناتج الفلاحي إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	54 178,00	4 328,00	7,99%
2001	54 648,00	5 013,00	9,17%
2002	56 941,00	5 236,00	9,20%
2003	68 011,00	6 589,00	9,69%
2004	84 800,00	7 784,00	9,18%
2005	102 800,00	7 900,00	7,68%
2006	116 600,00	8 812,00	7,56%
2007	134 143,00	10 105,00	7,53%
2008	170 270,00	11 195,00	6,57%
2009	137 746,00	12 820,26	9,31%
2010	161 734,40	13 644,41	8,44%

2011	198 769,10	16 110,62	8,11%
2012	207 821,72	18 334,02	8,82%
2013	209 415,56	20 573,39	9,82%
2014	213 343,00	21 966,60	10,30%
2015	166 894,00	19 718,00	11,81%
2016	160 090,44	19 551,48	12,21%
2017	167 574,80	20 565,07	12,27%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 21 إلى 38، للسنوات من 2000 إلى 2018، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم –السودان.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (2000–2017) بحيث ارتفعت من 4328 مليون دولار سنة 2000 لتصل إلى 20565,07 مليون دولار سنة 2017، وفيما يخص القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مع أخذ قطاع المحروقات بعين الاعتبار، فقد انحصرت نسبة المساهمة في حدود 8% و12%، باستثناء الفترة (2005–2008) حيث انخفضت لتقارب نسبة 6% لترتفع من جديد بعد هذه الفترة، هذا الارتفاع راجع لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وتقديم الدعم في إطار البرامج التنموية والمخصصات المالية الكبيرة التي استفاد منها، ما ساهم في إحداث تغيير نوعي في قطاع الفلاحة من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني على حد سواء، كما تم الإشارة إليه في المطلبين السابقين، إلا أن القطاع الفلاحي في الجزائر مازال يعاني من ضعف مردوديته ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من السياسات والبرامج التي تم صياغتها للنهوض به وتطويره وجعله مصدرا من مصادر تنويع مداخيل البلاد.

ثانيا: تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة مقارنة بأهم القطاعات الاقتصادية بالجزائر

عرفت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي أعلى مقدار لها في السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة 12% والتي كانت نتيجة الضعف النسبي المسجل في نمو الناتج المحلي الإجمالي والراجع أساسا إلى تراجع نشاط قطاع المحروقات، حيث كلما شهدت أسعار المحروقات انتعاشا كبيرا انعكس ذلك على قيم الناتج المحلي الإجمالي، أما عن مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاع الفلاحي فقد كانت بدرجات متفاوتة، ولمعرفة مكانة القطاع الفلاحي ضمن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى أدرجنا الجدول الموالي الذي يوضح تطور القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية مقارنة بالقطاع الفلاحي بالجزائر للفترة (2000–2019).

الجدول رقم 30: تطور القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية بالجزائر للفترة (2000-2019).

الوحدة: مليار دج

الفترة	الفلاحة	المحروقات	الأشغال العمومية البترولية	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصال	التجارة	الخدمات	مجموع القيم المضافة
2000	346,17	1 616,31	42,90	290,74	292,04	275,92	436,29	130,44	3 430,81
2001	412,11	1 443,92	38,38	315,23	320,50	303,69	476,20	141,88	3 451,91
2002	417,22	1 477,03	39,99	337,55	369,93	340,98	509,28	153,88	3 645,86
2003	515,28	1 868,88	44,19	355,37	401,01	390,55	552,17	169,48	4 296,93
2004	580,50	2 319,82	49,29	388,19	458,67	512,56	607,05	183,55	5 099,63
2005	581,61	3 352,87	58,99	418,29	505,42	645,02	668,13	205,77	6 436,10
2006	641,28	3 882,22	64,26	449,49	610,07	743,53	728,36	226,22	7 345,43
2007	708,07	4 089,30	92,36	479,79	732,00	808,38	863,19	247,60	8 020,69
2008	727,41	4 997,55	86,71	519,63	869,98	830,34	1 003,19	280,13	9 314,94
2009	931,34	3 109,07	94,76	570,67	1 000,05	865,21	1 160,16	323,68	8 054,94
2010	1 015,25	4 180,35	63,31	617,40	1 194,11	933,70	1 283,22	369,40	9 656,74
2011	1 183,21	5 242,50	70,70	663,75	1 262,56	1 074,14	1 444,63	412,72	11 354,21
2012	1 421,69	5 536,38	80,05	728,61	1 411,15	1 194,84	1 649,96	460,34	12 483,02
2013	1 640,00	4 968,01	58,13	765,44	1 569,31	1 462,80	1 870,58	516,17	12 850,44
2014	1 771,49	4 657,81	63,79	836,97	1 730,19	1 556,07	2 070,07	564,87	13 251,26
2015	1 935,11	3 134,20	57,40	919,40	1 859,80	1 665,40	2 259,30	628,40	12 459,01
2016	2 140,30	3 025,60	79,20	979,20	1 993,70	1 800,40	2 341,30	699,60	13 059,30
2017	2 219,10	3 699,70	86,30	1 044,90	2 117,40	1 965,20	2 116,10	777,70	14 026,40
2018	2 426,90	4 547,80	92,40	1 128,00	2 254,10	2 139,90	2 349,60	816,00	15 754,70
2019	2 529,10	3 990,40	91,60	1 165,80	2 400,40	2 244,90	2 445,80	893,20	15 761,20
المتوسط	**1 068,91**	**3 475,97**	**64,99**	**553,35**	**1 039,81**	**971,99**	**1 224,15**	**342,21**	**8 741,38**
2000-2004	**454,26**	**1745,19**	**42,95**	**337,42**	**368,43**	**364,74**	**516,20**	**155,85**	**3985,03**
2005-2008	**664,59**	**4080,49**	**75,58**	**466,80**	**679,37**	**756,82**	**815,72**	**239,93**	**7779,29**
2009-2019	**1746,68**	**4190,17**	**76,15**	**856,38**	**1708,43**	**1536,60**	**1908,25**	**587,46**	**12610,11**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale: **Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 à 2014**, Collections Statistiques N ° 197/2016, série E: Statistiques Economiques N° 85, Office Nationale des Statistiques, Alger, Janvier 2016, P 56-57.
- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale : **les Comptes Economiques de 2015 à 2017**, N 824, Office Nationale des Statistiques, Alger, Juillet 2019, P6.
- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale : **les Comptes Economiques de 2016 à 2019**, N° 900, Office Nationale des Statistiques, Alger, Aout 2020, P10.

من خلال معطيات الجدول السابق، يتضح تنامي القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية على طول الفترة (2000–2019)، مع تسجيل تباينات القيمة المضافة لأهم القطاعات الاستراتيجية والتي أدت إلى تفاوت نسب مساهمة كل قطاع في القيمة الإضافية الكلية.

حيث تشير المعطيات إلى أن قطاع المحروقات في المرتبة الأولى من حيث القيمة المضافة حيث انتقل من 1616,31 مليار دج سنة 2000 إلى 3990,40 مليار دج سنة 2019، مع ملاحظة بعض الانخفاضات المسجلة ببعض السنوات المتوافقة مع تدني أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، كتلك المسجلة في السنوات التي تلت سنة 2013 حيث نلاحظ أن قيمته انخفضت من 4968,01 مليار دج سنة 2013 إلى 3699,70 مليار دج سنة 2017، مع تحقيقه مستويات معتبرة من القيمة المضافة في بعض السنوات كما هو الحال في سنتي 2011 و2012.

كما تشير معطيات الجدول السابق أن قطاع التجارة جاء ثانيا من حيث القيمة المضافة، وهو الذي زادت قيمته المضافة من 436,29 مليار دج سنة 2000 إلى 2445,80 مليار دج لسنة 2019، أي تضاعف بما يقارب ستة أضعاف، ما يعكس الأهمية التي يكتسيها هذا القطاع في الجزائر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تنويع المداخيل خارج قطاع المحروقات.

بالرجوع إلى قطاع الفلاحة محور دراستنا، نجده حل ثالثا من حيث تكوين القيمة المضافة، وهو الآخر عرفت قيمته المضافة ارتفاعا حادا على طول فترة الدراسة، حيث انتقلت من 346,17 مليار دج سنة 2000 إلى 2529,10 مليار دج سنة 2019، أي تضاعفت بسبعة أضعاف بين السنتين، والملاحظ أن متوسط المرحلة (2009–2019) عرف القطاع خلالها نموا معتبرا في معدل القيمة المضافة مقارنة بالمرحلتين السابقتين، حيث بلغ 1746,68 مليار دج مقارنة بمتوسط الفترة (2000–2004) الذي بلغ 454,26 مليار دج، ومتوسط المرحلة (2005–2008) الذي بلغ 664,59 مليار دج. وهذا عكس الجهود المبذولة التي أشرنا إليها سابقا والتي أدت إلى تحسن الكميات المنتجة في العديد من الشعب الفلاحية، خصوصا بعد تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

بالعودة إلى معطيات الجدول نجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية جاء رابعا من حيث المساهمة في القيمة المضافة والذي انتقلت قيمته من 292,04 مليار دج سنة 2000 إلى 2400,40 مليار دج سنة 2019، يليه قطاع النقل والاتصالات بمتوسط للفترة بلغ 971,99 مليار دج، ثم قطاع الصناعة خارج المحروقات بمتوسط 553,35 مليار دج، يليه قطاع الخدمات الذي سجل متوسط قيمة 342,21 مليار، ليحل قطاع الأشغال العمومية البترولية في المرتبة الأخيرة بمعدل لمتوسط الفترة بـ 64,99 مليار دج.

من خلال ما تم عرضه من معطيات حول مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي والقيمة المضافة خلال فترة الدراسة، يمكن تقييم هذه المرحلة أنها كانت إيجابية نسبيا بالنظر إلى التحسن المتزايد الذي تم تسجيله، كما يتضح تزايد الأهمية الاستراتيجية التي أصبح يكتسيها هذا القطاع للدور الذي يمكن أن يلعبه في المساهمة في التنمية الشاملة عموما والتنمية الريفية بشكل أخص.

ثالثا: تطور الصادرات والواردات الفلاحية والغذائية للجزائر بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية

للوقوف على معدلات تطور الصادرات والواردات الفلاحية والغذائية في الجزائر بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية نورد الجدول الموالي.

الجدول رقم 31: تطور الصادرات والواردات الفلاحية والغذائية للجزائر بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية بالجزائر للفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات الزراعية والغذائية للصادرات الكلية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	نسبة الواردات الزراعية والغذائية للواردات الكلية
متوسط الفترة 2000-2004	18 310,69	125,84	37,19	0,89%	16 704,22	2 407,56	1 746,77	24,87%
2005	44 477,75	164,49	70,16	0,53%	20 049,57	4 539,04	3 277,10	38,98%
2006	50 578,66	164,51	88,26	0,50%	21 277,27	4 676,99	3 430,89	38,11%
2007	56 844,86	180,85	91,64	0,48%	27 445,90	6 077,20	4 467,63	38,42%
2008	76 825,75	302,54	124,85	0,56%	39 093,35	9 242,16	7 191,50	42,04%
2009	45 189,34	208,51	116,29	0,72%	39 297,54	7 252,07	5 477,59	32,39%
2010	45 189,34	208,51	116,29	0,72%	41 191,89	7 826,71	5 515,01	32,39%
2011	45 189,34	208,51	116,29	0,72%	41 191,89	7 826,71	5 515,01	32,39%
2012	71 865,80	840,03	604,33	2,01%	50 385,00	11 244,49	8 130,40	38,45%
2013	47 998,49	561,05	403,63	2,01%	41 336,30	11 933,58	8 353,72	49,08%
2014	62 884,29	772,54	283,29	1,68%	52 274,09	19 409,38	7 157,72	50,82%
2015	37 951,39	795,54	192,44	2,60%	51 733,01	11 790,68	5 793,84	33,99%
2016	30 027,60	867,30	349,10	4,05%	46 059,20	10 309,10	7 603,00	38,89%
2017	35 191,10	756,80	328,30	3,08%	47 089,50	10 332,20	7 112,10	37,04%
2018	35 191,10	756,80	328,30	3,08%	46 333,10	10 306,00	7 385,90	38,18%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 27 إلى 39، للسنوات من 2007 إلى 2018، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم –السودان.

من خلال معطيات الجدول السابق، يتبين لنا ضآلة نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية والغذائية في إجمالي الصادرات الكلية، فنسبة مساهمتها لم تتجاوز 4% في أحسن مستوياتها والتي تم تسجيلها سنة 2016، رغم السياسات المنتهجة لزيادة الإنتاج الوطني من المنتجات الفلاحية والغذائية والتقليل من حجم الواردات، بالمقابل شكلت نسبة الواردات الفلاحية والغذائية نسبة كبيرة من إجمالي الواردات الكلية، حيث تراوحت نسبتها بين 24,87 % كمتوسط للفترة 2000–2004 و50,82 %، كأعلى مستوى لها سنة 2014.

المبحث الثالث: تحليل وتقييم تأثير سياسات التنمية الريفية على أهم المؤشرات الاجتماعية والبشرية بالجزائر للفترة 2000-2018.

ساهمت سياسات التنمية الريفية منذ سنة 2000 في شقها المتعلق بالجانب الاجتماعي الريفي في تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية، كما ساهمت في تقليل الهجرة الريفية نحو المدن من خلال إطلاق عدد كبير من المشاريع الجوارية ومشاريع السكن الريفي والتي تركت أثرها الاجتماعي على مستوى الريف الجزائري.

وقد تم تحديد الآثار المتوقعة جراء تنفيذ هذه المشاريع على المستوى الوطني والمعلن عنها من طرف السلطات الوطنية حيث هدفت في شقها الاقتصادي إلى خلق مناصب شغل دائمة، بالإضافة إلى خلق مداخيل خارج قطاع المحروقات التي لا تزال هاجس بالنسبة للسلطات الجزائرية كون أغلب مداخيل البلاد تأتي من هذا القطاع، أما فيما يتعلق بالشق الاجتماعي فقد هدفت إلى تحسين ظروف معيشة سكان المناطق الريفية وذلك ببناء السكنات الريفية، إضافة إلى الآثار البيئية والمتمثلة في حماية الأراضي من التصحر وانجرافات التربة.

المطلب الأول: تطور عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية والسكنات الريفية

الهدف من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المبرمجة خلال الفترة 2003-2009، ثم ما تلاها من مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة للفترة 2009-2014، أين تم إجراء بعض التعديلات الهيكلية عليها تمثلت أساسا في إشراك باقي القطاعات فيها، كان الهدف منها دعم التنمية الريفية المستدامة بالإضافة إلى إعادة إحياء المناطق الريفية التي فقدت الكثير من جاذبيتها وتنافسيتها مقارنة بالمدن والمناطق الجزائرية الأخرى حيث ترمي هذه الجهود إلى إعادة سكان هذه المناطق الذين خرجوا في وقت سابق.

أولا: تطور عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية خلال الفترة 2000-2009

تم اختبار المشروع الجواري للتنمية الريفية في الميدان بداية من سنة 2003، في بعض البلديات ليتم تعميمها فيما بعد، وهو الذي يستجيب لطموحات السكان والسلطات المحلية، ولكنه بحاجة إلى بذل جهود التوعية والتكوين وانخراط المنتخبين المحليين، والإدارات والسكان والخبراء في هذا المسعى، وقد كان مستخلص الفترة التجريبية (2003-2005) كالتالي:[1]

- إعداد استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة بشكل تشاوري للولايات 48 والآفاق العشرية؛

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **سياسة التجديد الريفي، مرجع سابق**، ص 81.

- القيام على سبيل التجربة الرائدة بتنفيذ 1600 مشروع جواري للتنمية الريفية، يستهدف 000 203 أسرة مستهدفة، واستحداث 87000 منصب عمل في المناطق المعزولة، تمس 732 بلدية عبر 1996 ناحية محلية؛

في حين خلال الفترة 2005–2009 فقد كانت آفاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بناء على استراتيجيات التنمية الريفية المستدامة التي أعدتها الولايات تحديد 9100 ناحية محلية، كان تفصيلها كالتالي:[1]

- **عدد المشاريع المستهدفة:**9124 مشروع؛
- **عدد البلديات المعنية:** 1318 بلدية؛
- **عدد الأسر الريفية المستهدفة:** 807100 أسرة؛
- **عدد السكان المعنيون:**5200000 نسمة.

بمقارنة هذه المعطيات بتلك السابقة المتعلقة بالفترة التجريبية (2003–2005) نجد أن عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المبرمجة خلال الفترة (2005–2009)، قد تضاعف عددها مقارنة بالفترة التجريبية كما أن عدد السكان المعنيون بهذه المشاريع قد ارتفع ليبلغ 5200000 نسمة من سكان المناطق الريفية، في حين أن عدد الأسر المستهدفة من هذه المشاريع قد بلغ حوالي 807100 أسرة مستهدفة، أما عن عدد البلديات التي ستمسها هذه المشاريع فقد بلغ 1318 بلدية و9305 ناحية.

إن الهدف من هذه المشاريع المبرمجة خلال هذه الفترة (2003–2009) هو التحسين من المستوى المعيشي لسكان الأرياف قصد الحفاظ على استقرار السكان في الوسط الريفي وتقليل عمليات النزوح الريفي من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والهياكل القاعدية بالبلديات والنواحي المستهدفة، وتنمية مناطق الظل المعزولة والمهمشة.

ثانيا: تطور عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية خلال الفترة 2009–2018

منذ انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2009، اتخذت مسعى تعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من خلال عقود نجاعة معدة بين الإدارة المركزية للقطاع الفلاحي والمديريات الولائية لمحافظات الغابات، والتي تم توزيعها حسب البرامج والمواضيع الأربعة المندمجة بواسطة الأهداف، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **سياسة التجديد الريفي، مرجع سابق**، ص 82.

الجدول رقم 32: تطور عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لسياسة التجديد الريفي الملتزم بها والمحققة فعليا خلال الفترة(2009-2018).

السنة	وضعية المشاريع	توزيع عدد المشاريع حسب المواضيع الأربعة				المجموع
		عصرنة القرى والقصور	تنوع النشاطات الاقتصادية	حماية الموارد الطبيعية	إعادة تأهيل الموروث المادي وغير المادي	
2009	المبرمجة	252	556	1013	128	1949
	المنطلق فيها	239	596	991	87	1913
2010	المبرمجة	279	577	1030	141	2027
	المنطلق فيها	229	810	1188	87	2314
2011	المبرمجة	276	600	1051	156	2083
	المنطلق فيها	265	896	1216	67	2444
2012	المبرمجة	274	594	1052	157	2077
	المنطلق فيها	209	855	1247	59	2370
2013	المبرمجة	268	577	1037	153	2035
	المنطلق فيها	154	676	617	29	1476
2014	المبرمجة	259	564	1019	135	1977
	المنطلق فيها	122	605	532	17	1276
الوضعية التراكمية إلى غاية نهاية 2018	**المبرمجة**	**1608**	**3467**	**6205**	**868**	**12148**
	النسبة المئوية	**13,24%**	**28,54%**	**51,08%**	**%7,15**	**100%**
	المحققة فعليا	**1218**	**4558**	**5896**	**338**	**11982**
	النسبة المئوية	**10,14%**	**37,95%**	**49,09%**	**02,81%**	**100%**
	نسبة الإنجاز %	**75,75%**	**131,47%**	**95,02%**	**38,94%**	**98,86%**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للغابات.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة في إطار عقود النجاعة المرتبطة ببرامج التجديد الريفي والتي تم برمجتها للفترة 2009-2014، قد بلغت 12148 مشروع منفذ إلى غاية نهاية سنة 2018.

بالعودة إلى معطيات الجدول نلاحظ أن عدد مشاريع PPDRI في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي في شقها المتعلق بسياسة التجديد الريفي حددت أربعة مواضيع أساسية هي:

الموضوع الأول والذي يتعلق بتحسين ظروف المعيشة لسكان الريف عن طريق عصرنة القرى والقصور، حيث تم برمجة 1608 مشروع، تم إنجاز منها 1218 إلى غاية نهاية شهر ديسمبر 2018 أي

بنسبة إنجاز 75.75%، ويضم نشاطات وعمليات ترقية الجانب المعيشي للسكان، مثل السكن، الطرقات، الكهرباء الريفية، ...الخ؛

الموضوع الثاني والمتعلق بتنويع الأنشطة الاقتصادية، حيث تم برمجة 3467 مشروع، إلا أن عدد المشاريع المنجزة تجاوز العدد المستهدف، حيث تم إنجاز 4558 مشروع بزيادة 1091 مشروع عن الالتزام الموقع بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ممثلة في المديرية العامة للغابات والمحافظات الولائية للغابات، هذا الأمر الذي يعكس وجود احتياجات مستعجلة وضرورية للسكان المحليين اقتضت إنجاز مشاريع إضافية خارج الالتزام الموقع بين الطرفين بناء على دراسات خلايا التنشيط الريفي والمصالح التقنية للدائرة والبلدية، في ظل توفر الموارد المالية اللازمة لتجسيد هذه المشاريع نظرا لوجود إمكانية تحويل مشاريع من الموضوع الأول إلى الموضوع الثاني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعكس هذه الزيادة عن الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع نظير ما يخلقه من أنشطة اقتصادية (سواء كان نشاط فلاحي كتربية الأبقار، غرس الأشجار المثمرة، تربية النحل ...الخ، أو غير فلاحي كالصناعات التقليدية والحرف) تساهم في خلق فرص شغل وتحسين الإطار المعيشي للسكان الريفيين؛

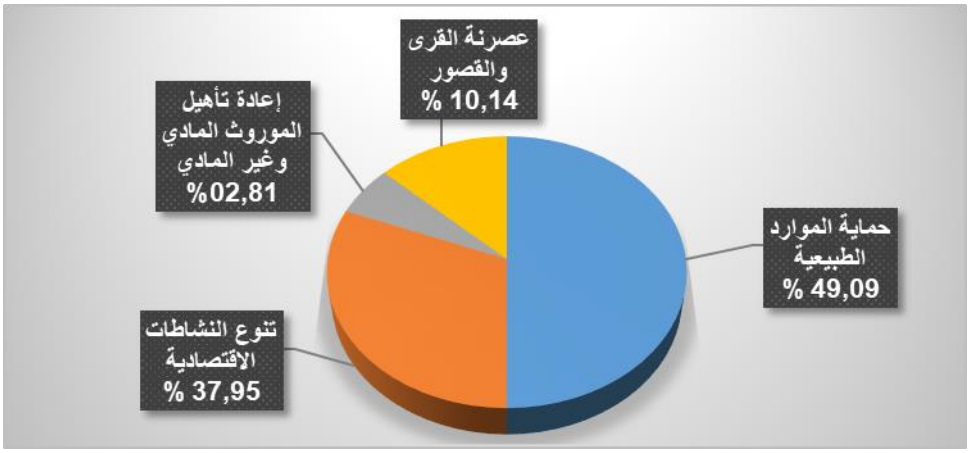
أما **الموضوع الثالث** المتعلق بحماية الموارد الطبيعية والذي سجل النسبة الأكبر في عدد المشاريع المبرمجة بنسبة 51,08%، قد تم إنجاز 5896 مشروع من أصل 6205 مشروع مبرمج، وتعنى مشاريع هذا الموضوع بمكافحة التصحر وحماية الموارد الطبيعية أساسا منها الغابية، وتنمية المناطق الرعوية، من خلال عمليات التشجير وعمليات تثبيت التربة، وتصحيح مجاري المياه...الخ؛

يليه في الأخير **الموضوع الرابع** تحت مسمى إعادة تأهيل الموروث المادي وغير المادي فقد كان عدد المشاريع المحققة فعليا 338 مشروع فقط إلى غاية 31 ديسمبر 2018، أي أن هناك عجز في التنفيذ بـ 530 مشروع وهذا يعكس ضعف الانخراط في تنفيذ مشاريع هذا الموضوع خلال الفترة (2009-2018) (38.94% فقط).

من خلال ما سبق، وبقراءة لتوزيع المشاريع عبر المواضيع يمكن القول، أنه تم التركيز بدرجة كبيرة على حماية الأوساط الطبيعية باعتبار أن الأرياف هي فضاءات ذات ثروات طبيعية وغابية وجب الحفاظ عليها عبر الأشغال الحرجية وحمايتها من كل أشكال التقهقر، وعليه توجيه المشاريع نحو خاصية الحماية أكثر منها لخلق الثروة حيث مكنت من خلق مناصب شغل جراء هذه الأشغال.

ويوضح الشكل التالي نسبة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنجزة من كل موضوع من المواضيع الأربعة.

الشكل رقم 10: نسبة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المحققة وفقا لطبيعة الموضوع الملتزم به في عقد النجاعة للفترة(2009-2018).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

تعكس معطيات الشكل السابق أن نسبة الإنجاز الفعلية لمواضيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI، كانت مرتبة بنفس الأهمية في عقود النجاعة المسطرة خلال الفترة 2009-2014، حيث كان شكل **الموضوع الثالث** المتعلق بحماية الموارد الطبيعية الأكثر نسبة بـ 49,09%، وهو الذي يعنى بالاهتمام بالمورد الطبيعي الذي يعتبر من أهم عوامل لنجاح أي سياسة تنمية ريفية، وهو الذي يشمل كما سبق وأشرنا الأراضي، الموارد المائية، الموارد النباتية،...إلخ، التي تتعرض للاستنزاف.

جاء ثانيا من حيث الأهمية النسبية، **الموضوع الثاني** المتعلق بتنوع الأنشطة الاقتصادية بنسبة 37.95%، وهو الموضوع الذي تعنى المشاريع المندرجة ضمنه بإدخال نشاطات اقتصادية كتلك المتعلقة بالصناعات والحرف التقليدية، فضلا عن الصناعات الغذائية على مستوى المزارع ما يسمح بخلق مصادر دخل جديدة لسكان الريف؛

أما **الموضوع الأول** المسمى بعصرنة القرى والقصور فجاء ثالثا بنسبة 10,14%، وهي نسبة تعكس عدم الاهتمام الكبير بهذا الموضوع مقارنة بسابقيه، ما يوضح غياب رؤية استراتيجية واضحة لتنشيط السياحة الريفية (الجبلية منها والصحراوية) في ظل غياب أو قلة المرافق الضرورية في هذه المناطق من مطاعم، فنادق ...إلخ، ما انعكس على نسبة السياحة الداخلية والخارجية إلى القرى والقصور والمناطق الريفية رغم ما يمكن أن تقدمه السياحة الريفية في تنشيط الاقتصاد الوطني، فهو يمكن أن يوفر هو الآخر تمويلا ذاتيا مستمرا يعود مردوده بالفائدة على المجتمعات المحلية، ومساهمتهم في المحافظة على تلك المناطق وتطويرها كمصدر اقتصادي هام هذا من جهة، فضلا عن دورها في المحافظة على الموارد الطبيعية.

في حين **الموضوع الرابع** والمتعلق بإعادة تأهيل الموروث المادي حل أخيرا بنسبة 02,21%، وتعكس هذه النسبة غياب الموروث المادي في الجزائر بعد العشرية السوداء والتي نتج عنها نزوح ريفي انعكست آثاره بالتخلي على العديد من العادات والتقاليد الخاصة بالمناطق الريفية والتي تعبر في الحقيقة عن الهوية الريفية والإرث الثقافي الريفي، هذه الأخيرة وجب حمايتها وتعزيزها باعتبارها مكون أساسي لخصوصية الشعوب والمجتمعات كما يمكنها أن تلعب دورا داعما للأنشطة الاقتصادية فهي تمثل عامل مهم للديناميكية المحلية من خلال زيادة القيمة المضافة في المنطقة من خلال خلق فرص عمل وتعزيز الاحتفاظ بالسكان في الموقع وزيادة درجة تأهيل السكان لتطوير الخدمات المقدمة(سياحة بيئية، سياحة زراعية، سياحة المزارع المستدامة...الخ) كما لا ينبغي أن يكون التراث في المناطق الريفية مسألة عمليات جرد وإدراج وتصنيف، وإنما وجب أن تكون عملية توعوية لمختلف الجهات الفاعلة المشاركة في المناطق الريفية ليكونوا فاعلين في تنمية التراث بعيدا عن إملاءات السلطات.

وقد جاء مستخلص الفترة (2009-2014) وفق ما كان مسطرا له بالمقارنة بما تم تحقيقه إلى غاية نهاية سنة 2018، كما تبينه معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 33: أثر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المبرمجة على بعض المؤشرات الاجتماعية.

التفصيل	العدد المستهدف للفترة 2009-2014	العدد المحقق مع نهاية 2018	النسبة المئوية
عدد البلديات المستهدفة	903	1439	159,35
عدد المناطق المستهدفة	4221	10740	254,44
عدد الأسر المستهدفة	1114420	1127469	101,17
عدد الأفراد المستهدفين	6687500	6390005	95,55

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للغابات.

من خلال معطيات الجدول نلتمس الآثار الإيجابية لمجهودات الدولة على سبيل الاعتبار للوسط الريفي وبعث حيويته من جديد من خلال عدد البلديات والمناطق والأسر المستهدفة، ويمكن التعليق على معطيات الجدول السابق من خلال النقاط التالية:

بلغ عدد البلديات التي مستها مشاريع PPDRI 1439 بلدية مقارنة بالعدد المستهدف للفترة (2009-2014) أي بزيادة 536 بلدية، في حين بلغ عدد المناطق التي مستها 10740 منطقة أي بزيادة 6519 منطقة عن العدد المستهدف والمحدد بـ4221 منطقة.

وعن عدد الأسر المستهدفة الذين مستهم هذه المشاريع فقد بلغ 469 127 1 أسرة لغاية نهاية 2018 مقارنة بـ 420 114 1 أسرة وفق مكان مخطط له، في حين بلغ عدد الأفراد الريفيين الذين مستهم هذه المشاريع 005 390 6 فردا، وهو أقل مقارنة بالعدد المخطط له والمقدر بـ 500 687 6 فردا.

تم تنفيذ سياسة التجديد الريفي على أساس الدراسات التي تم تنفيذها والموارد المالية المخصصة للفترة 2009-2014، مع التركيز على المكونات الرئيسية التالية: مكافحة التصحر؛ ومعالجة مستجمعات المياه؛ إدارة وإرشاد تراث الغابات وكذا المحافظة على النظم الإيكولوجية الطبيعية، وحسب إحصائيات المديرية العامة للغابات، فمن بين ما تم تحقيقه من نتائج ما يلي:

- استحداث ما يقارب من 56000 كمعدل للوظائف سنويا؛
- تكوين الأصول من خلال إقامة بساتين الأشجار على ما يقرب من 141100 هكتار، بما في ذلك 107000 هكتار من أشجار الزيتون؛
- إنشاء وحدات أسرية لتربية المواشي والأغنام والماعز وتربية النحل والأرانب من خلال توزيع أكثر من 166 ألف رأس من جميع المواشي و110 آلاف خلية نحل.

بالإضافة إلى هذه النتائج، فإن تنفيذ هذا البرنامج قد أتاح تنفيذ إجراءات التنمية الرئيسية التالية:

- تنمية النظم البيئية وحمايتها من خلال: إنشاء مزارع على مساحة 416000 هكتار، بما في ذلك ما يقارب من 253000 هكتار من المزارع الحرجية وأكثر من 141000 هكتار من أشجار الفاكهة، للحفاظ على المناطق الحرجية والغطاء بالنباتات الواقية والجيدة، وكذا حماية البنية التحتية الاقتصادية والأراضي الزراعية من الطمي عن طريق تثبيت 9600 هكتار من الكثبان الرملية، مع استكمالها بأعمال صيانة المياه والتربة على ما يقرب من 3,23 مليون متر مكعب من التصحيحات الغزيرة؛ دون إهمال أعمال زراعة الغابات التي تم تنفيذها على مساحة 175000 هكتار تقريبا؛
- تطوير 66 مستجمعا مائيا؛
- تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال تطوير طرق الاتصال على أكثر من 14900 كم من الطرق الريفية المؤدية وتركيب 4890 مجموعة من مجموعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛
- تحسين الأراضي على مساحة 31900 هكتار لتطوير الأراضي وتحسين الممارسات الزراعية والغلات لصالح سكان الريف؛
- بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل مشاركة القطاعات الأخرى من خلال الإسكان الريفي والنقل الريفي والمراكز الصحية والمدارس وما إلى ذلك. وقد أتاح ذلك ضمان تكامل واتساق التدخلات المختلفة للجهات

الفاعلة، في إطار متضافر، مع تأثير مباشر على إدارة اهتمامات الأسر الريفية. ويتجسد الأثر من خلال عودة السكان إلى التجمعات المهجورة، واستئناف النشاط الزراعي.

ثالثا: تطور عدد السكنات الريفية

يندرج السكن الريفي ضمن السياسة الوطنية للتنمية الريفية، وذلك إيمانا من الحكومات المتعاقبة أنه لا يمكن إحداث تنمية ريفية دون تحسين ظروف معيشة سكان الريف والتي على رأسها السكن، يهدف هذا الأخير لتنمية المناطق الريفية وتثبيت السكان المحليين، ويتمثل في تشجيع الأسر الريفية في بناء سكنات لائقة في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي، وفي ظل المخططات الخماسية للفترة الممتدة بين 2005-2019، تم بعث عدد من مشاريع السكن الريفي في الجزائر، تفصيلها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 34: عدد السكنات الريفية في الجزائر التي تم الانطلاق فيها والمسلمة للفترة (2005-2019).

السنة	عدد السكنات الريفية التي تم الانطلاق فيها	عدد السكنات المنتهية والمسلمة
2005	132 756	42 907
2006	137 017	76 287
2007	78 852	88 336
2008	79 595	104 968
2009	70 853	91 492
2010	52 878	76 239
2011	130 012	66 521
2012	213 740	85 562
2013	183 580	152 668
2014	196 140	208 730
2015	70 701	151 353
2016	70 063	142 388
2017	21 318	112 308
2018	59 819	63 900
2019	52 339	83 752
المجموع	**1 549 663**	**1 547 411**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات وزارة السكن والعمران والمدينة.

من خلال معطيات الجدول تتأكد الأولوية التي أعطتها الجزائر للسكن الريفي، وهو ما يؤكده حجم السكنات المستفاد منها في إطار الدعم الممنوح في هذا الصدد، فخلال الفترة من سنة 2005 إلى 2019، بلغ عدد السكنات التي تم برجمة إنجازها 663 549 1 وحدة سكنية، تم الانتهاء وتسليم 411 547 1 وحدة سكنية منها، وشهدت الفترة (2011-2014) ارتفاع عدد السكنات المبرمجة سعيا للدولة شراء السلم الاجتماعي بالنظر للأحداث التي ميزت سنة 2011 وما بعدها، إلا أنه ومع ظهور بوادر الأزمة سنة 2015، عاد العدد المبرمج لهذا النوع من السكنات لمستواه الطبيعي تبعا لسياسة التقشف المتبعة آنذاك، وإذا ما قارنا عدد السكنات الريفية المنجزة وعدد سكان الريف المتناقص عددهم كما سبق وأن لاحظنا، فإن هذا لا يبشر بالخير، ما يعني أن السكن الريفي صحيح أنه يساعد في تثبيت السكان والتقليل من الهجرة نحو المدن، إلا أن جهود الدولة هذه غير كافية، أو أن هناك اختلالات في جوانب أخرى وجب إعادة النظر فيها، لتثبيت سكان الريف بالدجة الأولى، وخلق هجرة عكسية نحو المناطق الريفية بالدرجة الثانية، بعد بعث مشاريع جديدة تحسن من مستوى معيشة السكان، وهو ما يعكس الدور الكبير لبرامج السكن الريفي في التنمية المحلية.

المطلب الثاني: تحليل وتقييم تأثير سياسات التنمية الريفية على التشغيل الفلاحي

إن من أكبر التحديات التي واجهتها الحكومة بعد عشرية التسعينات من خلال سياسات التنمية الريفية العمل على إعادة توطين سكان الأقاليم الريفية في مساكنهم التي هجروها، وذلك بمختلف البرامج التي تم إطلاقها، والهدف الرئيسي فضلا عن تحسين المستوى المعيشي هو التحكم في ظاهرة البطالة التي كان يعاني منها سكان الريف بعد نزوحهم للمناطق الحضرية، وعليه فإن رجوعهم إلى مناطقهم الريفية وممارستهم النشاطات الفلاحية على اختلافها كفيل في الحد من ارتفاع نسبة البطالة، وتحسين دخولهم ومن ثم تحقيق معدلات ملموسة من التنمية على مستوى الأقاليم الريفية.

جدير بنا الإشارة إلى التباين الشديد في الإحصائيات المتعلقة بالعمالة في القطاع الفلاحي، ويرجع الأمر في الواقع إلى الطريقة المتبعة في التحقيق لكل هيئة من الهيئات التي تقوم بنشر هذه الإحصائيات، وتوضح معطيات الجدول الموالي تطور اليد العاملة الفلاحية ونسبتها إلى اليد العاملة الكلية خلال الفترة 2000-2019.

الجدول رقم 35: تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة (2000-2019).

السنة	اليد العاملة الكلية(عامل)	اليد العاملة الفلاحية (عامل)	نسبة اليد العاملة الفلاحية إلى اليد العاملة الكلية
2000	8 700	873	10,03%
2001	8 570	1 312	15,31%
2002	8 840	1 388	15,70%
2003	8 765	1 412	16,11%
2004	7 798	1 617	20,74%
2005	9 493	1 381	14,55%
2006	10 110	1 610	15,92%
2007	9 969	1 171	11,75%
2008	10 315	1 252	12,14%
2009	10 544	1 242	11,78%
2010	10 812	1 136	10,51%
2011	10 661	1 034	9,70%
2012	11 423	912	7,98%
2013	11 964	1 141	9,54%
2014	11 453	899	7,85%
2015	11 932	917	7,69%
2016	12 117	865	7,14%
2017	12 298	1 102	8,96%
2018	12 463	1 067	8,56%
2019	12 730	1 083	8,51%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى:

- ONS, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, "**Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013**", publication N°653, Algérie, p11-12.
- ONS, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, "**Activité, Emploi & Chômage en mai 2019**", publication N°879, Algérie, p12-13.

نلاحظ أن نسبة العمالة الفلاحية إلى العمالة الكلية عرفت ارتفاعا خلال الفترة 2000-2004 وهي التي تزامنت مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث بلغت نسبة 20,74 % سنة 2004، وهي نسبة جد معتبرة تعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي وإلى أراضيهم وهذا دليل على نجاح سياسة الدولة اتجاه تشجيع التشغيل بالقطاع الفلاح وانعكاس الدعم المقدم لهذا القطاع بصورة إيجابية على سياسة التشغيل، لتعرف في السنوات التي تلتها في الفترة 2005-2008 والتي تزامنت مع تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة توفير عدد لا بأس به من مناصب الشغل إلا أنه كان بشكل متذبذب، وهذا قد يكون

راجعا لارتباط هذا القطاع بالظروف المناخية من جهة ومن جهة أخرى لتفضيل الشباب للمهن الحرة وبعض القطاعات الأخرى على حساب هذا القطاع، كما يلاحظ أنه خلال تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي بداية من سنة 2009 ورغم زيادة الاستثمارات الفلاحية وتقديم التحفيزات والدعم المناسبين في المناطق الريفية، لم ينعكس بصورة إيجابية على عدد مناصب الشغل التي عرفت تناقصا ملحوظا خلال هذه الفترة، خصوصا بعد سنة 2014 التي تزامنت من جهة مع إعادة هيكلة صناديق الدعم كما سبق وأن أشرنا مما أثر على آلية الدعم المقدم من جهة، ثم الأزمة المالية المتعلقة بانخفاض أسعار البترول والذي صاحبه توجه الدولة نحو ترشيد النفقات ما انعكس في تباطؤ وتيرة إنجاز المشاريع المبرمجة والدعم المقدم من جهة أخرى.

عموما فإن متوسط نسبة العمالة الفلاحية إلى العمالة الكلية خلال الفترة 2000–2019 كان في حدود 11,52 % وهي نسبة متدنية جدا، وهذا راجع بوجه عام إلى نسبة تناقص السكان الريفيين كما أشرنا سابقا، وتلعب الهجرة الداخلية إلى المدن دورا مهما في إحداث هذا التناقص مدفوعة بعوامل عديدة منها ما يتعلق بعدم جودة المعيشة في الريف مقارنة بالمعيشة في المدن من حيث توفر الخدمات العامة، ومنها ما ارتبط بانتقال العمالة إلى أنشطة اقتصادية أخرى تدر مداخيلا أفضل، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يمكن أن يشكل عزوف الشباب الريفي عن الاستثمار في القطاع الفلاحي خاصة في فئة المتعلمين، عاملا مؤثرا في انخفاض نسبة العمالة الفلاحية إلى العمالة الكلية، حيث أن أكثر من 50% من المستثمرين تجاوز سنهم 50 سنة، في حين نجد أن 16% يتراوح سنهم بين 18و30 سنة،[1] وهي نسبة قليلة تستوجب وضع استراتيجية لجذب الشباب لهذا القطاع الحيوي.

في الأخير تجدر الإشارة أنه بالرغم من التسهيلات التي منحتها الدولة خلال فترة الدراسة لكل المستثمرين في هذا القطاع الفلاحي، إلا أن كون هذا الأخير رهين الظروف المناخية والتقلبات الموسمية وكمية تساقط الأمطار يشير على تأثر العمالة الفلاحية بهذه التقلبات، كما أن المشاكل التي يعاني منها الفلاحون، كمشكلة العقار الفلاحي، بالإضافة إلى ضعف السياسات المرافقة لسياسات التنمية الفلاحية هذه، كسياسة التسويق واللوجستيك والأسعار وغيرها، تساهم بدرجات متفاوت في هذه النسبة المنخفضة.

أولا: مساهمة المستثمرات الفلاحية في استحداث مناصب الشغل

تساعد المستثمرات الفلاحية على اختلافها سواء الخاصة بالإنتاج الحيواني أو الإنتاج النباتي أو غيرها، في خلق مناصب عمل، وهذا ما تعكسه معطيات الجدول الموالي.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي: عرض وآفاق، مرجع سابق**، ص 20.

الجدول رقم 36: تطور مناصب الشغل على مستوى المستثمرات الفلاحية للفترة (2002-2020).

السنة	عدد المستثمرات الفلاحية	عدد المسيرين (1)	عدد مساعدي المسيرين (2)	عدد العاملين الدائمين (3)	عدد العمال الدائمين (4=3+2+1)	عدد العمال شبه الدائمين (5)	المجموع الكلي لمناصب الشغل المستحدثة (5+4)
2002	1 035 798	935 601	496 994	383 547	1 816 142	388 847	2 204 989
2003	1 057 460	955 584	481 407	407 974	1 844 965	442 388	2 287 353
2004	1 068 426	944 041	514 199	385 231	1 843 471	391 480	2 234 951
2005	1 052 602	915 237	511 047	385 501	1 811 785	426 082	2 237 867
2006	1 110 788	980 861	464 662	360 066	1 805 589	407 030	2 212 619
2007	1 106 631	976 012	466 156	363 586	1 805 754	414 635	2 220 389
2008	1 125 807	1 010 358	431 310	360 577	1 802 245	441 902	2 244 147
2009	1 132 230	1 020 029	455 867	377 103	1 852 999	505 328	2 358 327
2010	1 145 512	1 035 873	478 337	380 814	1 895 024	525 147	2 420 171
2011	1 161 557	1 045 874	479 699	395 450	1 921 023	521 609	2 442 632
2012	1 174 599	1 097 506	445 437	403 472	1 946 415	552 242	2 498 657
2013	1 198 057	1 142 726	408 259	406 318	1 957 303	571 669	2 528 972
2014	1 209 528	1 160 554	378 898	413 620	1 953 072	597 640	2 550 712
2015	1 212 303	1 167 432	350 535	427 664	1 945 631	611 024	2 556 655
2016	1 204 717	1 124 671	368 963	423 135	1 916 769	628 418	2 545 187
2017	1 206 871	1 149 993	356 644	431 144	1 937 781	670 985	2 608 766
2018	1 259 931	1 191 172	326 792	476 384	1 994 348	654 632	2 648 980
2019	1 252 097	1 202 989	321 290	487 221	2 011 500	682 052	2 693 551
2020	1 270 012	1 217 523	308 636	481 983	2 008 142	645 723	2 653 865

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

قبل التعليق على تطور مناصب الشغل نشير إلى التطور الملاحظ في عدد المستثمرات الفلاحية خلال الفترة (2002-2020)، والذي كان بنسبة قليلة، وهو ما يفسر ربما أن التوسع في المستثمرات الفلاحية القائمة كان أكثر منه في إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة.

حيث في سنة 2002 بلغ عدد المستثمرات الفلاحية مليون و35798 مستثمرة يستغلها حوالي 935601 مسير وبلغ عدد مساعدي المسيرين في هذه المستثمرات 496847، في حين بلغ عدد العمال الدائمين مليون و816142 وشبه الدائمين 388847 عامل، بينما في سنة 2020 بلغ عدد المستثمرات الفلاحية مليون و270012 مستثمرة، يستغلها حوالي مليون و217523 مسير كما بلغ عدد مساعدي المستثمرين 308636 ألف بينما بلغ عدد العمال الدائمين لذات السنة مليونان و8142، و645723 عامل على الترتيب.

ثانيا: مساهمة البرامج القطاعية في خلق مناصب الشغل

استطاعت الدولة من خلال مختلف البرامج التي أطلقتها مع بداية سنة 2000، في إطار سياسات التنمية الريفية المتبعة والبرامج والمخططات المرافقة التي تبنتها، والتي تولى تنفيذها عدة قطاعات بشكل تكاملي ومتداخل، باستحداث مناصب شغل في القطاعات التي مستها البرامج المعنية بتنمية الأقاليم الريفية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 37: عدد مناصب الشغل المستحدثة عبر برامج التجديد الريفي للفترة (2009-2019).

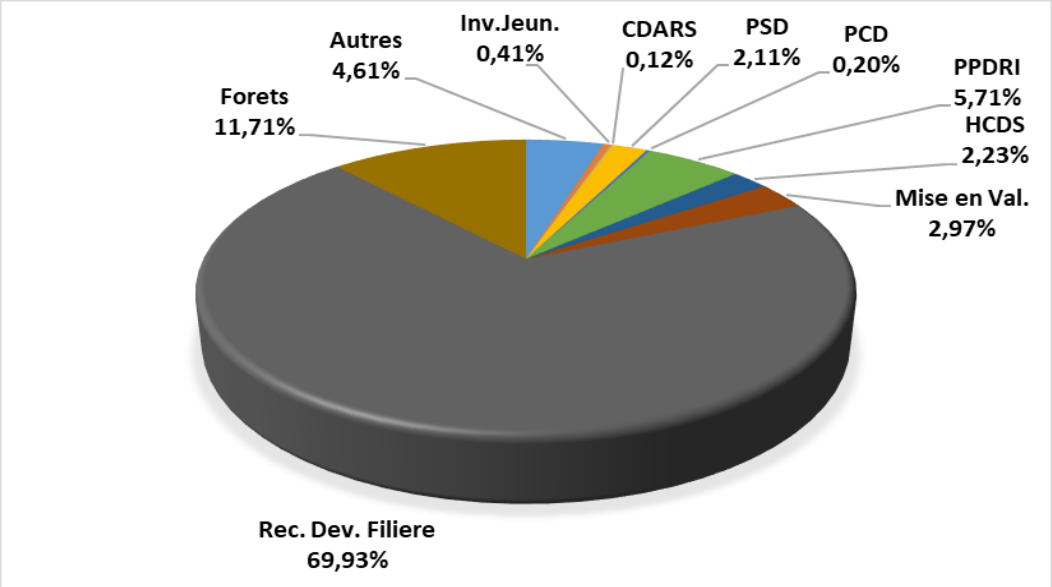
السنة	Forets	Rec. Dev. Filiere	Mise en Val.	HCDS	PPDRI	PCD	PSD	CDARS	Inv. Jeun.	Autres	مجموع المناصب المستحدثة	منها مناصب دائمة
2009	18044	40 372	3304	4908	3 151	350	4 404	-	396	5 423	80 352	22 914
2010	21947	76 450	5239	2343	6 736	265	2 742	165	107	3 609	119 603	19 551
2011	21709	65 485	7380	2954	8 576	14	1 690	531	81	1 860	110 280	16 116
2012	20312	82 478	7815	3438	11 417	214	3 187	-	92	1 318	130 271	28 602
2013	19830	91 258	8099	3070	17 993	77	2 205	18	553	3 491	146 594	32 303
2014	13202	94 027	6405	3269	11 359	1393	2 259	6	2097	5 892	139 909	34 624
2015	17495	122690	453	3339	9 856	-	6 655	38	787	13013	174 326	35 043
2016	12320	116110	449	4 445	7 988	341	4 037	5	604	12411	158 710	30 609
2017	1902	27 930	351	367	497	-	532	-	54	1 203	32 836	3 565
2018	6814	121305	1475	1653	336	6	1 005	55	490	6 383	139 522	30 844
2019	8648	130341	169	1069	1 230	135	509	806	432	9 210	152 549	32 758
المجموع	**162223**	**968 446**	**41139**	**30 855**	**79 139**	**2795**	**29225**	**1 624**	**5 693**	**63 813**	**1384952**	**286929**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2009-2019 من خلال البرامج المخططات التي أطلقتها في إطار تطبيق سياسة التجديد الريفي، قد بلغ 952 384 1 منصب عمل، منها 929 286 منصب عمل دائم وهي نسبة جد منخفضة.

حيث سمح برنامج إعادة التعديل وتطوير الفروع، الذي يعد من بين البرامج الأكثر خلقا لمناصب الشغل، بـ 446 968 منصب خلال ذات الفترة وهو ما يعادل نسبة 69,93 %، يليه برنامج التشجير لقطاع الغابات بـ 223 162 منصب عمل بنسبة 11,71 %، ثم ثالثا المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتي سمحت باستحداث 139 79 منصب شغل ما يقابل 05,71 %، لتأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة المشاريع المبرمجة في ظل المخطط البلدي للتنمية بنسبة 0,20 % ثم البرامج التي قامت بها محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية بنسبة 0,12 %، وهذا ما تعكسه معطيات الشكل الموالي.

الشكل رقم 11: مناصب الشغل المستحدثة لبرامج التجديد الريفي للفترة (2009-2019).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

المطلب الثالث: تحليل وتقييم تأثير سياسات التنمية الريفية على الأمن الغذائي في الجزائر

لقد خطت الجزائر خطوات هامة في مجالات زيادة الإنتاج بشقيه الحيواني والنباتي، باعتبار أنه من بين الأهداف الاستراتيجية لسياسات التنمية الريفية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (جاء تعريف الأمن الغذائي حسب قانون التوجيه العقاري بأنه حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة)[1] لذا كانت شعب الإنتاج النباتي والحيواني المحور الرئيس التي

[1] قانون التوجيه العقاري، **مرجع سابق**، ص 06.

تدور حوله برامج هذه السياسات، سنقوم من خلال هذا المطلب بتقييم أداء هذه السياسات في تحقيق الأمن الغذائي الذي تعكسه مجموعة من المؤشرات، اخترنا منها مؤشر الاكتفاء الذاتي، والذي كان تفصيله وفق الجدولان المواليان، اللذان يوضحان تطور مستوى الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الأساسية النباتية والحيوانية للفترة (2000-2018).

الجدول رقم 38: تطور مستوى الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الأساسية النباتية للفترة (2000-2018).

الوحدة: النسبة المئوية (%)

السنة	الحبوب	القمح والدقيق	الشعير	الذرة	البطاطا	الفواكه	البقول الجافة	الزيوت والشحوم	الخضر	السكر (مكرر)
2000	24,74	26,68	57,78	0,04	99,87	100,93	16,80	44,48	98,91	-
2001	28,45	30,90	59,51	0,03	91,37	95,14	19,13	8,78	98,92	-
2002	18,49	19,94	41,23	0,04	88,39	85,70	21,00	8,38	99,84	-
2003	38,02	36,35	93,12	0,04	94,91	90,88	25,39	6,62	99,77	-
2004	36,49	34,79	96,95	0,04	94,47	88,45	26,96	7,88	99,78	-
2005	29,88	29,77	87,87	0,05	96,79	90,76	19,33	9,97	99,64	-
2006	35,61	35,82	89,57	0,11	95,64	92,07	21,39	7,08	99,26	-
2007	33,83	33,39	95,43	0,07	88,22	88,96	20,79	5,10	99,77	-
2008	16,09	16,78	57,03	0,05	96,93	90,70	17,69	6,21	99,72	-
2009	39,88	34,03	95,44	0,02	95,48	89,78	26,86	12,06	99,65	-
2010	36,48	36,82	90,38	0,01	96,68	90,65	25,99	6,15	99,70	-
2011	31,96	33,53	87,34	0,02	97,15	91,47	27,68	13,30	99,73	-
2012	34,20	35,10	79,80	0,10	96,40	78,60	32,30	8,00	99,60	-
2013	39,57	40,62	82,94	0,05	98,52	93,03	34,02	14,03	99,74	-
2014	21,60	24,70	54,30	0,10	97,44	90,20	38,90	5,60	99,60	-
2015	21,70	23,80	57,00	0,10	96,70	92,90	50,00	11,10	99,60	-
2016	20,50	22,90	51,10	0,10	98,30	95,20	51,40	11,70	99,40	-
2017	21,20	23,20	64,20	0,10	97,00	99,30	50,50	10,70	100,0	-
2018	26,60	36,30	84,60	0,10	97,70	100,20	38,40	13,60	99,80	-
متوسط الفترة	**29,23**	**30,29**	**75,03**	**0,06**	**95,68**	**91,84**	**29,71**	**11,09**	**99,60**	**-**
متوسط 2000-2004	**29,24**	**29,73**	**69,72**	**0,04**	**93,80**	**92,22**	**21,86**	**15,23**	**99,44**	**-**
متوسط 2005-2008	**28,85**	**28,94**	**82,48**	**0,07**	**94,40**	**90,62**	**19,80**	**7,09**	**99,60**	**-**
متوسط 2009-2018	**29,37**	**31,10**	**74,71**	**0,07**	**97,14**	**92,13**	**37,61**	**10,62**	**99,68**	**-**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 21 إلى 39، للسنوات من 2001 إلى 2019، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم-السودان.

الملاحظ من خلال معطيات الجدول أن الجزائر لم تحقق الاكتفاء الذاتي في غالبية السلع الأساسية بالرغم من التحسن المحسوس لأغلبية الفروع على طول فترة الدراسة.

هناك البعض من شعب الإنتاج النباتي عرفت نسبة اكتفاء ذاتي مرتفعة تعكس التحسن الملحوظ في مستوى التغطية المحلية من الغذاء لهذه الشعب الرئيسية، حيث تجاوزت 90% في جل السنوات تقريبا على طول الفترة 2000–2018، وهي شعبتي البطاطا والخضروات، وهذا راجع إلى التطور في كمية الإنتاج المشار إليها سابقا في هاتين الشعبتين ما يعكس أثر الدعم الفلاحي على نسبة الاكتفاء الذاتي المحققة، وبدرجة أقل نجد شعبة الفواكه التي عرفت تذبذبا أكبر حيث سجلت أدنى مستوى لها سنة عام 2012 على الرغم من ارتفاع كمية الإنتاج المشار إليها سابقا خصوصا خلال المرحلة بين 2009–2019، في حين كان أعلى مستوى سنة 2000 حسب ما توضحه معطيات الجدول.

على النقيض تماما سجلت بقية الشعب نسب منخفضة من نسبة الاكتفاء الذاتي، والحديث أولا عن شعبة الحبوب التي كان لها النصيب الوافر من الدعم والاستثمار خلال فترة الدراسة، حيث حققت نسبة 29,23% لمتوسط الفترة 2000–2018، وبينما شكلت الفترة 2009–2013 توجها نحو الارتفاع في نسبة الاكتفاء الذاتي بعد بداية تطبيق عقود النجاعة إلا أنه انخفض من جديد بداية من سنة 2014 بسبب تراجع الإنتاج المحلي لأصناف شعبة الحبوب ويعود ذلك للمواسم الفلاحية التي عرفت تذبذبا في تساقط الأمطار. وتبين معطيات الجدول أنه بالنسبة للشعير هناك تحقيق متوسط للاكتفاء الذاتي مقارنة بالقمح حيث قدرت بـ 75,03% مقارنة بـ 30,29% للقمح، في حين يبقى أكبر تحدي يتعلق بالذرى التي نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها تكاد تنعدم، ما يعكس غياب رؤية واضحة لتطوير هذا النوع من الزراعات خصوصا أنها تعتبر أهم مكونات أعلاف الأنعام وبالأخص الدواجن.

في نفس السياق تم تحقيق نسب منخفضة بالنسبة لشعبة البقول الجافة حيث شكلت كمتوسط للفترة 2000–2018 نسبة 29,71%، وبدرجة أقل شعبة الزيوت والشحوم بنسبة 11,06%، أما أخيرا فجاءت نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للسكر المكرر التي كانت معدومة على طول الفترة، وتحقيق الاكتفاء فيها مرهون بالسوق الدولية، الأمر الذي يرفع من فاتورة الاستيراد، لذا وجب على الوزارة الوصية والحكومة التعجيل بتسطير استراتيجية واضحة المعالم للرفع من مستوى هذه المادة بالإضافة إلى الذرة لتغطية العجز الحاصل في إنتاجهما.

الجدول رقم 39: تطور مستوى الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الأساسية الحيوانية للفترة (2000-2018).

الوحدة: النسبة المئوية (%)

السنة	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	البيض	الحليب ومنتجاتها	الأسماك
2000	95,76	100,00	100,00	36,30	95,23
2001	96,21	100,00	100,00	43,86	95,89
2002	94,12	100,00	100,00	39,99	93,68
2003	87,69	99,18	100,00	47,67	83,90
2004	71,40	99,06	98,93	45,19	87,01
2005	70,33	100,00	99,67	40,86	88,43
2006	75,89	100,00	99,99	41,88	92,87
2007	77,95	99,99	99,95	32,66	90,38
2008	80,28	99,99	99,91	32,87	90,40
2009	81,35	100,00	99,74	46,50	83,53
2010	80,87	99,84	99,80	51,06	84,51
2011	81,11	99,86	99,80	96,62	77,47
2012	76,90	100,10	99,90	51,60	79,60
2013	83,08	100,00	100,00	63,17	81,67
2014	85,40	100,60	99,80	78,00	74,80
2015	88,40	100,50	100,00	82,20	77,10
2016	89,00	100,20	100,00	80,00	77,00
2017	91,40	100,30	100,00	89,70	84,80
2018	91,10	100,00	99,00	94,50	00,00
متوسط الفترة	**84,12**	**99,98**	**99,82**	**57,61**	**80,96**
م.ف 2000-2004	**89,04**	**99,65**	**99,79**	**42,60**	**91,14**
م.ف 2005-2008	**76,11**	**100,00**	**99,88**	**37,07**	**90,52**
م.ف 2009-2018	**84,86**	**100,14**	**99,80**	**73,34**	**72,05**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 21 إلى 39، للسنوات من 2001 إلى 2019، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم-السودان.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي لشعب الإنتاج الحيواني عرفت تحسنا محتشما خلال الفترة 2000-2018، حيث أن هناك اكتفاء شبه تام لشعبتي اللحوم البيضاء والبيض أين سجلتا نسبة اكتفاء كمتوسط للفترة قدر بـ 99,98% و99,82 % على التوالي، أما بالنسبة لشعبة اللحوم الحمراء فالملاحظ عندها التذبذب الحاصل في مستويات الاكتفاء الذاتي حيث شكلت أعلى نسبة سنة 2001 في حين أدنى نسبة سجلت سنة 2005، كما يلاحظ عن هذه الشعبة أنها حققت ارتفاعا في نسب الاكتفاء الذاتي في السنوات الأخيرة.

بالمقابل عرفت شعبة الحليب تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي متوسطة قدرت بـ 57,61% كمتوسط للفترة، كما يلاحظ أنها ارتفعت من 42,60% كمتوسط للفترة 2000-2004، إلى 73,34 كمتوسط للفترة 2009-2018

بعدما انخفضت في الفترة 2005–2009 ، ما يعكس الدعم الكبير المقدم لهذه الشعبة في جانبه الاستثماري الخاص بتربية الأبقار الحلوب والعتاد الخاص بها ومنح تشجيع رفع إنتاج الحليب ...الخ. كما عرفت شعبة الأسماك نسبة اكتفاء ذاتي مقبولة، بمتوسط للفترة يقدر بـ 80,96%، لكن ما توضحه معطيات الجدول أنها عرفت انخفاضا واضحا في السنوات الأخيرة.

المطلب الرابع: أثر سياسات التنمية الريفية على مؤشرات التنمية البشرية

الحديث عن التنمية البشرية تعكسه جملة من المؤشرات التي تدخل في تركيبه، وفي هذا الصدد قمنا بعرض بعض المؤشرات وفق ما توفر لنا من إحصائيات عن التنمية البشرية في الأقاليم الريفية للجزائر.

1- التطور في مؤشرات الصحة:

تشير الإحصائيات أن نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية قدرت بـ 95%، لسنة 2016 وتتفاوت هذه النسبة بين المناطق الحضرية والريفية حيث قدرت بـ 98% في المناطق الحضرية، في حين بلغت 88% في المناطق الريفية،[1] في حين بلغ إجمالي الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي 6,2% لسنة 2018، بعدما كان يمثل نسبة 3,5% سنة 2000،[2] ويوضح الجدول الموالي بعض المؤشرات الصحية لسنتي 2018و2019.

الجدول رقم 40: بعض المؤشرات الصحية لسنتي 2018 و2019.

المؤشر		القيمة
النسبة المئوية لإجمالي الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي		06,2
النسبة المئوية للإنفاق العام على الصحة من إجمالي الإنفاق العام		10,7
النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية	الحضر	– *
	الريف	88
	الإجمالي	95
عدد الأطباء لكل 100 000 نسمة	2010	156
	2019	110
عدد الممرضات لكل 100 000 نسمة	2010	190
	2019	156
عدد السكان مقابل كل سرير	2010	582
	2018	621
*بيانات غير متوفرة من المصدر.		

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص 304.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 294.

[2] African Development Bank, **Indicators on Gender, Poverty, the Environment and Progress toward the Sustainable Development Goals in African Countries**, Volume XX, 2019, p56-57.

تشير معطيات الجدول أن معدل التغطية بالأطباء قد عرف انخفاضا بين سنتي 2010 و2019، حيث انخفض عدد الأطباء من 156 إلى 110 لكل 100000 نسمة بين السنتين، نفس الأمر بالنسبة للتغطية بالممرضات حيث تراجع من 190 إلى 156 بين السنتين، كما عرف معدل التغطية بالأسرة في المستشفيات هو الآخر تراجعا من 582 فرد لكل سرير سنة 2010 إلى 621 فرد لكل سرير سنة 2018، ما يعني تحولات ديموغرافية أكبر منه في المؤشرات الثلاثة، ما يستدعي إعادة النظر والدراسة للمنظومة الصحية، والعمل على تحسين الخدمات الصحية للجزائريين سواء من حيث التغطية بأسرة المستشفيات أو من حيث توفير الموارد البشرية كما ونوعا، مع السعي إلى ضمان تسيير جيد لهياكل هذا القطاع خصوصا في رهانات التمويل المعاشة مؤخرا.

معطيات الجدول السابق توضح تدني مؤشرات القطاع الصحي في الجزائر رغم تحسنها قليلا مقارنة بالسنوات قبل 2000، وفق ما يوضحه الجدول الموالي الذي يوضح أهم التحولات في بعض المؤشرات الحيوية للسكان:

الجدول رقم 41: بعض المؤشرات الحيوية للسكان خلال الفترة (2000-2018).

السنة	النسبة المئوية لإجمالي الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي	المعدل العام للوفيات (1000)	المعدل العام للمواليد (1000)	معدل الوفيات دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	معدل احتمال الإصابة بسوء التغذية	معدل التطعيم بلقاح الأطفال
2000	3,5	5,1	19,6	39,7	10,7	97,00
2005	3,5	4,8	20,8	33,5	8,80	99,00
2009	5,4	4,7	24,2	29,3	7,00	99,00
2010	5,1	4,8	24,8	27,4	6,30	99,00
2011	5,3	4,8	25,1	26,7	5,60	99,00
2012	6,0	4,8	25,1	26,1	5,00	99,00
2013	6,0	4,8	24,9	25,7	4,70	99,00
2014	6,5	4,8	24,5	25,3	4,60	99,00
2015	7,1	4,8	23,9	24,9	4,60	99,00
2016	7,2	4,8	23,1	24,5	4,70	99,00
2017	6,6	4,8	23,3	24,0	*-	99,00
2018	6,2	4,8	21,4	* -	*-	*-
* بيانات غير متوفرة من المصدر.						

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 2019، 2020، 2021.**
- African Development Bank, **op-cit,** p56-57.

الملاحظ من خلال معطيات الجدول السابق، أن عمليات تحسين الخدمات الصحية ساهمت في ارتفاع المعدل العام للمواليد (لكل 1000 مولود جديد) من 19,6 % سنة 2000 إلى 21,4 سنة 2018، بعدما بلغ نسبة 25,1 % في سنتي 2011-2012، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات (لكل 1000 مولود حي) من 39,7% سنة 2000 إلى 24% سنة 2017%، في حين بقي المعدل العام للوفيات لكل 1000 نسمة مستقرا تقريبا على طول الفترة في حدود 4,8 %، كما شهدت نسبة مؤشر خطر الإصابة بسوء التغذية انخفاضا من 10,7 % سنة 2000 إلى 4,7 % سنة 2016، أما نسبة التطعيم بلقاح الأطفال فقد عرفت نسبة شبه تامة (99 %) على طول الفترة 2011-2017، بعدما كانت تمثل 97% سنة 2000. كل هذه المؤشرات تدل على وجود تحسن ولو بسيط في المستوى الصحي في الجزائر.

2-نسبة الاستفادة من التزود بالماء الصالح للشرب:

يمثل التزود بالمياه الصالحة للشرب للسكان، بالكمية الكافية والنوعية المطلوبة جزءا ضمن أولية الأولويات، ويوضح الجدول الموالي معدل الربط بشبكة الماء الصالح للشرب خلال الفترة 2000-2015.

الجدول رقم 42: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب خلال الفترة (2000-2015).

السنة / النسبة %	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
من إجمالي السكان	90	88	86	86	85	85	85	84	84
من إجمالي سكان الريف	84	83	83	83	82	82	82	82	82
من إجمالي سكان الحضر	93	90	88	87	87	86	86	85	84

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- African Development Bank, **op-cit,** p56-57**.**

من خلال معطيات الجدول يتضح تراجع في نسبة التزويد بالمياه الصالحة للشرب حيث بعدما شكلت نسبة 90% سنة 2000 تراجعت قليلا هذه النسبة لتستقر سنة 2015 عند 84% من إجمالي السكان وهذا يعكس أن إرضاء الطلب المتزايد على المياه الذي له صلة بالتوسع العمراني والديموغرافي لم يقابله نفس التوسع في إنجاز شبكات تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب، وقد بلغت نسبة تزويد الأقاليم الريفية 82% و84% بالنسبة للأقاليم الحضرية وهي نسبة جد متقاربة بعدما كانت متفاوتة نسبيا سنة 2000 أين قدرت بـ84% في الريف و93% للحضر. وبالرغم من ذلك فإن مستوى معدل التزويد بشبكة المياه الصالحة للشرب يبقى مقبولا، في انتظار استهداف العديد من المشاريع المهيكلة لتدعيم وتحسين الخدمة العمومية للمياه الصالحة للشرب، مع أهمية إيلاء عناية أكبر لتزويد الأقاليم الريفية حتى تتمكن من تحقيق ما ننشده من نماء.

3- الاستفادة من الربط بشبكة التطهير:

يوضح الجدول الموالي، نسبة السكان المستفيدون من خدمات الربط بشبكة التطهير بالجزائر.

الجدول رقم 43: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الربط بشبكة التطهير بالجزائر للفترة (2000-2015).

السنة / النسبة %	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
من إجمالي السكان	84	85	86	87	87	87	87	87	88
من إجمالي سكان الريف	72	76	78	79	80	80	81	82	82
من إجمالي سكان الحضر	91	91	90	90	90	90	90	90	90

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- African Development Bank, **op-cit,** p56-57**.**

من خلال معطيات الجدول يتضح التحسن الطفيف في نسبة السكان المستفيدين من خدمات الربط بشبكة الصرف الصحي خلال الفترة، حيث كان يشكل نسبة 84 % سنة 2000 ليرتفع قليلا إلى نسبة 88 % سنة 2015 من إجمالي السكان، وبينما حافظت نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي لإجمالي السكان في الأقاليم الحضرية على استقرارها في حدود 90% خلال الفترة، فإن الأقاليم الريفية سجلت قفزة من حيث التزود بهذه الخدمة حيث انتقلت من 72% سنة 2000 إلى 82% سنة 2015، ما يعكس وجود جهود قائمة لمحاولة الرفع من الربط بشبكات الصرف الصحي.

المبحث الرابع: قراءة في مخطط عمل الحكومة في مجال التنمية الفلاحية والريفية للفترة 2020-2024 ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي

راهنت الحكومة على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية أن يكون رافدا للاقتصاد الوطني، فجعلت منه الحجر الأساس لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، كنية واضحة للتخلي عن الريع البترولي كمورد أساسي لمداخيل الدولة، سيما بعد الانهيارات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية في السنوات القليلة الماضية، وعليه فالتحدي الذي يواجه هذا القطاع هو تحقيق الأداء الإنتاجي (زيادة الإنتاج)، والاقتصادي (من خلال تحسين مساهمته في إمداد السوق الوطنية بمنتجات زراعية عالية الجودة وإدماجها في سلاسل القيمة الوطنية لخلق الثروة)، والاجتماعي (خلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الفلاحين) والبيئي (الحد من الآثار السلبية على البيئة).

في هذا الشأن، جاءت خارطة الطريق المعدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتستجيب لعدة تحديات، والتي تطمح أساسا في بعث ديناميكية التنمية في المناطق الريفية والفضاءات الغابية والصحراوية والجبلية والهضاب العليا التي تنطوي على أثر ملحوظ على النمو الفلاحي، وترتكز هذه الخارطة على ثلاث قواعد أساسية:

- إطلاق مشاريع لتطوير الشعب الاستراتيجية (الحبوب والزيوت باعتبارها من أكثر المواد الغذائية استيرادا)؛
- تقليص الواردات لاسيما المنتوجات التي تشكل عبء على الميزان التجاري على غرار الزراعات الكبرى والزيوت، وهو ما يعرف بإحلال الواردات؛
- إعداد استراتيجيات لعقلنة النفقات العمومية من خلال اشتراك المتعاملين والمهنيين في قطاع الفلاحة.

وقد تضمنت خارطة الطريق كل الجوانب الرئيسية التي تسمح لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، بأن يكون قطاعا رائدا في الاقتصاد الوطني، حيث جاءت لتعزيز الأمن الغذائي للبلاد من خلال عدة برامج، تفصيلها في الآتي.

المطلب الأول: البرامج المسطرة الهادفة إلى تحديث القطاع الفلاحي وتحسين إنتاجيته.

تضمنت خريطة العمل هذه عدة برامج تم تسطيرها تكتسي أهمية بالغة كونها تستهدف الرفع من مستوى إنتاج وتطوير الشعب لاستراتيجية للإنتاج النباتي والحيواني من خلال تثمين المنتجات وتحقيق الأمن الصحي للإنتاج الفلاحي.

أولا: البرامج ذات الأولوية على المدى القصير

تمس هذه البرامج الشعب التي لها ثقل كبير على الميزان التجاري، وتعتبر شعبة الحبوب أهم هذه الشعب وفي هذا الصدد تم تسطير برنامج لتحسين إنتاج الحبوب من خلال: [1]

- زيادة المساحة المعالجة بالأسمدة إلى حدود 2 مليون هكتار مع حلول عام 2024 مما يساهم في الرفع من إنتاج وإنتاجية هذه الشعبة الاستراتيجية وذلك من خلال إلغاء تراخيص الاستعمال والتسويق لجميع منتجات الأسمدة المصنفة غير الخطيرة؛

- إنتاج 4 ملايين قنطار من البذور ذات النوعية العالية مع حلول 2024، وتهدف هذه الزيادة إلى الزيادة المساحات المزروعة؛

- تأمين إنتاج الحبوب من خلال الري، حيث تقدر مساحة الحبوب المروية بـ 300000 هكتار، وهو ما يمثل 60% من الهدف المتفق عليه بحلول عام 2024 البالغ 500000 هكتار، مع إنتاج متوقع لسنة 2024 بـ 30 860 000 قنطار، في حين يستهدف إنتاج الحبوب في الري التكميلي بحلول سنة 2024 كمية 12 420 000 قنطار على مساحة مروية تكميلية مستهدفة تقدر بـ 207 000 هكتار في المناطق الشرقية، أما عن الري المتكامل في الهضاب العليا والجنوب فيستهدف الوصول إلى مساحة مروية تقدر بـ 293 000 هكتار لتحقيق إنتاج متوقع على هذه المساحة يقدر بـ 20 510 000 قنطار (ويوضح الملحق رقم 01 البرنامج المسطر لتطوير إنتاج شعبة الحبوب والمساحات المسقية خلال الفترة 2021-2024)،* لتحقيق هذه الأهداف المسطرة تم وضع تدابير دعم مخصصة من خلال تقديم حوافز لاقتناء معدات الري التكميلي، وتشجيع إنشاء المؤسسات المصنعة لهذه المعدات، فضلا عن تعزيز قدرات تعبئة المياه السطحية، وتبسيط الإجراءات الإدارية لمنح تصاريح حفر الآبار، وتسهيل إجراءات الحصول على القروض لا سيما قرض الرفيق؛

- تعزيز قدرات جمع الحبوب وتخزينها، من خلال تعزيز وسائل النقل واللوجستيك، وإطلاق مشاريع إنشاء مستودعات، بالإضافة إلى إنشاء مراكز لضمان توزيع الحبوب وتخزينها.

[1] MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024, feuille de route : actions projetées 2020-2024**, juillet 2020, p 6-8.

* في إطار توسيع المساحات المسقية على اختلاف الزراعات، تم صدور تعليمة وزارية مشتركة رقم 471 المؤرخة في 30 سبتمبر 2020 المتعلقة بمنح تراخيص لحفر الآبار الفلاحية، بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الموارد المائية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، والذي جاء كاستجابة لردود فعل مشروعة ومستمرة من جانب الفلاحين للمطالبة بإمدادات إضافية من المياه خصوصا في ظل تسجيل انخفاض ملحوظ في تساقط الأمطار في السنوات الأخيرة.

ثانيا: البرامج ذات الأولوية متوسطة الأجل

1- تحديث القطاع الفلاحي

أ- تطوير الشعب الاستراتيجية للإنتاج النباتي:

بالنظر للمعطيات التي يقدمها الملحق رقم 02، حول البرنامج المسطر لأهم الشعب الاستراتيجية في الإنتاج النباتي، يمكن التعليق عن هذه المعطيات فيما يلي:

- **شعبة البقول الجافة:** توسيع المساحات المستغلة للبقوليات الغذائية إلى 000 210 هكتار، بما في ذلك 000 120 هكتار من العدس والحمص، بحلول عام 2024 (حاليا 000 121 هكتار)، ويهدف البرنامج المسطر إلى إنتاج 000 300 1 قنطار من العدس والحمص بحلول عام 2024، أو 65% من احتياجات الاستهلاك، ويمثل هذا الإنتاج المتوقع سنة 2024 توفيرا في الإنفاق بالعملات الأجنبية قدره 86 مليون دولار.

- **شعبة البطاطا:** بالنسبة لهذه الشعبة الاستراتيجية، فإن الأمر يتركز بتوجيه إجراءات التنمية والحفاظ على الإنتاج، والتوجه نحو التحويل، والعمل على إقامة آلية للتصدير حسب متطلبات السوق، وحسب خارطة الطريق يستهدف الوصول إلى مساحة مستغلة لهذه الشعبة إلى 000 200 هكتار، مع تحقيق إنتاج يقدر بـ 000 000 63 قنطار، مع توقعات بتقليص واردات بذور البطاطا من 000 700 قنطار سنة 2020 إلى 000 300 قنطار في حلول 2024.

- **شعبة الطماطم الصناعية:** تبلغ المساحة المخصصة للطماطم الصناعية في عام 2019 ما يقارب 24800 هكتار، ويستهدف مع حلول سنة 2024 بلوغ مساحة 26000 هكتار بالنسبة لهذه الزراعة، مع تحقيق إنتاج 000 000 20 قنطار، بمتوسط مردودية 769 ق/هـ، ويهدف هذا الإجراء تجنب استيراد مركزات الطماطم وتشجيع الإنتاج الوطني، خصوصا مع التوجه نحو الصناعات التحويلية.

- **شعبة الذرة:** انطلاقا من قيمة الواردات المرتفعة من هذه المادة، فإنه يستهدف بلوغ إنتاج بحلول سنة 2024 يقدر بـ 000 470 1 على مساحة 000 30 هكتار مقارنة بـ 000 18 هكتار سنة 2021 بإنتاجية تقدر بـ 000 882 قنطار، وهذا ما يقابله توفير لما يقارب 29,4 مليون دولار، وباعتبار كون هذه المادة تدخل أيضا كمدخلات غذائية للأنعام سيما الدواجن منها، فقد تعين إفرادها بجملة من التحفيزات لجعلها أكثر استقطابا للمستثمرين، لعل أهمها: تحديد سعر شراء المنتوج من قبل الديوان الوطني لتغذية الأنعام (حدد بـ 5000 دج/ق)، وقيام هذا الأخير بضمان شراء كل المنتوجات ونقلها وتوفير الأجهزة اللازمة للمحافظة على شروط إنتاجها، وصولا إلى المرافقة التقنية والتكوين والتأطير الميداني من قبل مختصين من مختلف المعاهد الوطنية ذات الصلة.

ب- تنمية قطاع الغابات:

يحتوي قطاع الغابات على نباتات غنية ومتنوعة، يمكن أن يكون استغلالها مربحا من حيث تزويد الشركات بانتظام بالمواد الخام، شريطة التسيير العقلاني للممتلكات الغابية مع المراقبة الدائمة لها، كما تم إطلاق برنامج إعادة التشجير الوطني لإعادة تأهيل الغابات المحترقة وهيكلة المناظر الطبيعية، بالإضافة إلى التركيز على التشجير الصناعي مع الأنواع سريعة النمو وذات الاهتمام الاقتصادي (كأشجار الفلين)، وهذا ما يساهم في تخفيض فاتورة استيراد الخشب.

ج- تطوير شعب الإنتاج الحيواني

الحديث عن شعب الإنتاج الحيواني يقودنا للحديث عن الأمن اللحمي، وهو من الإشكالات المطروحة حاليا نظرا لعدم توفر اللحم بنوعيه في متناول المستهلكين، وعند البحث عن الإشكال نجده في الأعلاف (تَستورد)، وهي التي تشكل النسبة الغالبة من سعر اللحم، خصوصا في شعبة اللحوم البيضاء.

- **تطوير شعبة اللحوم الحمراء:** وذلك من خلال جملة من الإجراءات منها ما يتعلق بتحسين إنتاج وجمع الشعير وتطوير الأنواع الأخرى، وكذا تثمين المنتجات المحلية والمنتجات الثانوية وإدماجها في العلف الموجه للأنعام، فضلا عن مراجعة نظام الدعم فيما يتعلق بالشعير والنخالة، كل هذا من أجل التحسين النوعي والكمي لإنتاج اللحوم وتخفيض فاتورة مدخلات هذه الشعبة، وغيرها من الأهداف والنتائج المرجوة من هذا البرنامج الذي تفصيله موضح في الملحق رقم 03.

- **تطوير شعبة اللحوم البيضاء:** يعتبر قطاع الدواجن من القطاعات المرتبطة على السوق العالمية نظرا لكون مدخلاتها مستوردة، ويهدف البرنامج المسطر في هذه الشعبة الحد من الاعتماد على الواردات (تخفيض واردات الذرة وفول الصويا)، العمل على تغطية المتطلبات الأساسية من خلال زيادة الإنتاج، وهذا ما يترقب مع توجيه الاهتمام إلى زراعات الذرة وفول الصويا.

- **تنمية شعبة الحليب:** يشكل قطاع الألبان جزءا من برنامج الأولوية، وفي هذا الصدد تشمل أهم التدابير المقترحة في هذه الوثيقة وفق ما هو مبين في الملحق رقم: 04، ويهدف البرنامج المسطر إلى الرفع من عدد رؤوس الأبقار الحلوب، والتحسين الوراثي من خلال التلقيح الاصطناعي، وتحسين الحالة الصحية للحيوانات.

د- الحفاظ الزراعي وتثمين المنتجات بعلامات مميزة:

في هذا الصدد تم برمجة جملة من الأعمال أهمها اعتماد هيئات التصديق على علامات الجودة، لتثمين المنتجات المحلية، وكذا الحفاظ على التراث الوراثي الحيواني والنباتي، نظرا لتمتع الجزائر بثراء كبير من حيث الأصناف والسلالات المحلية.

2- الأمن الصحي للإنتاج الفلاحي:

أ- **تقوية أنظمة مراقبة الصحة النباتية:** والتي ترتكز أساسا على تعزيز وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي:

- فيما يتعلق بالصحة النباتية ومراقبة جودة الأغذية؛
- مراقبة علمية للنباتات الصحية والفنية: وتزويد الفلاحين ببذور وشتلات عالية الجودة وهو يعتبر عاملا أساسيا في زيادة إنتاجية وجودة المنتجات الزراعية.

ب- الحماية الصحية للتراث الحيواني الوطني: والتي ترتكز على:

- الحماية من الأمراض المعدية، بتوفير التلقيحات اللازمة لمختلف الأمراض؛
- توطيد وتعزيز قدرات الرقابة والصحية البيطرية.

3- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة:

فإدخال التكنولوجيا الحديثة في القطاع الفلاحي في صورة تكامل بين التقدم التقني والمعرفي في العملية الإنتاجية، أصبح أمرا لا مفر له، في هذا السياق لا بد من دمج الابتكارات في المستثمرات الفلاحية ومختلف الزراعات، ومن أهم البرامج التي تدخل في هذا الفرع:

- **برامج في التدريب والدعم:** والتي تمس تكوين الإطارات والتدريب الاستشاري للمزارعين والمربين، وهذا بهدف تحسين المهارات والقدرات الفنية للمهنيين الزراعيين، وتعزيز قدرات التدخل للمرشدين والاستشاريين على المستوى المحلي.
- **برامج في مجال البحوث:** إنشاء وحدات بحثية تساعد في دمج نتائج البحوث في مجال الإنتاج الفلاحي، وتقديم الحلول العلمية والفنية الكفيلة برفع اللبس لدى الفلاحين، والتي تسمح بالإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية ..الخ.

ثالثا: برنامج الكهرباء الفلاحية

سجل القطاع الفلاحي من خلال مجمل برامج التنمية المختلفة منذ عام 2007 إلى غاية عام 2020، 14439 كم كخط طولي للتزويد بالكهرباء الفلاحية بقيمة 41 مليار دج، مست 30 ولاية، ويستهدف إضافة 4308 كم كخط طولي في سنة 2021 و5250 كم خلال الفترة 2021-2024، إن تأثير هذا البرنامج يعزز من إنشاء مزارع ومستثمرات فلاحية جديدة، ومن ثم تعزيز وتدعيم الإمكانات القائمة، وتوسيع المساحة المروية بمقدار 500 ألف هكتار، ومن هنا جاء برنامج لحصر المستثمرات الفلاحية التي تتطلب ربطها بشبكات الطاقة الكهربائية حيث أتاحت نتائج الإحصاء إلى تحديد 46485 مزرعة في 36 ولاية، وذلك لمساحة

714000 هكتار، بحاجة للتزود بخطوط طولية من الكهرباء بمتطلبات توصيل بنحو 54600 كم، بالإضافة إلى الطاقات المتجددة البديلة.

رابعا: رقمنة وتقوية نظام المعلومات

من خلال إنشاء نظام المعلومات ودعم اتخاذ القرار، حيث يعتزم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية بوضع نظام للمعلومات الفلاحية والريفية (بنك معلوماتي رقمي)، ويهدف إلى توفير كل المعطيات والإحصائيات خاصة تلك المتعلقة بعملية التطهير وحصر العقار الفلاحي على المستوى الوطني، ما يسمح بوضع استراتيجية للاستغلال الأمثل لهذه المساحات خاصة في الجنوب بالإضافة إلى رقمنة الإجراءات والتدخلات، ورفع العراقيل البيروقراطية في مجال منح رخص الاستغلال الفلاحي.

خامسا: الحد من عدم توازن الميزان التجاري للسلع الرئيسية

يرتكز ترشيد واردات السلع الأساسية من خلال:

- التخفيض التدريجي لواردات القمح والشعير وكذلك الحليب المجفف؛
- ترشيد الإنفاق العام؛
- تقليص الواردات.

يتجسد هذا من خلال تأطير نطاق تدخل الديوان الجزائري المهني للحبوب من جهة بمراجعة النصوص المنظمة لآلية المراقبة والرقابة الصارمة للإمدادات الموجهة لوحدات معالجة الحبوب لتلافي الاحتيال في بعض مطاحن الدقيق، ومن جهة أخرى تأطير تدخل الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته للتمكن من إمكانية تتبع المواد الخام والمنتجات النهائية، والحد من الواردات وتشجيع الإنتاج الوطني، ومن خلال استبدال جزء من مسحوق الحليب المدعوم بدمج حليب البقر المنتج محليا، والعمل على تحرير أسعار بيع الحليب مع الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للفئات المحرومة من السكان.

المطلب الثاني: البرامج المسطرة في مجال التوسع الجغرافي والإقليمي

تستهدف هذه البرامج التوسع في المحيطات الكبرى من الأراضي الصحراوية والعمل على الاستغلال الأمثل لها، من أجل تطوير الزراعات الاستراتيجية الموجهة للتحويل الصناعي خصوصا بالإضافة إلى تطوير المناطق الجبلية وتأهيل الأراضي الزراعية واسترجاع الأراضي الزراعية غير المستعملة بهدف زيادة التوسع في المساحات الزراعية.

أولا: تطوير الفلاحة الصحراوية

1- إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية:

في إطار تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 3 ماي 2020، لا سيما القرار المتعلق بـ "الإنشاء الفوري لديوان وطني لتطوير الفلاحة الصحراوية يهدف للاستغلال الأمثل للمحيطات الكبرى من الأراضي الصحراوية من أجل تطوير الزراعات الاستراتيجية الموجهة للتحويل الصناعي خصوصا"، كنوع من التوجه الواعد والرؤية الاقتصادية الطموحة، وهو آلية أساسية من أجل تفعيل قدراتنا الإنتاجية في هذه المناطق، فضلا عن كونها تساعد على استقطاب وتسريع وترقية الاستثمارات الفلاحية من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية، خصوصا كون الفلاحة الصحراوية هي رافدة الفلاحة الجزائرية حاليا.

الجدول رقم 44: أهم الأعمال المزمع القيام بها لتطوير الفلاحة الصحراوية

الإجراء	الهدف	الأثر
- مشروع مرسوم تنفيذي بإنشاء ديوان وطني للفلاحة الصحراوية.	- إنشاء المكتب بهدف تنمية الاستثمار في الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية؛	- تقليل الواردات وزيادة الإنتاج المحلي؛ - خلق فرص العمل والثروة
- تحديد المواصفات الخاصة بالمستثمرين.	- تحديد حقوق والتزامات المستثمرين وأصحاب الامتياز في الأراضي المزمع تطويرها.	- ضمان نجاح البرنامج ومتابعة وتقييم الاستثمارات والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية.
- مشروع مرسوم يضبط التنظيم الداخلي للديوان وطني للفلاحة الصحراوية.	- تنظيم المكتب من أجل ترقية، دعم، مراقبة وتقييم الاستثمارات في الزراعة الصناعية.	- خلق الثروة ومناصب شغل؛ - إحلال الواردات (حبوب، زيوت نباتية، سكر ... إلخ).
- تحديد المحفظة العقارية التي سيتم إتاحتها ديوان وطني للفلاحة الصحراوية، انطلاقا من إمكانات تقع بالقرب من شبكة الطرق، تقدر بنحو 3,5 مليون هكتار إلى 4,5 مليون هكتار. (تقع في كل من ولاية أدرار؛ غرداية؛ ورقلة؛ عين صالح؛ والوادي).	- التخصيص المكاني للمناطق المحتملة في موارد المياه القابلة للتعبئة، المقدرة بـ 1,3 مليون هكتار وتحديد المساحة الصافية التي سيتم تخصيصها للمكتب الوطني لتنمية الزراعة الصحراوية.	- تنمية الاستثمارات الزراعية والغذائية؛

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على:

MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024, feuille de route: actions projetées 2020-2024**, op - cit, p 9-10.

وتجدر الإشارة أنه تبعا لمرسوم رئاسي رقم 20-265 المؤرخ 04 صفر عام 1442، الموافق لـ 22 سبتمبر من سنة 2020، تم إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية كمؤسسة تجارية

وصناعية عمومية ومقره بولاية المنيعة، وهو أداة لتنفيذ السياسة الوطنية لترقية الزراعة الصناعية الاستراتيجية بهدف تعزيز القدرات الوطنية الزراعية والزراعية الصناعية، من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية والتقليص من الاستيراد، ويقوم بهذا الدور عن طريق استصلاح الأراضي الصحراوية إلى جانب ترقية المحفظة العقارية الممنوحة له من طرف الدولة على أساس دراسة مسبقة وتسييرها عقلانيا.[1]

2- استراتيجية تنمية الزراعات الصناعية:

نصت خطة عمل الحكومة على تنفيذ سياسة زراعية مبتكرة تقوم على توسيع اتفاقية الزراعة العضوية من خلال تطوير ملايين الهكتارات من الأراضي الصحراوية، حيث الإمكانات الطبيعية (التربة والمياه) مواتية، يتضمن هذا فضلا عن الزراعات القائمة حاليا (الحبوب، الخضر...الخ)، وتطوير الزراعات الصناعية الاستراتيجية وبشكل أساسي تطوير الأنواع النباتية التالية: القمح، الفول السوداني، فول الصويا، دوار الشمس، السلجم الزيتي، البندر والشمندر السكري، حبوب الذرة، والمنتجات المعدة لتغذية الحيوانات. إذاً فهي دعوة للاهتمام في الاستثمار في المحاصيل الصناعية. ولهذه الغاية، تم إطلاق مشاريع على المدى القصير جدا ملخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 45: أهم مشاريع الزراعات الاستراتيجية المستهدفة

الزراعة المستهدفة	الهدف	الأثر	المساحة المستهدفة هكتار	المناطق المستفيدة
- القمح؛	- زيادة الإنتاج؛	- تقليل الواردات؛ - خلق فرص العمل والثروة.	40000	- ولايات الجنوب؛
- محاصيل البذور الزيتية (الفول السوداني، فول الصويا)؛	- انتاج زيوت نباتية؛ - أعلاف للأنعام.		30000	- أدرار؛ ورقلة؛ غرداية؛ عين صالح.
- السلجم الزيتي؛			3000	- الأراضي المرتفعة، والمناطق الشمالية.
- الذرة؛	- إنتاج حبوب الأعلاف		5000	- أدرار.
- الشمندر السكري.	- إنتاج السكر		7000	- ادرار؛ ورقلة؛ غرداية.

Source : MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024, feuille de route : actions projetées 2020-2024**, op - cit, p 10.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 57، الصادرة في 27 جمادي الثانية 1442 الموافق لـ 10 فيفري 2021، المرسوم الرئاسي رقم 20-265، ص06.

أ- **الزيوت الغذائية:** إن إحياء زراعة البذور الزيتية (الفول السوداني، فول الصويا، بذور اللفت، ودوار الشمس) يهدف إلى تقليل واردات الزيوت الخام، بالإضافة إلى تقليل واردات ما تستهلكه شعبة الدواجن، وهذا بالنظر إلى جملة المعطيات التالية:[1]

- تستورد الجزائر سنويا ما متوسطه مليون طن من الزيوت الغذائية لتغطية حاجياتها من هذه المواد، بقيمة 583 مليون دولار؛
- تستورد الجزائر سنويا لهذه الاحتياجات 1446000 طن من فول الصويا لتغذية الحيوانات، بقيمة 608 مليون دولار؛
- لتغطية 35% من احتياجات الجزائر من زيوت الفول السوداني الخام و31% من علف الأنعام، يجب تحقيق مساحة 200000 هكتار لهذا النوع من الزراعات بحلول عام 2024؛
- بالنسبة لنفس المساحة المستهدف زراعتها (200000 هكتار)، سيغطي فول الصويا 12% من الاحتياجات من الزيوت الخام و32% من العلف الحيواني بحلول عام 2024. وستكون الزيادة في العملة الأجنبية 453 مليون دولار للنفط و326 مليون دولار لوجبة فول الصويا.
- المحصولان (الفول السوداني وفول الصويا) بمساحة 400000 هكتار بحلول عام 2024، سيغطيان 47% من احتياجات زيت الطعام و63% من احتياجات العلف الحيواني، مع ربح 553 مليون دولار للزيت و352 مليون دولار من الأعلاف، أي بمجموع 905 مليون دولار ما يقابل 73.81% من وارداتنا.

سيتم تنفيذ البرنامج من خلال الدعوات للاستثمار في إطار التنمية في المناطق الصحراوية من خلال التسهيل للمستثمرين بالحصول على الأراضي لاستغلالها، فضلا عن السماح لهم باستيراد بذور الفول السوداني وفول الصويا، وقد قسم هذا البرنامج على النحو المبين في الملحق رقم (05)، الذي يبين الأهداف من هذا البرنامج بالإضافة إلى الآثار المرتقبة منه، والمتمثلة أساسا في تقليص فاتورة الواردات من هذه المواد بالإضافة إلى استحداث مناصب شغل وخلق الثروة، كما يستهدف الوصول إلى مساحة مزروعة 000 200 هكتار آفاق 2024 ، ستتوزع على ست ولايات (أدرار ، الوادي، ورقلة، غرداية، عين صالح، إيليزي)، بالإضافة إلى ذلك زراعة السلجم الزيتي في الهضاب العليا والشمالية باستغلال الأراضي المتوفرة، أين يتم استهداف مساحة مزروعة 100000 هكتار بحلول 2024 وبتحقيق إنتاج 250000 طن، والملحق رقم 06 يوضح طبيعة هذا البرنامج والآثار المتوقعة منه.

[1] MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024, feuille de route : actions projetées 2020-2024**,op-cit, p 10-11.

ب-سكر البنجر:

يقدر طلب السوق الوطني على السكر البني بنحو 2.3 مليون طن بقيمة 726 مليون دولار ويتزايد بنحو 2% سنويا مع النمو السكاني، لسد جزء من الاحتياجات من هذه المادة تم تسطير بلوغ مساحة 120 ألف هكتار بحلول 2024، والتي ستسمح بإنتاج 1080 ألف طن من السكر تمثل 47% من احتياجاتنا محققة بذلك توفير 386,6 مليون دولار أي 53% من تكلفة استيراد السكر، ويعد قرار زراعة البنجر أمرا مواتيا في بعض الولايات الجنوبية، والولايتان اللتان ستكونان محل تطبيق برنامجا وطنيا لتطوير إنتاج بنجر السكر، هما ورقلة في المرحلة الأولى من المخطط بإطلاق مشروعين على مساحة 7000 هكتار، وغرداية من خلال مشروع على مساحة 2000 هكتار. وتفصيل البرنامج المتعلق بهذه الزراعة الصناعية في الملحق رقم 07.

ج-برنامج تنمية المراعي الصحراوية بما في ذلك المناطق الحدودية:

خصص له غلاف مالي قدره 3964 مليار دج، ويهتم أساسا بعمليات إنجاز وتأهيل مصادر المياه الرعوية، واقتناء معدات استخدام الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى تشجيع إنشاء وحدات تربية الماعز. (للتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم 08)، ويرافق تطبيق هذا البرنامج البرامج التالية:

- **برنامج تثمين منتجات الجمال من خلال إنشاء وحدات صغيرة:** والذي خصص له غلاف مالي قدره 51,60 مليون دج. (للتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم 09).
- **برنامج لإعادة تأهيل أنظمة الواحات التقليدية بما في ذلك المتواجدة في المناطق الحدودية:** وقد خصص لتنفيذه مبلغ 668,20 مليون دج. (للتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم 10).
- **برنامج بعث الاستثمار المهيكل:** حيث يتم تمويل أنشطة المشاريع الموجودة في الملحق رقم 11 بما يصل إلى 1,1 مليار دج من الميزانية، و2,47 مليار دج قابلة للتعبئة من تمويلات قطاعية، على أن تكتمل في السداسي الثاني من عام 2021.

ثانيا: تطوير المناطق الجبلية

1-تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف: هذا البرنامج لا يزال قيد الإنجاز، والممول من الصناديق القطاعية بمبلغ إجمالي قدره 3,25 مليار دج، والذي يهدف إلى تشجيع إنشاء وحدات تربية الثروة الحيوانية لصالح الأسر الريفية وخاصة النساء الريفيات من (الأغنام والماعز، تربية الدواجن، تربية النحل، تربية الأرانب) ومن ثم تحسين دخول السكان المستفيدين وظروفهم المعيشية.

2-تطوير منظر الريف: هذا البرنامج تقوم به مجموعة الهندسة الريفية، فمن المقرر من خلاله غرس 2316742 شجرة بما فيها ذلك مليون شجرة من الخروب حتى أواخر 2023، بالإضافة إلى تطوير وتنظيم

زراعات أخرى (اللوز، الفستق ...الخ)، تعنى بهذا البرنامج 43 ولاية منها 18 في الشمال و16 في الهضاب العليا و9 في الجنوب بمساحة تبلغ 8000 هكتار.

ثالثا: إعادة تأهيل الأراضي الزراعية واسترجاع الأراضي الزراعية غير المستغلة

يتمحور البرنامج قصير المدى لقطاع الزراعة المتعلق بالأراضي الزراعية حول الإجراءات التالية:

1-إنهاء عملية التحويل بموجب القانون 10-03: والتي تسمح بتحويل حق التمتع إلى حق امتياز تطبيقا للقانون 10-03.

2-برنامج استصلاح الأراضي: حيث تم تخصيص مساحة 2,4 مليون هكتار لتكون موضوع هذا البرنامج.

3-استرجاع الأراضي غير المستخدمة ووضعها تحت تصرف المستثمرين الحقيقيين: وقد شملت العملية 105522 مستفيد، من مساحة 1190500 هكتار، حيث تم استرجاع فعلي لمساحة 607000 هكتار، كما من المتوقع استرداد 149600 هكتار في النصف الثاني من عام 2020.

4- القيام بعملية التعداد لمستغلي الأراضي المملوكة ملكية خاصة للدولة ويتم استغلالها دون ترخيص.

رابعا: تعزيز قدرات التخزين والتجميع

من خلال تسليم 23 مجمع للتبريد مع نهاية سنة 2021، بهدف تثمين الإنتاج الزراعي والحفاظ عليه في ظل عمليات التصدير، وتنويع قنوات التوزيع.

خامسا: تعزيز تنظيم المهن وإعادة تنظيم التعاونيات الفلاحية

بهدف إلى الدفع لإنشاء التعاونيات الفلاحية وإعادة إحياء هذا النظام التعاوني، حيث تم إعادة النظر في الإطار التنظيمي الذي تحتكم إليه التعاونيات الفلاحية وإضفاء نوع من المرونة في تأسيسها عن طريق تخفيض إجراءات إنشائها، وتكثيف التحسيس والإرشاد في مجال إنشائها لتكثيف عددها على المستوى المحلي.

وقد تجسد هذا المسعى فيما بعد بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 11 صفر 1442 الموافق لـ 29 سبتمبر 2020 الذي يحدد القواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية، واهم التعديلات التي جاء بها هو تحرير إنشاء التعاونيات الفلاحية، وتغطية كل الشعب الفلاحية، وتحويل سلطة الاعتماد إلى مدير المصالح الفلاحية للولاية وتقليص آجال منح الاعتماد.[1]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 59، الصادرة في 16 صفر 1442 الموافق لـ 4 أكتوبر 2020، المرسوم التنفيذي رقم 20-274، ص04.

سادسا: إزالة العوائق البيروقراطية

خاصة بعد إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية من خلال تحسين وتبسيط الإجراءات الإدارية في القطاع، ورقمنة الإجراءات الإدارية وكذا إنشاء وحدة استماع ملحقة بمكتب الوزير.

سابعا: مكننة القطاع

إن زيادة الإنتاج والإنتاجية، والوصول إلى فلاحة عصرية لا يكون بمنأى عن استخدام عتاد فلاحي متطور وملائم خصوصا للزراعات الكبرى في الجنوب الجزائري، وهذا بغض النظر عن الدعم المقدم في مجال اقتناء الجرارات والآلات الحاصدة والعتاد المرافق، وتجسيدا لهذا المسعى جاء المرسوم التنفيذي رقم 20-312 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1442 الموافق لـ 15 نوفمبر 2020، المتضمن لشروط وكيفيات منح رخصة جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها في إطار لترخيص استيراد معدات الإنتاج ومن بينها أدوات العتاد الفلاحي المستعمل الأقل من 10 سنوات كإجراء يسمح بمكننة القطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: التنمية بمناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024)

بهدف تقليص الفوارق الإقليمية والتباين في مجال التنمية بين مناطق البلاد، وبعد عرضنا لمفهوم مناطق الظل سابقا، والتي تتمثل في المناطق المعزولة والمحرومة من الوسائل والخدمات ونقص البنى التحتية ...الخ، وتميزها بكثرة اليد العمالة الفلاحية، تضمن مخطط الحكومة في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي مسعى يقوم على إعداد وتنفيذ مشاريع تنموية متكاملة تكتسي بعدا اجتماعيا واقتصاديا، والالتزام بتجسيدها على أساس مقاربة تشاركية تدمج السكان المستفيدين، ويتمثل هذا المسعى في إشراك مواطني هذه المناطق في برمجة أعمال ومشاريع متكاملة وذات أبعاد اجتماعية واقتصادية، كالقضاء على عزلة السكان الذين يعيشون في المناطق النائية والمعزولة، وتزويدهم بمياه الشرب والكهرباء والغاز وتحسين ظروف تمدرس التلاميذ وتنويع القدرات الاقتصادية من أجل توفير مناصب الشغل.

أولاً: معطيات عامة حول مناطق الظل والمشاريع التنموية المبرمجة بها

فيما يلي بعض المعطيات المتعلقة بمناطق الظل والمشاريع التنموية المبرمجة بها ونسبة الإنجار المنتظرة إلى غاية نهاية عام 2021:[1]

- إجمالي عدد مناطق الظل المحددة: 587 13 منطقة ظل؛
- إجمالي عدد المشاريع المحددة للترقية: 000 327 مشروع؛
- السكان المعنيون: 8,5 مليون، أي حوالي 20% من مجموع السكان الكلي؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020**، فيفري 2021، ص 52.

- الغلاف المالي اللازم: 480,42 مليار ؛
- المشاريع التي تتوفر على التمويل 841 12 مشروع بمبلغ إجمالي قدره 188.42 مليار ؛
- المشاريع التي لا تتوفر على التمويل 859 19 مشروع بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار .

وقد وزعت الأهداف حسب كل سنة:

- الهدف المتوخى في سنة 2020 هو إنجاز 143 8 مشروع تنموي؛
- الهدف المتوخى في سنة 2021 هو إنجاز 698 4 مشروع تنموي.

وقد كانت حصيلة إنجاز هذا البرنامج بعنوان سنة 2020 كما يلي:

- المشاريع المنجزة: 7276 مشروعا، أي بنسبة 89.35% من الأهداف المحددة لسنة 2020؛
- المشاريع الجارية: 2914 مشروعا منها 1268 مشروعا بنسبة إنجاز تزيد عن 50%؛
- مشاريع لم تنطلق بعد: 2651 مشروعا، محل إجراءات إدارية.

ولقد سمحت المشاريع المنجزة بالقيام بأعمال هامة:

- ربط 489 173 أسرة بشبكة التزويد بمياه الشرب، 548 79 أسرة بشبكة الصرف الصحي؛
- إنجاز 375 قسما وإعادة تأهيل 298 مدرسة؛
- إنجاز 1323 كم من الطرق؛
- تأجير 515 حافلة مدرسية؛
- توصيل 124 33 منزلا بالطاقة الكهربائية ز 252 48 أسرة بالغاز.

ثانياً: مشاريع التنمية المبرمجة في مناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

سطرت الحكومة من خلال هذا البرنامج إنجاز (859 19+ 12841) مشروع تنموي في مختلف القطاعات الفرعية لتحقيق التنمية وفك العزلة عن مناطق الظل والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 46: المشاريع التنموية المبرمجة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024).

القطاعات الفرعية	المشاريع التي تم تمويلها			مشاريع تفتقر إلى تمويلات	
	العدد	المبلغ مليار دج	نمط التمويل	العدد	المبلغ مليار دج
التزويد بمياه الشرب	2465	33,66	- ميزانية الدولة (البرامج القطاعية غير الممركزة والمخططات البلدية للتنمية)؛	2358	33,31
الصرف الصحي	1737	24,69		2311	26,25
الربط بالكهرباء	1352	16,77		2543	47,97
التزويد بالغاز	998	23,96		1696	43,57

تحسين ظروف التمدرس	1436	11,49	- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؛ - مساهمة الميزانيات المحلية للولايات والبلديات.	1915	19,41
النقل العمومي	41	0,39		47	0,52
فك العزلة	3216	67,73		5258	91,63
الإنارة العمومية	693	4,75		1261	6,35
الصحة الجوارية	364	2,76		580	6,98
فضاءات الألعاب	356	3,27		759	6,80
مكافحة زحف الرمال	3	0,058		35	0,24
التغطية الأمنية	66	0,63		44	0,40
المخاطر الطبيعية	114	1,26		152	2,57
المجموع	**12841**	**188,42**		**19859**	**292**

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، **مرجع سابق**، ص 53.

تعكس معطيات الجدول السابق برنامج الظل الذي يدخل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، حيث سطرت الحكومة من خلاله إنجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دج، إلى جانب 859 19 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار لا يتوفر على التمويل في الوقت الحالي، وقد نال القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل الحصة الأكبر من مجموع المشاريع التنموية الممولة المبرمجة بـ 3216 مشروع، بنسبة 25,04% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبمبلغ إنجاز قدره 67,73 مليار دج، ليليه ثانيا القطاع الفرعي الخاص بالتزود بمياه الشرب بـ 2465 مشروع، وهو ما يعادل نسبة 9,19% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ إنجاز قدره 33,66 مليار دج، أما ثالثا فقد جاء القطاع الفرعي الخاص بالصرف الصحي بـ 1737 مشروع وهو ما يعادل نسبة 13,52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبمبلغ إنجاز قدره 24,69 مليار دج، في حين احتل القطاع الفرعي الخاص بتحسين ظروف التمدرس في مناطق الظل جاء في المرتبة الرابعة بـ 1436 مشروع تنموي ممول، أي ما يعادل 11,18% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ إنجاز قدره 11,49 مليار دج، أما المرتبة الخامسة فقد كانت لصالح الربط بالكهرباء بـ 1352 مشروع، أي ما يعدل 10,52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 16,77 مليار دج، وقد حل بالمرتبة الأخيرة القطاع الفرعي الخاص بمكافحة زحف الرمال بـ 3 مشاريع فقط وبمبلغ إنجاز قدره 0.058 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 0,02 % من إجمالي عدد المشاريع التنموية الممولة.

المطلب الرابع: آفاق قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مع حلول 2024

من خلال عرضنا للمحاور الكبرى التي جاءت بها وثيقة عمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فيما سبق، يتضح أن التوجه العام هو تعزيز ما تحقق من إنجازات في مختلف الشعب الفلاحية النباتية والحيوانية منها بعد الأشواط المعتبرة التي قطعتها الجزائر في هذا الجانب، والوقوف على مكامن الاختلالات الموجودة بهدف تذليلها لخلق بيئة مشجعة على الاستثمار في هذا القطاع ومحاولة عصرنته وفقا لمقاربة ترتكز على الابتكار والتكنولوجيا بإشراك مراكز البحث والمؤسسات الصغيرة والناشئة، كما أن بلوغ أهداف القطاع المسطرة ليكون رافدا من روافد الاقتصاد الوطني البديل يمر حتما عبر بناء صناعة تحويلية حقيقية لاستغلال المنتوجات وتوجيه الفائض منها لخلق صناعة غذائية تنافسية تدخل سوق الغذاء المحلي كخطوة أولى ثم العالمي كخطوة ثانية، وتحقيق مداخيل خارج قطاع المحروقات.

في ظل غياب المعطيات التي تسمح لنا بتقييم السنة الأولى من تطبيق هذه الخارطة ومدى تحقيق الأهداف المنشودة خصوصا في الزراعات الاستراتيجية التي تم التعويل عليها لزيادة الإنتاج وتخفيض فاتورة الواردات الغذائية، إلا أن ما يمكن ملاحظته من الناحية التنظيمية والتشريعية أنه تم إصدار العديد من المراسيم الرئاسية والتنفيذية والتعليمات التي تكفل بسلاسة السير نحو تحقيق هذه الأهداف، وهذا ما تجسد في جملة ما ذكرناه من هذه التشريعات التنظيمية، وعليه فإن هناك فعلا إرادة سياسية لإعادة بعث قطاع الفلاحة والتنمية الريفية رامية إلى تحرير الفلاحين من القيود البيروقراطية في دعمها للإنتاج الفلاحي، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في هذا القطاع.

من خلال ما سبق، فإن آفاق قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مع حلول سنة 2024، تتمثل في تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تطوير الإنتاج الفلاحي، ولاسيما الزراعات الاستراتيجية والمنتوجات واسعة الاستهلاك قصد ترشيد استيراد الحبوب وبودرة الحليب، من خلال إعداد خارطة للمناطق ذات قدرات كامنة وتوسيع المساحات المسقية وإطلاق ترتيبات تتبع مسار طحين الخبازة وتحسين معدلات الجمع؛
- تطوير الزراعات الصناعية لتقليص الاستيراد والتغطية الشاملة أو الجزئية للحاجات من الزيوت النباتية والسكر وأغذية الأنعام من خلال ترقية زراعة السلجم والذرة والشمندر السكري؛
- تنمية العقار الفلاحي من خلال ترقية الاستثمار في الجنوب (ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية) وتطهير العقار واستعادة الأراضي غير المستغلة وتأمين أصحاب المستثمرات من خلال تسوية وضعيتهم؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2021، ص 38.

- تحسين الإنتاج من خلال تحديد أقطاب الإنتاج والنمو الزراعيين من أجل توجيه أحسن لدعم الدولة لصالح المناطق ذات القدرات الكامنة وترشيد الواردات؛
- تعزيز القدرات اللوجيستية من أجل تحسين ضبط عمليات الإنتاج وتحقيق المزيد من الاندماج القبلي والبعدي، ولاسيما في المناطق الجنوبية والحدودية؛
- تطوير الصادرات الزراعية من أجل مساهمة أكبر في تنويع الصادرات خارج المحروقات، ويتعلق الأمر بتحسين تنافسية الفروع الزراعية والزراعية الغذائية وتحسين المنصات اللوجيستية من أجل تثمين وتسويق المنتجات الزراعية بشكل أفضل؛
- تعزيز التأطير المالي والتأمين الفلاحي والحماية الاجتماعية من خلال استحداث القرض التعاوني الريفي ووضع ترتيبات للتأمين على الكوارث الزراعية والتغطية الاجتماعية للفلاحين من أجل تأمين الفاعلين في هذا القطاع وحماية الإيرادات؛
- الإصلاح المؤسساتي لهيئات التأطير التقني والاقتصادي من أجل تكييف وتحسين دورها في تنفيذ سياسة القطاع الفلاحي؛
- تعزيز النظم المعلوماتية والإحصائية وتنظيم المهن الفلاحية؛
- حماية الموارد الطبيعية وتنمية الفضاءات الريفية لتحقيق استقرار سكان الريف والحفاظ على الإيرادات، من خلال تكثيف الزراعات، لاسيما غرس الأشجار المثمرة والريفية، والتسيير المستدام للغابات ورد الاعتبار لها، واستحداث أنشطة اقتصادية لصالح الأسر الريفية، وإنجاز المنشآت الأساسية القاعدية.
- تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية لتحسين المعارف والمهارات للفاعلين المنخرطين في برامج تطوير القطاع.

خلاصة الفصل الثالث:

عرف قطاع الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر وثبة نوعية منذ سنة 2000، فمع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي ركز على تطوير الإنتاج الفلاحي والإنتاجية، الحفاظ على الموارد الطبيعية وزيادة المساحة الزراعية، من خلال مجموعة من البرامج اهتمت بتكثيف الإنتاج، التشجير، الاستصلاح، مكافحة التصحر، ثم تلته الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي اتخذت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية أحد أهم آلياتها، ثم تلتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي ركزت على ترقية فلاحة قائمة على المستثمرات الفلاحية، وعلى تنمية ريفية مندمجة تراعي خصوصية الأقاليم الريفية وتأخذ بعين الاعتبار إشراك مختلف الفاعلين، من خلال برامج متنوعة تخص تكثيف الإنتاج، البذور، السقي...الخ.

تم من خلال هذا الفصل تحليل وتقييم سياسة التنمية الريفية للفترة 2000–2018 من خلال تتبع تطور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، التي أوحت بوجود نوع من التحسن في بعضها، إلا أنها غير كافية لتحقيق الإقلاع الحقيقي المنشود بالقطاع الفلاحي والريفي من الناحية الاقتصادية ولا بتحسين الظروف الاجتماعية لسكان الأقاليم الريفية من الناحية الاجتماعية، في ظل الأهداف التي تم تسطيرها لهذه السياسة وما تضمنته من برامج، وذلك لوجود جملة من المعوقات التي حالت دون ذلك.

كما أن الصناديق المنشأة الخاصة بدعم سياسة تنمية الأقاليم الريفية، اعتَمد في تمويلها على الريع البترولي نتيجة ارتفاع أسعار البترول؛ مما جعل مسألة الدعم مسألة ظرفية تتذبذب مع تذبذب أسعار المحروقات، وهذا ما تجسد بعد أزمة 2014، ما انعكس مثلا في عدم بعث برامج أخرى للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

لذا على ضوء ما سبق، واتباعا لنفس المسعى جاءت خارطة الطريق المعدة من طرف الوزارة الوصية بالقطاع بهدف تذليل العقبات التي تعيق القطاع الفلاحي والريفي، محاولة إيجاد الآليات المناسبة للرفع من مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بإطلاق مشاريع لتطوير الشعب الاستراتيجية (الحبوب والزيوت النباتية)، والتقليص من فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية واسعة الاستهلاك، مع ملاحظة غياب الاهتمام بالشق الريفي من خلال عدم طرح مشاريع، والذي قد يرجع إلى الوضعية المادية الحرجة التي تمر بها البلاد التي حالت دون طرح برامج ومشاريع للتطبيق في الشق الريفي. وهذا ما يعني أن هذه المشاريع تبقى مرهونة بتحسن الوضعية المالية المعتمدة على إيرادات المحروقات.

الخاتمة العامة

بعد خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي مرت بها نهاية التسعينات وتحسن الوضعية الأمنية للبلاد نسبيا، أسست منذ سنة 2000 معتمدة على سياسة مالية توسعية في ظل وجود وفرة مالية، مجهودات معتبرة سعيا منها لتحقيق تنمية لأقاليمها الريفية من خلال حزمة واسعة من المخططات والسياسات، بداية بإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بهدف إحداث هجرة عكسية من المدن إلى الأرياف بالاعتماد في بداية الأمر على خلق آليات للدعم الفلاحي وهذا ما تجسد باستحداث جملة من الصناديق، لتشهد بعد سنة 2004 ميلاد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة التي اتخذت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية أحد أهم آلياتها، من خلال العمل على إشراك سكان الأقاليم الريفية في اقتراح المشاريع التنموية والمساهمة في تنفيذها، كما تهدف أساسا إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين لتخفيض مستويات البطالة بخلق فرص للشغل، ثم تلتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتوسع نطاق اعتماد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، في الشق الريفي قصد الحفاظ على استقرار السكان في الوسط الريفي من خلال تحسين الهياكل القاعدية لعودتهم إلى الأرياف والعيش في ظروف ملائمة، في حين هدفت هذه السياسة في الشق الفلاحي إلى الرفع من إنتاج ومردودية الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني سعيا للمضي نحو تحقيق الأمن الغذائي، وهذا عن طريق زيادة الاستثمارات وتوسيع المساحات الزراعية والمسقية وعصرنة القطاع الفلاحي وتحديث التقنيات والمعدات المستخدمة في الإنتاج.

- **النتائج واختبار الفرضيات:**

من خلال دراسة وتحليل سياسات وبرامج التنمية الريفية بالجزائر للفترة 2000-2018 وأثرها على بعض مؤشرات التنمية الريفية المختلفة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، تم التوصل إلى جملة من النتائج التي سمحت باختبار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- باعتبار نشاط الفلاحة النشاط الغالب لسكان الريف، فإن الدعم الفلاحي يعتبر من الركائز الأساسية ضمن برامج الدعم المختلفة للتنمية الريفية، والتي تهدف في المقام الأول إلى تحقيق الأمن الغذائي؛

- سعت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال جاهدة إلى تنمية القطاع الفلاحي وتجسد هذا المسعى في جملة السياسات التي تم تنفيذها وما تبعها من إصلاحات، والتي تميزت بتكرار مواضيعها حيث لم تخرج من دائرة تحقيق الأمن الغذائي والتقليص من فاتورة الاستيراد فضلا على المساهمة في التنويع الاقتصادي الوطني وصولا إلى خلق فرص شغل لسكان الريف وتحسين مستواهم المعيشي والتقليص من حدة الهجرة الريفية، إلا أنها لم تحقق الأهداف المنشودة؛

- اندرج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن منطق يقوم بتوجيه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية، وهذا بغية تحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد، كما جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي المبنية أساسا على الاندماج بين مختلف الفاعلين على المستوى المحلي والوطني، وبين مختلف القطاعات من أجل تفعيل أدوات التنمية الريفية، لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ الاستقلال أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي؛

- تتطلب تنمية الوسط الريفي الجزائري حيوية اقتصادية قوية للمناطق الريفية تقوم على عصرنة المستثمرات الفلاحية وتثمين المنتوجات المحلية، والبحث على منافذ التسويق، وخلق أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى ترقية سياسة الاتصال، فضلاً عن مرافقة ومتابعة السكان الريفيين؛

- تعددت وسائل دعم وتمويل البرامج المرافقة لسياسات التنمية الريفية بالجزائر منذ سنة 2000، حيث عرفت هي الأخرى تنوعًا كبيراً سواءً في قيمة ونسبة الدعم والتمويل أو في الصناديق الخاصة بها، وهذا بهدف تطوير طرق الدعم والتمويل اللازم لنشاط المستثمرين وسكان الأرياف وتحقيق التنمية المأمولة؛

- قيمة الأغلفة المالية المخصصة لدعم القطاع الفلاحي والريفي ورغم كونها معتبرة فإن استهلاكها لم يكن بالمستوى المطلوب لحجم النشاطات والبرامج المخصص تمويلها من هذه الصناديق؛

- لم تحض التنمية الريفية ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي في شقها الريفي بنفس الاهتمام الذي حظي به الشق المتعلق بالتجديد الفلاحي، حيث أن سياسة التجديد الريفي لخصت في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، وكانت مبالغ الدعم المخصص لها من حيث صندوق الدعم الخاصة بها أقل بكثير من مبالغ الدعم المخصصة لصندوق التجديد الفلاحي؛

- يقوم القطاع البنكي ممثلا في بنك "بدر" بتمويل المشاريع الفلاحية من خلال حزمة من القروض، بفوائد مخفضة جزئيا (التحدي) أو كليا (الرفيق) للنهوض بالقطاع، وعلى المستوى الكلي لمسنا انخفاضا في عدد القروض الممنوحة خصوصا في صيغة قرض التحدي (8144 ملف) كونه قرض استثمار، مقارنة بقرض الرفيق (168535 ملف) الذي يعتبر قرض استغلالي يلائم وضعية الإنتاج الفلاحي الموسمي بالإضافة إلى كونه مدعم كليا من قبل الدولة، وقد يرجع سبب الإحجام عن هاتين الصيغتين كونهما حديثتي النشأة من جهة، ومن جهة أخرى إلى كونهما من القروض الربوية على الرغم من أن الدولة هي من تتكفل بتسديد الفوائد، شأنهما في ذلك شأن القروض المدعمة الممنوحة في إطار هيئات الدعم المقاولاتي؛

- على الرغم من استحداث صيغ تمويل حديثة، إلا أن مشكلة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يبقى قائما، للضمانات المطلوبة (خاصة النشاطات ذات العائد الكبير) عند تقديم القروض، وبالتالي فالمناطق المهمشة والفقيرة لا تستفيد من هذا التمويل، على الرغم من كونها الفئة المستهدفة؛

- غياب آلية المتابعة، التقييم والمحاسبة، حيث أن هناك من استفاد من الدعم المالي أو المادي، ثم فر به إلى قطاعات أخرى، وبالتالي تصبح هذه المخصصات محطة من محطات تهريب المال، وهو ما يطرح تساؤل حول سياسة الدعم في حد ذاتها هل هي تشجع الفلاح على العمل في النشاط الفلاحي؛

- أداء القطاع الفلاحي في الجزائر بشقيه النباتي والحيواني عرف طوال فترة الدراسة تحسن بصورة ملحوظة منذ بداية تطبيق الـــمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبالأخص بعد تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي تميزت بإمضاء عقود نجاعة سواء في الشق الفلاحي أو الريفي، إلا أن الوصول إلى درجة متقدمة من الأمن الغذائي، والمساهمة مستقبلا في التنويع الاقتصادي وتوفير الصادرات خارج المحروقات ظل دون نتائج مهمة، فلم تتحسن الكميات المنتجة بشكل مطرد، ولم تحقق الصادرات الزراعية نتائج بينة، لذا لم يساهم هذا القطاع بشكل كبير في الاقتصاد الوطني بالرغم من المخصصات المالية المرصودة للنهوض به وتطويره والتي لم ترقى إلى المستوى المطلوب وهو ما انعكس في المؤشرات التي تم عرضها، فهو يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 12%، كما يتم تشغيل حوالي 9% من العمالة الكلية حسب أخر الإحصائيات؛

- القراءة المتأنية لواقع قطاع الفلاحة في الجزائر وبمعلومية الأهمية التي تكتسيها مساحة الأراضي القابلة للزراعة، لاحظنا أن هناك نسبة معتبرة منها غير مستغلة، ما يتطلب الرفع من المساحة المستغلة فعليا والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل، كما أنه ونظرا لحاجة الفلاحة للمياه وحساسية القطاع للتغيرات المناخية للاعتماد على الزراعة المطرية من جهة، وفي ظل تعبئة الموارد المائية من جهة أخرى وجب اتباع سياسة ري محكمة وعقلانية مبنية على زيادة تشجيع استخدام الأنظمة الحديثة المقتصدة للمياه (في ظل قلة الاعتماد عليها) وتدعيم شبكات السدود والآبار والتسريع من وتيرة إنشاء مراكز التحلية لمياه البحر، فضلا عن رفع التجميد لرخص حفر الآبار وهو الإجراء الذي عمدت إليه الوزارة الوصية في وثيقة خارطة الطريق 2020-2024 على أن لا يكون ذلك على حساب استنزاف هذه الثروة إرساءً لمبادئ التنمية المستدامة؛

- في الشق الريفي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي استفادت الأقاليم الريفية خلال الفترة 2009-2014 من استهداف إنجاز 12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة، وقد تم إنجاز 11982 مشروع مع نهاية سنة 2018، تكفلت المديريات الولائية للغابات بتسييرها، وتجسيد العديد من المشاريع بما يتلائم وطبيعة احتياجات سكان الريف، إلا أن وتيرة إنجاز العديد من هذه المشاريع كانت متواضعة نظرا للمشاكل المتعلقة

بالعقار الفلاحي والعراقيل البيروقراطية التي واجهها المستفيدون، والتي تسببت في هدر الوقت وفقدان نجاعة المشاريع في حد ذاتها، مما يؤثر على النتائج المرجوة من البرامج المرافقة والداعمة للتنمية الريفية؛

- فيما يتعلق بالفترة القادمة من 2020-2024 تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من خلال خارطة الطريق المتخذة من طرفها رفع قدراتها الإنتاجية للزراعات الاستراتيجية لمواكبة ارتفاع الطلب المتزايد عليها داخليا من خلال إطلاق مشاريع لتطوير الشعب الاستراتيجية (الحبوب والزيوت النباتية) والعمل على تقليص فاتورة الاستيراد وكذا التعويل على الصناعات التحويلية لاحتواء فجوة الإنتاج في بعض المنتوجات؛

- في الأخير لقد بذلت الجزائر مجهودات معتبرة للنهوض بأقاليمها الريفية بداية مطلع الألفية الثالثة إذ وجب تثمين الإنجازات المحققة إلا أنها لا تزال لم ترقى إلى مستوى التطلعات المأمولة لذا وجب على متخذي القرار مواجهة النقائص والتحديات والعراقيل الموجودة للنهوض الفعلي بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

- **اختبار الفرضيات:**

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن " السياسات والبرامج التي اعتمدتها الجزائر في سبيل تحقيق التنمية الريفية ركزت على الجانب الاقتصادي دون مراعاة الجوانب الأخرى"، تم تفنيد هذه الفرضية على اعتبار أن تركيز هذه السياسات كانت على الجانب الاقتصادي بادئ الأمر إلا أنها فيما بعد ركزت أيضا على الجانب الجوانب الأخرى، حيث راعت السياسات والبرامج المطبقة خصوصية كل منطقة على اعتبار أنه تم التركيز خاصة بعد بداية تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والتي تبنت مفهوم المشاريع الجوارية ثم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي كأداة تهيئة فعالة للأقاليم الريفية، والتي تقوم على فكرة التنمية من الأسفل من خلال الادماج والمشاركة الفعالة لسكان الريف في تنمية أقاليمهم ببرمجة مشاريع تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الجيولوجية والجغرافية لمناطقهم وانسجام هذه المشاريع مع احتياجات المجموعات الريفية المعنية انطلاقا من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية الأساسية (فلاحية، غابية) وتوسيعها، بمساهمة الجماعات المحلية والجمعيات الريفية وغيرهم من المتدخلين الفاعلين.

- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على أن "السياسات والبرامج المعتمدة أثرت إيجابا على تحسين وتطوير الأقاليم الريفية في الجزائر"، تم قبول هذه الفرضية على اعتبار أنه ومن خلال المعطيات الإحصائية التي تخص المؤشرات الاقتصادية حققت هذه السياسات بعضا من التأثير الإيجابي على مستوى الإنتاج والإنتاجية في العديد من الشعب الفلاحية، فآلية الدعم الذي اعتمدتها الدولة والمرتكزة على دعم عوامل الإنتاج ومدخلات الاستغلال سمحت بتحسين العديد من مؤشرات الإنتاج الفلاحي، إلا أنه بشكل عام لازالت مؤشرات الإنتاج

الفلاحي بشقيه تعاني من التذبذب وعدم الاستقرار خلال فترة الدراسة، كما تم من خلال عرض المؤشرات الاجتماعية تسجيل تحسن في بعض المؤشرات من خلال تزايد عدد مشاريع PPDRI الهادفة لتحسين مستوى معيشة السكان.

- **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على أن "النتائج المحققة وفق سياسات وبرامج التنمية الريفية لم ترق إلى مستوى الأهداف المسطرة"، تم قبول هذه الفرضية على اعتبار أنه على الرغم من الارتفاع المحقق في الإنتاج الوطني لكن ليس بالهدف المنشود، حيث لم تتحسن معدلات الاكتفاء الذاتي والصادرات الغذائية الزراعية، كما أنه لم تحدث عملية عكسية للنزوح الريفي وإعادة إعمار الأقاليم الريفية ما يعني أن الظروف الكفيلة بخلق استقطاب نحو الريف وتثبيت السكان الأصليين.

- **الفرضية الرابعة:** والتي تنص على أن " الآفاق المستقبلية لتجسيد السياسات الحكومية في تنمية الأقاليم الريفية مرهونة بإيرادات الدولة من قطاع المحروقات، وبما أن هذا الأخير يعاني تدهورا في السنوات الأخيرة في أسعاره، فإن ضـــعف المخصصات المالية المرصودة هو سمتها البارزة"، تم **قبول هذه الفرضية** على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من التبعية الريعية والذي يعتبر مشكلا يؤرق صناع القرار، كما أن الصناديق المنشأة الخاصة، اعتُمد في تمويلها على الريع البترولي نتيجة ارتفاع أسعار البترول؛ مما جعل مسألة الدعم مسألة ظرفية تتذبذب مع تذبذب أسعار البترول، وهذا ما تجسد بعد أزمة 2014، ما انعكس على عدم بعث برامج أخرى للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، وهذا ما يجعل استحداث بدائل وآليات لتمويل برامج وسياسات التنمية الريفية مطلب أكثر من ضروري، خصوصا في ظل توجه الدولة نحو وضع إجراءات للاعتماد على القطاع الفلاحي للنهوض به ليكون البديل الذي يتم التعويل عليه ليكون رائدا للاقتصاد الوطني.

- **اقتراحات الدراسة:**

انطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن أن نقدم جملة من الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في مراجعة بعض الأمور وتدارك بعض الأخطاء المرتبطة خصوصاً بتنفيذ السياسات والبرامج المسطرة وبالتالي المساهمة في بعث التنمية الريفية من جديد، والتي يمكن صياغتها فيما يلي:

- رغم أهمية مشاريع التنمية الريفية كآلية لتنمية الأقاليم الريفية، إلا أن تدخل العديد من الفاعلين فيها بطريقة غير متكافئة، ونقص التنسيق فيما بينهم جعلها لا تحقق الأهداف المنتظرة، لذا وجب فتح نقاش موسع لتجاوز مختلف العقبات التي أعاقت تجسيد مشاريع وبرامج الدعم الريفي والتنمية الريفية، ووضع

آلية كفيلة بمراقبة ومحاسبة الأجهزة الإدارية الفاعلة في هذه العملية التنموية، في حال تم إعادة إطلاق مثل هذه المشاريع؛

- مواصلة إعطاء الأهمية الكبيرة للوسط الريفي من خلال إعادة بعث برنامج آخر في شكل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، على أن يكون اقتراحها من الهيئات المحلية ممثلة في الوالي كأعلى سلطة، وهذا يضمن التجسيد الفعلي لها من طرف كل القطاعات الفاعلة فيها وإمكانية متابعة ومحاسبة المتقاعسين منهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن زيادة هذا النوع من المشاريع من شأنه أن يسمح بالتوجه بخطى ثابتة نحو تحقيق التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية وسكانها والتكفل بمختلف احتياجاتهم ومتطلباتهم نظرا للديناميكية التي خلقتها، غير أن هذا يبقى مرهونا بتحسن الوضعية المالية للبلاد؛

- ضرورة إطلاق إحصاء وطني للمستثمرات الفلاحية على المستوى الوطني، كون الإحصاء أداة مهمة لاتخاذ القرار ورسم مختلف السياسات القطاعية، خصوصا وأن آخر عملية إحصاء كانت سنة 2001، ويعتبر فرصة مواتية للإصغاء أيضا إلى انشغالات الفلاحين والمستثمرين في القطاع الفلاحي ومعرفة تطلعاتهم، بالإضافة إلى معرفة أحسن بواقع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، بتحيين المعطيات مما يساعد توجيه وتحديد سياسات القطاع على المستوى المحلي والوطني بما يخدم كل الأطراف الفاعلين انطلاقا من معطيات حقيقية وأقرب أن تكون دقيقة؛

- العمل على وضع استراتيجية توضح الأهداف المرجوة على المدى البعيد من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مع الحرص على ضمان نوع من الاستمرارية على مستوى الإدارة المركزية للقطاع مع التركيز على التوليفة (التنمية الريفية–التنمية الفلاحية)، فتطور القطاع الفلاحي مرهون بمدى الاهتمام الحقيقي الذي يولى للتنمية الريفية، وهو الجانب الذي لم يُعط القدر الوافي في خارطة الطريق 2020–2024؛

- توظيف البحث العلمي في برامج ومشاريع التنمية الريفية على المستوى المحلي قبل تجسيدها على أرض الواقع عن طريق إشراك الجامعة من خلال القيام بدراسات ميدانية للاطلاع على الوضعية السائدة في المناطق الريفية والوقوف على مدى ملاءمة هذه المشاريع مع الظروف المحيطة بالريف، وإلا كانت المخصصات المالية لإنجاز هذه المشاريع لا تغدوا إلا أن تكون مجرد تبذير وهدر للمال العام؛

- لخلق بيئة مشجعة على الاستثمار وعصرنة قطاع الفلاحة وفق مقاربة ترتكز على الابتكار والتكنولوجيا لابد من إشراك مراكز البحث والمؤسسات الناشئة التي يجب أن تقول كلمتها في هذا المسعى من خلال توفير خدمات تتماشى مع حاجيات تطوير القطاع؛

- إصلاح السياسات السعرية للمنتوجات الأساسية للإنتاج النباتي والحيواني، لجعلها أكثر استقطابا للفلاحين؛

- إيجاد آليات محفزة لجلب الشباب للقطاع الفلاحي عملا واستثمارا، ومواصلة العمل على تنمية الأقاليم الريفية؛
- تدعيم بناء سلاسل القيمة للقطاع الفلاحي (المدخلات، الإنتاج، المخازن، اللوجيستيك، التسويق...الخ)؛
- إنشاء هيئات متخصصة للدراسات الميدانية في الوسط الريفي، للوقوف على آثار تطبيق سياسات وبرامج التنمية الريفية؛
- تطوير الاستثمار الفلاحي البنكي أكثر وتقريب البنوك من الفلاح عن طريق الإرشاد الفلاحي والتوعية والتحسيس بالصيغ المستحدثة مؤخرا (الرفيق والتحدي)، مع ضرورة الولوج إلى اعتماد صيغ في إطار التمويل الإسلامي كالمزارعة والمساقاة للزراعة، وهذا ما نأمله بعد توجه الحكومة الحالية إلى اعتماد الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية.

- **آفاق الدراسة:**

من خلال تطرقنا لموضوع هذه الدراسة، تبين لنا أنه جد واسع ويحتاج التعمق أكثر في العديد من الجوانب التي يمكن اعتبارها كمنطلق لأجراء دراسات أخرى تساهم في إثراء البحث العلمي حول سياسات التنمية الريفية في الجزائر، وعليك تم اقتراح المواضيع التالية:

- إشكالية تمويل سياسات التنمية الريفية في الجزائر؛
- تقييم فعالية سياسة تمويل التنمية الريفية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- دراسة جدوى مشاريع التنمية الريفية في الجزائر؛
- التنمية الفلاحية كأداة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في الجزائر: دراسة حالة؛
- سياسات التنمية الريفية في الوطن العربي: دراسة مقارنة؛
- الجباية المحلية ودورها في تنمية الأقاليم الريفية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قائمة المصادر

1. **المنجد في اللغة والأعلام**، ط 40، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2003.
2. **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط02، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2001.
3. ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

ثانيا: قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. إبراهيم عبد الهادي المليجي، محمد السيد حلاوة، **الأوضاع الاجتماعية وتنمية القرية الريفية**، سلسلة بحوث ودراسات مركز البحوث الاجتماعية وخدمة المجتمع، الكتاب 4، بستان المعرفة لنشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، مصر، 2010.
2. أحمد عبد الرؤوف درويش، **قضايا التنمية في الدول النامية: مقدمة في سوسيولوجيا التنمية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.
3. أحمد محيي خلف صقر، **المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي: دراسة تحليلية ميدانية للدول (هولندا-أستراليا-إندونيسيا-تنزانيا-مصر)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
4. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **علم الاجتماع الريفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
5. حنان عبد القادر خليفة، **التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية (دراسة مقارنة)**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2016.
6. رياض السيد أحمد عمارة، **اقتصاديات الإنتاج الزراعي: النظرية والتطبيق**، ط 04، دار الهانى للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.
7. السبتي وسيلة، **التمويل المحلي والتنمية المحلية: صندوقي الزكاة والوقف**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

8. سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي والتنمية المحلية**، من منشورات أعمال المؤتمرات للمنظمة العربية للتنمية الإدارية حول: **التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.

9. طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.

10. عالية حبيب، وآخرون، **علم الاجتماع الريفي**، ط 02، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.

11. عبد الحميد بوقصاص، **النماذج الريفية–الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري**، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، جامعة باجي مختار –عنابة، الجزائر، دون سنة نشر.

12. عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

13. عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000.

14. عثمان محمد غنيم، **التنمية المكانية: دراسة في المفهوم والمضمون والنظريات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

15. عثمان محمد غنيم، ماجدة أو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

16. علي إحسان شوكت، **التنمية الاقتصادية للأقاليم**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

17. علي سالم إحميدان الشواورة، **عدالة التنمية بين الريف والحضر**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

18. علي فؤاد أحمد، **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

19. عمر بن لخضر خلفاوي، **التنمية المستدامة للمنظمات: جودة، بيئة، صحة وسلامة مهنية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

20. فاروق أحمد مصطفى، **التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثروبولوجية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011.

21. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، عمان، 2006.

22. كمال التابعي، **مقدمة في علم الاجتماع الريفي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2007.

23. محمد إبراهيم ناجي، **اقتصاديات الإنتاج الزراعي والصناعي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

24. محمد دلف أحمد الدليمي، محمد جواد عباس شبع، **التخطيط والتنمية الإقليمية: أسس نظرية ودراسات تطبيقية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

25. محمد سالمان طايع، **أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية: المشاركة الشعبية مدخلا**، من منشورات أعمال المؤتمرات للمنظمة العربية للتنمية الإدارية حول: **التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.

26. محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

27. محمد نبيل جامع، **علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010.

28. محمود عبد الحميد حسين، وآخرون، **علم الاجتماع الريفي (قراءات–دراسات)**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012.

29. مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

30. مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، **مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية من منظور تنموي وبيئوي**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

31. منى جميل سلام، مصطفى محمد على، **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2015.

32. ميشال تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

33. نائل عبد الحافظ العوالمة، **إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

34. هاشمي الطيب، **مدخل إلى التنمية الريفية والمجتمع الريفي: مفاهيم، نظريات، وسياسات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2021، المملكة الأردنية الهاشمية.

35. وسام درويش مصطفى، **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.

ب-الأطروحات والمذكرات:

- **أطروحات الدكتوراه:**

1. أحلام مخبي، **أثر تحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة -دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2018/2017.

2. بوساق هجيرة، **الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمع الريفي**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، الجزائر، 2019/2018.

3. بيصار عبد الحكيم، **أثر سياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية -دراسة قياسية لمجموعة من الولايات للفترة 2000-2016**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019/2018.

4. تمار توفيق **التنمية الريفية في الجزائر الأبعاد والمعوقات (2000-2014)**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2015.

5. خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر -واقع وآفاق-**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.

6. زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

7. سباش ليندة، **علاقة الأمن المائي بالتنمية الزراعية في الجزائر: دراسة الفترة 1995-2010**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.

8. طالبي رياض، **دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الطلية: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2017/2016.

9. عدة عابد، **سياسات التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر في الفترة 1990-2016**، دراسة حالة ولاية تيارت، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2018/2017.

10.غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.

11.فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

12.هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

13.يشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة متغيرات حساب الإنتاج حساب الاستغلال الفترة 1974-2012**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

- **مذكرات الماجستير:**

1.أوشن فاروق، **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف 1-، سطيف، الجزائر، 2015/2014.

2.بن خزناجي أمينة، **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، -سطيف 1-، سطيف، الجزائر، 2013/2012.

3.صاحب يونس، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر**، دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000-2014، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015/2014.

4.عبد الغاني قتالي، **عوامل انعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر –دراسة ميدانية دائرة ششار ولاية خنشلة–**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009.

5.منال محمد نمر قشوع، **استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية –حالة دراسية منطقة الشعراوية محافظة طولكرم**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.

6.هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006: نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007/2006.

ج- المقالات العلمية:

1.بشطة بلال، بورمانة عبد القادر، **واقع تطوير القطاع الزراعي للتحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04، العدد: 01، (2020).

2.بلقلة إبراهيم، وآخرون، **انعكاس سياسات التنمية الريفية على الأمن الغذائي في الجزائر**، اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 03، أوت 2017، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

3.بن عيادة فريدة، **الاستراتيجيات المتبعة لترقية التنمية الريفية في الجزائر**، المجلد 02، العدد 03، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مارس 2018، جامعة زيان العاشور، الجلفة، الجزائر.

4.بوخدوني توفيق، **معيقات ومشكلات التنمية الريفية في الريف الجزائري –دراسة ميدانية لبعض المناطق الريفية بدائرة تاكسنة ولاية جيجل–**، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 01، العدد 05، 2016، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

5.ثوريا الماحي، أوزال عبد القادر، **سياسة تسيير العقار الزراعي في الجزائر وانعكاساتها على تنمية القطاع الزراعي**، الريادة لاقتصادية الأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2018، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

6.حاوشين ابتسام، **السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**، مجلة" الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02، 2014، جامعة علي لونيسي، البليدة، الجزائر.

7.حراق مصباح، وآخرون، **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية، –دراسة حالة ولاية ميلة (2009-2014)**، العدد 02، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلة، الجزائر، ديسمبر 2015.

8.رحيم حسين، **التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد 05، العدد 02، جوان 2019، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

9. سلام أنور أحمد العبيدي، **دور برامج التنمية الريفية في تحسين أوضاع الفقراء في الريف مع إشارة خاصة إلى العراق**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 25، 2012، جامعة تكريت، العراق.

10.سوالمية عبد الرحمان، **ديناميكية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر وانعكاساتها على البنية الاجتماعية والثقافية التقليدية في منطقة الأوراس**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 30، سبتمبر2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

11.العربي حجام، سميحة طري، **التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

12.فوزي عبد الحق، **دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية: تحدياتها وسبل تفعيلها**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04، العدد 02، جوان 2018، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر.

13.غردي محمد، بن نير نصر الديان، **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، 31 ديسمبر 2016، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة علي لونيسي، جامعة البليدة 02، الجزائر.

14.كريمة قرابسي، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، أفريل 2019.

15.نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 33، جويلية 2013، جامعة البصرة، العراق.

16.وردة حدوش، سامي بسة، **ماهية مناطق وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021، مخبر الدراسات السياسية والدولية.

17.وهاب فهد الياسري، **التنمية الريفية وتأثيرها على الاستيطان الريفي في ناحية العباسية**، مجلة آداب الكوفة، المجلد 01، العدد 02، 30 جوان 2008، جامعة الكوفة، العراق.

18.يوسف بوكردون، **تخطيط التنمية الريفية كأحد استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –العدد الاقتصادي–، المجلد 30، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة.

د- المداخلات العلمية:

1. بن منصور موسى، قايدي بومدين، **دور التحفيزات الجبائية في ترقية الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب برج بوعريريج**، الملتقى الوطني الخامس حول: الصناعات التقليدية والحرفية والتنمية المحلية في الجزائر: تحليل للواقع واستشراف للمستقبل، جامعة الجزائر 3، 09-10 مارس 2019.

2. مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الأمين، **المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها**، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني حول: القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ماي 2021.

ه- منشورات وتقارير هيئات دولية:

1. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **تقرير التنمية الريفية 2016**، تعزيز التحول الريفي الشمولي، روما، إيطاليا، 2016.

2. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2021، 2020، 2019.**

3. الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلدات من 21 إلى 39، للسنوات من 2000 إلى 2019، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم –السودان.

4. لجنة الأمن الغذائي العالمي، **التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟**، تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، التقرير العاشر، أوت 2016.

و- منشورات ومراسيم صادرة عن جهات رسمية:

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 61، القانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـــ 29 جوان 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، بتاريخ 21 أكتوبر 2010.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 43، المؤرخة في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـــ 20 جويلية 2003، القانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـــ 19 جويلية 2003.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 57، الصادرة في 27 جمادي الثانية 1442 الموافق لـــ 10 فبراير 2021، المرسوم الرئاسي رقم 20-265.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 59، الصادرة في 16 صفر 1442 الموافق لـــ 4 أكتوبر 2020، المرسوم التنفيذي رقم 20-274.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 31، المؤرخة في 1 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـــ 4 جوان سنة 2000، المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في 26 صفر عام 1421 الموافق لـــ 30 ماي سنة 2000.

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 36، المؤرخة في 7 ربيع الثاني 1424 الموافق لـــ 08 جوان سنة 2003، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 صفر عام 1424 الموافق لـــ 15 أفريل 2003.

7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 42، المؤرخة في 24 رجب 1429 الموافق لـــ 27 جويلية سنة 2008، قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 44، المؤرخة في 8 جمادى الثانية 1427 الموافق لـــ 04 يوليو سنة 2006، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1427 الموافق لـــ 24 أفريل 2006.

9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 67، المؤرخة في 6 شعبان عام 1423 الموافق لـــ 13 أكتوبر سنة 2002، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 جمادى الثانية عام 1423 الموافق لـــ 21 أوت سنة 2002.

10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، العدد 72، المؤرخة في 16 صفر 1434 الموافق لـــ 30 ديسمبر سنة 2012، القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق لـــ 26 ديسمبر سنة 2012، المتضمن قانون المالية لسنة 2013.

11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، العدد 50، 09 ديسمبر 1987، ص 21.

12. وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، **الثورة الزراعية (نصوص أساسية)**، اللجنة الوطنية للثورة الزراعية، نيابة المديرية للتنشيط، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1975.

13. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية، دليل الإجراءات**، جوان 2004.

14. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي: عرض وآفاق**، ماي 2012.

15.وزارة الفلاحة، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، 2000.

16.الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة**، مشروع جويلية 2004.

17.الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، **التجديد الريفي**، أوت 2006.

18. La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale : **les Comptes Economiques de 2015 à 2017**, N 824, Office Nationale des Statistiques, Alger, Juillet 2019.

19. La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale : **les Comptes Economiques de 2016 à 2019**, N° 900, Office Nationale des Statistiques, Alger, Aout 2020.

20. La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale: **Rétrospective des Comptes Economiques de 1963 à 2014**, Collections Statistiques N ° 197/2016, série E: Statistiques Economiques N° 85, Office Nationale des Statistiques, Alger, Janvier 2016.

21. MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024, feuille de route : actions projetées 2020-2024**, juillet 2020.

22. ONS, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, "Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013", publication N°653, Algérie.

23. ONS, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi, "Activité, Emploi & Chômage en mai 2019", publication N°879, Algérie.

2- المراجع المعتمدة باللغة الأجنبية:

1. African Development Bank, **Indicators on Gender, Poverty, the Environment and Progress toward the Sustainable Development Goals in African Countries**, Volume XX, 2019.

2. André Torre Frédéric Wallet, **Regional Development in Rural Areas Analytical Tools and Public Policies**, Springer International Publishing AG, Switzerland, 2016.

3. Bernard Pecqueur, **Le Développement Territorial: Une Nouvelle Approche Des Processus de Développement Pour Les Economies Du Sud, in Le Territoire Est Mort: Vive Les Territoires! Une Refabrication Au Nom Du Développement**, Editions Antheaume et Giraut, Paris, 2005.

4. Bruno Jean, **Du développement régional au développement territorial durable: vers un développement territorial solidaire pour réussir le développement des territoires ruraux**, Centre de recherche sur le développement territorial ,Université du Québec à Rimouski.

5. Bruno JEAN, **Le développement territorial durable: une nouvelle approche de développement rural,** Desenvolv. Meio Ambiente, v. 33,27 abr 2015,Universidade Federal do Parana,Brésil.

6. Carlos Luiz, Alberto Renault, **Sustainable Development and The Territorial Approach: Identities and Typologies**, in Comun-IICA, Third Year, Second Stage, May- August 2007.

7. Caroline TAFANI, **Agriculture : territoire et développement durable**, Thèse de doctorat, département de science économiques et sociales et gestion, Université de corse, France, 2010.

8. David Atchoarena,Lavinia Gasperini, **Education for rural development: towards new policy responses**, (A joint study conducted by FAO and UNESCO), International Institute for Educational Planning, 2003.

9. David Baldock, and all, **The Nature Of Rural Development: Towards A Sustainable Integrated Rural Policy In Europe**, a ten-nation scoping stady for World Wide Fund for Nature and the Great Britain country side agencies. Synthesis Report, January 2001.

10. Economic and Social Commission for Western Asia, **rural developement in the arab region**, regional conference on land degradation issues in the arab region, 30 october-1 november 2007, United nations, economic and social council, khartoum, 2007.

11. fao, **Elaboration participative de politiques pour une agriculture et un développement rural durables**, 2005.

12. Gorinnegendron, et autre, **Développement durable et responsabilité sociale de la mobilisation a l'institutionnalisation**, bibliothéque et archives nationales du Québec, canada,2010, p 10.

13. Katar Singh , **Rural Development Principles, Policies and Management**, Third Edition, SAGE Publications, New Delhi, India, 2009.

14. Katar Singh, **Rural Development Principles, Policies and Management**, Third Edition, SAGE Publications, New Delhi, India, 2009.

15. Ludovic schneirder, **100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, afnor edtions, France, 2010.

16. Pierre Campagne, Bernard Pecqueur, **Le Développement Territorial: Une Réponse à La Mondialisation**, Editions Charles Léopold Mayer, 2014, Paris.

17. Solange Tremblay, **Développement durable et communications: au-delà des mots, pour un véritable engagement ,** Presses de l'Université du Québec, Québec-Canada, 2007.

18. United nations Conference on trade and development, **The Least Developed Countries Report 2015**, **Transforming Rural Economices**, United Nations New York And Geneva, 2015. https://unctad.org/system/files/official-document/ldc2015overview_en.pdf. Consulted in: 14/02/2020, 21 :00 h .

3- المواقع الإلكترونية:

1. موسى بن فردي، **مناطق الظل-التوجه الحكومي الجديد**، متوفر على موقع جريدة الحوار على الرابط، *https://www.elhiwardz.com/opinions/167144*.

عبد القادر بوعزقي، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، متاح على موقع النهار أون لاين على الرابط: *https://www.ennaharonline.com//*.

2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مكانة الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة**، وثيقة صادرة عن لجنة الزراعة، الدورة 16، روما، 30 مارس 2001، متاحة على الرابط: *http://www.fao.org/3/X9179A/X9179A.htm*.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الأهداف المسطرة لتحسين إنتاج شعبة الحبوب

Objectif de production céréalière en irrigué :

Désignation	2021	2022	2023	2024	Préalables
Superficie totale en irrigation	381 000	419 000	459 000	500 000	Rendement : - Irrigation d'appoint : 50 q/ha - Irrigation intégrale : 70 q/ha Prix du **blé dur** : 319 $/T (juillet 2020)
Production céréalière projetée (q)	22 590 000	24 990 000	27 390 000	30 860 000	
Valeur de la production ($)	799 414 000	882 354 000	965 294 000	1 050 467 000	

Objectif de production céréalière en irrigation d'appoint :

Désignation	2021	2022	2023	2024	Préalables
Superficie en irrigation d'appoint de la région de l'Est (ha)	147 000	167 000	187 000	207 000	Renforcer les capacités de mobilisation en eaux superficielles (petits barrages, retenues collinaires, ceds, …) Allégement des procédures administratives pour l'octroi des autorisations de fonçage (forages et puits) Facilitation des procédures pour l'accès aux crédits bancaires, notamment le crédit de campagne Rfig Renforcement des capacités de production nationale en matière d'équipements d'irrigation (Kits d'aspersion, Enrouleurs, …) par la promotion de microentreprises
Production céréalière projetée (q)	8 820 000	1 002 000	11 220 000	12 420 000	Rendement : 60 q/ha
Valeur de la production ($)	281 358 000	319 638 000	357 918 000	396 198 000	Prix du **blé dur** : 319 $/T (juillet 2020)

Objectif de production céréalière en irrigation intégrale (Hauts plateaux et Sud) :

Désignation	2021	2022	2023	2024	Préalables
Superficie en irrigation intégrale (wilaya du sud et sud des Hauts plateaux)	232 000	252 000	272 000	293 000	Renforcer les capacités de mobilisation de eaux souterraines Allégement des procédures administratives pour l'octroi des autorisations de fonçage (forages) Facilitation des procédures pour l'accès aux crédits bancaires Renforcement des capacités de production national en matière de l'équipement d'irrigation (pivots). Rendement : 70 q/ha Prix **du blé dur** : 319 $/T (juillet 2020)
Production céréalière projetée (q)	16 240 000	17 640 000	19 040 000	20 510 000	
Valeur de la production ($)	518 056 000	562 716 000	607 376 000	654 269 000	

MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024, feuille de route : actions projetées 2020-2024**, op - cit, p 07.

الملحق رقم 02: المخطط المسطر لأهم الشعب الاستراتيجية للإنتاج النباتي

FILIERE LEGUMES SECS

Espèce	Indicateurs	2020/2021	2021/2022	2022/2023	2023/2024
Lentilles	Superficie (ha)	35 000	42 000	49 500	57 500
	Production (q)	350 000	420 000	495 000	575 000
Pois chiches	Superficie (ha)	40 250	48 000	54 167	61 750
	Production (q)	483 000	576 000	650 000	741 000

FILIERE POMME DE TERRE

Année	2020	2021	2022	2023	2024
Besoins en semences (q)	4.460.000	5.503.394	6.100.000	6.300.000	6.700.000
Superficie cultivée (ha)	149.000	163.029	180.000	188.726	200.000
Production (q)	46.000.000	51.938.904	58.200.000	60.000.000	63.000.000
Prévision d'importation en semences (q)	700.000	600.000	500.000	400.000	300.000
Le gain ş	18.500.000	24.500.000	30.250.000	37.000.000	42.000.000

TOMATE INDUSTRIELLE

Années	2020	2021	2022	2023	2024
Superficie (ha)	25.300	25.500	25.700	25.800	26.000
Production (q)	16.900.000	18.000.000	19.000.000	19.500.000	20.000.000
Rendement (q/ha)	667	705	739	755	769

FILIERE MAÏS

Années	2021	2022	2023	2024
Superficie (ha)	18 000	21 000	26 000	30 000
Production (q)	882 000	1 029 000	1 274 000	1 470 000
Gain en devise (millions d'USD)	17,6	20,5	25,4	29,4

MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024**, op - cit, p30-31 .

الملحق رقم 03: البرامج والتعزيزات الموضوعة لتطوير شعبة اللحوم الحمراء

Actions	Objectif	Impact	Echéancier	Observation
Amélioration de la production et collecte de l'orge et développement d'autres espèces (triticale, féverole, luzerne,..),	Meilleure disponibilité aliment pour animaux	Amélioration quantitative et qualitative de la production de viande rouge Réduction de la facture des importations de l'aliment Lutte contre le détournement de l'aliment subventionné Sécurisation des éleveurs et réduction des distances	2021-2024	
Valorisation et intégration des produits et sous-produits locaux dans l'alimentation du bétail	Lutte contre le gaspillage Développement agroindustrielle Réduction des couts de production			
Révision du dispositif de soutien à l'accès à l'orge et au son	Optimisation et ciblage du soutien à l'alimentation		2020-2021	
Extension du réseau de distribution de l'ONAB et ouverture de l'activité aux jeunes et autres investisseurs	Rapprocher les éleveurs des lieux d'approvisionnement d'aliments		2021 : Extension du réseau ONAB : Tamanrass et et Laghouat	**Réalisés en 2020 :** Illizi – Adrar – Ghardaia – Menea - Saida
Création d'une filière bovine à viande à haut potentiel génétique	Importation de génisses – races à viande type charolais-Limousin-Aubrac	Réduction des importations des bovins d'abattage Lutte contre l'abattage clandestin des génisses à lait	2021-2024	Alignement des droits de douanes et TVA sur ceux des génisses à lait
Valoriser le cheptel des régions sahariennes et en particulier les bovins des zones frontalières	Point de situation sur les races autochtones ou devenu autochtones Développement de l'industrie de la viande (abattage-transformation)	Approvisionnement régulier des populations du Sud. Opportunités d'exportations dans la zone Afrique. Maitrise du statut sanitaire et lutte contre les maladies transfrontalières.	2020-Recensement 2021-Appui à l'investissement	Région du grand sud
Amélioration des conditions d'abattage et développement de l'industrie de la viande	Protection des éleveurs Stabilité du marché Valorisation des produits et sous produits Protection de la santé publique Protection du potentiel de reproducteurs	Utilisation optimale des complexes d'abattage publics ; Mise à niveau des abattoirs et structures d'abattage du secteur privé Lutte contre la spéculation Lutte contre l'abattage clandestin des femelles reproductrices	2021-2024	Orienter une partie de la commande publique en viandes rouges vers les abattoirs aux normes (notamment HACCP)
Mise en place d'une triangulaire « ONAB, FAB-Abattoirs- Eleveurs à titre individuel ou en coopérative »	Disponibilité alimentaire régulière Amélioration des conditions d'élevage Régulation du marché	Lutte contre l'abattage des femelles reproductrices ; Préservation de la santé publique Lutte contre la spéculation	2021-2024	Permettre à l'éleveur de disposer d'aliments de bétails moyennant l'orientation de son cheptel à viande vers les abattoirs agréés répondant aux normes sanitaires.

MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024**, op - cit, p32-33 .

الملحق رقم04: أهم التدابير المتخذة لتنمية شعبة الحليب

Actions	Objectif	Impact	Volume	Echéancier	Localisation
Création de pépinières de génisses	Accroissement du cheptel laitier	Augmentation de la production et de la collecte du lait cru. Réduction des importations	Production de génisses : **2021** : 8.000 (560 MDA) **2022** :12.000 (840 MDA) **2023 :** 16.000 (1.120 MDA) **2024** : 20 000 (1.400 MDA)	**2021 :** Lancement **+ 9 mois 2021-2022** : Production de vêles **+ 18/24 mois 2022-2023** : production de génisses gestantes	Nationale
Développement des technologies de la reproduction	Amélioration génétique par l'insémination artificielle		**2021** : 45.000 (112,5 MDA) **2022** : 60.000 (150 MDA) **2023** :75.000 (187,5 MDA) **2024** : 100.000 (250 MDA)		Nationale
Création de grandes fermes laitières	Encourager l'investissement			2021-2024	Sud et Haut plateaux
Promouvoir l'investissement dans les grandes fermes laitières	Accroissement de la production nationale en lait cru Réduction des importations en PDL Développement de la collecte	Accroissement de la collecte de 54% /an (217% en 2024) Réduction de la facture des importations de 87 à 100 Millions USD/an Et de 350 à 406 Millions USD/an à terme (2024)	250 millions litres/an produits et une collecte équivalente. Fournie par les grandes fermes selon degré d'intensification (13 à 200 fermes).	2021-2024 (avec un objectif annuelle de 250 Millions litres /an) par ce système	Zone sud et hauts plateaux
Développement de la production d'aliment (exploitations et unités)	Développement de la production des fourrages, ensilage et fourrage enrubanné		Production des fourrages 47 millions de quintaux d'ici 2024		Nationale
	Développement de la luzerne déshydratée : Entrée en production de 2 unités ONAB Promotion de l'investissement dans ce cadre par la création de la micro entreprise	Réduction de l'importation de Soja de 15.500 tonnes équivalent à 5,8 millions de Dollars	Production de 90.000 tonnes/jour de luzerne déshydratée	2021	

Observation

- Amélioration des soutiens à la production de femelles laitières (pépinières de génisses) ;
- Révision du dispositif de contrôle, suivi et appui au développement et à la collecte du lait de production nationale ;
- Rapprochement des acteurs de l'administration locale (décentralisation au niveau des subdivisions de daïras) ;
- Amélioration du statut sanitaire des animaux, notamment vis-à-vis de la brucellose et de la tuberculose (impact sur la quantité et la qualité de production et impact sur la santé publique)

MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024**, op - cit, p34-35 .

الملحق رقم05: البرنامج المسطر لزراعة الفول السوداني وفول الصويا

ACtions	Objectif	Impact	Volume	Productions attendues (tonnes d'huiles, arachide et soja)	Echéancier	Localisation	Observation
Culture des oléagineuses (Arachide – soja)	Production des huiles végétales Production des tourteaux pour l'alimentation animale	- Réduire les importations d'huile alimentaire et tourteaux - Création d'emplois et de richesses	53 500 ha	113 200	2020-2021	Adrar – El Oued - Ouargla – Ghardaïa – Ain Salah – Illizi	Appel à manifestation d'intérêt pour investissement des deux cultures industrielles
			100 000 ha	211 500	2021-2022		
			141 000 ha	300 000	2022-2023		
			200 000 ha	423 000	2023-2024		Permettre aux investisseurs l'importation de semences d'arachide et de soja Octroi de Crédits a des taux de bonification référentiels Facilitation d'accès au foncier

MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024**, op - cit, p11.

الملحق رقم 06: البرنامج المسطر لزراعة السلجم الزيتي

Espèce	2020/21	2021/22	2022/23	2023/24	Observations
Superficie (ha)	3000	30 000	65 000	100 000	Prix de la semence : 1700 – 2200 DA/Kg. Prix de cession : 4000 – 4300 DA/q Charges exploitation : 7 800 – 9 200 DA/Ha. Wilayas potentielles : Constantine - Bouira - Guelma - Mila - Skikda - Taref - Annaba - Sétif - Souk Ahras - Bordj Bou Arreridj
Rendement en grains (t/ha)	2	2	2,5	2,5	
Production (t)	6000	60 000	165 200	250 000	
Impact (2024)	Réduction de la jachère : 100 000 ha par an Production = 250 000 tonnes de grains, Production d'huile (40%) : 100 000 tonnes, soit 10% des besoins nationaux Production de tourteaux de colza (60%) : 150 000 tonnes = 100 000 tonnes de soja, soit 7% des besoins nationaux Réduction des coûts des importations de tourteaux : 38 millions $ (380 $/T) Réduction des coûts des importations d'huile : 40 millions $ (400$/T) Economie de devises (huile et tourteau) : 78 millions $				

ibid, p11.

الملحق رقم 07: البرنامج المسطر لزراعة سكر البنجر

Campagne	Superficie (ha)	Production (t)	Wilayas	Production de sucre (t)	Impact	Observations
2021	Installation des infrastructures industrielles de proximité pour la trituration et le raffinage au Sud et de trituration au Nord en priorité. Attribuer des terres aux opérateurs économiques publics et/ou privés et agriculteurs pour promouvoir et développer la culture (foncier agricole et industriel).					
2022	20 000	1 200 000	Ouargla Ghardaïa	180 000	Réduction des importations de sucre : 180 000 t Economie de dépenses de devises : 64, 4 millions $	Capacité de l'usine : 1500 – 2500 t/jour, pendant 100 – 140 jours/an Besoins en betterave : 150 000 à 250 000 tonnes Soit : 210 000 à 350 000 t Permettre aux investisseurs d'importer la semence de betterave sucrière Appel à manifestation d'intérêt aux investisseurs
2023	60 000	3 600 000	Wilayas potentielles	540 000	Economie de dépenses en devises 193 ,3 millions $	
2024	120 000	7 200 000		1 080 0000	386,6 millions $	

ibid, p11.

الملحق رقم 08: برنامج تنمية المراعي الصحراوية

Actions	Impact	Volume	Echéancier	Localisation	Observation
Réalisation et réhabilitation de points d'eau pastoraux (forages, puits,)	Amélioration des conditions de vie (éleveurs et cheptel) au niveau des parcours sahariens	Objectif : 32 315 ml Réalisé : 3 240 ml A réaliser : 5 000 ml A réaliser : 10 000 ml	2020 2021	10 wilayas du sud (zones de parcours)	- Mobilisation d'entreprises de réalisation au niveau du sud notamment au grand sud. Incitation à la création d'associations porteuses de projets et leur accompagnement pour une implication dans le développement économique local.
Acquisition d'équipement utilisant l'énergie solaire		Objectif : 1 840 unités Réalisé : 420 unités A réaliser : 480 unités A réaliser : 500 unités	2020 2021	10 wilayas du sud (zones de parcours	
Création de petites unités d'élevage caprines (module :2 boucs et10 chèvres ou (5 chèvres et 1 bouc)	Nombre de ménage touché : 3 800	Objectif : 3 800 modules Réalisé : 1 100 modules A réaliser : 700 modules A réaliser : 2 000 modules	2020 2021/2022	10 wilayas du sud	

MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024**, op - cit, P13

الملحق رقم 09: برنامج تثمين منتجات الجمال وإنشاء وحدات صغيرة

Actions	Volume	Echéancier	Localisation	Impact	Observation
Création de petites unités de collecte de lait	Objectif : 344unités A réaliser : 20 unités A réaliser : 324unités	2020 2021/2022	El oued, Biskra, Ouargla, Béchar et Tamanrasset	- Valorisation de la production du lait de chèvres -Création d'empois -Amélioration des revenus des populations rurales	Association des jeunes (ANSEJ) et les membres de la famille des éleveurs ou agriculteurs

Ibid, P13.

الملحق رقم 10: برنامج إعادة تثمين أنظمة الواحات التقليدية

Actions	Volume	Echéancier	Localisation	Impact	Observation
Réalisation de petits bassins d'accumulation (max 10 m^3)	Objectif : 1670 unités Réalisé : 42 A réaliser : 999 A réaliser : 628	2020 2021	El oued, Biskra, Ouargla, Laghouat, Illizi et Tamanrasset	Meilleure gestion de la ressource en eau pour l'irrigation	Adhésion volontaire des agriculteurs -Allégement des procédures pour les éleveurs et agriculteurs au niveau des zones isolées - Amendement de l'annexe du FNDR Ligne 3 conditions d'éligibilité pour les régions sahariennes
Acquisition d'équipements de systèmes familiaux d'irrigation économiseurs d'eau (max 0,5 ha)	Objectif : 18875 unités Réalisé : 5211 unités A réaliser : 8165 unités A réaliser : 5499 unités	2020 2021	Adrar, El oued, Biskra, Ouargla, Laghouat, Ghardaia et Tamanrasset	Meilleure gestion de la ressource en eau pour l'irrigation	
Acquisition de serres tunnels de 40 m2 maximum	Objectif : 1552 unités Réalisé : 186 A réaliser : 676 A réaliser :690	2020 2021	Adrar, El oued, Biskra, Ouargla, Ghardaïa et Tamanrasset	Production et satisfaction des zones d'ombres en produits agricoles frais	
Réalisation de petits abris pour le stockage des produits agricoles et d'élevage.	Objectif : 6 942 unités Réalisé : 350 A réaliser : 4614 A réaliser :1978	2020 2021	Adrar, El oued, Biskra, Ouargla, et Tamanrasset	Conservation des produits agricoles et d'élevages	
Acquisition de cheptel apicole reproducteur	Objectif : 483 unités Réalisé : 123 A réaliser :252 A réaliser :108	2020 2021	Bechar, El oued, Biskra, Ouargla, Laghouat, Ghardaïa et Tamanrasset	Amélioration du revenu des agriculteurs et augmentation de la production du miel et des sous-produits	
Acquisition d'équipements d'élevage	Objectif : 480 unités Réalisé : 52 A réaliser : 300 A réaliser :128	2020 2021	Bechar, El oued, Biskra, Ouargla, Laghouat, Ghardaïa et Tamanrasset		
Acquisition de plants et Djebbars (maximum 50 plants).	Objectif :100 000 plants A réaliser :50 000 plants A réaliser : 50 000	2021/2022 2021 2022	Adrar, Bechar, El oued, Biskra, Ouargla, Laghouat, Ghardaïa, Illizi, Tindouf et Tamanrasset	Préservation et amplification du patrimoine Phœnicicole et amélioration des conditio ns de vie des zones isolées	

MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024**, op - cit, P14

الملحق رقم 11: برنامج بعث الاستثمار والاستثمار المهيكل

Actions	Objectif	Impact	Volume	Localisation	Observation
Réalisation de forages	2 590 (ml)	Extension des systèmes de production oasienne	200 (ml)	Adrar	11.000.000 DA
			160 (ml)	Tamanrasset	8.000.000 DA
			350 (ml)	El Oued	20.000.000 DA
			1 480 (ml)	Bechar et Illizi	109.673.027 DA
			400 (ml)	Tindouf	25.000.000 DA
Ouverture de piste agricole	105 km	Désenclavement et amélioration de l'accessibilité aux exploitations	16 km	Adrar	42.500.000 DA
			10 km	El Oued	20.000.000 DA
			15 km	Béchar	31.052.633 DA
			25 km	Tamanrasset	52.500.000 DA
			15 km	Adrar	31.000.000 DA
			24 km	Tindouf et Béchar	47 499 999 DA
Electrification	255,45 km	Amenée de l'énergie pour les exploitations agricoles	9 km	Adrar	30.000.000 DA
			93 km	El Oued	216 072 222 DA
			27,32 km	Ouargla	54 259 734 DA
			59 km	Tamanrasset et Ghardaia	179 037 516 DA
			41,13 km	Béchar, Tindouf et Illizi	155 324 466 DA
Réalisation de puits	08 puits	Amélioration de la production, de la productivité et du revenu des exploitants	8 puits	Tindouf	70 00 000 DA

MADR, **mise en œuvre du plan d'action du gouvernement 2020 – 2024**, op - cit, P15.


تم بحمد الله

ملخص:

استهدفت هذه الدارسة تحليل وتقييم سياسات التنمية الريفية المنتهجة في الجزائر مطلع القرن الواحد والعشرين من خلال قسمين أساسيين، تناول القسم الأول بفصليه عرض الأطر النظرية لمفهوم التنمية الريفية ومناقشة بعض المفاهيم المرتبطة بها، لاسيما التنمية المحلية والإقليمية والتنمية الزراعية، بالإضافة إلى عرض مسار سياسات التنمية الريفية في الجزائر، وسياسة تمويلها بالتركيز على الألفية الثالثة، أما القسم الثاني فقد جاء لتحليل وتقييم النتائج المحققة لسياسات التنمية الريفية المتبعة في الألفية الثالثة من خلال مجموعة من المؤشرات منها ما تعلق بالقطاع الفلاحي بمختلف شعب الإنتاج النباتي منها والحيواني خلال الفترة 2000–2018، ومنها ما تعلق بمؤشرات ذات الصلة بالوضع الاجتماعي بسكان الريف.

توصلت الدراسة إلى مجموعة هامة من النتائج؛ أبرزها أنه تم تحقيق نتائج إيجابية من خلال هذه السياسات وإن كانت لم ترق إلى مستوى الأهداف المسطرة والمخصصات المالية المرصودة لها، كما لم ترق إلى مستوى تطلعات سكان هذه الأقاليم، فإنها قد ساهمت في تحسين ظروف الحياة لسكان الأرياف.

كلمات مفتاحية: التنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، سياسة التجديد الفلاحي والريفيّ، الجزائر.

Abstract

This study aimed to analyze and evaluate the rural development policies adopted in Algeria at the beginning of the twenty-first century through two main parts, The first part within its two chapters presented the theoretical frameworks of the concept of rural development and discussing some of the concepts associated with it, especially local and regional development and agricultural development in addition to presenting the path of rural development policies in Algeria and its financing policy focusing on the third millennium. the second part analyze and evaluate the results achieved by the rural development policies adopted in the third millennium through a set of indicators, including those related to the agricultural sector with its various divisions of plant and animal production during the period 2000-2018 including those related to the indicators that reflect the social situation of the rural population.

The study reached an important set of results; most notably, the adopted rural development policies achieved a positive results, even if they did not live up to the set goals and the financial allocations allocated to them, also they did not it live up to the aspirations of the people of these territories, but in other side it has contributed to improving the living conditions of the rural population.

Keywords: Rural development, the national agricultural development plan, proximity program for integrated rural development, Agricultural and rural renewal policy, Algeria**.**

Résumé

Cette étude visait à analyser et évaluer les politiques de développement rural adoptées en Algérie Le début du XXIe siècle à travers deux parties principales, la première partie abordait dans ses deux chapitres la présentation les cadres théoriques du concept de développement rural et la discussion de certains concepts connexes, en particulier le développement local, régional et agricole, en plus de présenter la trajectoire des politiques de développement rural en Algérie et sa politique de financement axée sur le troisième millénaire. La deuxième partie visait à analyser et évaluer les résultats obtenus par les politiques de développement rural menées au cours du troisième millénaire à travers Un ensemble d'indicateurs, y compris ceux liés au secteur agricole avec les différentes divisions de la production végétale, y compris les animaux au cours de la période 2000- 2018, y compris ceux liés aux indicateurs liés au statut social avec la population rurale.

L'étude a atteint un ensemble important de résultats; les plus importants que, les politiques de développement rural adoptées ont réalisée des résultats positifs, même si elles n'ont pas été à la hauteur des objectifs et des allocations financières consacrées, et n'étant pas à la hauteur des aspirations des habitants de ces régions, mais elles sont contribué à améliorer les conditions de vie de la population rurale.

Mots-clés : Développement rural, le plan national de développement agricole, projets de proximité de développement rural intégré, La politique de renouveau agricole et rural, Algérie.